کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب شرح الکافیه غجدوانی
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۱۴۳۲۸
۱۶۴۱

۲۴۶۰
۱۳

بازرسی شد
۴۶ - ۱۳۴۷

۷۹۳

بازدید شد
۱۳۸۱

شرح كافيه غجدوانى

نقلتعوا داعيت ...

... الحبيب الاول

[illegible]

١٠٥

شرح الكافيه للفاضل ... الامام الكامل الغجدوانى عليه الرحمة والمغفرة

يا كبيكج

مما انتهج بملكه العبد الفقير المحتاج الى احسان ربه القدير محمد بن عثمان المشتهر ببنبه زاده الراجى من كرم خالقه الفوز والشهادة فى سنة ... صفر ١١٣٨ الخير

٧

ثابت

محبس قلندرى حكم محبتلمز تابتا
تنخص خيال باره چشم جزيره سى

وانشد ابن السكيت وقيل يعقوب ابن محمد بن احمد ...

سئل بقراط الحكيم ما الانسانية قال اربعة التواضع عند الدولة والعفو عند القدرة والسخاء عند القلة والعطاء بغير المنة

حجاجى الخيرات ما عددته
يوم القيامة فى رضاء الرحمن
دين النبى محمد خير الورى
ثم اعتقادى مذهب النعمان

فى الجواب بين التمام والكمال ... نقصان ...

[illegible]

ليلادى غرور كا ... مجنون ايشلروب ديكه الليلة الحبلى

١١٨٥

... قوله مولانا نجم الملة والدين الاتى الغزوينى ... تفسير الاحاديث الثلاثة اول ما خلق العقل وقوله اول ما خلق القلم وقوله ... اول ما خلق الله نورى ووجه التوفيق المبيح ... الاول ... ثلث طبقات ... من حيث ... وصدوره ... عقلا ... من حيث ... بالعلوم يسمى قلما ومن حيث انه فاضت منه انوار النبوة يسمى نورا ... ثلث اعتبارات بلا اعتبار اسم

المتقدمون الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ومن تبعهم الى يوم الدين واما السلف فمن ابى حنيفة ... الى محمد بن الحسن رحمه الله عليه واما الخلف فمن محمد بن الحسن ... الى شمس الائمة الحلوانى رحمهم الله واما المتأخرون فمن شمس الائمة الحلوانى الى حافظ الدين البخارى ... الشهير بالرازى والبصريون منهم الخليل وسيبويه ويونس والاخفش والكوفيون منهم المبرد والكسائى والثعلب ... البيان

المسائل ... كتاب ... باب ... فصل ...

[illegible]

كان الكسائى استاد هارون الرشيد وابو يوسف ...

[illegible]

المولى ... اللام اسم ...

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه المعون

الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الاسلام، وصرف عنانا آرائنا عن العناد نحو الاستسلام، ونصب في كل رفع وخفض آية كافية، لازالة علل الشكوك وافية شافية، فسبحانه من رافع بلا ضم الانافة، وخافض بلا جر الاضافة، والصلوة على رسول عربي لبس لسان لسانه الماضي مضارع محمد الذي في كرة جاه وانه اقوى المصابيح ضارع، وعلى آله واوليائه وخلفائه وجلفائه، يقول العبد الضعيف النحيف المرتجي من عوارف الكرم السبحاني احمد بن علي بن محمود المدعو بجلال الفجد واني يسر الله عليه شدايد الموت اذا مناه، وسهل عليه صعاب عوايد الحيوة من مناه، هذه فوايد ملتقطة من الشروح لفتح غوامض الكافية بل للفتوح، عملتها عمل من طب لمن حب للحل من مشى في طرق لها لتماس وحب، وهذا بعد ان تحرقت في لمى مرارا، وشققت كبدي اطوارا حتى نزعت من ذوائبها مرايا بها، واستخرجت من خبايا بها خفايا بها، متمثلا بمراجعاتي على اشياخي الذين هم ابناء نحلة مكامنها، مستظهرا بمباحثاتي مع اصحابي الذين هم طلاع انجد ومبانيها، ادام الله الباقين دوام الزمان، وصب على الماضين سجال الرحمة والرضوان، فلذا اضفت فوايد هذه كافلة، لابراز ضمائر الكافية، وكررت معاريض لمضمونا تها اضافية، ثم اني شرطت على نفسي ان لا اتعرج الى استكثار السوال والجواب سوى ما يتوقف عليه شرح الكتاب، لان هذا على المبتدي خطة لا ينادي وليدها، وحيرة يضحك فيها كتبتها وبليدها، ولا اورد من النظرات الكليلة، ولا ارد موارد الخطرات العليلة، والمعول في الكل حضرة من بيده ناصية الصواب، ومن يوتي الحكمة وفصل الخطاب، قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله الكلمة لفظ الى قوله الكلام قلت اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى اولا واحترزت بقولي اولا عن مثل الاسد بعد ما تجاوز عن موضوعه الاصلي الى الشجاع اذ فيه تخصيص اللفظ بالمعنى وليس ذاك بوضع والا لكان حقيقة وليس كذلك في هذا الاصطلاح فان قلت فحينئذ لا يكون كلمة قلت بل تكون كلمة باعتبار المحل الحقيقة والمعنى المفرد معنى يستفاد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه والمعنى مصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وليس لفظه مفعولا والا لكان شذ داكرمي وقوله لفظ كالجنس يشمل الحد وغيره ويخرج منه بالعرض العقد والاشارة والنصبة والخط وقوله وضع لمعنى كالفصل عن المهملات وعما يدل على معنى بالعقل كما انا لو سمعنا لفظا مهملا من وراء جدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذات فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع كذا في شرح المفصل للمصنف رحمه الله واريد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فلا ينتقض باسماء الافعال مثل رويد ولفظ الاسم والفعل والحرف اذا اريد به مثل زيد وضرب وقد وفي بعض الشروح او هو احتراز عما يدل على معنى بالطبع كاح عند النوم فانه يدل على استغراق النائم في النوم قلت فيه نظر لانه لا يحتوية اللفظ على ما فسر في ذلك الشرح بقوله صوت يقصد به حصول حرف

فصاعلاً حتى يخرجه الوضع فان الظاهر ان النايم المستغرق لايقصد بهذا
الصوت لان من لوازمه التنبه ولو كان متنبها على انه نصد زعنه اكثر الاصوات
لقصد عن ذلك بمسافة وفيه بحث آخر وهو ان ظاهر هذا الكلام ينبئ
من ان هذا اللفظ بطبعه يدل على ذلك المعنى وليس كذلك فان دلالته عليه
ممنوعة بدون المشاهدة المتكررة نعم طبع النايم يقتضي احداث هذا
الصوت فلو قيل انه دال بالطبع بهذا المعنى لكان محملاً بعيداً وقوله مفرد
كالفصل عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر وبما ذكر من تفسير معنى
المفرد لا يرد على الحد مثل لفظ الخبر والجملة اذا سلم انه موضوع لمثل زيد
قايم لان هذا المعنى قد استفيد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وفي
المتوسط اورد عليه النقض بمثل قايمة فانها مما يدل جزؤه على جزء معناه
فان القايم يدل على ذات موصوفة بالقيام والتاء على التانيث فتكون
مركبة فلا تكون كلمة واجيب بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلاً عن ان
يدل على جزء معناه غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ للقايم الذي هو دال
على معنى ولو دل على معنى لزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال قلت
لعل التزام التركيب في قايمة اهون من التزام عدم دلالة قايم على معنى
فان اعتبار كونه جزءاً من المركب لا يكون في عدم اعتبار دالتاء معه اقوى
من طرح التاء عند الترخيم وهو مع ذلك يدل على المعنى وقوله لزم اجتماع
التذكير والتانيث فيه نظر وانما يلزم ان لو كان اعتبار كونه جزءاً دالاً باقياً
بحيث لم يبق لوجود التاء معه اعتبار اصلا وليس كذلك ويؤيد كون قايمة

مركبة ما ذكر في المفتاح ان ضاربة من المركبات التي بنيت صدورها **قوله**
لانها اما ان تدل على معنى في نفسه وفي بعض النسخ في نفسها وبكل وجه فالضمير
في نفسه يرجع الى معنى اي اما ان تدل على معنى حاصل في نفسه اي بالنظر اليه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر
خارج عنها واما الضمير في نفسها فيرجع الى الكلمة اي اما ان تدل على معنى
في نفس الكلمة اي يكون المعنى غير محتاج الى الخارج منها وانما لزم الحصر
في الثلثة بالقسمة الدايرة بين النفي والاثبات اذ لولا الحصر لزم ارتفاع
النقيضين او اجتماعهما الوجود مما يقوم النفي والاثبات معاً به او ما يرتفعان
عنه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي علم بالتقسيم
حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لان الحد هو الجامع لافراد المحدود المانع
من غيرها وبالتقسيم حصل لكل منها ذلك فانه قال اما ان تدل على معنى
في نفسه اولا الثاني الحرف فيكون الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه وانه شامل
لجميع افراد الحرف مانع عن الاسم والفعل وكذا الكلام في القسمين الباقيين
قال رحمه الله الكلام الى قوله المعرب **قلت** قوله ما تضمن كلمتين
كالجنس يشمل المحدود وغيره مثل غلام زيد وبعلبك وخمسة عشر
وفي الدار فبالاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
خرج غير المحدود **فان قلت** اليس غلام زيد من المحدود والتقدير غلام
ثبت او حصل لزيد **قلت** نعم لان مع ذلك التقدير لا يحصل الافادة ايضا
لان قولك ثبت لزيد في حيز الصفة لا الخبر لان الغلام نكرة لا يقع مبتدأ على ان

لهذا التقدير منظور فيه بدليل ما قال الشيخ الامام عبد القاهر وانما يقول النحويون
في غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة كيف والمضاف
اليه ينزل منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء
فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه واراد بالتضمن التركيب
اما تحقيقا مثل زيد قايم او تقديرا مثل اضرب واختار لفظ التضمن على التركيب لانه
متعد بدون صلة من وما قيل في بعض الشروح ان الفايدة فيه ان يدخل مثل اضرب
لانه لا تركيب فيه ولكن فيه تضمن لان التقدير فيه اضرب انت فقوله كلمتين
يأباه اذ التضمن في مثل اضرب ليس الا في كلمة واحدة ولو صحح ذلك بالعناية فليصحح
التركيب بها ويمكن اجراء التضمن على حقيقته ايضا بجعل الصورة المجموعية التي
تحصل من طرفي الكلام والنسبة متضمنة لكل واحد من جزئيه وقوله كلمتين
المقصود منه بيان اقل ما يتركب منه الكلام لان الكلام لا يكون في اكثر من كلمتين
واختار الاسناد على الاخبار ليدخل الامر والنهي ونحوهما حيث لا اخبار فيهما
قوله ولا يتأتى ذلك اي لا يمكن حصول الكلام الا من اسمين او اسم وفعل لان
الاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه والفعل يقع مسندا لا مسندا اليه والحرف
بمعزل عنهما جميعا فلا بد من الاسم تحقيقا للمسند اليه ثم ان كان معه اسم فهو القسم
الاول وان كان معه فعل فهو القسم الثاني فاحفظه يغنيك عن التطويلات **قوله**
الاسم ما دل الى آخره **قلت** وانما استأنف تحديده لانه انما علم ضمنا من
التقسيم فعرفه قصدا عناية للمبتدي او لانه علم ثمه التزاما فعرفه هنا مطابقة
اذ هي الواجبة في التعريفات واراد بالاقتران وعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع

فلا بد على الحد ان يقال الغبوق والصبوح واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
كلها اسماء مع انها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة لان اقترانها بالزمان المعين عارضي
لا وضعي وكذا لا بد ان يقال اسماء الافعال مثل هيهات مقترنة باحد الازمنة
ايضا مع انها اسماء لان اقترانها بالازمنة المعينة غير وضعي بل لانها اسماء
الافعال وكذا لا بد ان يقال الافعال التي للانشاءات غير مقترنة باحد
الازمنة مع انها ليست باسماء لان خلوها عن احد الازمنة عارضي بسبب
استعمالها للانشاء ولقايل ان يقول ان اريد باحد الازمنة الثلثة واحد
بعينه يلزم ان يكون المقترن بغير ذلك المعين اسما لا فعلا وان اريد واحد لا بعينه
فكذلك يلزم ان يكون المقترن بالمعين اسما لا فعلا وجوابه انه لا يراد به واحد معين
ولا غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين وعدمه ولا يقال لا يجوز
ان يراد ذلك لانه يلزم منه ان المقترن بالزمان المعين لا يكون فعلا بل اسما لانا
نقول لا نسلم لزوم ذلك لان المقترن بالزمان المعين صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماعه
مع التعيين وان لم يتقيد به كذا في بعض الشروح **قوله** ومن خواصه دخول
اللام الى آخره خاصة الشيء ما لا يوجد بدون ذلك الشيء وانما اختص اللام بالاسم
لان الفعل لا يحتاج الى التعريف لانه خبر والخبر لا يحتاج اليه فلو دخل مع عدم
الاحتياج لوقع التعريف ضايعا والحرف لا معنى له في نفسه ليتعرف وكان
المصنف لم يعبأ بميم التعريف لقلتها فلم يقل حرف التعريف ليدخل
وانما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه والافعال لا تقع مضافا اليها لان

المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لان معنى قولك غلام زيد يستدعي الحكم على زيد بان
له غلاما والافعال لا تقع محكوما عليها والى هذا اشارة في شرح المفصل للمصنف
قلت يونس ذكر شرط كون ذي الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يضاف الى النكرة قلت في كل موضع شرط
التعريف كان المخصصة في حكم المعرفة وههنا كان النكرة بالاضافة اليها
صارت موصوفة بكونها مضافا اليها فان قلت هذا بعينه ثابت في
ذي الحال قلت نعم كذلك لكن الحال من الفضول فجعلها محكوما به وانه من
الاصول يستدعي زيادة اعتناء بامره بخلاف المضاف اليه فانه من الاصول
فلا يستدعي جعلها محكوما عليه ذلك الاعتناء فان قلت فهلا جعلته مع
المضاف والمضاف اليه كلاما حينئذ قلت كم من شيء يثبت من حيث المعنى
ولا يثبت من حيث الظاهر ويؤيد ذلك ما اقتضيت في اول هذا الفصل منقولا
عن الامام عبد القاهر رحمه الله اولان الجزم يدخل في الافعال ولم يدخل في الاسماء
لما سيجيء مع ان التقابلين ثابتان في الرفع والنصب فلو دخل الجر على الافعال
حينئذ يلزم مزية الفعل على الاسم كذا في بعض الشروح وانما اختص التنوين
به لانما للفصل بين المنصرف وغير المنصرف وهو الذي يسمونه تنوين التمكن
كما في نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا فيه
واما للفصل بين المعرفة والنكرة في نحو صه اذ معناه بالتنوين اسكت سكوتا ما
وبدونها اسكت الآن والفعل لا يقع غير نكرة فيحتاج الى الفاصل واما لان يكون
عوضا من المضاف في نحو اذ وحينئذ وهذا التنوين انما يكون في المضاف وهو

اليه

لا يكون غير الاسم واما لان يكون في جمع المونث السالم في مقابلة نون جمع المذكر
السالم وجمع المونث السالم لا يكون غير اسم ايضا لان الفعل لم يجمع جمع السلامة
حتى يدخل فيه التنوين واما التنوين النائب مناب حرف الاطلاق في قول
جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود من وضعهما وهو ترك
الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني لا ينافي شيئا من الكلمات وانما اختص
الاسناد اليه بالاسم اي كونه مسندا اليه لان الشيء بالاسناد اليه يصير محكوما عليه
وانه خلاف وضع الافعال وانما اختص الاضافة به اي كونه مضافا بتقدير حرف
الجر ومضافا اليه اما اختصاص كونه مضافا به فلانها اما للتعريف او للتخصيص
والفعل لا يحتاج اليهما لما مر واما للتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
والفعل مجرد عن ذلك واما اختصاص كونه مضافا اليه به فلما مر في بيان الجر
واما لما جاء من نحو يوم ينفع الصادقين فهو على تاويل المصدر وقولنا بتقدير
حرف الجر احتراز عن مثل مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا عند صاحب الكتاب كذا في بعض الشروح قوله وهو اي الاسم
معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
اولا فان كان فهو معرب والا فهو مبني قال رحمه الله المعرب المركب الى قوله
فالمفرد المنصرف قلت اراد بالمركب المركب مع غيره فيكون جزء المركب واحترز
به عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها مثل زيد بكر واحد اثنان ا ب ت وبقوله

بقوله بالمركب

لم يشبه مبني الاصل عن مثل هولاء في قام هولاء فانه وان كان مركبا لكنه مشابه لمبني الاصل
لما سيجئ واراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف وبما اسلفت
من العناية ظهر ضعف ما قيل في لفظ تساهل لان المركب من حيث هو مركب
قد يكون مبنيا وفي المتوسط والمراد بالتركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه
عليه النقض بمثل غلام زيد وقد صرح بهذا الشارح في مطوله وجه النقض
حيث قال فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس بمعرب
وحده واعترض عليه في بعض الشروح فقيل لا نسلم انه ليس بمعرب وحده
لان صاحب الكتاب قال في شرح المفصل في باب الترخيم ان المضاف والمضاف اليه
معربان باعرابين مختلفين وقال في شرح هذا الكتاب في المركبات ان المضاف والمضاف اليه
ليسا بمبنيين اولان صاحب الكتاب لما قال في شرحه في اول المبتدا الذي بسبب
الاعراب هو التركيب الاسنادي وهذا الى بل اسعين النظر فيه فظهر مراده عنه
فلا حاجة بما ذكره من الاستثناء قلت كل ذلك مستنزل فان صاحب المتوسط
ان اراد بمثل غلام زيد المركب من حيث هو مركب فكيف يتوجه النقض والكلام في
جزء المركب وان اراد كلا من جزئي المركب فلا نقض ايضا لصدق الحد عليهما مع
الاعراب وايضا لو اريد التركيب الاسنادي لزم ان لا يكون المضاف والمضاف اليه
معربين وهو خلاف الاجماع واما اعتراض بعض الشروح فلو كان منع التمسك
بقول المصنف على ان المركب الاضافي معرب فلا دلالة لقول المصنف عليه فلو
كان الغرض ان جزئيه معربان فالتمسك باقوال الفصحاء واستعمالاتهم المضاف
والمضاف اليه معربين اولى من تمسكه بقول المصنف وتلك اكثر من ان تحصى

وايضا قد مر لمحقق الى ان التركيب الاسنادي على الخصوص لا يجوز ان يكون
مراد المصنف فوهي تمسكه بما ذكره المصنف في اول المبتدا فان قلت مشابهة
الاسم المبني قسم من اسباب البناء بدليل ان صاحب المفصل جعل اسباب
البناء تلك المشابهة ووقوع الشيء موقع ما لا يمكن له كنزال ومشا كلته
للواقع موقعه كفساق ووقوعه ما اشبه غير المتمكن كالمنادي المضموم واضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ بفتح الميم وكان الصواب ان يقال في حد
المعرب ما هو خلاف جميع تلك الاسباب فكيف اقتصر على خلاف المشابهة
قلت التفصي عن عهدة جوابه مشكل اللهم الا ان يقال اراد بالمشابهة
هنا المناسبة بهذه الوجوه المذكورة اذ في كل سبب منها تحققت مناسبة
وتلك ظاهرة للمتامل فيها بعين الاستبصار وفي المتوسط اجيب عن نقض
المنادي المفرد المعرفة بانا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه
للكاف الذي في ادعوك المشابه للكاف في اياك وهي حرف ثم اعترض على ذلك
فقيل لا نسلم ان المشابه للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز تغاير المشابهتين
فاجيب عن ذلك بانه لا تغاير ههنا لان جهة المشابهة ههنا هي الافراد
والخطاب وهي موجودة في المنادي وكاف ادعوك وكاف اياك ثم قيل ولو قيل ابتداء
بني المنادي المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب
قلت هذا مع انه ليس بقوي لان الظاهر في حكم الغيبة فكيف يكون كالكاف
في الصورتين للخطاب ولهذا قيل في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني
امي حيدره انه كان حق الكلام ان يقول سمته فلهذا لم يعد ضمير الخطاب

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا الى المنادي مخصوص بنقض النداء دون ما علاه
فلعل الصواب ما امضيت وفي المتوسط المراد بالمشابهة المنفية هو المشابهة
الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل
الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها
للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتداء وفي دلالة كل منهما على الحدث لان
هذه المشابهة غير موجبة للبناء **قلت** لو بيّن ان المشابهة الموجبة للبناء
ما هي لبلغ بالاشفاق على الطالبين حد التناهي لكنه او قعهم بذلك
القول الواهي في غمار الدواهي ولو قيل مشابهة غير المنصرف الماضي والامر
ليس بحتم حتى يا خذ حكمهما وكذا وقوع اسم الفاعل موقع الماضي ليس بلازم
لم يبعد عن الصواب **قوله** وحكمه اي وحكم المعرب ان يختلف آخره لاختلاف
العوامل فهذه ثلاثة قيود الاختلاف لان المعاني المختلفة متواردة عليه
فلا يحصل بيانها بالاتحاد فاختلاف الآخر لانه لاظهار تلك المعاني ولا تحقق
لها قبل تمام الكلمة ولله القائل غير القائل بقول حبيبي كيف تصبر بعدنا
فقلت فهل صبر فتسأل عن كيف واختلاف الآخر باختلاف العوامل لان
اختلاف آخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد لا بالعوامل وليست معربة
وانما جعل حذ النحاة للمعرب حكما له لان اختلاف الآخر باختلاف العوامل
متوقف على فهم كونه معربا فانك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب فركبتها
فما لم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره فتعريف
المعرب بالمتوقف عليه دور وقيل في دفع الدور انه من الجانبين اي لو نعلم

من استعمالاتهم ان هذا النوع عن الالفاظ يختلف آخره باختلاف العوامل وهذا
النوع منها لا يختلف ولكن لم يعلم ان المعرب على اي نوع من النوعين يطلق
فيكون الغرض من التعريف بيان ذلك وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة
على معرفة المعرب فلا دور وهذا ليس بالقول القوي لان من لم يعلم ذلك من
استعمالاتهم لا يفيده هذا الكلام شيئا **قوله** لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف
فبان بيانه في مواقعها ولم يقل محلا لانه للمبني وليس هنا محل بيانه
قوله الاعراب ما اختلف آخره به اي ما اختلف آخر المعرب بسببه وهو الحركات
الثلث او ما يقوم مقامها من الحروف والضمير في به يرجع الى ما واراد بقولنا
بسببه وهو السبب القريب غير التام لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني
المقتضية للاعراب فانها اسباب بعيدة للاختلاف وليست باعراب ولئلا
يخرج اعراب الاسم في اول التركيب لانه حينئذ انما يستحق احدى الحركات
لا غير وهي لم تكون سببا تاما للاختلاف الذي هو مراد النحاة وهو الاختلاف
بالحركات الثلاث بل يكون سببا ناقصا حتى لو طرأت على آخر هذا الاسم حركة
اخرى بعد هذه يحصل الاختلاف المذكور فيكون للحركة الاولى شيء من التاثير
في وجود الاختلاف وهو مراد بالسبب غير التام انما عدل عن قولهم الاعراب
ان يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل لان اختلاف آخر المعرب مسبب للحركات
الثلاث فيكون ذكر الاختلاف وارادتها ذكر المسبب وارادة السبب وهو
من المجاز غير الشايع وما ذكره المصنف ذكر السبب العام للاختلاف اي
المتناول للبعيد والقريب وارادة الخاص اي القريب كما عرفت وذكر العام

وارادة الخاص شايع ذايع فدونك كلاما ملخصا تسترح عن تقصير بلا حاصل
وتطويل بلا طائل وايضا يلزم على تعريفهم ان لا يكون الاسم في اول التركيب
معربا اذ لا يحصل له الاختلاف بالحركات الثلاث لكن حصل له السبب غير التام
للاختلاف وهو احدى الحركات فيكون معربا على تعريف المصنف لا على تعريفهم
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف واشارة الى سبب
وضع الاعراب وهو انه يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا
لكل معنى صيغة يلزم تكثير الصيغ من غير ضرورة ولو اكتفوا في تمييز هذه المعاني
بتمييز العوامل لالتبس الامر عليهم في نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن
ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي وصف من اوصافه احسن
فلولم يوضع الاعراب ويسكن آخر زيد في الامثلة المذكورة لم يتميز فيها معنى
عن آخر **قوله** فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم
الاضافة وانما قال علم الفاعلية والمفعولية اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل
او المفعول ولم يقل علم الفاعل والمفعول ليعم الفاعل وما يشابهه
كالمبتدا والخبر والمفعول وما يشابهه كالحال والتمييز لانه لو جعل الرفع
والنصب علم الفاعل والمفعول لم يشتمل على مشابهاتهما لانها ليست
بفاعلات ولا مفعولات فجعل الرفع علما للخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب
علما للخصلة المنسوبة الى المفعول لان الخصلة مشتركة بينهما وبين مشابهاتهما لوجوب
اشتراك جهة التشبيه بين المشبه والمشبه به ولهذا لم يقل والجر علم الاضافة

حيث ليس في الكلام مشابه لها معرب باعرابها هذا هو المفهوم من بعض الشروح
فان قلت قوله ولهذا لم يقل والجر علم الاضافة حيث ليس في الكلام
مشابه لها منظور فيه لان الجر ايضا اصلي وغير اصلي فالاصلي هو في المضاف اليه
اضافة معنوية وغير الاصلي في المضاف اليه اضافة لفظية وفي مثل حسبك
درهم كذا في الجلد والمصباح فعلى هذا ينبغي ان يقال والجر علم الاضافية ليدخل
فيه الاصلي وغير الاصلي ايضا **قلت** تعريف الاضافة وهو نسبة الشيء
الى الاسم بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا يشمل الاضافة المعنوية
واللفظية شمولا واحدا لا تفاوت في القبيلين وان كانت تلك النسبة
في اللفظية غير اصلية نظرا الى اصل الكلام فان ضارب زيد مثلا في الاصل
ضارب زيدا فاما بعد طريان نسبة الاضافة على هذا التركيب هو وغلام زيد
سيان في نفس تلك النسبة بخلاف مشابهات الفاعل والمفعول اذ لا يصدق
تعريفهما على مشابهاتهما البتة فخرجت الاضافة اللفظية من البين في هذا
النحو وبقي حسبك درهم فلعل لقلته لا يعباء به واراد بالاضافة المضاف اليه
وجعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
للمناسبة في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة في التوسط لانها تجيء
مرة فاعلا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب عمرو زيد
فاعطى له الجر المتوسط الذي يحصل بتحريك الشفة السفلى **قوله** والعامل
ما به يتقوم معنى المقتضي اي ما به يتسوى المعنى المقتضي للاعراب
فكانه مطاوع قوم المعوج اذا سواه فكان زيدا مثلا قبل دخول جاء عليه

مفتوحة ناقص فاعليته فاذا دخل عليه جاء تكملت وقويت حيث خرجت من القوة الى الفعل والمقتضي للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والاضافة فعلى هذا يكون العامل سبب سبب الاعراب مثلا اذا قلت قام زيد والعامل قام والمقتضي للاعراب هو فاعلية زيد وهي انما تحصل بقام والمراد بالعامل هنا عامل الاسم فلا ينتقض بعامل الفعل من حيث انه ليس بمقتضي للاعراب بالمعنى المذكور كذا في بعض الشروح قال رحمه الله فالمفرد المنصرف الى قوله غير المنصرف قلت اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف وذلك فان كان بالحروف فلعلة ثم الاصل في الاعراب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان تخلف فلعلة والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الاعراب بالحروف الاعراب بالحركات فان تخلف فلعلة والمصنف رحمه الله اراد ان يبين ما جاء من الاسماء على الاصل من كل وجه وما تخلف منها عن الاصل بوجه او بوجوه فقال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال اقتضاء عامله الاعراب الذي هو علم الفاعلية او المفعولية او الاضافة بالحركات لا بالحروف فجعل الضمة والفتحة والكسرة الحركات والرفع والنصب والجر نفس الاعراب وبهذا التقدير ظهر ضعف ما قيل في المتوسط والقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا اذ لا شك في صحة عبارته بهذا التقدير على ان في عبارة الشارح

اشعارا بحمل الخاص على العام دون عبارة المصنف وانما قيد المفرد بالمنصرف والجمع بالمكسر المنصرف والجمع المكسر هو الذي لم يسلم بناء واحده فيه كرجال احترازا عن المفرد غير المنصرف والجمع المكسر غير المنصرف كمساجد وعن الجمع السالم لان اعراب كل منهما تخلف عن الاصل كما ستقف قال المصنف رحمه الله في شرحه واراد بالمفرد ما ليس بتثنية ولا جمع ولا يرد عليه ان الاسماء الستة مفردات بهذا المعنى واعرابها بالحروف لا بالحركات لان قوله فالمفرد مهملة فكان في قوة الجزئية فلا يشمل الكل حتما كمحمولي المسورة بسور الكل وذكر حكمها اسماء الستة بعده يكون بيانا لذلك فان قلت فعلى هذا لا يحتاج الى قيد المنصرف بعين ما ذكرت قلت نعم لما ان غير المنصرف اكثر تداخله من الاسماء الستة فالعناية باخراجه اكثر ومن ذلك علم انه ما في بعض الشروح من العناية ان المراد بالمفرد المنصرف غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة للحاجة اليها قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ففيه تخلف بوجه وهو حمل نصبه على الجر وانما حمل لان في جمع المذكر السالم فعل كذلك لعلة سيجيء وجمع المؤنث فرعه فلو لم يحمل نصبه على الجر يلزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث بالحركات دون المذكر فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت انما تحملت تلك المزية ثمه لغرض صحيح فقد هنا ذلك وهو دفع الثقل الناشي من اجتماع الحركة والحرف في الجمع كما سيجيء ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله بلا غرض وانما قدم الجمع المؤنث على المذكر لانه في بيان مواضع الاعراب

بالحركات وجمع المؤنث السالم منها **قوله** غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع
غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة وفيه تخلف ايضا بوجه وهو حمل جره
على النصب وانما حمل لان له مشابهة بالفعل من وجهين كما سبق والجر لا يدخل
في الفعل فكذا في مشابهه ولا يتطرق مثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه
بالضمة والكسرة لانه جرى فيه حكم غير المنصرف وقيل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا
ولا تقديرا ولهذا كان مفتوحا لخفة الفتحة لان تلك الكسرة هي البنائية لا الاعرابية
ولا منافاة لغير المنصرف **وقوله** ولذا كان مفتوحا لخفة الفتحة ضعيف
لانه انما يكون مفتوحا عند بقاء الصيغة كما كانت بدون اعلال قاض وقد مر الكلام
في تحقيق ذلك مشبعا **قوله** ابوك الى آخره وانما قال مضافة الى غير ياء المتكلم
لانها عند عدم الاضافة معربة بالحركات كقولك هذا اب ورايت ابا ومررت
باب وعند الاضافة الى ياء المتكلم مبنية او معربة اعرابا تقديريا كما سبق
والكلام ليس فيها والتعداد بصورة المكبرات احترازا عن المصغرات فان
اعرابها بالحركات في مثل أُبَيّ وبهذا ظهر ضعف ما في المتوسط ان الواجب
عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة فانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
وفيها تخلف بوجه وهو العدول من الحركات الى الحروف فانهم جاؤا بالحروف
المحذوفة منها او اخرها الحاقا لها بالقدر الصالح واختص ذلك في حال
الاضافة اذ في غيرها يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا نحو ابوك ابان
ابين وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو ابو الكريم وابي الكريم وابا الكريم
واما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابو العلاء الا انه قليل بالنسبة

الى ما يلزم من حال غير الاضافة ثم لما جاؤا بتلك الحروف فلو تعقبت بالحركات
الاعرابية لثقلت فاكتفوا بالحروف وقلبوها بالالف والياء نصبا وجرا ليكون
الحروف وفق الحركات ولم يجعل اعراب نحو يد ودم بالحروف ليكون التفضيل
بالزيادة للعقلاء خاصة واما هن وان لم يكن خاصا بالعقلاء الا انه اعطي تفضيل
العقلاء تغليبا واتفاقا فهو في غاية النقصان فاعرب بالحروف تقريبا الى القدر
الصالح ولم يقل وفوك لانه انما يطلق على الاجنبي وضرورة القلب التي في الافراد
ساقطة هنا النصب بالاضافة الاحما اقارب الزوج مثل اخيه وابيه واحدها حم
قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر والاثنان بالالف والياء اي اعراب هذه الثلثة
بالالف حال الرفع والياء حال النصب والجر ففيها تخلف بوجوه العدول من الحركة
الى الحروف وكون اعرابها بالالف حال الرفع لا بالواو وحمل نصبها على الجر وانما عدل
عن الحركة الى الحرف في المثنى لانه فرع المفرد واعراب بعض المفردات وهو الاسماء
الستة بالحروف فلو لم يجعل اعراب المثنى بالحروف يلزم مزية الفرع على الاصل
كذا في بعض الشروح وهو منقوض بالجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات مع لزوم
تلك المزية فالصواب ما قيل ان الحرف الذي هو علامة التثنية يصلح ان يكون اعرابا
فجعل اعرابهما بذلك فرارا عن الثقل اللازم من اجتماع الحركة والحرف وانما كان اعرابه
حال الرفع بالالف لا بالواو لان الواو اعطيت الجمع حال الرفع لكونها مناسبة له
من حيث المخرج والاستعمال اما المخرج فلانها من جمع الشفتين واما الاستعمال
فلان الواو الجمع في مواضع مثل ضربوا فلو جعل اعراب المثنى حال الرفع بالواو
لالتبس بالجمع فجعل بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى في نحو يضربان

وضر باوا نما حمل نصبه على الجر لانه لما اعطى الواو لرفع الجمع والالف لرفع المثنى لم يبق
لها الياء والجر اصل فيها لانه لا يخرج عنها بخلاف النصب تبعا للجر لا للرفع لمناسبة بينهما
من حيث انهما يقعان اعراب فضلة في مررت بزيد وجاوزت زيدا واما كلا واثنان
فاعطيا حكم المثنى لمشابهتهما اياه صورة ومعنى اما المشابهة المعنوية فيهما والصورية
في اثنان فظاهرة واما المشابهة الصورية في كلا فعند اضافته الى المضمر حيث
يتصل المضمر به اتصال الالف والنون بزيد مثلا عند التثنية ولهذا المعنى
شرط اضافة كلا الى مضمر ليأخذ حكم المثنى فانه لو كان مضافا الى مظهر انتفت
المشابهة الصورية فلم يكتسب حكم المثنى بل يأخذ حكم العصا فانهما من واد واحد
كقولك جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وافرد ذكر
كلا واثنان من حيث انهما ليسا من افراد المثنى حقيقة حتى يعلم حكمهما منه اذ ليس
لهما مفرد يثنى بالحاق الالف والنون **قوله** جمع المذكر السالم واولو وعشرون
واخواتها بالواو والياء اي اعرابها حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
فيهما لتخلف يوجب فيهن العدول من الحركة الى الحرف وحمل النصب على الجر وانما عدل
من الحركة الى الحرف في الجمع لما مر في المثنى وانما حمل نصبه على الجر لانه لما اعطي الالف
لرفع المثنى والواو لرفع الجمع لم يبق لها الا الياء فصنعوا صنعهم في المثنى كما عرفت
وانما لم يجعلوا الالف لنصب الجمع وان لزم اشتراك رفع المثنى معه فلم يتحمل كما تحمل
مثل ذلك الاشتراك في نصبه بالياء لان الاشتراك بالياء يكفي دفعه بفتح ما قبلها
في التثنية وكسره في الجمع ولا يمكن ذلك في الالف ولا يندفع الاشتراك الا بحركة
النون لان حذف النون تثبت وتزول فلا اعتبار لها واما اولو وعشرون واخواتها

وهي من ثلاثين الى تسعين وانما اخذت حكم الجمع بالمشابهة لانها جموع اذ ليس
لها مفردات لحق باواخرها علامة الجمع ولهذا افردها بالذكر حيث لم يتناول
الجمع بابها فان **قلت** انما اخذ كلا حكم التثنية بالتشابه الصوري حتى شرط
اضافته الى المضمر فما بال اولو لم يعتبر فيه ذلك واقتصر على التشابه المعنوي
فيه بالجمع **قلت** الحاق كلا بالتثنية في حكم اضطراري لهما وكونها بلا الف
دفعا فاشترطت زيادة قوة الشبه فيما يرد فيما يقتضي ذلك الحكم الاضطراري
اليه بخلاف الحاق اولو بالجمع فاعرفه عن لطافة **قوله** التقدير فيما تعذر
الى آخره اللام للعهد ينصرف الى قوله او تقديرا وبين الاعراب التقديري
اولا لكونه اقل بالنسبة الى اللفظي ليضبط ان ما عداه لفظي ثم التقديري
في موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا اي لا يمكن ووقوعها كان آخره
الفا مقصورة اما تنوينا كعصا منونا او لفظا كالعصاة والعصا واليه اشار
بقوله كعصى وانما تعذر فيه لان الالف ضعفت ساكنة لا تقبل الحركة اوفيما
اضيف الى ياء المتكلم واليه اشار بقوله وغلامي مطلقا وانما تعذر فيه
لما قدرنا استحق ما قبل الياء فيه الكسرة قبل مجيء الاعراب فلما جاء الاعراب
وجد محله مشغولا بما في وجوده فوجب تقديره اذ لا يمكن ان يكون الحرف الواحد
مضموما مكسورا ولا مفتوحا مكسورا ولا مكسورا بكسرتين ولم يجعل
هذه الكسرة للاعراب وبقاء الياء معللا لان المعلول الواحد لا يتوارد
عليه علتان مستقلتان وانما قال مطلقا لان بعضهم جعل اعراب
غلامي لفظيا حال الجر نظرا الى الكسرة الظاهرة واختار المصنف

انه تقديري في الاحوال كلها لما مر من الدليل وثانيهما ان يستقل فيه الاعراب
اي يكون لفظا لكن يعد ثقيلا وهو في الصورتين الاولى فيما آخره ياء قبلها
كسرة وذلك في حال الرفع والجر دون النصب واليه اشار بقوله كقاض رفعا
وجرا واستثقال الحركة على الياء في الحالتين ظاهر ثم لما حذفت الضمة
والكسرة عن الياء التقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء دون التنوين
لعدم استقلال الياء بفائدة فصار قاض في الحالتين واما في حال النصب فتقول
رأيت قاضيا بالاعراب اللفظي لخفة الفتحة على الياء والثانية جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري في حال الرفع دون
النصب والجر واليه اشار بقوله ونحو مسلمي رفعا فان مسلمي اصله مسلمون
فاذا اضيف الى ياء المتكلم حذفت النون عنه فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون وذلك مستثقل لتجاور الضدين وان لم يكن بينهما غاية الخلاف
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة
للياء فصار مسلمي فالواو التي هي حرف الاعراب مقدرة فيه واما في حالتي
النصب والجر فحرف الاعراب هو الياء وهي ملفوظة وان كانت مدغمة **قوله**
واللفظي فيما عداه اي الاعراب اللفظي فيما عدا التقديري **قال رحمه الله**
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فالعدل **قلت** اراد بالعلة ما له تاثير في منع الصرف
وهو ينقسم الى ناقص التاثير حتى لا يحصل منع الصرف فيه الا بعلتين
والى هذا اشار بقوله ما فيه علتان والى تام التاثير حتى يحصل ذلك بعلة
واحدة والى هذا اشار بقوله او واحدة منها تقوم مقامهما **قوله** وهي اي العلل

وما قبل البيت موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان في اسم فما للصرف تصويب
عدل البيت وزايدة في الشعر اما مرفوعة صفة للنون على ان تكون اللام
زايدة كما جعل صاحب الكشاف اللام زايدة في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
مثبتا كقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني واما منصوبة حالا مؤكدة
من قبيل ما في المفصل من قولهم انا فلان بطلا شجاعا فانه لما كان فلان
مشتهرا بالشجاعة تضمنت الجملة معنى البطل والشجاعة فوقعا حالين مؤكدين
لمضمون الجملة فكذلك هنا لما كانت النون المعدودة في العلل مشتهرة فيه بكونها
زايدة تضمنت الجملة وهي قوله وهي النون معنى زايدة فصلحت ان تكون
حالا مؤكدة لمضمون تلك الجملة وفي المتوسط اي زايدة حكاية عن حال
في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زايدة وانه تكلف بارد اذ لا يعرف
له قائل ولو عرف فما الداعي الى تعليله ولو كان سحبان وائل **قوله** وهذا
القول تقريب بيانه ان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم اثنان الحكاية والتركيب
وقال بعضهم احد عشر التسع المذكورة وشبه الف ارطى ومراعاة الاصل
نحو احمر بعد التنكير وقال بعضهم تسعة وهو المختار وقال هذا القول
تقريب اي القول بان الاسباب تسعة تقريب من الصواب اشارة الى الخلاف
والاختيار وقيل معناه ذكر العلل منظومة تقريب من ضبط المتعلم
ولو قيل هذا اشارة الى ما اطلق في صدر البيت من لفظ الموانع اشياء
ليس موانع بانفرادها اي اطلاق لفظ المانع على كل منها تقريب لا تحقيق
حيث ليس كل فرد منها مانع بالاستقلال لكان وجيها وفي بعض الشروح

اراد بالعلة جزء العلة ولا يلزم ان يكون احدهما كافية في منع الصرف وليس كذلك ولاجل هذا قال وهذا القول تقريب اي هذا القول تقريبي لا تحقيقي **قلت** قوله ولاجل هذا قال الى اخره اي استقيم لو كان قائل البيت هو صاحب الكافية وهو غير مسلم وفي قوله اراد بالعلة جزء العلة تأمل ايضا تقف عليه اذا تأملت فيما اسلفت في مطلع بحث غير المنصرف **قوله** مثل عمر الى آخره بيان امثلة العلل على ترتيب ذكرها في البيت **قوله** وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي حكم غير المنصرف ولا لنفي الجنس والخبر محذوف اي لا كسر فيه ولا تنوين فيه واراد بالتنوين ما هو مخصوص بالاسم بدليل تعليله على ذلك في الشرح بقوله لشبهه بالفعل ووجه الشبه ان الفعل فرع الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق منه على الاصح وثانيهما ان الفعل مفتقر اليه في الافادة ولا كذلك الاسم وكل من العلل فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع العربية لانها دخيلة في كلامهم والجمع فرع الافراد وكذلك التركيب والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه على قول وفرع الف التانيث على قول ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا حصل في الاسم اثنان منها ثبت له فرعيتان كما للفعل فاستتبع منع الجر والتنوين امتناع الفعل عنهما **فان قلت** فما بالهما اختصا بالمنع من بين ما يمتنع الفعل عنه كالاسناد ونحوه **قلت** في التنوين زيادة شيء توجب امتناع الفعل عنها وهي الدلالة على القطع فان الفعل يقتضي الوصل بفاعله فبهذا الوجه من المنافرة الزائدة ترجحت التنوين من البين فاستردفت الجر

التنوين

معهما لما بينهما من المواخاة من حيث ان المجرور ابدا يقوم مقام التنوين دون المرفوع والمنصوب **فان قلت** ففي المتوسط خص التنوين بالتمكن واجاب عن مسلمات علما غير منصرف مع التنوين بان هذا التنوين غير مناف لغير المنصرف بل التنوين المنافي له ما هو للتمكن اذ هو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وانت قد جعلت هذا التنوين اعم مما للتمكن فمن المحق منكما **قلت** تعليل المصنف والشارح بين قاطبة يرشد الى ان المراد اعم مما للتمكن ثم هو امر يرجع الى الاستعمال فلو كان غير المنصرف يستعمل مع التنوينات التي لا تكون للتمكن لكان التخصيص هو الحق ولو لم يستعمل كذلك لكان التعميم هو الصواب ويكون الجواب عن مسلمات على هذا الوجه استعمالها علما وفق استعمالها غير علم منونة مضمومة او مكسورة اتباعا للقليل النادر على الكثير الوافر وما قيل في المتوسط ان كسر مسلمات عين مشتركة بين النصب والجر فلذا لم تحذف لان علامة النصب لا تحذف من غير المنصرف ضعيف لانه انما تحذف عنه علامة النصب التي هي الفتحة اما الكسرة فهي المنافية فيها ولما لم يجعل المصنف هذا الحكم معرفا لغير المنصرف كما جعله بعضهم بعين ما سلف في صدر المعرب **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لضرورة الشعر كقول ابي الطيب اذا ذا الم شداشي في احاد لان الضرورات تبيح المحظورات او لتناسب الكلام فانه مطلوب عندهم كقوله تعالى سلاسلا فانه غير منصرف للجمعية لكن لتناسب اغلالا صرف ونون **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث يعني المقصورة

مثل حبلى والممدودة مثل حمراء وانما قام كل منهما مقام العلتين لان الجمع الذي على صيغة
منتهى الجموع كانه جمعان ولزوم التانيث بمنزلة تانيث ثان قال رحمه الله
فالعدل خروجه الى قوله المرفوعات قلت الضمير يرجع الى الاسم اذ البحث في هذا
القسم والمضاف محذوف اي خروج معنى الاسم او مادة الاسم فان للاسم مادة وهي
نفس المركب من الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لذلك المركب والمراد
بالصيغة خروج مادة الاسم عن صورة كانت لها في الاصل الى صورة اخرى مع
بقاء المعنى كما كان نحو العدل فعلى هذا يكون مراده بالاسم المدلول عليه بالضمير
مادة الاسم على حذف المضاف والداعي الى هذا التكلف ان يتحقق معنى الخروج
فانه لو حمل الكلام على ظاهره لكان ينبغي ان يكون الاسم المعدول عنه خارجا عن
صيغته الى اخرى وبعد الخروج كيف يبقى هو حتى ينتقل الى صيغة اخرى ولو
قدر خروج معنى الاسم كما اسلفت اولى لان الشيء على بعضه ادل منه على
معناه اذ الجزء اقرب منه ولا يرد على هذا التعريف اخرج نحو من حيث لا تغيير
لصورتهما عند العدل لان الاولى في اخر ان يكون معدولا عن آخرين كما سيجيء وسحر
لكونه موضوعا مع اللام في الاصل كان صورته تلك الصورة الحاصلة من اللام وغيره
قوله تحقيقا كثلاث الى اخره العدل على ضربين ضرب فيه دليل غير لزوم
منع الصرف لسبب واحد وغير تشابهه بشيء يدل على انه معدول عن شيء وهو
العدل التحقيقي وضرب ليس فيه دليل غير لزوم منع الصرف او تشابهه بشيء
وهو العدل التقديري فمن التحقيقي ثلاث ومثلث واخواتهما وهي من احاد
الى رباع عند عامة النحويين والى عشار عند الزجاج والدليل فيه ان الاصل

في اسماء الاعداد الالفاظ الموضوعة المشهورة وهي واحد اثنان ثلثه فكان
القياس ان يقال لمعنى المقصود هنا ثلاثة ثلاثة مكررا فلما غيروا الصيغة
الى ثلاث ومثلث كان عدلا محققا فثلث واخواتهما انما امتنعت من الصرف
عند بعض للعدل لان احدهما من صيغة الى اخرى والثاني من مكرر الى غير
مكرر لا للعدل والصفة لان شرط الصفة ان يكون اصلية وهذا الشرط مفقود
في اسماء الاعداد وعند آخرين للعدل والصفة بناء على ان الوصفية قد لزمت
عند التكرر ومنه اخر وهو جمع للاخرى تانيث آخر من باب التفضيل وقياس
جمعه انه اذا قطع عن الاضافة ومن ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله
بغير لام عدول عما فيه اللام واعتراض اي على انه لو كان كذلك لوجب ان يكون
معرفة كسحر فظاهر واجيب عنه لا بعد في استعماله نكرة بعد حذف اللام
المانعة والاولى ان يكون معدولا عن آخر من لان قياس ما قطع عن اللام
والاضافة ان يستعمل بمن على صورة افعل في الاحوال لانه رفع الاعتراض
ومنه جمع فانه انما معدول عن جمع فان قياسه على فعل لو كان صفة
او مفرده فعلاء جمعا كحمراء وحمر واعتراض اي على انه لا يستقيم ان يكون
عن جمع لان فعلاء المجموع مذكره بالواو والنون ليس قياسه فعلا بل
فعليات نحو فضليات فكان قياسه جمعيات قيل عليه انه غير وارد لان
هذا القياس في افعل التفضيل لا الصفة وجمعاء منها والاصل فيها ان
لا يجمع مذكرها على اجمعون كما لا يجيء احمرون الا انه جاء اجمعون شاذا
وانما عن جماعي او جمعاوات لو كان غير صفة لان فعلاء غير صفة قياسه

ان يجمع على احدهما فلما قيل جمع علم انه معدول عن احدهما **فان قلت** فعليات جمع فعلى بضم الفاء فلم قلت في تقديره اعتراض اي على فعلى بفتح الفاء عليه **قلت** هذا التقدير ذكر في بعض الشروح نظرا الى ان افعل افعلون مشترك بين البابين دون اعتبار فعلى وفعلى فافهمه ومن التقديري عمر فانه ليس فيه دليل على انه معدول عن شيء آخر سوى انه وجد غير منصرف وليس فيه الا العلمية ولا يمكن تقدير غير العدل فيه من الاسباب فقدر حفظا لقاعدتهم ومنه قطام فان الحجازيين بنوها ولا موجب سوى ما قدر العدل فيها لتشابه فعال الذي هو اسم الفعل عدد الاوزنه فقدروه والى هذا اشارة في كلام المصنف عند اثبات عدليتها في اسماء الافعال في شرحه ثم بنو تميم لما صادفوها معدولة حال اجعلوها معربة ممتنعة الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف والى هذا اشارة في شرحه للمفصل فيكون تقدير العدل فيها في الاصل لتشابه فعال الذي هو اسم الفعل لا بدليل آخر وكان العدل فيهما تقديريا **فان قلت** فان كان الحجازيون هم المقدرون العدل فيها في الاصل فما فائدة قولهم في تميم **قلت** فائدته ظاهرة فان الحجازيين انما يقدرونه للبناء وبنو تميم انما يعتبرونه للاعراب وهو المقصود هنا **فان قلت** ما الذي دعاهم الى اعتباره وقد كان لهم بوجود العلم والتانيث غنى عنه **قلت** ما فيه من السبق وهو من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في قطام انما كان لانه علم المونث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن قاطمة ووضع

المونث وانما اعتبروا اصل العدل ليساعدهم الترجيح تكميلا للعناد مع الحجازيين ليجعلوا ما هو موجب البناء عندهم موجبا للاعراب وفي هذا الصنع منها زيادة تحقيق وتنقيح لاهل الخلاف **فان قلت** فهلا جعلت العدل التحقيقي ما يكون فيه دليل غير لزوم منع الصرف بسبب واحد كما جعل الشارحون قضيتهم بتقضيتهم ولم زدت في ضابط التحقيقي قولك وغير تشابهه بشيء وفي التقديري او تشابهه بشيء **قلت** لفائدة جليلة ولطيفة جميلة وهي اني لو جعلته كما جعلوا للزم ان يكون في قطام سبب واحد بدون العدل وليس كذلك لانها علم امراة نص عليه في المفصل **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاصل المراد بالوصف كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود كذا عن المصنف وانما اشترطت اصالة الوصف لانهم صرفوا ما عرضت له الوصفية مثل اربع في مررت بنسوة اربع **قوله** فلا تضره الغلبة يعني اذا غلبت الاسمية على الوصف الاصلي بان جعل اسما لشيء وقطع النظر عن وصفيته لا تضره اي لا تخرجه عن السببية فهو سبب كما كان لانهم لم يصرفوا ما عرضت له الاسمية كاسود **قوله** فلذلك صرف مررت بنسوة اربع اي ولاجل ان الشرط هو الوصف الاصلي صرف اربع في المثال لان الواضع انما وضعه للعدد لا للوصف ولاجل ان غلبة الاسمية لا تضر امتنع صرف اسود للحية وادهم للقيد لان الواضع وضعهما للوصف فيكون ذلك اشارة الى الشيئين على تاويل المذكور ويجوز ان يكون اشارة الى ان الوصف شرطه ان يكون في الاصل اذ بها يحصل الغرضان **فان قيل** هلا

والتقدير ما يكون فيه لزوم منع الصرف بسبب واحد

جعلت صرف اربع لقبوله التاء اذ يقال اربعة وشرط وزن الفعل ان لا يقبلها في
حال تلك تاء التانيث واولى للتذكير فلبيست بها كذا في بعض الشروح **قوله**
انت تقع في الدور حيث جعلت دليل شرط كون الوصف اصليا اي اربع
منصرفا ثم جعلت دليل مجيء اربع منصرفا اشتراط كون الوصف اصليا **قوله**
لا دور فيه لاني ما جعلت صرف اربع دليلا للعرب على اشتراطهم كون الوصف
اصليا على معنى ان العرب انما يشترطون ذلك بسبب صرفهم اربعا بل جعلت
صرف اربع دليلا يعلم منه المتعلم انهم يشترطون ذلك وان خفي سبب اشتراطهم
عندنا وجعلت اشتراطهم سببا لصرف اربع فلا دور **قوله** وضعف منع
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير وانما ضعف منع صرفها لانه
لم يتحقق فيها وصفية اصلية ومنع الصرف ناس منهم لتوهم معنى
الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة والاخيل من الخيلان
وهو الطاير ذي خيلان ولم يثبت ذلك بثبت فلذلك قال وضعف **قوله**
التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث بالتاء الموثرة في منع
الصرف ان يكون علما والا كانت التاء تثبت مرة وتزول اخرى ومثلها
لا يمنع من الصرف بالاتفاق كما في قايمة صفة فقوله بالتاء احترازا
بالالف لان العلمية فيه ليست بشرط والمراد بالتاء هي التاء التي
تمحضت للتانيث حتى لو سميت باخت صرفتها لان تاءها للتانيث
بل عوض عن الواو **قوله** والمعنوي كذلك اي العلمية شرط في تانيث
المعنوي ايضا والا لما كان دايم التانيث ومثله لا يمنع من الصرف كجريح

صفة لان تانيثه على شرف الزوال حيث يقال مررت برجل جريح ايضا **قوله**
وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة الى آخره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة لانه لو انتفى هذه الامور الثلاثة
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي فيكون في غاية الخفة ومنع صرفه
للثقل الناشي من سببي منع الصرف لخفته قابلت خفته احدهما فصرف استحسانا
واما من منع الصرف فعمل بالقياس لوجود السببين فيه وانما عدت العجمة
من بين الاسباب للتثقيل لانها اثقل الاسباب لكونها دخيلة في كلامهم وهذه
الشرايط لا تجب في التانيث بالتاء لانه لا يوجد منع بالتاء ثلاثيا ساكن الاوسط
لان التاء تطلب فتحة ما قبلها واما الشاة والثبات فالتاء فيهما ليست
متمحضة للتانيث لانها بدل عن شيء والكلام في المتمحضة له **قوله** وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع وانما امتنعت من الصرف لوجود السببين في الكل
وهما العلمية والتانيث مع شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة
في زينب وتحرك الوسط في سقر والعجمة في ماه وجور وهما اسما قريتين
بفارس **قوله** فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة يعني فان سمي بالمؤنث
المعنوي لان الكلام فيه فالضمير له فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدا على
ثلاثة احرف لان المؤنث المعنوي ليس في لفظه ما يدل على التانيث ومدلوله
قد صار مذكرا بالتسمية فشرط الزيادة على الثلاثة اذ هو قايم مقام تاء
التانيث بدليل تصغيرهم قدما بقديمة وعقربا بعقيرب **قوله** فقدم
منصرف وعقرب ممتنع يعني يجب صرف قدم ان سمي به مذكر لانه فقد شرط
التاثير

وهو الزيادة على الثلاثة وجب منع صرف عقرب ان سمي به مذكر لوجود
شرط التانيث فيها وان لم يمتنع من الصرف مثل كلاب اذا سمي به رجل
وان كان فيه تانيث معنوي مع شرط التانيث لان التانيث في الجمع ليس
بحقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة كذا في المتوسط ولقايل ان يقول تانيث الجمع
لا يضعف عن المونث الحقيقي اعتباره فكيف وفيه تعاضد السماع والقياس
ولعل الصواب ان يقال زيادة هذا الجمع كانها لا تقوى قوة زيادة عقرب اذ هي
مترددة لنقصان التكثير فافهمه عن لطافة تصافيه **قوله** المعرفة
شرطها ان تكون علمية اي [illegible] ضمير عايد الى المعرفة اي تكون المعرفة منسوبة
الى العلم يعني ان حصل تعريفها لكونها علما وانما اشترط ذلك لان بقية المعارف
اما مبنية كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات ولا دخول لها في هذا الباب
واما معرفة باللام او بالاضافة وحكمها حكم المنصرف على ما سياتي واذا بطل
هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع هو العلمي هذا اذا لم يعتبر تعريف
التوكيد واللام المقدرة اما اذا اعتبر كما قيل ان امتناع اجمع في مررت بالقوم
اجمع للوزن والتعريف اذ الاصل اجمعهم وامتناع سحر للعدل والتعريف
باللام المقدرة فشرط المعرفة اما العلمية او هذا التعريف والمصنف لما
شرط العلمية علم انه لم يعتبر هذا التعريف ثم لو ذكر عند عد الاسباب
العلم لاستغنى عن ذكره شرطا ثانيا الا انه لما وقع في النظم المشهور ذكر
المعرفة احتاج الى التقييد بالشرط او لانه قصد الى ان يكون نصا
على نفي القيل التعريف باللام وتعريف التوكيد هو ثاني **قال** [illegible]

فهلا اعتبر المصنف هذين التعريفين فيتم بمنع صرف نحو جمع حينئذ **قلت**
اسوق لك رواية من شرحه للمفصل ناصة على خاتمة مغزاه في الامرين
جاعلا للعدل علة في اعتبار ذين واعتراض شيئين قال المصنف في شرح
المفصل واما نحو سحر وضحى وعشاء وعتمة ومساء وانت تريد ضحى يومك
وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه الى تضمنه
معنى الحرف لبني ولو قصد فيه الى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم
جعلوه معدولا عما فيه اللام لا علما فلذلك انصرف وانما لم يقدر العلمية
دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث وهي
مصروفة بالاتفاق ومن ثم لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف
لما يلزم من منع صرف عشية على ذلك التقدير وكذلك اشترط المحققون
ان يكون التعريف بالعلمية والمانع عندنا العدل والصفة الاصلية
مقدرة فيه كان اصله معنى مجتمع وقول الخليل في جمع هو معرفة بمنزلة
كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيدا
لا بيان للمانع من الصرف الى هذا روايته **قلت** الرواية وان دلت على موجب
عدم اعتداده بالتعريفين الا انه لا تخلو عن اعتراضات ذات غصة تورد
قبل ان تفتح حاجبيها الغصة خصوصا على روايات المفصل **قوله**
العجمة شرطها ان تكون علمية الى اخره اراد ان شرط العجمة في منع الصرف
امران احدهما ان يكون علما في العجمة ثم استعمل في العرب علما ايضا كما كان
عنده لولا ذلك اعتورت عليه احكام كلامهم من الاضافة والالف واللام وغيرهما

في العجمة

فضعف اعتبار العجمة فيه ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع الصرف اذ لا علمية فيه
كما عرفت وثانيهما احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة
لانه لولاهما لكان الاسم على ثلاثة احرف ساكن الوسط فيكون في غاية الخفة فغاية
الخفة تقاوم احد السببين كما مر **فان قلت** ما بال العجمة تحصل بها الثقل
في المؤنث المعنوي ولا تحصل بها هاهنا فيستغني عن الشرط الثاني **قلت**
لا تحصل الثقل بها فيه لكونها زائدة على السببين متمحضة لذلك ولا يلزم
من تثقيلها اذا كانت متمحضة تثقيلها غير زائدة **قوله** فنوح منصرف اي لانتفاء
الشرط الثاني **فان قلت** فلم سوى المصنف بين نوح وهند وفي الكل
حذو القذة بالقذة ولم قال فهند يجوز صرفه على التخيير ونوح منصرف
على البتات **قلت** لانه لا يجيء في الكلام نوح غير منصرف وجاء هند غير منصرف
ولو طالعت شرح المفصل للمصنف عثرت في اثنائه على ما نبهت لك اولان
صرف نوح هو اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل فلم يعتد بعدم صرفه
ولا كذلك هند فخير فيه **قوله** وشتر وابرهيم ممتنع اي لوجود الشرطين
معا وهما العلمية فيهما وتحرك الاوسط في شتر والزيادة في ابرهيم والرواية
في شتر بفتح الشين والتاء وهو اسم قلعة كذا المسموع **فان قلت** كيف جعل
هذا اللفظ اعجميا فهلا قيل انه عربي منقول عن الشتر الذي هو انقلاب
الجفن **قلت** كما جعل ثمود في احد الوجهين اعجميا في الكشاف ولم يقل
في هذا الوجه انه منقول عن الثمد وهو الماء القليل **قوله** الجمع شرطه
صيغة منتهى الجموع اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون على صيغة

جمع لا يجوز جمعه مرة اخرى فانما قال صيغة منتهى الجموع ولم يقل شرطه ان
يكون على منتهى الجموع ليشمل جمع الجمع التحقيقي كاكالب جمع
اكلب جمع كلب والتقديري كافاضل حيث لا جمع لافضل سواه والمراد بالجمع
جمع التكسير فخرج صواحبات يوسف جمع صواحب للمبالغة وهذا اولى
من قول الاكثرين بانه جمع لا نظير له في الآحاد فانه منقوض بافلس اذ هو جمع
لا نظير له في الآحاد وليس بممتنع الصرف وما ذكر بعضهم انه لا نظير له في الآحاد
[illegible] اذ السراويل على بنيته فاسد لانه لغة ردية او نادرة
فلا اعتداد بها اولان التاء وان كانت زائدة فهي معتبرة في هذا الباب
كما في فرازنة **قوله** بغيرها اراد بالهاء تاء التانيث لانها تصير هاء
عند الوقف وما هو في حكمها كياء النسبة وانما شرطت ذلك لانه لو كان
بها لشابه المفرد نحو كراهية وطواعية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر
واما معنى فلان كراهية لكونه مصدرا يقع على الكثيرين وكذا الجمع فاذا
اخذ حكم المفرد في الصرف وفي المتوسط ولو قال بغيرها وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير
هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بصيغة منتهى الجموع
في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مدايني
كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
يغني عن قوله بغيرها لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بحروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز

عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صيا قلة الى هذا الخلاصة قوله لعل
الخطب هنا يهون بادني عناية وهي ما اسلفت ان المراد بالهاء تاء التانيث
او ما هو في حكمها وهي الهاء كالتاء في بعض الاحكام لكونهما علامتين فكما
انقسم التانيث الى حقيقي وغيره فكذلك النسب قوله وحضاجر علم
للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب سوال مقدر وهو ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية ولا جمعية هنا لانه علم للضبع وتوجيه
الجواب انه منقول عن الجمع فكان جمعا في الاصل وهو المعتبر فان قلت
فهلا منعت صرف حضاجر للعلمية والتانيث واي حاجة الى اثبات
الجمعية قلت لانه غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب
لا يزول بالتنكير وهو الجمع هنا وفي المتوسط ولقايل ان يقول ح يلزمه
ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف وهو غير وارد
لانه يمكنه هنا ارادة مطلق الجمع وهو يتضمن الاصلي فاما ثمه فلا يمكنه
ارادة مطلق الوصف فلذا خصه بالشرط قوله وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر الى آخره جواب عن سوال ايضا وهو ان يقال هذه الصيغة انما توثر
اذا كانت جمعا او منقولة عنه وسراويل ليس كذلك والجواب عنه على وجهين
احدهما انه اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي كانت على
وزنه مثل مصابيح وهو المراد بقوله فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وثانيهما
انه لما وجد غير منصرف فكانت له صيغة الجمع الموثر قدر كانه جمع سروالة
حفظا لقاعدتهم وهو المراد بقوله وقيل عربي جمع سروالة تقديرا وفي المتوسط

اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول
وان جمع المانع من الصرف حقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لهما في مواضعها قلت اما اعتراضه الاول فوارد اذ حمل صورة
على صورة في حكم الاشتراك في الوزن لا يلزم ان يكون معدودا في امهات العلل
وكم لذلك من نظاير وكذلك اعتراضه الثاني لما مر في فصل حضاجر قوله
واذا صرف فلا اشكال هذا وقوله اذا لم يصرف يدل على ان في سراويل مذهبين
الصرف وتركه ووجه عدم الاشكال على تقدير الصرف ظاهر فان الاشكال انما
يجي من عدم صرفه بدون الجمعية قوله ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض
اراد ان جوار حال الرفع والجر انما يجي بالتنوين وحذف الياء كقاض وعلى هذا
اتفق الاكثرون لا مثل يخالف في حال الجر فيقول بجواري بفتح الياء كانه قدره
في اول امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما احتملها في حال النصب
واختار ذلك المذهب ابو زيد والكسائي وعلى هذا قول الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وعلم بذلك ان صاحب المتوسط
وبعض الشروح غلطا في قولهما ان مثل جوار حالتي الرفع والجر مثل قاض
بلا خلاف ثم انهم متفقون في الظاهر مختلفون في التقدير فقال بعضهم انه منصرف
لانهم لما جردوا ياءه عن الضم حال الرفع والكسر حال الجر عوضوا التنوين
عن الحركة فاجتمع ساكنان الياء والتنوين وحذف الياء فلم يبق على الصيغة
المانعة من الصرف فانصرف كسلام وكلام فان قلت لما كان من حق غير
المنصرف ان يكون مفتوحا في موضع الجر فاي الكسرة فيه حال الجر حتى تحذف

ويعوض عنها التنوين قلت ذلك فيما تعين سقوط الكسرة لعدم الانصراف
وعوض عنها الفتحة وهنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لانها
لاستثقالها على الياء لا لعدم الصرف لان الكسرة لفظية فيقبل المانع
من وجودها الاستثقال اللفظي ازيح والكسرة التي سقطت لذلك لا يعوض
عنها الفتحة وظهر من هذا ضعف مذهب من يلحقها بافعال الجر وقال
بعضهم انه غير منصرف والتنوين فيه للعوض عن الحركات كما عرفت وهو
مذهب سيبويه ووجهه ان الياء المحذوفة كالثابتة بدليل قولهم هذه
جوار بكسر الراء في الرفع اعتدادا بوجود الياء فلما اعتبر وجودها في كسر الراء
اعتبر وجودها في منع الصرف ايضا لان منع الصرف حكم لفظي ككسر الراء
فان قلت هذا يناقض ما اسلفت آنفا من قولك لان الكسرة لفظية الى آخره
فقد جعلت منع الصرف ثمه معنويا وهنا لفظيا قلت منع الصرف معنوي
من حيث الحقيقة ولفظي من حيث الحكم فاعتبر الجهتان في الموضعين تحصيلا
للغرض فافهم عن شرعه ذلك ضرحه عن كد وعناء وبعضهم يقول انهم
منعوا نحو احوى من الصرف وان ذهب الوزن بذهاب تحرك اللام بالاعلال ولا
يقال احوى مثل افعل لثبوت الالف مقابلة اللام بخلاف جوار فانا قد ذهبنا
لانا نقول ثبوت الالف بعد الحكم بمنع صرفه فلولا منع صرفه لقيل احوى منونا
بدون الالف لفظا واما في حال النصب فغير منصرف اتفاقا تقول رايت جواري
لخفة الفتحة قوله التركيب شرط العلمية اي شرط التركيب المانع من
الصرف ان يكون علما والا لم يكن لازم التركيب والمعتبر هو اللازم قوله وان لا يكون

باضافة وانما شرط ذلك لان الاضافة تجعل غير المنصرف في حكم المنصرف فاولى ان
لا يؤثر في منع الصرف قوله وان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان
مبنيا ومحكيا على حاله فلم يكن لحظ في منع الصرف اذ منع الصرف مخصوص
بالمعربات وفيه توسط واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان
يكون متضمنا الحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لانه لا يتوجه
النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا
لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات
فيلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين
الى هنا لفظه قلت لعله انما احترز عن الاسنادي مع غناه عن الاحتراز
تنبيها للمبتدي اذ عليه يعسر اعتبار امثال ذلك دون مثل سيبويه وخمسة
عشر اذ موجب البناء في الاسنادي اخفى قوله الالف والنون اذا كانا
في اسم فشرطه العلمية اي فشرط ذلك الاسم وانما شرطت العلمية فيه
ليتقوى شبههما بالف التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث
عليه بعد العلمية كما يمتنع دخولها فيما فيه الف التانيث ونحاة البصرة
انما يمنعون صرفهما بتلك المشابهة قوله او في صفة فانتفاء فعلانة
اي لو كانا في صفة فشرط تلك الصفة في منع الصرف ان لا يكون مؤنثها فعلانة

كسكران ليتحقق مشابهتهما بما فيه الف التانيث ايضا من حيث عدم دخول التاء
فيها وقيل الشرط وجود فعلى اذ به يتحقق المشابهة بما فيه الف التانيث ايضا
لانها لما وضعت للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث
بتاء التانيث والاول اولى لانه شرط بالذات دون الثاني وفي المتوسط والاول
هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي
ومن اجل ان بعضهم شرطوا انتفاء فعلانة وبعضهم شرطوا وجود فعلى اختلفوا
في رحمن فلم يصرفه الاولون لانه لم يجئ رحمانة فتحقق انتفاء فعلانة وصرفه الاخرون
لانه لم يجئ رحمى فلم يتحقق وجود فعلى قوله دون سكران وندمان اي لم يختلفوا
في امتناع صرف سكران لوجود الشرط فيه على القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى
ولم يختلفوا في صرف ندمان لانتفاء الشرط فيه على القولين لوجود ندمانة وانتفاء
ندمى قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب الى اخره يعني
شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين احدهما ان يختص بالفعل اي
لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل كشمر وضرب ان سمي بهما واما نحو بقم
فانه لم يكن منقولا عن الفعل الا انه اعجمي مخرج من البين وثانيهما ان يكون في اوله
حرف زايد من حروف اتين كما في اول الفعل المضارع ويكون هذا الاسم غير قابل
للتاء وانما اشترط احد الامرين ليتاكد مشابهته بالفعل وانما كان قبوله
التاء مانعا من اعتباره لانه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل لان الافعال
لا يقبل هذه التاء والاشكال بنحو اسود فانه جاء اسودة بالتاء للحية الانثى

مع ان وزنه معتبر لان قبوله التاء طار بعد استعمالها اسما والشرط ان لا يقبل
التاء اذا استعملت صفة قال المصنف رحمه الله هذا اولى من قول النحويين او يكون
غالبا على الفعل فانه غير مستقيم لوجوه احدها انه مبني على الاستقراء التام
وهو متعذر فان قلت ما اختاره المصنف كذلك ايضا قلت نعم الا ان
بينهما فرقا وهو ان فيما ذكروا يتوقف الحكم ونقيضه على تمام الاستقراء بخلاف
ما اختاره المصنف فانه يكفي في نقيضه تخلف صورة فافهم عن حذق خالطه
ذوق الانصاف يبتغ كغرارة الاعتراف والثاني انه منقوض بافعل فانه معتبر
في منع الصرف مع انه ليس بغالب في الفعل بل في الاسم اكثر فان افعل اسما يبنى
عن كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب للتفضيل ويبنى من الالوان والعيوب
لغير التفضيل وقد يكون من غيرهما نادرا كقولك اشكل واغنى فثبت
ان افعل اكثر في الاسم وقد اعتبر اتفاقا والثالث ان فاعل في الاسماء قليل
نادر كخاتم وفي الافعال كثير كضارب وقاتل ولم يعتبر اتفاقا فانك
لو سميت رجلا بخاتم صرفته بالاتفاق وما قيل على الثاني انه معارض
بفعل التعجب فانه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل من غير تكلف واما تقرر
مستعملا من نحو احمر وابيض وارنب فانه وان كثر فالظاهر انه لا يبلغ
حد الافعال المستعملة على افعل قياسا وسماعا وعلى الثالث انه لعله
لقلته وندرته لم يعتنا به فترك على الاصل وهو الصرف لا يضر دعوى
اولوية المصنف فانها ثابتة ولو تعنيناه عن حرج النزاع بعد بين الجوابين
تكون قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرطها في اوله

زيادة ان لا يقبل الياء امتنع احمر لانه لم يقبلها وانصرف يعمل لقبوله التاء حيث جاء ناقة يعملة اي قوية على العمل **قوله** وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف اعلم ان العلمية لا توثر في منع الصرف في الجمع والف التانيث والوصف والالف والنون اذا كانا في صفة لاستغناء الجمع والف التانيث عنها وتضاد الصفة معها فقوله موثرة احتراز عن هذه الصور وانما توثر في ستة مواضع في التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم بطريق الشرطية وفي العدل ووزن الفعل بطريق السببية وظهر كل ذلك من بيان شرط الاسباب وحكمها سابقا والى هذا اشار بقوله لما تبين الى آخره اي لما ظهر من انها اي من ان العلمية لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها موثرة الا ما العلمية شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما وهي ليست بشرط فيهما بل سبب محض فهذه الستة اذا زالت علميتها بالتنكير بقيت منها الاربعة التي شرطت العلمية فيها بلا سبب لزوال المشروط بزوال الشرط وبقي الاثنان منها وهما العدل ووزن الفعل بسبب واحد لزوال العلمية غير المشروط فيهما فصرفت **قوله** وهما متضادان تقديم بيان لدفع من ينقض قوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد بانه يمكن ان يكون في الاسم العلمية مع العدل ووزن الفعل وهي ليست بشرط فيهما فعند زوالها لم يزل احدهما فبقي على سببين فقال وهما متضادان يعني العدل ووزن الفعل لا يجتمعان معا في الاسم بالاستقراء فلا يكون الا احدهما الى آخره وفي المتوسط

وجهين

وفيه نظر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بموثرة حينئذ والا يلزم الترجيح من غير مرجح **قلت** وللقائل ان يقول هما سابقان عليها لاسيما الوزن والسبق من اسباب الترجيح والاولى ان يقال لما كان معظم غرضه من قيد موثرة اخراج نحو مساجد واخواته المذكورة لم يلتفت الذهن الى اخراج الكلمة المفروضة اسبا في اليه لا جرم خصهما باخراج مستانف تسهيلا للمرام **قوله** وخالف سيبويه الاخفش المشهور من الرواية بنصب الاخفش ورفع الرفع على انه فاعل وسيبويه مفعول وفيه ان المشهورة لا يخلو عن بوق بعض تباعد تذكر بسلامة بيانها ان الاخفش ثلاثة ابو الخطاب استاذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد وهو الاخفش الصغير ثم ابو الخطاب غير مراد هنا لما نص في شروح المفصل ان الاخفش في هذه المسئلة هو ابو الحسن فبعد ابي الخطاب انهما كان كيف تخل احدهما ذاك المحل الذي يقصد مخالفته الامام الذي حاز قصب السبق وفرحتى لم يبلغه في هذا الفن من تقدمه ومن تاخر بل وهو يقصد مخالفة الامام ولا نبوة طبعا في ان تكل جواد نبوة كما خلا في الغلية الخلافية رضوان الله عليهم اجمعين **قوله** لما نص على هذا بقوله اعتبارا للصفة فانه لم يحتمل تمييزا على خلاف الاخفش اذ هو لم يعتبر الصفة بعد التنكير وانما يعتبرها سيبويه بعد **قلت** اجعله بدلا عن سيبويه بدل الاشتمال ليكون المعنى خالف الاخفش

ذلك الاعتبار اي جاء بخلاف ذلك الاعتبار واعلم ان احمر اذا كان علما فانما
لم ينصرف للوزن والعلمية لا للوصفية لزوالها بالعلمية ثم اذا نكر مثلا هل
ينصرف ام لا فعند سيبويه لا وعند الاخفش ينصرف وجه قول سيبويه انه
يعتبر الوصف الاصلي لان المانع من اعتباره وهو العلمية قد زالت بالتنكير
فاعتبر كما اعتبر في اسود وادهم ووجه قول الاخفش ان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد فالحاصل ان سيبويه يعتبر
الوصفية بعد زوال المانع وهو لا يعتبرها بعده فعلى هذا يكون قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه
كذا في بعض الشروح **قوله** ولا يلزمه باب حاتم يعني لا يرد نقض على سيبويه
بانك منعت صرف احمر بعد التنكير واعتبرت الوصف الزائل بالعلمية مع انه
لم ينتقل بالتنكير الى الوصفية لكن بقي اسما شايعا فلم لم تعتبر في حاتم
فالحاصل الشبهة ان احمر بعد التنكير وحاتما بعد العلمية سيان في انهما
ليسا بوصفين في الحال ثم تعتبر الوصف الاصلي في احمر فهلا تعتبره في حاتم
وانما لا يلزمه ذلك لان الفرق بين الصورتين بين لانه انما اعتبر الوصف
الاصلي ثمه في اسم زالت علميته بالتنكير ولا تضاد بين الاسم والصفة
كما في اسود فلا يوهم انه اعتبر الضدين وهنا لو يعتبر الصفة فانما يعتبره
حال العلمية فيوهم انه اعتبر الضدين اذ بين العلم والصفة تضاد لان
العلم موضوع لشيء معين فالوصف غير موضوع له وانما قال لما يلزم من
ايهام اعتبار متضادين ولم يقل لما يلزم متضادين لانه انما يلزم من اعتبار

المتضادين ان لو اعتبر الوصف تحقيقا وهو لم يعتبره فانما يعتبره تقديرا
فلا يلزم الا الايهام والاتفاق في حكم واحد وهو منع الصرف لا يجوز اعتبار المتضادين
في حكمين مختلفين كما في بيت المفصل شعر ‹ ابا ني وعيد الحوص من آل
جعفر ‹ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا › حيث اعتبر العلم في احوص
في منع الصرف والصفة في جمعه على الحوص لان فعلا انما يجيء جمع افعل اذا
كان صفة **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر يعني باب
ما لا ينصرف اذا دخله اللام او اضيف ينجر وهذا متفق وهل ينصرف ام لا
ففيه خلاف **قال** بعضهم ينصرف لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء
فغلب شبه الفعل فرجع الى اصله وقيل عليه هذه الخاصتان لو صرفتا
غير المنصرف فهلا صرفه دخول حرف الجر وغيره من الخواص واجيب بان
الاضافة واللام يقومان مقام التنوين ولهذا لا يجتمعان معه بخلاف
غيرهما من الخواص **وقال** بعضهم لا ينصرف لبقاء السببين لكن ضعف اثرهما
بدخول خاصة الاسم فينجر لذلك ثم لما كان انصرافه مختلفا وانجراره متفقا
قال المصنف ينجر ولم يقل انصرف **قال رحمه الله المرفوعات الى قوله**
واذا تنازع الفعلان **قلت** قوله المرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب
المرفوعات ثم لما كان للمرفوعات دلالة على الجنس وهو المرفوع اعاد الضمير
الى الجنس لا الى الجمع فقال هو اذ الجنس هو المقصود بالتحديد وبهذا
الصنيع حصل الغرضان الاول الدلالة بالجمع على ان الباب مشتمل على جميع المسائل
المرفوع وبالضمير المذكر على ان التحديد للجنس لا الجمع وقوله المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية معناه المرفوع ما فيه الرفع ولعل عدوله عن تعريف
اللفظ بلفظ اجلي من حيث الاجمال والتفصيل فلا يتوهم انه تعريف الشي بما هو مثله
في المعرفة والجهالة وفي المتوسط وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم انه
تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة وهذا ضعيف لان علم الفاعلية
ليس الا الرفع **قوله** فمنها الفاعل وفي بعض النسخ فمنه اي فمن المرفوع على
طريقة قوله هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل لان الرفع في الاصل له وما سواه
محمول عليه **قوله** وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وانما قال ما اسند
اليه ولم يقل اسم اسند اليه ليشمل ما ليس باسم صريح كقولك يعجبني ان
تقوم اي قيامك ولم يقل اخبر عنه ليدخل فيه مثل فاعل اضرب ولا تضرب
وانما قال او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل نحو زيد قائم ابوه والصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو دق الثوب القصار واسم
التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واسماء
الافعال نحو هيهات ذاك واما اسم المفعول فاخذ منها لان مرفوعه
مفعول عنده **قوله** وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على ما اسند
احدهما اليه والضمير في عليه يرجع الى ما اسند وانما قيد بذلك احترازا
عن مثل زيد قام فانه يوهم ان زيدا اسند اليه قام فيظن انه دخل
في الحد وليس هو فاعلا وانما هو مبتدا ولو طرح هذا القيد من البين
لكان اصوب لان قام انما اسند الى ما فيه من الضمير الى زيد ثم اسند
قام مع ما فيه من الضمير الى زيد لو لا عنايته الى المبتدا **قوله** على جهة

قيامه به على متعلقة باسند والضمير في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه وفي به
يرجع الى ما في ما اسند والمعنى الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه على وجه
يكون للفعل او شبهه نوع قيام به من حيث العبارة والتقدير اي جعل العبارة
عند الاسناد كعبارة ما يقوم به حقيقة سواء قام به حقيقة اولا وقدر
ما لم يقم به حقيقة كانه قام به حقيقة وفائدة القيد بجهة القيام لا بالقيام
مطلقا ان يدخل فيه الافعال التي لا تقوم بالفاعل حقيقة ايضا كقرب زيد وبعد
زيد فان القرب والبعد لا يقومان بزيد على الحقيقة بل هما نسبتان قائمتان
بالمنتسبين وفائدة مجموع هذا القيد ان يخرج مفعول ما لم يسم فاعله
اذ هو ليس بفاعل عند من حده بهذا الحد وان كان فاعلا عند اكثر البصريين
ولا مشاحة في الاصطلاحات مع ان الحق بجانبه اذ تسمية الشي الذي لا يقوم به
الفعل لا حقيقة ولا عبارة فاعلا تعسف ووجه خروجه ان الفعل لا يسند
الى مفعول ما لم يسم فاعله من حيث انه قائم به حقيقة لان المراد بالقيام
الحقيقي بالفاعل ان يقع بقدرته والفعل في ضرب زيد ما وقع بقدرة زيد
لانه مضروب لا ضارب ولا من حيث ان له جهة قيام به من حيث العبارة
لانه ليست تلك عبارة القائم بالفاعل حقيقة لانها انما تكون على صيغة
المعلوم لا المجهول ويمكن توجيه المعنى بتقدير اخر وهو ان ضمن اسند
معنى جعل ويراد بالجهة النحو اذ هما متقاربان معنى واعيد ضمير قيامه
الى مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو ان يفعل من المقولات العشر
وهو التاثير ليكون المعنى الفاعل ما جعل لفظ الفعل بالاسناد اليه على نحو

اي على طريقة قيام الفعل به ومن طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول

قيام الفعل الحقيقي به يعني كما ان الفعل الحقيقي قايم بالفاعل جعل الفعل
الاصطلاحي كانه قايم به ايضا فدخل في الحد قرب وبعد وان ضرب زيد ولم
يضرب لانه جعل الفعل فيهما بالاسناد كذلك وخرج ضرب زيد لانه لم يجعل
كذلك بعين ما مر ولا يرد على الحد قايم زيد حيث اسند الى زيد شبه الفعل
مقدما وليس بفاعل لانتفاء شرط عمل قايم في زيد لان الاصل فيه زيد قايم
فيكون هذا التقديم مجازيا لا حقيقيا والكلام فيه ولا ينتقض ايضا بنحو جاني زيد
اخوك من حيث ان اخوك ليس بفاعل مع انطباق جميع قيود الرسم لان المراد
بالمسند اليه ما يكون اولا **قوله** والاصل ان يلي فعله يعني الاصل

كذا في بعض الشروح

ان لا يتخلل بين الفعل وفاعله شي من معمولات الفعل لان الفاعل احد جزى الجملة
وما عداه فضلة فتقديم المحتاج اليه اولى **قوله** فلذلك جاز ضرب غلامه
زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد بنصب الغلام
ورفع زيد لان زيدا يكون مقدما في التقدير نظرا الى الاصل فيكون ضمير غلامه
راجعا اليه تقديرا وامتنع ضرب غلامه زيدا برفع الغلام ونصب زيد لان
زيدا مؤخر لفظا وتقديرا لانه مفعول ورتبته التاخير فيكون ضمير غلامه
عايدا الى غير المذكور **فان قلت** فليكن عايدا الى غير المذكور كما في ضربني
وضربت زيدا **قلت** ثم ضرورة وهي انه لا يوجد الفاعل لضربني بدون
الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الثاني وهي مفقودة هنا لجواز تقديم
المفعول على الفاعل كذا في بعض الشروح **قوله** واذا انتفى الاعراب
لفظا فيهما والقرينة الى قوله وجب تقديمه بيان للمواضع يجب فيها تقديم

الفاعل على المفعول وهي اربعة احدها فيما اذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
لفظا وكذا القرينة الدالة على احدهما كقولك ضربت سعدي سلمى وضرب من
في الدار من على الجدار وانما وجب التقديم هنا دفعا للالباس وعملا بالاصل
واذا وجد الاعراب او القرينة لا يجب تقديم الفاعل نحو ضرب زيدا عمرو واكل
الكمثرى موسى وثانيها فيما يكون الفاعل مضمرا متصلا كقولك ضربت زيدا وانما

وهو تقديم الفاعل على سائر المعمولات

وجب تقديمه هنا لئلا ينفصل المتصل فقوله مضمرا احتراز عن الفاعل المظهر
فانه لا يجب تقديمه على المفعول وقوله متصلا احتراز عن المضمر المنفصل
فانه لا يجب تقديمه ايضا نحو ما ضربني الا انت والمراد بتقديم الفاعل هنا
ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بقولك زيدا ضربت
وثالثها فيما وقع مفعول الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا والغرض
منه انحصار المضروبية في عمرو فلو قدم عمرو على الا واخر زيد لا نقلب
المعنى الى انحصار الضاربية في زيد وهو غير مقصود وهذا اذا قدم عمرو
على الا واخر زيد فاما اذا اخر كلاهما عن الا ثم قدم عمرا على زيد كقولك
ما ضرب الا عمرا زيد لم ينقلب المعنى الى هذا وقد اجازه الاخفش
وعبد القاهر فعلى هذا يحمل قوله او وقع مفعوله بعد الا على ان وقع المفعول
وحده بعد الا ورابعها فيما اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا وهو فيما
يكون ثانيا بعد انما كقولك انما ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا
فالعلة التي ثمة موجودة هنا **قوله** واذا اتصل به ضمير مفعول الى قوله
وجب تاخيره بيان لمواضع يجب فيها تاخير الفاعل عن المفعول وهي اربعة

في بعلبنا بعد ان علمنا ان ثمه محذوفا حتى لو رفعنا الاسم المذكور في زيدا ضربته لا يكون الفعل مفسرا لشيء وانما التزم حذف الفعل في مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين المفسِّر والمفسَّر **قوله** وقد يحذف فان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في قولك نعم لحصول القرينة وهو قول السائل اقام زيد وانما قدروا الجملة بالفعلية لا الاسمية ليكون الجواب مطابقا للسوال **قال رحمه الله** واذا تنازع الفعلان ظاهرا الى قوله مفعول ما لم يسم فاعله **قلت** انما اورد هذه المسئلة هنا لان فيها بحثا عن اضمار الفاعل وهنا موضعه قوله ظاهرا احترازا عن المضمر فان العاملين لا يتنازعانه اذ يقال للمتكلم ضربت واكرمت وللغايب زيد ضرب واكرم وقولهم ما ضرب واكرم الا انا والا انت او الا هو ليس من هذا الباب ولما اوجب اضمار الفاعل في احدهما على وفق الظاهر او حذفه على مذهب الكسائي واذا اضمر الفاعل في احدهما على وفق الظاهر لقيل ما ضربت واكرم الا انا على مذهب البصري وما ضرب واكرمت الا انا على مذهب الكوفي وكذا في الا انت والا هو ويلزم التناقض واذا حذف فلا بد وان يكون منويا لاحتياج الفعل اليه ويلزم التناقض ايضا لتوجه الاستثناء في الصورتين على ما يتوجه اليه الحكم السابق فلا جرم يحمل هذا التركيب على الاستثناء المفرغ وهو ان يكون ما قبل الا غير موجب والمستثنى منه غير مذكور وعلى حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى يكون التقدير ما ضرب جميع الناس الا انا وما اكرم جميع الناس الا انا ولا يكون التنازع في شيء وهذا التقدير مراد المصنف بقوله في شرحه هذا الكلام محمول على الحذف

لا على الاضمار اي الاضمار على احد الوجهين اللذين اسلفناهما وظهر عند ذلك ان ما في بعض الشروح من ان الحذف لا ينافي التنازع وما في بعض الشروح في جوابه من ان الحذف مناف التنازع لانه عبارة عما وقع بين العاملين على معنى انه يقتضي كل واحد منهما معمولا ولا يوجد الا معمول احدهما وههنا ليس كذلك بل يحصل لكل واحد منهما ما يقتضيه لكن لاحدهما ملفوظ والاخر محذوف لدلالة الكلام عليه فيكون ملفوظا حكما كلام عن التحقيق بمعزل واعلم ان المصنف استعمل في هذه المسئلة مجازا احسنا محكمة حيث اراد بالفعلين العاملين ليدخل مثل زيد ضارب ومكرم عمرا وحيث اراد بهما العاملين او اكثر ليدخل مثل ضربت واكرمت واهنت زيدا **قوله** بعدهما احترازا عما اذا كان الاسم الظاهر قبلهما او بينهما لانه يمتنع التنازع فيه او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا او احدهما الفاعلية وتقدم عليهما او توسط بينهما نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني ونحو زيد ضربني واكرمت ونحو ضربني زيد واكرمت ونحو زيد ضربت واكرمني ونحو ضربت زيدا واكرمني ففي غير الرابع من هذه الستة يلزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على عامله وفي الرابع وفيما اذا اقتضيا المفعولية وتقدم عليهما او توسط بينهما نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني لتعين زيد في الرابع لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت لا لاكرمت هذا هو المفهوم من بعض الشروح **فان قلت**

هب ان ما ذكرتم صار متمشيا في الامثلة البسيطة والثاني من الاخيرين نحو قولك
زيدا ضربت واكرمت لا يكون فيه على حالة من اعمال الاول والثاني على المذهبين
كما كنت عليها عند التاخير قلت لانحصار جهتي الترجيح على المذهبين
في العامل الاول بخلاف ما اذا كانت المفعول موضوعاتها قوله وقد
يكون في الفاعلية الى آخره اي وقد يكون التنازع في الفاعلية اي كل من العاملين
يقتضي ان يكون فاعلية ذلك الاسم الظاهر له او مفعوليته له او احدهما يقتضي
ان يكون مفعوليته له ومثال القسمين الاولين مذكور في المتن ومثال الثالث
بخلاف منهما وهو ضربت واكرمني زيدا وضربني واكرمت زيدا قوله مختلفين
حال عن الفعلين اي حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء يقتضي الاول الفاعل
والثاني المفعول او بالعكس فعلى هذا يكون معنى مختلفين متبعا لكسبين لكون
الاقسام الاربعة مذكورة وقيل ايضا في فائدة هذا القيد انه لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد من هذا الباب وليس منه اذ الثاني تاكيد
للاول فلا يقتضي فاعلا على حياله فعلى هذا لا يكون القيد مختصا بالقسم
الثالث بل يعم الاقسام الثلاثة والمراد بالمختلفين المختلفان لفظا او عملا
او شرطا وجزاء فلا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وان ضربت ضربت
زيدا وانما قال في الفاعلية والمفعولية ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله
والجار والمجرور كقولك تدحرج وذهب بالحجر قوله ويختار البصريون
اعمال الثاني اي للقرب والكوفيون الاول لكونه اهم لتقدمه ثم لكلا الطرفين
دلايل ومعارضات كثيرة لا يحتمل كتابنا بيانها ومن اراد العثور عليها فليطالع

شرح المفصل

شرح المفصل للمصنف والمقتبس لكن الاستعمال الذي ورد عليه التنزيل
نحو مذهب البصريين فيكون اولى لانه اعمل الثاني في آتوني افرغ اذ لو اعمل الاول
لقيل افرغه وكذلك في هاؤم اقرؤوا كتابيه لو اعمل الاول لقيل اقرؤوه ولا
يستقيم ان يقال جاء حذو فامنهما اضمر وان كان على غير الاحسن فانه يؤدي
الى ان يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن وذا لم يأت في صورة كذا في شرح
المفصل للمصنف قوله وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الى آخره يعني
ان اعملت الثاني على مذهب البصريين والعامل الاول يقتضي الفاعل
اضمرت الفاعل فيه ولم تحذف وانما يظهر الفرق بين الحذف والاضمار لفظا
في التثنية والجمع دون المفرد لانك تقول فيه ضربني واكرمت زيدا حذفت
ام اضمرت وتقول في التثنية او الجمع اذا اضمرت ضرباني وضربوني واكرمت
الزيدين والزيدين وتقول فيهما اذا حذفت ضربني واكرمت الزيدين
والزيدين قوله على وفق الظاهر اي ان كان الظاهر مفردا فاضمرت
مفردا وان تثنية فتثنية وان جمعا فجمعا قوله دون الحذف اي لا تحذف
فاعل الفعل الاول اهتماما بذكر الفاعل لتوقف الفعل عليه وبقائه بدونه
كالعرض بلا محل خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل احترازا
عن الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فان الاضمار قبل الذكر يثبت في مواضع
كما في قوله تعالى كل من عليها فان وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وحذف
الفاعل قصدا لم يثبت بحال فان قلت حذف الفاعل ايضا في الكلام
كما في قولهم ما جاءني الا زيد على تقدير ما جاءني احد الا زيد ولا شك ان احد

فاعل حذف وكما في مفعول ما لم يسمّ فاعله خصوصا على مذهبه **قلت** هذا
الحذف مع بدل ونايب يسدّ مسدّ المحذوف وكانه لا حذف بخلاف الاضمار قبل الذكر
قوله وجاز خلافا للفراء اي جاز مثل هذه المسئلة وهو ان تعمل الثاني وتحذف الفاعل
عن الاول وتضمر فيه بدون مرجع خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده مثل هذه المسئلة
لانه يلزم احد الفسادين وهو اما حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر ووجه الجواز
انه ثبت مثلها عن العرب كقوله وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب فقوله جرى يقتضي فاعلا واستشعرت يقتضي مفعولا والمذكور
بعدهما لون بالنصب كذا الرواية فثبت في جرى احد الامرين والكمتة حمرة
يدخلها سواد ثم صيغة الكمت في البيت صيغة جمع لا كميت في التقدير كحمر
في جمع احمر في التحقيق لان استعماله انما جاء مصغرا والمدمى الشديد الحمرة
فكانه ملطخ بالدم احمر مدمى واستشعرت جعلت شعارا وهو ما يلي الجسد
من الثياب يقول كانها لصفاء لونها وحسنه قد لبست لونا مذهبا **قوله**
وحذفت المفعول ان استغني عنه اي ان اعملت الثاني والعامل الاول
يقتضي المفعول حذفته من الاول ان استغني عنه نحو ضربت واكرمني زيد
وانما تحذف هنا لانه فضلة فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر بخلاف الفاعل
قوله والا اظهرت اي وان لم يستغن عن المفعول اظهرته نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانك لو حذفت الثاني من الاول حذفت ما لا يستغنى
حذفه وسياتي في بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر فلما لم يكن
حذف ولا اضمار وجب العدول الى الظاهر وفي المتوسط وفيه نظر

لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا
منطلقا اياه **قلت** لو ثبت صحة المثال من الثقات لكان المراد من امتناع
الاضمار هنا امتناعه قبل ذكر منطلقا **فان قلت** اخبرني انهم لم سوغوا
الاضمار قبل الذكر عند تعذر حذف الفاعل ولم يسوغوه عند تعذر حذف
المفعول **قلت** الامكان محذور الاضمار قبل الذكر في هذا الباب كانه صار اية
على اهتمام ذكر الشيء ودليلا على سماجة حذفه وهذا المفعول وان لم يجز حذفه
فانه لم يبلغ في ذلك مبلغ الفاعل نظرا الى كونه مفعولا فضلة فلم يستحق عظيمة
تلك الاية استحقاق الفاعل اياها فلذلك اظهر بخلاف الاظهار فانه امر
عادي لا يدل على بشاعة الحذف دلالة الاضمار قبل الذكر عليها وما قيل
في بعض الشروح في جوابه انه لا يجوز اضمار المفعول في كل الافعال لاستغناء
الفعل عنه فقلنا بعدم جواز الاضمار في افعال القلوب ايضا للطرد معارض
بان حذف المفعول جائز في كل الافعال فينبغي ان يقال بجوازه هنا ايضا للطرد
غير ان الاولى الطرد فيما يوافق الاصل بخلاف الثاني **قوله** وان اعملت الاول
اي كما هو راي الكوفيين واقتضى الثاني فاعلا وجب اضماره لئلا يلزم خلوا
عن الفاعل ولا يلزم في مذهبهم الراجع قبل الذكر لان الظاهر مقدم تقديرا
والمراد بالفاعل هنا هو وما يقوم مقامه ليدخل مثل ضرب واكرم زيد على
صيغتي المبني للمفعول **قوله** والمفعول على المختار اي اضمرت المفعول
على المذهب المختار لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر والحذف خلاف الاصل
وانما يجوز الحذف لكونه فضلة **قوله** الا اذا منع مانع فيظهر يعني اذا امتنع

مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار كما في قولك حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا
فقلت حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لم يستقم لانه مفعول ثان
لحسبتهما فوجب ان يكون مثنى ايضا لان الثاني هو الاول في المعنى ولو اضمرته
مثنى فقلت حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا فكذلك لم يستقم
لانه عايد على منطلقا وفي المتوسط وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب
وانما يكون منه لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول
يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل
الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا ومثنى والا فاذا ما يلزم من حيث
انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية الى هنا لفظه **قلت**
سياقه كلامه يومي الى اختلاف مقتضيهما فلعل الصواب ان يقال مقتضى
كليهما مفرد من حيث فعليتهما اذ فعليتهما يحصل به فاما اقتضاء الثاني
المثنى فليس من جهة فعليته بل يكون مطابقا للمفعول الاول فتحقق
تنازعهما مفردا من حيث فعليتهما والاوجه ان يقال توجه الفعلان
وهما حسبني وحسبت في الاصل الى الزيدان ومنطلقا فاعملوا في كليهما
على المذهب الكوفي واعطوا الزيدان لحسبني ثم اضمروا في حسبتهما وكذلك
اعطوا منطلقا لحسبني واظهروا منطلقين حيث لا يمكنهم الاضمار والحذف
فتوجه الفعلان في الاصل الى معمول واحد ثم المثال اورد في اعمال الفاعل
والمفعول على المذهب الكوفي اذا الفصل في اعمال الاول منطلقا وان كان

المانع مخصوصا باضمار المفعول **قوله** وقول امرئ القيس كفاني البيت
مما استدل به الكوفيون على ان اعمال الاول هو الافصح لان الفصيح اعمل
الاول فيه حيث رفع قليلا فجعله فاعل كفاني لا مفعول لم اطلب واجاب
المصنف عنه بقوله ليس من هذا الباب لفساد المعنى ووجه الفساد ان
صدر البيت ولو انما اسعى لادنى معيشة ولو انما يدخل في الممتنعين
لان وضعه لامتناع الشيء لامتناع غيره كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان الآلهة والفساد ممتنعان فعلى هذا يكون السعي لادنى معيشة
وكفاية القليل ممتنعين ثم لما عطف ولم اطلب على كفاني وجعل قليلا
فاعله يكون حكمه حكم كفاني في الامتناع فامتنع عدم طلب القليل وانه
يناقض امتناع السعي لادنى معيشة اللازم اولا لان امتناع عدم طلب
القليل يستلزم طلب القليل وامتناع السعي لادنى معيشة يستلزم عدم
طلب القليل فعلم ان لم اطلب غير متوجه الى قليل بل معموله مقدر وهو
الملك فكانه قال ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب
الملك فيكون كفاية القليل منتفية وطلب الملك ثابتا ويدل عليه ثاني هذا
البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
فان قلت لما يتاتى لك تقدير الفساد ان لو جعلت الواو في ولم اطلب للعطف
اما لو جعلتها للحال كما هو مذهب بعض فالفساد مدفوع اذ لم يصر لم اطلب
عطفا على جواب لو **قلت** المنع لا يضرنا لان الواو تحتمل الامرين والبصريون
في مقام المنع فيكفيهم احتمال الفساد واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات

فلا يكفيهم احتمال الاستبداد قال رحمه الله مفعول ما لم يسم فاعله اي آخر
قلت لم يشمل بحث الفاعل وحكم هذا المفعول لكونه ليس بفاعل عنده كما
افرده بالذكر قوله واقيم هو مقامه اي مقام الفاعل في جهة الاسناد قوله
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ضمن أُغيّر معنى تُصيّر او تُنقل
فعُدّي تعديته بالى كما في قوله عليه السلام مثل المنافق مثل شاة بين
ربيضين تعير الى هذه مرة والى هذه مرة ضمن تعير معنى تنضوي وتلتجئ فعداه
بالى الربيض اسم للغنم برعاتها مجتمعة في مربضها كذا في الفايق قوله اي فُعِل
ويُفعَل اي معنى فَعَل ويَفعَل في الماضي والمضارع يعني تصيّر المعلوم مجهولا
ليندرج فيه استخرج وتدحرج وهذا الشرط فيما يكون عامله فعلا اما
اذا كان عامله اسما فنحو زيد مضروب غلامه فلا والى هذا اشارة في قوله ان تغير
صيغة الفعل لان تغيير صيغة الفعل لا يكون الا في الفعل قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت يعني لا يقال عُلِم فاضلٌ زيدا حذرا عن فوات فايدة تخصيص
علمت زيدا فاضلا بانها وهي فرط اختصاص هذا الوصف بزيد وكون زيد توطئة
لذكر فضله ولو طالعت الكشاف عند تفسير قوله تعالى يخادعون الله والذين
آمنوا لعثرت على بيان ذلك فانه قال فيه ونظيره في كلامهم علمت زيدا فاضلا
الغرض فيه ذكر احاطة العلم بفضل زيد لا به نفسه لانه كان معلوما له قديما
كانه قيل علمت فضل زيد ولكن ذكر زيد توطئة وتمهيدا لذكر فضله ولا يقع
المفعول الثالث من باب اعلمت لهذا بعينه وفي بعض الشروح علل بان كل
واحد منهما مسند في المعنى والمسند من حيث هو هو ينافي المسند اليه من حيث هو هو

قلت ذلك مدخول عقلا ونقلا اما عقلا فلانه انما يتم ان لو وقع كل منهما
مسندا ومسندا اليه بجهة واحدة وهو ممنوع واما نقلا فلان مثل ذلك واقع
كما قلت الذي هو قايم زيد اذا اخبرت عن زيد في زيد قايم فزيد مسند اليه
من حيث المعنى ومسند من حيث اللفظ قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك اي لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلانه في المعنى جواب سايل
سال عن العلة ولن يتمحض لذلك الا بالنصب المشعر باللام المشعر بالعلية
وهذا الامتناع في مثل ضُرب تاديب لا في مثل ضُرب للتاديب كذا في الاقليد
مع انه مفعول له بتجريده اياه وذكر في بعض الشروح لتعليل ذلك كلام
طويل حاصله انه يتوارد الافعال على هذا المفعول كقولك خرجت وذهبت
وقمت اكراما لزيد فلو اقيم كذلك لبعض الافعال بقي البعض خلوا وكذا لو اقيم
للجميع من حيث هو مجموع ولو اقيم للكل لا يصلح شيء واحد لذلك ولو اقيم للبعض
واضمر للبعض يلزم الترجيح من غير مرجح قلت هذا ضعيف وانما يلزم ذلك
ان لو لم يكن القرب او السبق مرجحا كما في تنازع العاملين واما المفعول معه
فلانه اقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته لان معنى كونه مفعولا معه في
بعض الصور ان الفعل مشترك بينه وبين الفاعل فلو حذفت الفاعل
ذهبت المشاركة فزال كونه مفعولا معه وفي بعض الشروح ذكر لتعليل ذلك
انه لو وقع موقع الفاعل فاما ان يقع مع الواو او لا ولا سبيل الى الاول
لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله
بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه مذكور بعد الواو قلت

هذا ضعيف لان المصنف نص في باب المفعول معه على انه ليس بمعطوف
حيث سوّغه بدون جواز العطف واعلم ان الحال والتمييز لا يقعان هذا
الموقع وفي قوله كل مفعول اشارة الى ذلك **قوله** واذا وجد المفعول به
تعيّن له اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والمفعول به
بحرف الجر تعيّن المفعول به بدون حرف الجر لان يقوم مقام الفاعل لانه
من معقولية الفعل كما ان الفاعل من معقوليته فعند طرحه يقوم مقامه
فان قلت المفعول المطلق كذلك وبل اولى **قلت** نعم الا انه ليست
فيه دلالة زايدة بل هو في المعنى نفسه وانما وصف المصدر حيث قال ضربا
شديدا اشارة الى ان قول من قال ينبغي ان يكون ضرب ضرب شديد
في المثال اولى من ضرب زيد فان فيه دلالة زايدة ليس بمعتبر لان
الفعل فيه لم يسند الا الى ضرب خاصة اذ الصفة انما تكون بعد تتمة
الاسم **قوله** وان لم يكن فالجميع سواء يعني الظرف والمصدر والمفعول به
بحرف سواء اما تساوي المصدر والظرف مع ان المصدر اقرب الى الفاعل
فلكون الفايدة المتجددة في الظرف في مقابلة قرب المصدر واما المفعول به
بحرف الجر وان كان اولى لان يقوم مقام الفاعل من المصدر والظرف لان
ذهبت بزيد واذهبت زيدا واحد لكنهم اجروه مجرى المجرور غير المفعول به
ليكون الباب كله على سنن واحد **فان قلت** فلا ترجح ظرف الزمان في ذلك
من حيث ان الزمان من مقتضيات معقولية الفعل كالفاعل
قلت كان من حقه ذلك ولعلهم اجروه مجرى ظرف المكان لتشاركهما في الظرفية

ولم يعكسوا لان حذف الفاعل واقامة الغير مقامه خلاف الاصل **قوله**
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني واراد بباب اعطيت كل فعل
يكون في مفعوله الاول فاعلية طبعا دون ثانيه فيكون الاول فيه اولى
بقيام مقام الفاعل من الثاني **قال رحمه الله** المبتدأ والخبر الى قوله
واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام **قلت** الرواية في بعض
النسخ المبتدأ والخبر وفي بعضها ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض ومنه
والاولى اولى لانه بعد الفاعل اي من المرفوعات قبل المبتدأ ونحن بهذا
الاسلوب يعني حذف ومنها او ومنه عن كلها اكتفاء بذكره في الفاعل
قوله وهو الاسم الظاهر انه لا فايدة في ذكره سوى اظهار ما هو موصوف
للمجرد مقصود لان الفعل خرج بقوله مسندا اليه وهو واجب الذكر لفايدة
ستعرفها **قوله** المجرد عن العوامل اللفظية احترازا عما يدخل ان
واخواتها عليه وكان واخواتها وظننت واخواتها **قوله** مسندا اليه حال
عن الضمير المستتر في المجرد وهو احتراز عن المفردات وخبر المبتدأ **قوله**
او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر ليدخل
فيه اقايم الزيدان وشبهه فان اقايم مبتدأ بالاتفاق والزيدان فاعل سد
مسد الخبر ولم يدخل فيما تقدم لانه ليس مسندا اليه وانما حكم بكون هذه
الصفة مبتدأة تصحيحا لقولهم اقايم الزيدان لان قايم لو لم يكن مبتدأ وفيه
لكان الزيدان مبتدأ فيلزم ان يقال اقايمان الزيدان لوجوب تثنية الخبر عند
تثنية المبتدأ وقد علم بذلك انما قلنا ان القيد لادخال اقايم الزيدان اولى

انه

ثم ما قيل في المتوسط انه لا دخل لقائم زيد وما قائم زيد **قوله** رافعة لظاهر
حال عن الضمير المستتر في الواقعة واحترز عن مثل اقايمان هما واقايم الزيدان
فان الصفة في الصورتين رفعت الضمير المستتر فيهما وليست بمبتداة والا لما تحققت
التقديم فبقي ضميرها المستتر بلا عايد بل هي خبر وما بعدها مبتدا في الصورتين
واراد بالظاهر خلاف المستتر وهو معناه اللغوي فلا يرد عليه ان يقال اقايم
انتم من هذا الباب مع الصفة رافعة للمضمر وفي المتوسط ولقايل ان يقول
ان الحد يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدا وقايم خبره وابوه
فاعلا لقايم **قلت** هذا السوال يندفع بادني عناية وهي ان الكلام فيما اذا لم يكن
غيرها متعينا للمبتدائية ونص الخبرية على ان الاسم ان قايم في قايم ابوه
ليس بمبتدا بالمعنى المذكور وفي المتوسط اعلم ان هذا الحد غير شامل
لاسم الفعل مع انه مبتدا على اختياره **قلت** سيجي التحقيق في بابه انه داخل
في القسم الاول من المبتدا عند المصنف **فان قلت** اسم الفاعل في اقايم الزيدان
لما اعتمد على الهمزة عمل في الزيدان ومعمول اللفظ لا يكون خبرا ولهذا جعل
النحويون الزيدان في المثال سادا مسد الخبر فاين الخبر **قلت** هذا سوال
لن يتخلص عنه كل فطن ذي دربة لم يخش خرط القتاد وغرق الغربة
والجواب عندنا ان قايم هنا ليس بمبتدا على الحقيقة وجعلوا احد قسمي المبتدا
ليبين انه مبتدا حقيقة والمبتدا الحقيقي بالتحقيق هو القسم الاول وهذا
القسم انما سمي مبتدا لمشاركته المبتدا في انه اسم مجرد في اول الكلام ووقع
المسند اليه وانما هو في الحقيقة خبر بمعنى يقوم فلا حاجة له الى الخبر

والمصنف في شرح المفصل اشار الى هذا المحصل وكما ان قايم مثلا اذا وقع
في موقع المسند اليه حكم بكونه مبتدا وان لم يكن له خبر فلذا لا يبعد ان يحكم
بكونه خبرا اذا وقع في موقع المسند به وان لم يكن لمبتدا كقولك زيد قايم ابوه
فافهم فانه من اسرار هذا العلم **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران
اي ان طابقت الصفة المذكورة مفردا واقعا بعدها جاز ان تكون الصفة مبتدا
وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر فيدخل تحت الحد وجاز ان يكون ما بعدها
مبتدا وهي خبره فلا يدخل تحت الحد لانها لم ترفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتدا
حينئذ **فان قلت** في اقايم الزيدان ضرورة ارتكاب المبتدا بلا خبر فما
في اقايم زيد **قلت** الحكم بكونها مبتداة في اقايم الزيدان وافادة التركيب فايدة
المبتدا والخبر من غير نكير فقطع النظر عن الضرورة وصارت الفايدة منظورة
وهي انما يحصل على الوجهين في اقايم زيد وانما قال مفردا لانها لو طابقت
مثنى او مجموعا لم يجز الامران معا كما مر **قوله** والخبر هو المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة فقوله المجرد احتراز عن خبر ان وكان وغيرهما وقوله
المسند به احتراز عن القسم الاول وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز
عن القسم الثاني منه واراد بقوله المسند به المسند به الى المبتدا فلا
يرد عليه ان يقال المضارع في يضرب زيد مجرد عن العوامل اللفظية مسند به
وليس بخبر عن مبتدا كذا في المتوسط واعترض عليه بعض المحققين
الى بانه لا حاجة حينئذ الى قوله المغاير للصفة المذكورة اذ هذا القسم
من المبتدا يخرج بتلك العناية ايضا **قلت** هي لا تتوفر على اخراج جميع افراد

تلك الصفة المذكورة فانها قد يسند الى المبتدأ نحو اقايم زيد على احد الوجهين
من حيث الفاعل وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان غير الاسم قد يكون
خبرا كما في زيد يضرب **قوله** واصل المبتدأ التقديم اي على الخبر لانه محكوم عليه
وهو مقدم طبعا فيقدم وضعا **قوله** ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز المثال الاول لان الضمير فيه
عايد على زيد المقدم من حيث الاصل وامتنع المثال الثاني لان الضمير فيه عايد
على الدار المؤخر من حيث اللفظ والاصل **قوله** وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت
بوجه ما المبتدأ لا يكون نكرة صرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم
على المجهول لا يفيد بالغرض المطلوب وهو الافهام ولذلك يقبح أقل اهل العادة البهمة ورغب
عن استعمالها واما الفاعل فانه لا يمتنع نكرة صرفة لتقدم الوجوب على الفعل فاذا
لم يقع المبتدأ معرفة فلا بد ان يكون قريبا منها وكذلك لا يكون الا اذا تخصصت النكرة اما بالوصف
كقوله تعالى ولعبد مؤمن او بكون خبرها في علم المتكلم قبل الكلام و ذلك في النكرة الداخلة
عليها همزة الاستفهام وام المتصلة كقولك ارجل في الدار ام امرأة فانها اذا دخلت عليها دلت
على ان المتكلم عالم بثبات الحكم لاحدهما الا انه لا يعلمه بعينه فهو يسأله
عن التعيين واذا كان الحكم وهو كون احدهما في الدار معلوما وغير المعلوم الا هو
التعيين صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة
او بتخصيصها بالعموم بعد احتمالها الخصوص كقولك ما احد خير منك فان النكرة
في سياق النفي تعم فتصير في المعنى كالمعرفة تعريف الجنس المستغرق
او بكونه فاعلا في المعنى كقولك شرّ أهرّ ذا ناب اذ المعنى ما أهرّ ذا ناب الا شرّ

وهذا لقولهم امرٌ اقعده عن الخروج ومهمّ اشخصه عن مكانه والمعنى ما اقعده
عن الخروج الا امر كما ان من احد و بالله في كفى بالله في تقدير
الفاعل وان كان مجرورا لفظها وقيل فيه ان التنوين هنا بمنزلة الصفة لانه
للتعظيم والتفخيم كانه قال شرّ عظيم خارج عن حد اشكاله وحمل
الكلب على الهرير واعلّ ذلك الكلب بما كان النباح منه معهودا في ذلك
الوقت فلما نبح دل على تفاقم موجبه وهذا مثل يضرب في ظهور امارات
الشر فان الكلب اذا رأى اصحابه متهيئين للحرب نبح نباحا عظيما او يكون
خبرها ظرفا مقدما عليها كقولك في الدار رجل لانها تصير كانها موصوفة بالظرفية
واختصاص الظروف اذ لا ان التقديم مخصص ضعيف فلا يعبأ به في غير
موضع الظرف الا انهم جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها **فان قلت**
اليس في الفاعل تقديم غير الظرف مخصصا **قلت** قد لا يحتاج القوي
الى مخصص قوي والفاعل قوي او بنسبتها الى المتكلم في الاصل كقولك سلام
عليك اصله سلمت سلاما عليك ثم سلاما عليك للاختصاص ثم سلام عليك
للثبوت و قد كان في الاصل مختصا بالمسلم فوجب ان يكون مختصا
في المتوسط وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام
لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق **قلت** ذلك ليس بقوي
فانه مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاؤه لا انه سلامه **قوله** والخبر قد يكون
جملة لان الاخبار بالجملة الخبرية ممكن **قوله** فلا بد من عايد اي من ضمير يعود
من الجملة الى المبتدأ ليربطها به كما ترى في المتن او ما يقوم مقامه مثل نعم الرجل زيد

وجبنا على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ وما تقدمه من الجملة خبرا عنه فان
العايد فيه هو الظاهر الذي قام مقام المضمر كما سيجي بيانه ولذا لم يحتج الى ضمير يعود
الى المبتدا على التخصيص ولزوم العايد انما يكون عند احتياج الخبر اليه اما
عند استغنائه عنه فلا كما في ضميرات ان وسيجي بيانه قوله وقد يحذف اي يحذف العايد
اذا كان معلوما كقولهم البر الكر بستين البر مبتدا والكر مبتدا ثان وبستين
خبر للثاني وهذه الجملة خبر للمبتدا الاول والضمير محذوف وتقديره البر الكر
منه بستين فانه لما جرى ذكر البر علم ان الكر منه فاستغني عنه والكر ستون
قفيزا قوله وما وقع ظرفا يعني اذا وقع الخبر ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي
بفعل مع فاعله حتى يكون تقديره قولك زيد في الدار زيد استقر في الدار والحجة
ان هذا المقدر هو العامل في الظرف والاصل في العمل للافعال وقيل انه مقدر
بغير جملة حتى يكون التقدير زيد مستقر في الدار والحجة انه خبر والخبر
لا يحتاج الى كونه جملة وفي بعض الشروح ومما يرجح قول الاولين قولهم
جاء الذي في الدار للاتفاق على ان متعلق الظرف هنا هو الفعل فكذا في موضع
الخلاف اذ لا تفاوت في المعنى بين محل الخلاف وبين محل الوفاق وكذلك
قولهم كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء يدل على ان المتعلق فعل
ولهذا لا يجوز كل رجل قايم فله درهم قلت الفرق بين المحلين
بين فان الظرف هنا صلة والصلة انما تكون جملة بخلاف محل الخلاف
وكذلك الفرق بين المثال الثاني ومحل الخلاف فانا لو سلمنا ان الفاء يدل
على ان المتعلق فعل فظاهر الفعل انما يقدر هنا تحصيلا للابهام المشروط
فيه

قوله وكذلك اي ومما يرجح قول الاولين قولهم كل رجل في الدار

بخلاف محل النزاع على انا لا نسلم استدلاله بعدم جواز كل رجل قايم فله
درهم على وجوب تقدير الفعل في كل رجل في الدار فله درهم لجواز ان يكون
الفرق فيما بين الصورتين لتوسعة الظرف في الاولى دون الثانية
فالاوجه ان يقال ما يقدر هنا لا بد ان يكون متعلقا بالمتعلق والتعلق
انما يكون من الجانبين والفعل اسرع تعلقا من الاسم لعروض الفعل
وثبات الاسم فان قلت ما بال مستقر لم يكن مع ضميره جملة قلت
لانحطاطه عن رتبة الفعل ولانه لو كان جملة لتوقف كونه جملة على فاعلية
ضميره وفاعلية ضميره على المبتدا لانه لم يعمل عمل الفعل الا باعتماده
على المبتدا فيكون المبتدا ماخوذا في كونه جملة والكلام في ان يقدر
الخبر من حيث هو جملة كذا افاد العلامة صاحب التحبير ولا بد ان يقال خبر
استقر ايضا متوقف على المرجع فينبغي ان لا يكون جملة بعين ما ذكرت لان
المؤثر في منع كونه جملة توقفه على المعتمد لا على مرجع فانا لو وضعنا المسئلة
في الظاهر يكون زيد في استقر زيد فاعلا ولا كذلك في مستقر زيد قال
رحمه الله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى قوله
خبران قلت قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى قوله
وجب تقديمه بيان الاسباب التي توجب تقديم المبتدا على الخبر فمنها
ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب
والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب تقديم المبتدا هنا

لئلا يلزم تأخير ما له صدر الكلام ومنها ان يكونا معرفتين مثل زيد القايم
وانما وجب التقديم هنا رفعا للالباس مع مراعاة حق اصالة المبتدا في التقديم
ومنها ان يكونا متساويين اي في التخصيص اي يكونان مخصوصين لان يكون جهة
التخصيص في احدهما على قدر جهته في الآخر فان ذلك غير ملتفت اليه حتى لو
قيل ضارب امراة ضارب رجل صالح وجب التقديم ايضا فاما اذا لم يتساويا
اي يكون احدهما مخصوصا والآخر غير مخصوص فالمخصوص يتعين لان يكون
مبتدا فلا يجب التقديم كقولك ضارب غلام رجل وجهة تخصيصهما في مثال
المتن كونهما افعل من ووجه التقديم ما مر ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتدا
كقولك زيد قام وانما وجب التقديم هنا لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل وقوله
فعلا له احتراز عن ان يكون فعلا لغيره كقولك زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه
جايز كقولك قام ابوه زيد كذا قال المصنف وفي المتوسط لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت تقرير
الشبهة ان يقال في هاتين الصورتين لم يجب تقديم المبتدا حتى لو قيل
قاما الزيدان جاز لعدم الالتباس كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد الوجوه المذكورة فيه وهو ان يكون الذين مبتدا واسروا خبرا عنه مقدما
عليه قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام بيان الاسباب التي
توجب تقديم الخبر على المبتدا منها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد فان اين للاستفهام وله صدر الكلام قوله المفرد احتراز عن
مثل قولك زيد من ابوه فانه لا يجب تقديم الخبر هنا لان من مصدرة في الجملة

الصغرى والاد بالمفرد المفرد صورة وان كان جملة تقديرا لان في مثل هذا المفرد
لا يكون مصدرا لما يستحق الصدر فلا يرد ان يقال اين جملة تقديرا من حيث
انه ظرف فينبغي ان لا يجب تقديمه ومنها ان يكون الخبر مصححا للمبتدا
نحو في الدار رجل ولو لم يقدم لبطل الابتدائية ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير
في المبتدا اي يكون في المبتدا ضمير عايد على متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا
مثلها مبتدا وعلى التمرة متعلق الخبر لان الخبر حقيقة هو المقدر في الظرف
وها عايد على التمرة فلو اخر الخبر هنا وهو في ضمن متعلقه ايضا لزم تأخر
متعلقه ايضا فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وفي المتوسط وفيه نظر
لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتدا
وكان الخبر ظرفا كالمثال المذكور ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالمتعلق الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الانتقاض
حينئذ قلت الاوجه ان يقال وضع المسئلة فيما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق
بشهادة المثال فلا يرد النقض المذكور ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان يعني
اذا جعلت ان مع اسمها وخبرها من حيث ان المجموع في حكم المفرد مبتدا
ثم اثبت هناك خبر يجب تقديمه نحو عندي انك قايم اي عندي قيامك فرقا
بين ان وان في اول الامر قوله وقد يتعدد الخبر اي يجوز ان يكون خبر المبتدا
اكثر من واحد لانه قد يحكم على الشيء باحكام شتى قوله واذا تضمن المبتدا
معنى الشرط ومعنى الشرط هو الابهام وان يكون الاول سببا للثاني كما في ان
دخلت الدار فانت طالق فان الشرط مبهم حيث يعني به دخولا ما وموثر

في الثاني فانها تتعلق بالدخول وهو المراد بالسببية فاذا تضمن المبتدا ذلك المعنى
كقولك الذي ياتيني فله درهم فان الاتيان مبهم ومؤثر في ثبوت الدرهم له يصح دخول
الفاء في خبره تشبيها له بالجزاء من حيث انه تالي لما فيه معنى الشرط **قوله**
وذلك اي المبتدا المتضمن لمعنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف
او النكرة الموصوفة بفعل او ظرف وانما انحصر في هذه الصور لانه لا بد في هذا
الاسم من الابتدائية ومعنى الشرط ولن يتصور اجتماعهما في شيء واحد لان
الابتدائية تختص بالاسم والشرطية بالفعل فلا بد من شيئين يتنزلان منزلة
شيء واحد فيهما شمة منهما ليصير المبتدا مستجمعا لهما والشيئان المتنزلان منزلة
شيء واحد هما الموصوف وصفته وكذلك الموصول وصلته لانهما في معنى الموصوف
والصفة فوضح وجه الانحصار فيما ذكر من الصور فان الموصول صالح للابتداء وصلته
ان كانت فعلا فصالح للشرط وان كانت ظرفا فكذلك لتعلقه بالفعل والنكرة
الموصوفة ايضا تصلح للابتداء وصفتها للمعنى الشرط وانما خص النكرة لان الجار
لا يقعن وصفا الا للنكرة وفي المتوسط اشارة الى انه ينبغي ان يضاف الى الشروط
عدم وقوع الجملة الشرطية صلة وعدم دخول ما لم يدخل في الشرط فيه وايضاح
ذلك في بعض شروح المفصل حيث قيل فيه لو قلت الذي ان يزرني ازره
له درهم بالفاء لم يجز قال ابن جني لان الشرط لا يجاب دفعتين وكذا لو قلت
الذي ما ياتي له درهم بالفاء لم يجز لان ما النافية لا تقع في الجزاء لان لها صدر
الكلام والجزاء صدره ايضا فلا يتصور اجتماعهما **قوله** لعله قنع بالامثلة
المشتملة عن تطويل ذكر الشرطين **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق

مستحقا

بايراد الامثلة

يعني دخول ليت ولعل في الاسم الموصول او النكرة الموصوفة المذكورين امتنع دخول
الفاء في خبرهما لانهما يخرجان الكلام عن احتمال الصدق والكذب الى الانشاء والشرط
محتمل للصدق والكذب فان قولك ان ضربت ضربت نسبة يقطع فيه وقوع الفعل
الثاني على تقدير الاول بل محتمل فلو كان في الكلام المصدر بليت ولعل معنى
الشرط الذي الفاء يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل وذلك باطل وفي المتوسط
واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء
كابواب كان وعلمت واعطيت وما ولا مانع بالاتفاق **قلت** هكذا ورد
التخصيص من علماء هذا الفن خصوصا من صاحب المفصل وهو هو في التدقيق
والتحقيق فلو كان الشان ما ذكر لم يشتبه عليهم ذلك اللهم الا ان يطلع النقل
قوله والحق بعضهم ان بهما يعني الحق سيبويه ان بليت ولعل في امتناع دخول
الفاء في الخبر ويعضده رواية بعض النسخ والحق سيبويه ان بهما والاخفش
يجوز دخول الفاء في خبر ان اذا استجمعت الشرائط المذكورة في اسمها وفي المتوسط
ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وهذا النقل ليس في الكتب المتداولة في
هذا الفن وجه سيبويه ان ان للتحقيق والشرط على خلاف ذلك لانه لا يتاتى
الا في المشكوك والشك والتحقيق لا يجتمعان وجه الاخفش انها تؤكد معنى
الكلام الذي يدخل فيه فلم يبطل معنى الشرط والجزاء بدخولها ومن الحجج
الظاهرة للاخفش وروده في القرآن وغيره قال الله ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقال الله تع ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون

فالواو

المبتدأ بغير حق الى ان قال فبشرهم وقال الله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقال عليه السلام الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت
في الجاهلية فانها تحت قدمي هاتين ولو قيل لسيبويه ان الفاء في هذه الصور زائدة
خصوصا على مذهب الاخفش فانه يستكثر زيادة الفاء كما نقل صاحب المفصل
في اوائل الابتداء انا بالحسن الاخفش حكى زيد فوجد على زيادة الفاء
والمعنى زيد وجد **قوله** وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا يعني اذا وجدت
قرينة دالة على المبتدأ يجوز حذفه نحو قول المستهل اي الذي يرفع صوته
عند رؤية الهلال الهلال والله اي هذا الهلال والقرينة هي حال تراءي الناس الهلال
ويحتمل ان يكون التقدير هذا الهلال فلا يكون من باب حذف الخبر لكن الاول
اولى لان حذف المبتدأ اكثر فحمله على الاكثر اولى ذكره المصنف في شرح المفصل في قوله
تعالى فصبر جميل ولهذا جعله من باب حذف المبتدأ قطعا مع انه يحتمل من حذف
الخبر **قوله** والخبر جوازا اي يجوز حذف الخبر ايضا اذا دلت القرينة عليه كقولهم
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع موجود والقرينة للخبر هي اذا
المفاجاة لانها تستعمل بعدها جملة ابتدائية قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون التحقيق فيها اي في اذا
المفاجاة انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها
خص في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة
ابتدائية لا غير ثم لما لم يجئ بعدها الا الجملة الابتدائية والنص على المبتدأ في هذه
الصورة لان السبع معرفة والاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة علم ان الخبر

محذوف فيقدر اعم الاشياء وهو موجود ونحوه حتى لو اريد شيء خاص لا يجوز حذفه
لعدم القرينة عليه **قوله** ووجوبا اي يحذف الخبر وجوبا اذا دلت القرينة عليه
والتزم ان يقوم مقام الخبر شيء آخر كقولهم لولا زيد لكان كذا فالقرينة للخبر فيه
هي كلمة لولا لانها لامتناع وجود الشيء لوجود غيره فيكون فيها قرينة لموجود وجوابها
ايضا يقوم مقام الخبر وعلم من ذلك انه لو اريد الخبر الخاص لا يجوز حذفه وفي
المتوسط وفيه نظر لان خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصا وحينئذ لم يدل
لولا عليه كقول الشافعي رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزري ٭ لكنت
اليوم اشعر من لبيد ٭ ولولا خشية الرحمن عندي ٭ جعلت الناس كلهم عبيدي
قلت لما لم يدل لولا عليه لا يجوز حذفه لعدم القرينة ووجوب الحذف
انما يكون عند القرينة فوضح ان النظر كليل **قوله** ومثل ضربي زيدا قائما ذكر
المصنف لهذا ضابطا وهو ان يتقدم مصدر او ما في معناه مضافا الى فاعله
كما في المتن او الى مفعوله كقولك ضرب عمرو زيد قائما ويكون بعده حال من الفاعل
والمفعول كقولك ضربي زيدا قائمين او من احدهما كما في المتن وله ثلثة مذاهب
احدها وهو للبصرية ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي
في تقدير الرفع بانه مبتدأ وحذف خبره وهو حاصل لانه من متعلقات
اذا كان وهو ظرف وحذف متعلقات الظرف يجوز مثل في الدار رجل ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال عليه وهي قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان
فالحاصل ان قائما قرينة لاذا كان واذا كان قرينة لحاصل فيكون قائما
قرينة لحاصل لان الدال على الدال على الشيء دال عليه ولفظ قائما ايضا

يقوم مقام الخبر فحذف وجوبا **فان قلت** هلا جعلت قايما خبر كان **قلت** لان تقديرا لبصرية انما يصير محتملا اذا جعلوا كان تامة وقايما حالا ليدل على الظرف والظرف على الخبر فاما لو جعلوا قايما خبر كان فيفوت قرينة الخبر ولا يجب دلالة الخبر كان على الظرف فوجب لتصحيح هذا المذهب ان يفرض كان تامة وقايما حالا والمذهب الثاني وهو للكوفيين ان التقدير ضربي زيدا قايما حاصل فيجعلون قايما معمولا لضربي ومن تتمته والمذهب الثالث وهو لبعض المتاخرين ان التقدير ضربت زيدا قايما فيكون نايب مناب الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما في اقايم الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر وهذان التقديران فاسدان لفظا ومعنى اما فساد تقدير الكوفيين لفظا فلانتفاء ما التزم في موضع الخبر حيث جعلوا قايما من تتمة المبتداء لان موضع الخبر انما يكون بعد انقضاء المبتداء بكماله واما فساد تقدير بعض المتاخرين لفظا فبيانه لو كان المبتداء قايما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك اقايم الزيدان ولا يستقل اذ لو قلت ضربي لم يكن كلاما واما فساد التقديرين معنى فهو ان المصدر اذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه الا ترى انك اذا قلت علم زيد حسن فهم كذا عم جميع علم زيد فكذلك هاهنا المعنى كل ضرب مني واقع على زيد في حال القيام فلو جعل قايما من تتمة المبتداء كما يفهم من هذين المذهبين يصير المعنى الى كل ضرب مني في حال القيام واقع على زيد فينتفي العموم المقصود **فان قلت** اذا جعلت تقديرا لبصرية كل ضرب مني واقع على زيد في حال القيام فهل

يلزم تقييد الضرب بحال القيام ام لا **قلت** لا لان قوله في حال القيام متعلق في تقديرهم بواقع لا بضربي حيث لم يجعلوه من تتمة المبتداء فيبقى ضربي على عمومه الا انه يقيد وقوع كل ضرب منه في حال القيام فيكون التقييد في الوقوع لا في الضرب ولا كذلك في المذهبين فانهم جعلوا قايما من تتمة الضرب فيكون التقييد في الضرب لا في الوقوع **قوله** ومثل كل رجل وضيعته ضابطة ان يكون مبتدا يرتبط به شيء بالواو التي بمعنى مع والتقدير في المثال كل رجل مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر هنا لدلالة الواو المذكورة على الخبر ووقوع وضيعته مقامه لفظا والضيعة الحرفة **قلت** ولعل ما ذكر المصنف من وجوب حذف الخبر في مثل تلك الصورة اختيار احد المذهبين فانه قال في شرح المفصل فيه مذهب اخر وهو انه ليس ثمه خبر محذوف لان هذا الواو بمعنى مع فكما انك اذا ذكرت مع لم تحتج الى خبر فكذلك هاهنا **قوله** ومثل لعمرك لافعلن كذا وهو كل موضع يكون المبتداء مقسما به مثل لعمرك في المثال المذكور فيكون بعد المبتداء جواب القسم مثل لافعلن والتقدير قسمي لعمرك قسمي وانما وجب حذف الخبر هنا لدلالة لعمرك على قسم والتزام لافعلن كذا موضعه **قوله** وقد يحذف فان اي يحذف المبتداء والخبر جوازا لقول نعم كما في المتن **قال رحمه الله** خبر ان الى قوله المنصوبات **قلت** اراد بخبر ان خبرا اسم ان لحذف للظهور وفي المتوسط بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف **قلت** هذا التاويل لا يكفي للاصلاح فان خبر ان واخواتها لا يكون بعد واحدة من هذه الحروف

والتأويل المنطبق على المقصود ان يقال كل واحد من خبر ان واخواتها هو
المسند به بعد كل واحد من ان واخواتها الا ان المصنف تسامح لوثوق الظهور
مراده بدون تكلف التطويلات وقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان
وخبر ما ولا بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها فبقوله بعد دخولها
خرج الجميع عنه واراد بالمسند المسند الى اسم ان فلا يرد ان يقال يشكل بمثال
ان زيدا يقوم ابوه فان المسند بعد دخول ان وليس بخبر فان الخبر هو الجملة
قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وامر خبر ان كامر خبر المبتداء في وقوعه
مفردا وجملة ومعرفة ونكرة ومشتقا وجامدا ومذكورا ومحذوفا وواحدا
ومتعددا وغيرها الا ما يعينه **قوله** الا في تقديمه يعني لا يجوز تقديم خبر
ان على اسمها فلا يقال ان قائم زيدا لان العامل حرف فلا يتصرف تصرف الفعل
الذي هو عريق في العمل **قوله** الا اذا كان ظرفا يعني يجوز تقديم الخبر الظرف
على اسم ان فيقال ان في الدار زيدا لانه قد جاء فيه من التوسع ما لم يجئ في غيره
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول
لا التي لنفي الجنس وهو احتراز عن خبر لا التي بمعنى ليس نحو لا غلام خير منك
وغيره من المسندات **قوله** مثل لا غلام رجل ظريف فيها المشهور في مثاله
لا رجل ظريف غير مضاف بدون فيها وفي ايراده مضافا مع فيها اي في الدار لطيفتان
انه لا يتوهم ان ظريف صفة اذ لو كان الاسم جاءت مرفوعة نظرا الى محله فان صفة
اسم لا اذا كان مفردا يحمل على اللفظ تارة وعلى المحل اخرى فاما اذا كان الاسم
مضافا فانما يجئ صفته منصوبة لا غير حينئذ يصير نافيا ظرفا فتدبر والله اعلم

وكيف يصح من ذلك **قوله** وحذف كثيرا اي وحذف خبر لا التي لنفي الجنس حال كون
ولا اهل ولا فتى الا علي وان هذا النفي في مثل هذه الامثلة انما يجئ مبنيا
على كلام سابق ذكر فيه الخبر لانه قيل هل من اهل لك وهل من مال لك
وهل من فتى في الوجود الا علي رضي الله عنه فيقال لا اهل اي لا خبر فحذف الخبر
استغناء عنه بالخبر السابق في السؤال **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يثبتون
الخبر بل يستعملونه محذوفا ابدا او لو جعلتم ان يقال ان قولنا لا اهل في قوة
انتفى الاهل وان قيل هكذا لكان غنيا عن ان يقال لا اهل لنا ويجعل لنا خبرا
عن شيء فلهذا في لا اهل **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس شبههما في النفي
والدخول على المبتداء والخبر لا ان ما او يكون في التشبه بها لاختصاصها بنفي الحال
كليس **قوله** المسند اليه شامل لغير المذكور ايضا فبقوله بعد دخولها اخرجهما
عداه وفي قوله لا رجل افضل منك اشارة الى انها لا يدخل الا على النكرة وذلك
لقلة شبهها بليس **قوله** وهو في لا شاذ اي مجيئ الاسم في لا شاذ لما عرفت
من قلة شبهها بليس **قال رحمه الله** المنصوبات اي قوله المفعول به **قلت**
المناسبات اللفظية هنا كما مر في المرفوعات فلا نرجع هناك **قوله** فمنه المفعول
المطلق بدا بالمفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه وسمي
مطلقا لانه لا يتقيد بحرف تقييد سائر المفاعيل **قوله** وهو اسم ما فعله فاعل
المصنف انما قال اسم ما فعله احترازا عن مثل قولك ضربت لانه شيء
فعله فاعل فعل مذكور وليس بمفعول مطلق واعترض عليه في بعض الشروح
بناء على ان مجيئ الفعل الثاني ليس بفعل فاعل الفعل المذكور لان فاعله وانه

من جملته ولا تدخل لفعله الاول فيهما وماله فيه مدخل انما هو الضرب وهو مفعول
مطلق فلا يحسن المراجعة واجيب في المتوسط بعد التطويل بان هذا الذيل
وجه قوله وما له فيه مدخل الى آخره قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون
كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا **قلت**
هذا جواب عن الذيل لا بيان فائدة قيد الاسم وتعرض الشارح الاول اليها اشتغال
بما لا يعنيه اذ اعتراضه يتم بدونه فالصواب ان يقال ذلك لعناية المبتدي وهو
محكم ظاهر ان الثاني فعله فاعل مثل الاول ويقصر عليه ملاحظة ان الوثبات
ليس بطعمه الضرب مفعول مطلق حال ما يعبر عنه بضرب **قوله** فعله فاعل
احتراز عما لم يفعله فاعل مثل اسماء الاعيان **قوله** بفعل مذكور صحح بعضهم
مذكور بالجر صفة لفعل وبعض بالرفع صفة الفاعل ولكلهما وجه الا ان الاول
اولى لقرب الجوار وكيف كان فانه احتراز عن اعجبني قيامك فان قيامك ليس
مما فعله فاعل فعل مذكور على القراءتين لان الفاعل المذكور وفاعل الفعل
المذكور هو القيام فلا يكون فعل نفسه **قوله** معناه احتراز عن نحو كرهت قيامي
فان قيامي وان كان فعل فاعل مذكور الا انه ليس بمعنى كرهت فليس بمفعول
مطلق بل مفعول به وفي المتوسط واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره
بيانا لما لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي وفي بعض الشروح قيل فيه نظر لان كراهتي
ليس مما فعله فاعل كرهت بل هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل **قلت**
كلاهما ليس بسديد على اطلاقهما وانا افصل تفصيلا يؤدي الى التحقيق
بايسر وجه وهو ان المتكلم بالمثال المذكور ان اراد وقوع كرهت على كراهتي

لا ينتقض بنفسه لان كراهتي لم يكن مسوقا لان يكون فعلا لفاعل الفعل
المذكور وهو المعتبر في هذا الباب وان لم يرد ذلك فلا نسلم انه ليس من هذا
الباب والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غيره ليدخل فيه مثل
[illegible] وبالمذكور اعم من ان يكون لفظا او حكما ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا [illegible]
التعريف نحو ضربته سوطا و فاق الدهر صوت حمار لان اطلاق المفعول
المطلق عليهما مجازي تسمية لآلة الشيء باسمه في الاول وتسمية الشيء باسم
شبيهه في الثاني **فان قلت** ضرب ضربة شديدة يصدق عليه التعريف المذكور
فيجب ان ينتصب لانها اخص ليعرف فينتصب كما ان الفاعل انما خص ليعرف
فيرفع **قلت** انما ينتصب لوقوعه موقع الفاعل وانه مانع عن النصب **قوله**
وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد فاما الذي للتاكيد فما لا يزيد الا على دلالة
الفعل والذي للنوع فهو ان يختص ببعض انواع الفعل اما بصيغته كالجلسة
بكسر الجيم او باسم خاص مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجود المصدر مثل
ضربات ضربا او مع حذفه مثل ضربته اي ضربا وضرب الامير او بتعريف عهد
مثل ضربت الضرب الذي تعلم واما الذي للعدد فهو ما يصاغ للمرة كقولك
ضربته ضربة **قوله** وجلسة صورة واحدة تصلح مثالا للنوع بكسر الجيم
لانها بكسرها الحال التي عليها الجالس كذا في الصحاح وللعدد بفتحها لانها
لبناء المرة **قوله** فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق
الذي يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة المشتركة بدليل صحة
اطلاقه على القليل والكثير منها وحقيقة التثنية ان يقصد الى امرين متميزين

فتزاد علامة في احديهما اخصهما وهنا المؤكد الذي هو مثل تلك الحقيقة مصدرا
اذ هو حقيقة ليست الا واما النوع والعدد فيثنى ويجمع اذ النوع والعدد متميز
من نوع اخر وعن عدد اخر فثبت فيهما الاصل الذي به تحقق التثنية وهذا
هو المراد بخلاف اخويه وفي بعض الشروح وللقايل ان يقول اذا قال لا يثنى استغنى
عن قوله ولا يجمع لكون الجمع فرعا على التثنية في التحقيق قلت فيه نظر لانه لا يلزم
من ان لا يثنى ان لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى لانهم اتفقوا في تاكيد التثنية بكلا ويجمع
على اجمعون قوله وقد يكون بغير لفظه اي يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل
مثل قعدت جلوسا لانه داخل في حده قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
اي قد يحذف العامل في المفعول المطلق جوازا لقرينة دلت عليه كقولك للقادم
من السفر خير مقدم وتقديره قدمت قدوما او مقدم الخير مقدم بحذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه وقيل لا حاجة الى هذا التقدير لان خيرا لما اضيف
الى المقدم اكتسب معناه فصار كانه مصدر قوله ووجوبا سماعا اي طريق
علمه السماع والتقدير في الامثلة سقيت سقيا ورعيت رعيا وخيبت خيبة
وجدعت جدعا وهو قطع الانف ومعناه الدعاء بالذل وتقبيح الحال وحمدت
حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا والكلام في استعمال العرب العاربة فلا يرد
ما يقال حمدت الله حمدا وشكرت له شكرا قوله وقياسا في مواضع اي يجب
حذف عامل المفعول المطلق بطريق القياس وفي تقدير القياس وجهان
احدهما ما ذكر في بعض الشروح انه اراد بالقياس ما يعلم لو جد ضابط كلي باستقراء
يجب حذف الفعل عنده ودخله طريقة مسلوكة ولطريقة مسلوكة لا يحتاج الضابط ...

فيه الى تحقيق حق ولا تحقيق الا هو وتحقيق حق وتابيها وذكرها الفاعل النفس
في معرض التبادر وكذا الى هو والحرى لا يتوصل بشاغل المفعول فيه الا بشق
لا الفاعل واذا بقا منهم وكذا القياس فالدليل الموجب الحذف ذكره ام
غيرا لفعل موضعه مع القرينة الدالة عليه قوله منها ما وقع مثبتا اي وقع
المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم كقولك ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي حاصل بكلمة
ما وهي داخلة على الاسم وهو انت وسيرا ليس بخبر عن انت اذ لا يمكن حمله
عليه والقرينة فيه ان ما يطلب الخبر ولا خبر يصلح من حيث المعنى الا فعل
معنى المصدر وما التزم في موضع الفعل هو كلمة الا فان قلت لو قدرت سايرا
موضع سيرا قلت لا بد من الناصب لهذا المفعول مع صحة المعنى وانه هو الفعل
اصالة فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن مثل ما زيد سيرا لانه لا يقوم مقام
الفعل في لفظ بخلاف ما زيد الا سيرا فان كلمة الا يقوم مقام الفعل وقوله
بعد نفي احتراز عن نحو زيد سيرا والعلة فقد ما يقوم مقام الفعل المحذوف
هنا وقوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا لان سيرا مثبت بعد معنى نفي
لان التقدير ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز عن نحو ما سرت الا سيرا
لان كلمة ما اذا دخلت على الفعل لم تبق مشابهة بليس وطالبة للخبر فلم تبق
قرينة للفعل فان قلت علا جعل المصدر قايما مقام الفعل وقرينة له ليكون
زيد سيرا وما سرت الا سيرا مما نحن بصدده قلت السر في ذلك هو ان وجوب
الحذف يستدعي زيادة اعتنا بوجود ما يكون المحذوف معه كالمنافي

وهذا انما يتصور في الاجنبي دون المشتق والمشترك مع الفعل في المعنى فاذا
جعل سيرًا مشتقًا كان شيئًا ومن جرى ضعف سيئ وشرطوا كونه حيث اعتبروا
في سيرًا مشتق يعني بالتكرار واما انه لم يجعل قرينة الفعل فلان ذلك يستدعي
زيادة استقلاله بكونه قرينة بدون اعتبار كلمة ما ونحوها وانه فاته في ذلك
حيث لا يلزم لكل مصدر فعل اشتق منه بخلاف ما لو جعل القرينة كلمة ما ونحوها
فانها انما تكون قرينة بخصوص المصدر كالمجيء ايها وكم يتكرر عند الاشياء شيئا
يفقد عند عدمه وقد عرفت ان المقام يستدعي زيادة اهتمام **قوله** لا يكون
خبرا عنه احترازا عن نحو ما سيري الا سير شديد لان كلمة ما الا استوفت الخبر
فلا يستدعي حذفًا فلا تكون ثمة قرينة عليه **قوله** ووقع مكررا اي وقع المفعول
المطلق مكررا ليدخل مثل قولك زيد سيرا سيرا فزيد مبتدا قرينة الخبر وسيرا الاول
يقوم مقامه وبه يعطف على قوله وقع مثبتا وكلمة او ههنا تفيد عناد الخلو
فلا يمنع الجمع بين الضابط الاول والثاني كما يشهد عليه امثلة سيبويه ما انت الا
قتلا قتلا وما انت الا الضرب الضرب والمراد بتكرار المصدر تكراره في موضع خبر
عن اسم ذلك المصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه تحقيقا للقرينة على المحذوف
فلا يرد مثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانه لما جعلت الارض فاعلا
لدكت لم تصلح ان تكون مبتداة فلا يكون المكرر في موضع خبر حتى لو قدر الفعل
بعد الارض كان مما نحن بصدده **قوله** نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير
البريد وانما انت سيرا الاول مفعول مطلق حقيقي والثاني مجازي والثالث
مثال لما وقع المصدر بعد معنى نفي كما عرفت البريد تعريب بريد دم

كالذي من عادة البريد انهم يحذفون الذنب ويقصدون [illegible]
وكانت موقوفة في البريد الحاجات حسب تريحة ثم يبعثون الرسول رسولا
ثم الرسول وفي الاباية يحمل عليها الرسول الى الامير **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة **قوله** تفصيلا احترازا عن نحو فشدوا الوثاق منا
من حيث وقع المصدر فيه اثر مضمون جملة متقدمة وليس بتفصيل له فانه
مما نحن بصدده لانتفاء ما يقوم مقام الفعل وهو كلمة التفصيل وما في بعض
الشروح من انه احتراز عن قولك زيد من منا او منت منا ليس بقوي اذ خروجه
لم يختص بانه ليس تفصيلا لجواز خروجه بانه ليس اثر المضمون جملة **قوله**
لاثر مضمون جملة متقدمة احترازا عن قولك زيد اما يسافر سفرا بعيدا واما
يسافر سفرا قريبا لانتفاء قرينة الفعل فيه لان كلمة زيد لا يصلح ان يكون
قرينة له بخلاف فشدوا الوثاق لان شدوا الوثاق يدل على تمنون وتفدون لان
الفعلين يحصلان بشد الوثاق ولا شك ان المؤثر يدل على الاثر **فان قلت**
زيد مبتدا فيكون دالا على الخبر والخبر الصالح هنا فعل بمعنى المصدر بعين ما ذكرت
انفا فهلا جعلت زيدا قرينة الفعل **قلت** ليس الامر كما زعمت ان الخبر
ههنا فعل بمعنى المصدر بل الخبر هنا هي الجملة التفصيلية جميعا فيكون
دلالة المبتدا على الفعل ضمنية فكانت واهية فلم يعتبر ولذلك فيما اسلفنا
فان دلالة زيد عليه على الخبر ليست ضمنية اذ الخبر ثمة هو الفعل فحسب
وفي المتوسط وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم
تفصيل الشيء على الشيء **قوله** فعلى هذا لا حاجة الى هذا التقييد اذ التقييد بما لا يمكن

يكون

غيره لغوا ولعل احتمال ذلك ارشاد المقام اي **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا اي بحيث لو حذف في المثال المذكور بان له صوت يدل على يصوت
معنى والصوت الاول يقوم مقامه لفظا و قوله للتشبيه احتراز عن قولك لزيد
صوت صوت حسن فانه ليس من هذا الباب لان غرض المتكلم جعل صوت
الثاني بدلا عن الاول وهذا الكلام مستغن عن الفعل **قوله** علاجا حال
عن المصدر اي حال كون المصدر دالا على الحدث كذا فسره المصنف في شرح
المفصل وبيانه ان المصدر ينبغي ان لا يكون من الامور الثابتة لصاحبه
كالعلم ونحوه بل من الامور الحادثة ليكون الاسم الذي بمعناه ايضا دالا على
الحدوث لان دواحة معه في غرض المتكلم فيكون اسناد ذلك الاسم الحادث
الى صاحب المصدر قرينة للفعل يدل على ذلك قول المصنف في شرح
المفصل قال سيبويه لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني انه
دال على الحدوث كالفعل فكان قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت
قلت فلعل علاجا على هذا نوا ثبت بعد قوله على اسم بمعناه لكان اصوب
اذ حدوث ذلك الاسم هو المقصود ليكون قرينة للفعل وبهذا القيد خرج قولهم
له علم علم الفقهاء فالوجه فيه الرفع لما فقد من فهم المعالجة الدالة على الفعل
لان العلم يمدح به كالخصال الثابتة كاليد والرأس الا ترى ان معنى قولك له
علم علم الفقهاء وهذي هدي الصلحاء انما تريد ثبوته واستقراره
ولم ترد فاذا هو يفعل كما تريد في فاذا له صوت صوت حمار **قوله**
بعد جملة احتراز من قولك الصوت صوت حمار بنصب الثاني بتقدير كاف

التشبيه لان هذا ايضا كلام تام مستغن عن الفعل كذا في الشروح وفيه نظر
اذ لم يتعين خروجه باعتبار ليس بعد جملة لجواز خروجه بانه غير مشتمل على
صاحب المصدر ولعل الصواب ان يقال هذا احتراز عن قولك صوته صوت
حمار فان صوت له ليس بجملة لان له في حيز الصفة وانه مشتمل على اسم بمعنى
المصدر وعلة للاحتراز ما مر **قوله** مشتملة على اسم بمعناه يعني يكون
ذلك الاسم بمعنى المصدر كالصوت الاول في المثال فانه اسم بمعنى المصدر
وهو الصوت الثاني ويظهر الفرق بينهما في الترجمة بالفارسية فان ترجمة الاول
آواز والثاني آواز كردن فالضمير في بمعناه يعود الى المصدر وهو احتراز عن
قولك مررت به فاذا له شيء صوت حسن بنصب صوت لانتفاء قرينة الفعل
فيه فان له شيء لا يدل على يصوت بخلاف له صوت وفي شرح المصنف وشروح
الشارحين ان قوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن قولك مررت فاذا له
صوت صوت حمار بطرح لفظ به فانهم جعلوا الاسم الذي بمعنى المصدر
الضمير الذي في به والجملة المشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر مررت به
وهذا ليس بشيء لانه لا معنى للضمير يفهم منه انه بمعنى المصدر ولان الجملة
التي نحن بصددها هي قوله له صوت حتى لو قيل لزيد صوت صوت حسن
كان من مثالنا فاني يكون هي مررت به وتحقيقه ما ذكر المصنف في شرح المفصل
وضابطه انه يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى ما هو
منسوب اليه في المعنى كقولك لزيد صوت صوت حمار فقولك لزيد صوت جملة
على الصفة المذكورة استغنى عن الفعل لما في قولك له صوت من الدلالة عليه

او وقع موقعه فالحق منه لفظا ومعنى فالصواب ان يقال فان الاسم هو صوت
الاول وذلك الجملة قوله له صوت ولعله انما وقع في شرح المصنف كذلك سهوا
من الكاتب والا فالامام الذى هو هو في التحقيق والمشار اليه في التدقيق
كيف يشتبه عليه امثال ذلك وفي بعض الشروح قوله على اسم بمعناه
احترازا عن مررت به فاذا له صوت حمار وهو قريب من الصواب وليس بيه
لانه لم يتعين خروجه لفقدان الاسم الذى بمعناه لجواز خروجه بانه ليس
بعد جملة لان قوله فاذا له ليس بجملة واما قوله مررت به فغير داخل في المثال
لما تبينت لك عليه بما اورد ثم من شرحه للمفصل فلعل الصواب ما اقتضيت
لك من قوله فاذا له شئ صوت حمار **قوله** وصاحبه احترازا من قولك مررت به
فاذا في الدار صوت صوت حمار ولا يجب حذف الفعل فيه لان الاسم بغير صاحب
المصدر لا يدل على معالجة الفعل وان دل في بعض الامثلة فذلك انما يكون
من العادة فلا يعبا به عند الدليل على عدمه **قوله** ومنها ما وقع مضمون
جملة الى آخره وانما وجب الحذف في المثال المذكور لان قوله له علي الف درهم
يدل على اعترف ويقوم مقامه فقوله مضمون جملة احترازا عن مضمون مفرد
كقولك ضربت ضربا لا يتعرض الا الى شق الجملة فانه لا تعرض له الى الدلالة على
والاحتمال عنه لانتفاء القرينة وما يقوم مقام الفعل قوله لا محتمل لها
غيره للفصل عن القسم الذي ياتي بعده **قوله** ويسمى تاكيدا لنفسه
لانه يوكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه **قوله**
ومنها ما وقع مضمون جملة الى آخره وانما وجب الحذف في المثال المذكور

لان قوله زيد قايم يحتمل الظن واليقين فيجوز ان يتعدد الا على انه في معنى
وقايما مقامه في اللفظ فقوله مضمون جملة احترز لفظ من الاحتمال الشاذ
للامرين فيه قوله لها محتمل غيره احترازا عن القسم **قوله** ويسمى تاكيدا لغيره
قال المصنف في شرح المفصل سمي تاكيدا لغيره لانه جي به لاجل غيره
لرفع الاحتمال وسمي الاول تاكيدا لنفسه لانه لا معنى لغيره فيه فلم يجي
سواه وسواه مدلول الاول **قلت** مضمون الحق الحقيق بالقبول وما في
بعض الشروح في هذا الموضع من انه حقا غير معنى الجملة لكونه جملة محتملا لنقيضه
فاذا اكد احد محتمليه صار توكيدا لغيره سخيف تعرفه اذا تاملت في
معاد الضمير فان معاده لو كان هو مضمون الجملة يصح ان يقال مضمون الجملة
مشتمل على محتملات فاذا اكد بعضها فقد اكد غير مضمون الجملة فاما
اذا كان معاد الضمير هو المصدر كما هو الواقع فلا يجدي ذلك القول
نفعا لان تقرير الكلام حينئذ يكون كلا المصدر يسمى توكيدا لغير
المصدر فلا مدخل لمضمون الجملة في غير حتى يجعل الغير احد محتملات
مضمون الجملة والدليل على ان ضميري لغيره ولنفسه يرجعان الى المصدر
دون مضمون الجملة ايراد السابقين من النحو خصوصا صاحب
المفصل هذين الضميرين في كتبهم بدون ذكر مضمون الجملة واعلم ان المراد
بقوله ما وقع مضمون جملة ان وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة فلا يقال
ان مضمون الجملة في المثال المذكور في المتن اسناد القيام الى زيد وحقا
ليس عبارة عنه وبهذا لا يرد ان يقال مسافرته في زيد يسافر

مسافرته مضمون الجملة في انه لم يحتمل غيره يرد على القسم الاول ولا يرد على القسم الثاني لانها ليست توكيدا لمضمون الجملة بل هي للنوع والكلام ليس فيه **قوله** ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك المراد تكرار الفعل لا التثنية اذ في التثنية لا يجب حذف الفعل كقولك ضربت ضربتين فقوله لبيك معناه اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة لانه مصدر لب بالمكان اقام به كذا قاله المصنف في شرح المفصل فالتقدير فيه الب لبيك وقوله وسعديك معناه سعدت سعادة بعد سعادة وانما وجب الحذف في هذه الصورة لانهم جعلوا الاول نائبا عن الفعل وكونه بمعنى الدعاء قرينة له اذ الدعاء انما يكون فعلا **فان قلت** هات الفرق بين ما حقيقة التثنية وبين ما للتكرار **قلت** هو ان في التكرار كان المصادر المكررة مذكورة بعضها فامكن جعل احدهما مقام الفعل بخلاف ما يكون للتثنية حقيقة **قال** رحمه الله المفعول به الى قوله اي المنادي **قلت** انما سمي مفعولا به لانه كان الصق به الفعل يقال فعلت به فعلا اي اوجدته ملتصقا **قوله** وهو ما وقع عليه فعل الفاعل قال المصنف في شرحه ونعني بالوقوع تعلقه اي تعلق الفعل بما لا يعقل الا به **قلت** هذا الكلام بذل الشارحون فيه جهدهم تزييفا وتصحيحا ولم يأتوا بشيء فيما ظفرت عليه من الشروح ينفع العليل ويشفع الغليل ففي بعض الشروح **قيل** فيه نظر لانه يرد المفعول فيه لان الزمان مما لا يعقل الفعل الا به وفي بعض الشروح اوردت العناية اخص مما ذكره المصنف فقيل المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء

لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء واجيب عن النقض بانه لو قيل لا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ثم **قيل** وللقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل حيث يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان **واجيب** بان المراد بالفعل في قوله يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك في ان المصدر لا يدل على المكان والزمان الا بالالتزام ثم **قيل** وللقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله **واجيب** بان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام **قلت** الشارحون جزاهم الله خيرا واني ناولوا في المضيق الذي هو اضيق من سم الخياط وبلغوا الغاية في الاجتهاد والاحتياط الا انهم ما سدوا الخلل البين وهو خروج ضربت زيدا وعمرا او غيرهما من المشخصات عن حد المفعول به لان تعقل الفعل لا يتوقف على زيد ولا على عمرو وهلم جرا بل يتوقف على شخص ما يصلح للمضروبية فاذا قلت ضربت شخصا ما يكون هو مفعولا به لا غير لتوقف تعقل الفعل عليه دون غيره من المعينات **فان قلت** يتوقف تعقل الفعل على المشخص لوجود شخص ما فيه **قلت** نعم كان توقف تعقل الفعل على شخص ما لا بشرط شيء فاما اذا كان بشرط شيء فلا وهنا كذلك اذ الامر ظاهر للعوارض واقتضاء تعقل الفعل فافهمه عن هذا وعن خلطها امعان النظر في علم آخر ولعل العناية بوجه آخر يهدي الى المقصود بايسر وجه وهي

ان يقال المراد بالوقوع على الشيء هو الوقوع عليه حقيقة او عبارة كما مر
في ... فعل هذا اخرج الظرف اذ ... عبارة الوقوع في الشيء لا عليه
وكذا بقية المفاعيل اذ ليس في شيء منها عبارة الوقوع على الشيء وكذا كل الفاعل
لان عبارته عبارة الواقع لا عبارة الواقع عليه ودخل مثل ضربت زيدا اذ فيه
حصل الوقوع على زيد ... وكذلك دخل ما يكون عنايته المصنف لاجله
وهو مثل خلق الله العالم و لم يضرب زيد عمرا فان فيه وان لم يكن حقيقة
الوقوع لكنه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع على العالم وعلى عمرو
بعين ما مر في الفاعل **قوله** يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به
على الفعل العامل فيه لان الفعل اصل في العمل فيتصرف في معموله اينما
وقع **قوله** وقد يحذف الفعل الى آخره يعني يحذف الفعل الناصب للمفعول به
جوازا كما ذكر **قوله** ووجوبا في اربعة ابواب يعني يحذف الفعل الناصب
بطريق الوجوب في اربعة ابواب **قوله** الاول سماعي يعني حذف الفعل
بطريق الوجوب في القسم الاول من هذه الاربعة موقوف على السماع **قوله**
مثل امرا ونفسه تقديره دع امرا ونفسه اي دعه مع نفسه **قوله**
انتهوا خيرا لكم وفي الكشاف هو خطاب للنصارى اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا او ايتوا خيرا مما انتم فيه وهذا مذهب سيبويه وعند الكسائي
انه خبر كان اي يكن الانتهاء خيرا لكم وعند الفراء انه صفة لمصدر محذوف
اي انتهوا انتهاء خيرا لكم **قوله** اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا **قال رحمه الله الثاني المنادي الى قوله الثالث**

ما اضمر عامله **قلت** اراد ان الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها
حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادي والموجب لحذفه كثرة استعماله
ووقوع بدله موقعه وليس المعنى بكثرة الاستعمال في مثله انهم تكلموا بالحذف
فخففوا اذ لم يسمع الاصل في كلامهم وانما المعنى انهم علموا بكثرة استعماله
فعلوا ذلك اول وهلة **قوله** المطلوب اقباله كالجنس يشمل المنادي
ونحو قولهم اطلب اقبالك **قوله** لفظا او تقديرا تفصيل الحرف فمثال اللفظي
يا زيد ومثال التقديري يوسف اعرض عن هذا **قوله** ويبنى على ما يرفع به
ان كان مفردا معرفة معناه ان المنادي ان كان رفعه بالحركة فيبنى عليها
وان كان بالحرف فيبنى عليه والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشابها به
وبالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او حال النداء ليدخل مثل
يا رجل وانما بني المنادي اذا كان مفردا معرفة لوقوعه موقع ما لا تمكن
له وهو حرف الخطاب ولوقوع الشيء موقع شيء اثر في هذا النحو كالمضاف اليه
اذا وقع موقع المضاف ينبغي اعرابه لفظا وبعضهم جعل علة بنائه مشابهته
بحرف الخطاب ثم اورد على نفسه انه لا يلزم من ذلك بناؤه وانما يلزم ان
لو كان مشابه المشابه مشابها وذلك انما يكون عند اتحاد جهة المشابهة
ولم يتخلص عن عهدته فاقتلما املفت فسالهم عن هذه الوصمة لطي انتزعته
من المفصل ومن مشى اثر الليث بكثر كتابه وانما بني على ما يرفع به اي
على الحركة او على الحرف ليدل ذلك على عروض بنائه اما اذا بني على الحركة فظاهر
لان الاصل هو السكون واما اذا بني على الحرف فكذلك اذ هو في الاصل اداة الاعراب

والاعراب عارضي وما قيل في الشروح في هذا المقام غير تام تقف عليه اذا نظرت
فيها ونحن نتحاشى من خواص هذا الكتاب وانما اختيرت الضمة او ما يقوم
مقامها لانها حركة مخالفة لحركة حال الاعراب في النداء وهي الفتحة في نحو
يا عبد الله والكسرة في نحو يا غلامي فكانت هي الاولى بالبناء عليها وقوله يبنى
على ما يرفع به اولى من قولهم يبنى على الضم لان نحو يا زيدان ويا زيدون مفرد مبني
وليس على الضم فاذا قيل ويبنى على ما يرفع به يدخل الجميع قوله ويخفض
بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وانما يخفض بها لانها لام جارة ووجودها اقرب
من حرف النداء من الاسم وانما فتحت دون اللام لان المنادى لما وقع موقع المضمر
فوصل معاملته واللام الجارة تفتح في المضمر قوله ويفتح لالحاق الفها يعني
يفتح اخر المنادى بسبب الحاق الف الاستغاثة لانه يكون ما قبل الالف
مفتوحا قوله فلا لام يعني لا يجتمع لام الاستغاثة بالفها والا يلزم ان يكون
اخر المنادى مفتوحا مخفوضا قوله وينصب ما سواهما يعني ما سوى المفرد
المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكرة وانما نصبت هذه
الاشياء لانها مفعول بها على الحقيقة وليست فيها علة البناء وهي وقوعها
موقع حرف الخطاب اما المضاف فلان تمامه بالمضاف اليه وعند تمامه
صار كانه كلمتان وهما لا يقعان موقع كلمة واحدة واما المشبه بالمضاف
وهو الاسم الغير المضاف الذي تعلق باسم بعده يكون متمما لمعناه فكذلك
بعينه واما النكرة فانها لغير الخطاب فلا تقع موقع الخطاب وانما قال
لغير معين لان النكرة بالقصد والاقبال تصير معينة مخاطبة فيقع

موقع حرف الخطاب فيبنى فقيد بذلك احترازا عنها قوله وتوابع المبني اي المنادى
المبني وقولنا المفردة بالرفع صفة التوابع وقوله المبني احتراز عن توابع المنادى
المعرب مثل يا عبد الله الظريف فانها لا تكون الا منصوبة كما سيجيء قوله
المفردة احتراز عن التوابع المضاف نحو يا زيد ذا المال قوله من التاكيد
الى آخره بيان للتوابع فمثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة
يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بشر وبشرا ومثال المعطوف
الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف باللام يا زيد والصعق والصعق وانما
قيد المعطوف بذلك لانه لو لم يمتنع دخول يا عليه لم يكن حكمه كذلك لما سيجيء
قوله ترفع على لفظه وتنصب على محله خبر عن قوله توابع المبني اي ترفع
التوابع حملا على لفظ المنادى وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة المعرب
من حيث انها عارضة وتنصب حملا على محله اذ هو الاصل في توابع المبنيات
ويجب ان تعلم ان المراد بالمبني في قوله وتوابع المبني المفردة هو المبني بسبب
النداء لان هذا الحكم انما يتمشى فيه فاما في المبنيات اللازمة فالحمل على المحل
ليس الا كقولك يا هؤلاء الكرام وفي المتوسط فان قيل بمقتضى ما ذكرتم ان
لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى ليس
بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا نريد باللفظ في قوله ترفع على لفظه
ما يرفع المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي
او محلا نحو يا هذا ويا هؤلاء في جانب هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع
موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء

في جانب المعنى مرفوع مجاز بهذا المعنى وجوزنا ان يكون للشي الواحد محلان باعتبارين كالظريف في قولنا خرجت من حيث هذا الظريف فانه يجوز ان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر باعتبارين **فان قلت** ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله وتنصب على محله **قلنا** لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او على ما يقوم مقامه فكان حق نظيره ايضا البناء على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع ان له محلا اخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب لحصل الالتباس الى هنا لفظه **قلت** لا نسلم تصور المحلين بالمعنى الواحد وما ارى من المثال لا نسلم صحته فان كل معرب فرض فيه موقع لهذا يكون مجرورا قطعا مع انه مرفوع باعتبار المعنى لكن هذا الرفع غير المحل بالمعنى المذكور وقوله ولو اطلق المحل على الضم المقدر الى اخره معارض بالمثل بان قيل لو اطلق اللفظ على الضم المقدر كما يطلق على الملفوظ يلزم الالتباس **فان قلت** الالتباس في المتفقين حكما العون فان الحكم يحصل بانهما كان **قلت** لو امعنت النظر وجدت الالتباس بين ما هو كالملفوظ والمحل فيكون الالتباس في المختلفين حكما **قوله** والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب اعلم انه ما ذكر سابقا من حكم هذا المعطوف كان حكما بطريق الجواز وهو هنا ذكر حكمه بطريق الاختيار فاختيار الخليل في هذا المعطوف الرفع تنبيها على انه منادى ثان واختيار ابي عمرو فيه

النصب لانه معرب تابع للمبني فحمله على محله اولى اذ هو معرب **قوله** وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي اختيار ابي العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن يعني من المعرف باللام الذي يمكن نزعها عنه اي لا يكون موضوعا معها فالقول كقول الخليل وهو اختيار الرفع لانه يمكن ان يجعل منادى ثانيا لامكان تقدير حرف النداء عليه على تقدير نزع اللام عنه وان لم يكن المعطوف المذكور مما لا يمكن نزع اللام منه اي يكون موضوعا معها كالنجم والصعق فالقول كقول ابي عمرو وهو اختيار النصب لانه لا يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا محضا فالاولى ان يكون لمحله كما مر وهذا لان اللام وان صارت جزءا من العلم ولم تبق للتعريف الا انهم اعتبروا صورتها فلا يقولون يا النجم و يا الصعق **قوله** والمضافة تنصب عطف على قوله المفردة يعني توابع المبني اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب لان الرفع في المفرد انما كان بتقدير حرف النداء واذا قدر حرف النداء في المضاف يصير منادى مضافا ولا يجوز الرفع في المنادى المضاف ولا يرد ان يا زيد الحسن الوجه من التوابع المضافة فلا يتعين فيه النصب بل يجوز فيه الرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل لانه مفرد حكما اذ هو في تقدير الانفصال لان التقدير الحسن وجهه فهو من المشبه بالمضاف حقيقة وهكذا حكم ما يشبه بالمضاف اذا كان تابعا **فان قلت** المشبه بالمضاف اذا وقع منادى لم يعتبر فيه الافراد الحكمي ليبنى على الضم ويكون منصوبا ابدا فما بال المعتبر فيه ذلك اذا كان تابعا **قلت** لو اعتبر ذلك في المشبه بالمضاف اذا كان منادى لكان تطفلا لتصحيح الضم العارض وهو البناء في المنادى

کتابخانه مجلس شورای ملی

وما ذكرنا في التابع فان اعتبار ذلك فيه تعسّف في غير الصحيح الموجب في المنادى
قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر وهو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم كل واحد منهما فافرد الضمير على تاويل المذكور وهو من باب الاكتفاء
كما في بابهم يهدى وانشد وجهي النصب كما سيجي حكم المستقل اي حكم المنادى
المستقل يعني اذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما يرفعان به وان كانا
مضافين يكونان منصوبين اما البدل فلانه المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل
فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل
ايضا قوله مطلقا اي في كل موضع بعد المفرد وبعد المضاف مفردا كان او
مضافا فتقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو وتقول
فيه والمنادى مضاف يا عبد الله زيد ويا عبد الله اخاك وتقول في العطف
والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول فيه والمنادى مضاف
يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو قوله والعلم الموصوف بابن مضافا
الى علم يختار فتحه يعني اذا كان المنادى علما وصف بلفظ ابن ويكون الابن
مضافا الى علم آخر يختار فتح المنادى وان كان مفردا معرفة نحو يا زيد بن
عمرو وانما اختير لطوله وكثرة استعماله والفتح اخف من الضم وانما اشترط
ان يكون مضافا الى علم لانه لا يكثر في ذلك بخلاف يا زيد بن اخينا فانه لم يكثر
كثرته وقوله مضافا حال من ابن وقوله معرفة لان المراد به اللفظ قوله
واذا نودي المعرّف باللام قيل يا ايها الرجل اعلم انهم ارادوا ان ينادوا المعرّف
باللام ولما كان اجتماعه مع حرف النداء ممتنعا فتوسلوا الى ذلك باي واسم الاشارة

واما المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه فهو مقصود بالنداء ايضا ويمكن تقدير حرف النداء معه

كما جعلوا ذو والذي وصلتين الى الوصف بالاجناس والمعارف بالجمل كذا
ذكره المصنف في شرح المفصل ثم حذف اي ان يكون مبنيا على الضم
وكان من حقه ان يقال يا اي الرجل بالاضافة لكن اضافتها الى مفرد المعرّف
ممتنعة لو طالعت المفصل عرفت عن ذلك فعدل عن الاضافة الى الوصف
لان كلا منهما للبيان والتوضيح ثم الحقت ها جبرا لما ذهب عنه من صورة
المضافة فان قلت ذكرت ان اجتماع المعرّف باللام مع حرف النداء ممتنع
فان كان ذلك لاجتماع التعريفين فما تصنع بيا زيد قلت الفرق بين التعريفين
بيّن تطّلع عليه اذا طالعت كلامنا في الاضافة عند قوله وشرطها تجريد المضاف
من حرف التعريف وقوله يا ايهذا الرجل في بعض النسخ ساقطة وهو الصواب
لانه لا معنى للجمع بين الوصلتين في نداء المعرّف باللام ووجه صحته في نفسه
ما ذكر في بعض شروح المفصل ان الهام اي فيه لان في نداء اسم الاشارة
نوع كراهية لان له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر
ممتنع نداؤه فلذلك ادخلوا لفظ اي بين حرف النداء واسم الاشارة فالهام
اي هنا النداء اسم الاشارة لا لنداء المعرّف باللام قوله والتزموا رفع
الرجل لانه المقصود اي المقصود بالنداء هو الرجل فجعلوا اعرابه بالحركة
التي كان يستحقها لو باشره النداء تنبيها على انه المنادى قوله وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابعه لانها توابع المعرب وتوابع
المعرب تابعة للفظ المعرب اذ لا محل له فتقول يا ايها الرجل ذو المال
ولا تقول ذا المال وفي بعض الشروح وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب

مقصودا قلت معنى قولنا انه الصفة غير مقصود انها غير مقصودة بالنسبة
الى منسوبها لا انها غير مقصودة اصلا وقال الاخفش رفعه على انه خبر مبتدا
محذوف والجملة صلة لاي تقديره يا ايها هو الرجل فقال لانه موصول لا اذا وقع
شرطا او مستفهما وهو ممتنع مع انه لو كان موصولا لما بني لانه يشبه المضاف
للطول بصلته واجاز المازني وحده نصب الرجل قياسا على يا زيد العاقل وهو ضعيف

تابعة لمحل اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو يا زيد القائم وقائما بالنصب
والجر قلت ولهذا الشك نظير اذ في المعرب الواحد لا يتصور الاعراب اللفظي
والمحلي معا وما انت من امثال الشيء فيه تغاير الاعراب في معرب واحد لفظا
ومحلا من جهتين لفظا قائم والمنصوب محلا بقائم والكلام في المتبوع الواحد قوله
وقالوا يا الله خاصة لان اللام فيه لم تبق للتعريف لانها منزلة منزلة لام الجهل
لزومها وعوضها عن الهمزة التي هي في الاصل اذ اصلها اله فنقلت حركة الهمزة
بعد حذفها الى اللام كما هو الاصل في الهمزة التي قبلها حرف صحيح وانما كان الاصل
فيها ذلك لانها مستثقلة لو قوعها في اقصى المخارج وبعدها على اللسان الذي
هو الة النطق وهو مدار الكلام فطلبوا التخفيف بحذفها وانما لم تحذف من
غير نقل لانه يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة
تضطر الى ذلك فصار اللاه فاجتمع مثلان فادغما فصار الله قوله وجاء في مثل
يا تيم تيم عدي النصب والضم اراد بمثل يا تيم تيم عدي المنادى المكرر
بلفظ وجه الضم فيه ان يكون منادى مفردا معرفة على ان يكون تيم الثاني مضافا
الى عدي لا الاول ويكون اما عطف بيان او بدلا ووجه النصب اما ان يكون
الاول مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما ان يكون
مضافا الى عدي المحذوف فتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف لدلالة الثاني
عليه والبيت بتمامه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
قوله والمضاف الى يا المتكلم الى اخره اما اثبات الياء فعلى الاصل فتحا وسكونا
واما حذفها وبقاء الكسرة فللتخفيف لكثرته واما ابدالهم من الياء الفا

فلانها اخف والحاق الهاء لبيان الوقف كذا ذكره المصنف ورأيت في بعض
شروح المفصل ما يؤذن فعلى هذا ما في بعض الشروح وجوزنا الحاق الهاء بالكل
تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه ولعله هو الصواب لان هذه السكت
كما تجي لبيان الالف تجي لبيان الحركة كذا ذكره المصنف في شرحه في باب المندوب
قوله يا ابي ويا امي الى اخره يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا
فانما يجوز فيه سوى الاكتفاء بالكسرة ما جاز في ساير الاسماء المضافة مع زيادة
وهي يا ابت الى الاخر فيكون ذكر يا ابي ويا امي مستانفا لذلك وانما لم
يكتفوا بالكسرة في يا اب الحاق بالقدر الصالح ولم يكتفوا في يا امي كذلك
وان وجد فيه القدر الصالح بدون الياء تبعا للاب قوله يا ابت اعلم ان
الاصل في هذا لفظ الام كانهم اظهروا التاء المقدرة فيها لمعنى التفخيم ثم ارادوا
ان يكتفوا بها عن الياء كيلا يجمعوا في اخر الاسم زيادتين كل منها كلمة ثم
تداولوا الاب ايضا من التاء والمطابقة بين الاسمين لما بينهما الوالدين
من التفخيم ومن هذا الجمع جهة علم القلب في يا اخي وغيره قوله وبالالف
دون الياء يعني انهم يقولون يا ابتا ويا امتا ولا يقولون يا ابتي ويا امتي
لان التاء بدل من الياء فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه وفي حاشية المفصل
لصاحبه ان قيل في قولهم يا ابتا جمع بين التاء المبدلة من الياء وبين الالف
المبدلة منها مع امتناع الجمع بين التاء والياء فالجواب ان الممتنع هو
ان لا يجمع بين البدل والمبدل منه كما فعل الفرزدق في قوله نفثا في فيّ من
فمويهما فاما الجمع بين البدلين فغير ممتنع قلت ولعل التاء والالف

فاذا بنا كليهما معاً عوض من الياء ولا عليك ان تعوض شيئاً عن الياء ويكون
كل منهما العف منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي يعني
اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى يا المتكلم يجوز فيه ما يجوز
في يا غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن
ام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا
وانما قال خاصة لانه لا يجرى تلك الاحكام فيما يكون من الضابط المذكور
وسببه ان هذا كثر كثرة يا غلامي فعومل معاملته بخلاف بقية الابواب
فانه لم يكثر فلم يعامل تلك المعاملة قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي يجوز
فيهما وجه اخر وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة وان لم يجز في يا غلامي
على الفتح لشهرة استعمالهما اطول لفظا من ذلك فناسب لهما التخفيف
ولشابههما في صورة المركب فجعلت حركته حركة المركبات قوله ترخيم
المنادى جايز وفي غيره ضرورة الرواية الصحيحة بنصب ضرورة اي ترخيم
المنادى جايز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى جايز للضرورة وفي
بعض النسخ مقيدة بالرفع وانه خطاء لانه يكون المعنى ترخيم المنادى جايز
وترخيم غير المنادى ضرورة وليس كذلك فان ترخيم غير المنادى ممتنع اذا
لم يكن في الشعر ومما جاء في الشعر قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا
اي اذ مية قوله وهو حذف في اخره تخفيفا الضمير في آخره يرجع الى الاسم
اذ البحث في هذا القسم وفي بعض الشروح جعل مرجعه المنادى وهو
تخصيص بلا مخصص قوله وشرطه اي وشرط الترخيم في المنادى ان لا يكون

الاسم الذي قصد ترخيمه مضافا ... وشرطه يعود الى ترخيم المنادى
لا الى مطلق الترخيم فان الترخيم الذي في الشعر غير مشروط في قوله
ضرورة اشارة الى ان اعادة الضمير ينبغي ان يكون الى ترخيم المنادى لا غير لان الترخيم
الذي في غير المنادى لما كان ضروريا والضرورات تبيح المحظورات علم انه ليس
مشروطا فيه ذلك وانما لا يجوز ترخيم المضاف لانه لو رخم من اخر المضاف يلزم
غير المنادى ولو رخم من المضاف اليه لرخم من وسط الاسم لان المضاف اليه بمنزلة
جزء المضاف في المعنى وبمنزلة المستقل في اللفظ فلا يرخم كلاهما نظرا الى الامرين
فان قلت رخمت المركبات وهذه العلة موجودة فيهما قلت لان المركبات
تصير بمنزلة المفردة ولهذا اعطاء الرفع في اواخرها نحو قال بخت نصر
فيكون ترخيمها ترخيم المنادى بخلاف المضاف اليه لما مر اكتفى بذكر المضاف
عن المشبه به اذ هما متحدان في الحكم ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان
اولى لشمولهما الا انه قصد نفي قول الكسائي والفراء بطريق الصريح فانهما
يجوزان الترخيم من المضاف اليه قوله ولا مستغاثا ولا مندوبا لان المستغاث
والمندوب مطلوب فيهما رفع الصوت فيهما مظنة التطويل لا الحذف ولهذا
تزيد في اخرهما الف وقيل حتى لا يتعلق المستغاث بالالتباس قوله ولا جملة
لان الجملة محكية بحالها لا يعرب اجزاؤها حال العلمية كما تعرب قبل العلمية
فكان في حكم الانفصال فاشبهت المضاف والمضاف اليه قوله ويكون
اما علما زايدا على ثلثة احرف الى اخره وانما اشترطت العلمية لان نداء الاعلام
هو الكثير في كلامهم فناسب الكثرة التخفيف ولم يكثر غيره كثرته وانما اشترط

ان يكون زائدا على ثلثة لانه لو رخم وهو على ثلثة لزم ان يجعل الاسم على بنية ليست
في ابنيتهم بان يرخم الذي هو خفيف بالاعلال ولا سيما على لغة من يقول يا حار
بالضم لانه جعله اسم برأسه والعلمية المذكورة ليست شرطا معينا وانما
هي احد الشيئين لا بد منه لا بعينه وهو العلمية المذكورة او تاء التانيث
وانما قامت تاء التانيث مقام العلمية من جهة انهما تناسب التخفيف ايضا
لفظا ومعنى ولم يشترط مع تاء التانيث زيادة على الثلاثة لانه رخم لحذف
تاء التانيث فلم يؤد الترخيم فيه الى تغيير البنية **قوله** فان كان في اخره
زيادتان الى آخره هذا بيان لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرفان
وقد يحذف منه اسم برأسه وقد يحذف منه واحد اما الاول فاذا كان في اخر
الاسم حرفان زيدتا معا وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء والالف والنون
المزيدتان نحو مروان او ياء النسبة نحو كوفي او علامة التثنية والجمع نحو زيدين
وزيدين انما حذف حرفان فيهما لكونهما بمنزلة حرف واحد وكذلك فيما اذا
كان في اخره حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
فيحذف منه حرفان اما الصحيح فلانه في اخر الاسم واما المعتل فلانه حرف علة
زائدة فهي اولى بالحذف **قوله** حرف صحيح اي اصلي ولهذا لم تختص مروان بانه
من القسم الاول دون الثاني **قوله** وقبله مدة يعني زائدة والا يعترض
بنحو مختار فان ترخيمه يا مختا باثبات الالف كذا في شرح المفصل وانما قال
وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من نحو سعيد فانه لا يحذف منه حرفان
لما مر ولا ينتقض بمرمي فانه يحذف منه حرفان وليس في اخره حرف صحيح

لان حكم اخره حكم الصحيح لفظي وهو لا يقبل الحركات الثلاث **قوله** وان كان
مركبا اي وان كان المنادى مركبا ونعني بالمركب المركب الغير المضاف والجملة نحو بعلبك
وحضرموت وانما حذف الاسم الاخير لانه بمنابة زيادة التانيث بعد تمام بنية
الاسم فاشبهت تاء التانيث تحذف بحالها مع ما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه
قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما فيه زيادتان
في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة وغير
المركب فيحذف حرف واحد لانه لم يوجد فيه علة تحذف لاجلها اكثر من حرف
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر اي الحرف المحذوف بالترخيم في حكم الثابت
في الاكثر من اللغة لانه مراد لان المتكلم اراد بلفظ حار لفظ بالحارث فلا جرم
يقال في هذه اللغة يا حار بالكسر و يا ثمو و يا كرو **قوله** وقد يجعل اسما
برأسه اي وفي بعض اللغة يجعل المحذوف كان لم يكن كما في يد ودم فلا جرم
يقال يا حار بالضم لانه منادى مفرد معرفة و يا ثمي بالياء لان الواو وقعت
في الطرف مع ضمة ما قبلها فقلبت الضمة الى الكسرة والواو الى الياء كما
في ادل جمع دلو و يا كرا بالالف لان الواو متحركة وما قبلها مفتوح فلما جعلت
الالف منسية لم يلزم من قلب الواو الى الالف اجتماع الساكنين بوجه
فقلبت **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب في اللغة المدعو يقال
ندبت الميت اذا دعاه وفي الاصطلاح ما ذكره وانما استعملوا صيغته فيه
لاشتراكهما في باب الاختصاص اي الاختصاص بالدعاء وان علم في المندوب
انه لا يجيب الا ان العرب حملوا بابا على باب لمجرد الاشتراك في امر عام وله نظائر

غرفت الى المطولات **قوله** وهو المتفجع عليه بيا أو وا لانهما استعملا على اللفظ
المشهور في الندا وجعلوا الوا حرفا اصليا اذا قصد النصوصية وهو وا وهذا
معنى قوله واختص بوا **قوله** وحكمه اي وحكم المندوب في الاعراب والبنا حكم
المنادى لما استعملوه على لفظه اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا ضم
وان كان طويلا نصب وكذلك توابعه كتوابع المنادى والعلة واحدة **قوله**
ولك زيادة الالف في آخره لانه لما كان غرضهم تطويل الصوت به جوزوا الزيادة
لذلك فكانت الالف اولى لانها اخف وزيادتها اكثر **قوله** فان خفت
اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه تريد ان زيادة الالف ان كانت
توجب لبسا عدل عنها الى غيرها من حروف المد واللين بحسب ما يكون
في آخر الاسم من الحركة أو الى ما يجانس المندوب وبيانه انك اذا قلت
في ندبة غلام مخاطبة واغلامكاه بالالف لالتبس بندبة غلام مخاطب
فعدلت عنها الى ما يجانس الحركة الآخر وهي اليا لان الكاف مكسورة وكذلك
لو قلت في ندبة غلام جماعة مخاطبين واغلامكاه لالتبس بندبة غلام
المثنى فعدلت عن الالف وجئت بالواو التي تناسب الجمع فقلت
واغلامكموه وكذلك ما اشبهه **قوله** ولك الهاء في الوقف يعني لك زيادة
الهاء مع زيادة الالف واليا والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه
اهتماما بتمييز حالة الوصل عن الوقف لان هذه الحروف ساكنة **قوله**
ولا يندب الا المعروف وفي بعض النسخ ويختص بالمعروف ونحوا شبهه
بتركيبه فلا يقال وارجلاه لان الندبة لاظهار الجزع والألم ولو قيل

مات رجل يجد نفسك لا تنادم ولاكذا لو قيل مات فلان **قوله** وامتنع
وازيد الطويلاه خلافا ليونس يريد ان الصفة لا يلحقها علامة الندبة عند
الخليل وانما تلحق الموصوف خلافا ليونس فانه يجوز الحاق علامة الندبة بصفة
المندوب حجة الخليل ان الاسم المتفجع عليه قد تم ومضى والصفة ليست
من جملته وانما هي اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليسا كالمضاف
والمضاف اليه لانه يجوز ادخال الشيء بينهما في غير الشعر بخلاف المضاف
والمضاف اليه ولانه لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه تقديره
لو جاز لحوق العلامة ما ليس بمندوب لجاز في هذا المثال ايضا لانه
ليس بمندوب والملازمة واضحة لانه يجوز ان يكون عدم جواز جا زيد الظريفاه
لان الصفة ليست متعلقة بالمندوب بخلاف وازيد الظريفاه وحجة يونس
انهما كشيء واحد معنى واتصال المعنوي قوي فاجريت حكم المندوب **قوله**
ويجوز حذف حرف الندا الا مع اسم الجنس الى آخره واراد بالجنس كل اسم
نكرة يصح ادخال اللام عليه قبل الندا وانما لا يجوز حذف حرف الندا معه
لان الاصل في رجل مثلا اذا اريد منه معينا ان يحلى بالالف واللام في الاستعمال
وعند تحليته بهما لو نودي فلا بد من التوسل باي وحرف التنبيه كما مر
الا انهم اكتفوا في بعض الصور عن الالف واللام بحرف الندا فقالوا يا رجل
وفي بعضها استعملوا حرف الندا معهما بالشرط المذكور آنفا في الكلام
ثم عند الاكتفاء عن الالف واللام بحرف الندا يلزمهم طرحهما وطرح اي وحرف
التنبيه فلو طرح حرف الندا يلزمهم طروح كثيرة وهذا مطرح عندهم

وكذلك الاصل في يا هذا يا ايهذا لما سلفت لك في ساقة شرح قوله واذا
نودي المعرف باللام ثم حذفوا المتوسط وتحملوا الكراهة اليسيرة تخفيفا
ولو حذف حرف النداء يلزم تكثير الحذف واعلم انه لا يجوز الحذف في يا رجلا
ايضا لئلا يلزم اللبس بمفاعيل آخر كذا في بعض الشروح واعترض على
بعض المختلفة اي مثل يا عبد الله فان اللبس فيه موجود ويجوز حذف
حرف النداء فقلت عسى ان يزول اللبس فيه بالاقبال بخلاف يا رجلا
قوله والمستغاث والمندوب وانما لم يجوز حذف حرف النداء منهما لانهما
مظنتا التطويل كما مر فالحذف لا يناسبهما قوله وشذ اصبح ليل
واطرق كرا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لم قيل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرى والاطراق خفض
العنق وكرى ذكر الحبارى وهما مثلان الاول في شدة طلب الشيء وقيل اول
من قاله امرأة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا بين النساء فجعلت
تقول اصبحت يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كانها استعطفه
لفرط تضجرها والثاني فيمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
وفي مستقصى الشيخ جار الله العلامة رحمه الله ان ذكر الحبارى يكون طويل
العنق فيراد خفض عنقك فان اكبر منك واطول اعناقا وهي النعام
قد اصطيدت وحملت من البدو الى القرى ويعده اطرق كرى ان النعام
في القرى وكرا مرخم كروان على لغة من يقول يا حار بالضم قوله
وقد يحذف المنادي الى آخره اي لا يجوز حذف المنادي اذا دل عليه قرينة لانه

مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا
على قراءة الكسائي فانه يخفف الا ويقف على يا ويبتدئ باسجدوا
بضم الهمزة والتقدير الا يا قوم اسجدوا والقرينة فيه دخول حرف النداء
على الفعل فاما قراءة من قرا بتشديد الا ويسجدوا على صورة المضارع
فليست مما نحن فيه قال رحمه الله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير الى قوله الرابع التحذير قلت اراد ان الباب الثالث
من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به
ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله كل اسم قيد بذلك لانه لا بد
وان يكون اسما لانه مفعول به فان قلت في اخر التعريف مما يغني
عن هذا القيد وهو قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فهلا قيل
وهو كل ما بعده الى آخره قلت لان ذلك بطريق الالتزام والمعتبر
في التعريفات دلالة المطابقة قوله بعده فعل ليخرج ما بعده اسم سواء
كان مفردا او غيره كقولك زيد منطلق وزيدا ابوه منطلق وقوله او شبهه
يدخل فيه ما بعده شبه الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوس عليه
كذا في الشروح ولعل المبتدي يختلج له في هذا المقام ان القيدين
مطلقان في الاخراج والادخال ولا ينبغي ان يكون كذلك فان بعض ما بعده
اسم داخل في الحد كقولك ازيدا انت محبوس عليه وبعض ما بعده شبه
الفعل خارج عنه كقولك زيد منطلق فالوجه لدفعه عنه ان يقال قوله فعل
وان كان يخرج القبيلين اعني زيد منطلق وازيدا انت محبوس عليه الا ان قوله

او شبهه بعيد قوله ازيدا انت محبوس عليه وكذلك قوله او شبهه وانما لم يجعل التقييد بهذا ان قوله لو سلط عليه لنصبه يمنع مثل زيد منطلق عن الدخول واعلم ان تقدير قوله ازيدا انت محبوس عليه انتظرت زيدا انت محبوس عليه اي موقوف بسببه لانك متى حبست بسببه فقد انتظرته **قوله** مشتغل عنه بضميره يعني يكون الفعل او شبهه عاملا في ضمير يرجع الى ذلك الاسم لا في ذلك الاسم ليخرج عنه مثل قولك زيدا ضربت فانه ليس من قبيل حذف الفعل اذ الاسم منصوب بالفعل الذي بعده فهو مفعول مقدم على فعله **قوله** لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن مثل ازيد هل ضربته وزيدا ما ضربته لانه لا يمكن تسليط الفعل ولا مناسبه على الاسم فيهما والا يلزم ان يكون الاستفهام اخبارا والنفي اثباتا بيانه انك لو سلطت الفعل على الاسم في المثال الاول يصير التقدير هكذا ضربت زيدا وانه اخبار لا استفهام والمقصود هو الاستفهام وكذلك لو سلطته على الاسم في المثال الثاني يصير التقدير ضربت زيدا وهو اثبات لا نفي والمقصود هو النفي **فان قلت** لو سلطت هل ضربت وما ضربت **قلت** يجب تسليط غير الفعل ايضا والكلام في تسليط الفعل لا غير وينبغي ان يعلم ان قوله لو سلط عليه لنصبه ثما اصاب محزه في الاحتراز عما يجب ان يحترز عنه فان ما يجب ان يحترز عنه المثالان المذكوران ونحو قوله ازيد ذهب به ومثل كل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني كما ذكر في اخر الباب انها ليست من هذا الباب فلا بد من الاحتراز عنها ولا شك ان الفعل في المثالين

لو سلط على الاسم لنصبه الا انه لا يمكن التسليط لما عرفت وان كل شيء فعلوه في الزبر والزانية والزاني لا يمكن التسليط لما سيجيء ولو سلط النصب في ازيد ذهب به يمكن التسليط ولو سلط لم ينصبه فعلى قول المصنف يلزم ان يخرج عنه الصورة الواحدة لا غير فالصواب ان يقال بعد قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ويمكن التسليط على الاسم ولو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ليخرج المثالان ومثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني بقوله يمكن ويخرج مثل ازيد ذهب به بالثاني فاعرفه عن رويته **قوله** او مناسبه ليدخل مثل زيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان الفعلين فيهما لو سلطا لم ينصبا الاسم لكن مناسبهما وهما جاوزت ولابست ينصبانه **قوله** زيدا ضربت غلامه الى اخره تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني اهنت زيدا لان ضرب غلامه مستلزم لاهانته ولو قدرت ضربت فيه كذبت في القضية لانك انما ضربت غلامه لا زيدا وتقدير الثالث جاوزت زيدا وتقدير الرابع لابست زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته اي مخالطته وهذا هو المراد بقوله اي اهنت الى اخره والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر فقدر وان لم يمكن قدر معنى الفعل الكائن مع معموله الخاص اي المقيد بالصلة كما في مررت به فان جاوزت هو معنى المرور المتعدي بصلة الباء ولعل هذا معنى قول المصنف في شرحه وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص اي المقيد بالصلة وان لم يمكن ذلك قدر معنى الفعل الكائن مع معموله العام اي الغير المقيد بالصلة كما في زيدا ضربت غلامه فان اهنت بمعنى ضربت اذا كان

مع علاماته وعلاماته معمول له بدون ان يحتاج الى الصلة ولعل هذا معنى قول المصنف
وانه لم يات بمعنا مع معموله العام وان لم يكن ذلك فالملابسة اى قدر لفظ
لابسه اوشيء من تصاريفه وفي بعض الشروح جعل الضمير الذي في به معمولا
خاصا ودليله انه لا بد في الخصوص لعوده عليه والغلام معمولا عاما ودليله انه
غير مختص بواحد من الغلمان وفي بعض الشروح خطىء ذلك بوجوه احدها انا اوردنه
وقت سماعى ذلك الشرح على صاحبه والحجة بشرحه وهو انا لو جعلنا رجلا
بدلا في المثال المذكور ينبغي ان لا يبقى الضمير خاصا وثانيها ان الغلام العايد
الى شخص بمثل ذلك الضمير يكون مخصوصا بذلك الشخص وهو غلط لانه من اختصاصه
بذلك الشخص لا يلزم ان يكون خاصا في نفسه لجواز ان يكون له غلمان كلهم مخصوص
به وثالثها جعل الضمير في بعض الشروح خاصا لا بذلك المعنى وثانيها ان تعريف
ما في بعض الشروح يستدعى ان يكون الخاص والعام مجرورين صفتين للمعمول
فيبقى حينئذ **قوله** معنا مطلقا وينتقض ذلك بان قولنا عنيت ليس
بمعنى ضربت مطلقا وهذا غلط افحش من الاول لان قوله معناه وان لم يبق
مقيدا بالخاص والعام لكنه مقيد بالمعمول الخاص والمعمول العام وهذا التقييد
يفيد فايدة التقييد الاول بلا شبهة ثم في ذلك الشرح اختير وجه الصواب
فقيل واذا كان كذلك فالصواب الخاص والعام صفتان للمعنى لان جاوزت خاص
بالمرور لانه لا يحصل بدونه واهنت عام بالنسبة الى الضرب لاستلزام الضرب
الاهانة من غير عكس وهو خطاء لان قوله مع معموله على هذا التقدير لم يبق
فيه فايدة ولعل الصواب ما اهتديته من الدراية مستهديا من الله تعالى

بتوفيق الهداية **قوله** ويختار الرفع بالابتداء اى ويختار رفع الاسم الذي بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
اى خلاف الرفع عند عدم قراين النصب المختار واللازم والقراين المستوية
بين الامرين على ما سيأتي ومثاله زيد ضربته قال سيبويه رحمه الله النصب
عربي كثير والرفع اجود وانما كان اجود لانه لا يلزم معه تقدير ولا حذف
وفي النصب يلزم التقدير والحذف فكان الرفع اولى لذلك **قوله** اوعند
وجود اقوى منها يريد ان الرفع مختار ايضا وان وجدت قرينة النصب
اذا وجد من قراين الرفع ما هو اقوى من قرينة النصب **قوله** كاما مع غير
الطلب واذا للمفاجاة كلاهما نظيران لقوله اوعند وجود اقوى منها ولم يذكر
نظير قوله عند عدم قرينة خلافه لظهوره وهو ما مثلت لك آنفا ثم اعلم
ان اما على ضربين ضرب للطلب وهو ما يكون جوابه طلبا كقولك اما زيدا
فاضربه وضرب لغير الطلب وهو ما يكون جوابه اخبارا كقولك اما زيد فضربته
عمرو فاذا وجدت قرينة النصب في الصورتين كما اذا قلت قام زيد واما
عمرا فاضربه وقام زيد واما بكر فضربته عمرو فان قام زيد من القراين
التي يختار معها النصب لانه جملة فعلية واما عمرو عطف عليه فيختار
النصب ليكون هو جملة فعلية ايضا ويتناسب الجملتان وتحقيقه سيجيء
في المثال الثاني يختار الرفع لان قرينة الرفع فيه اقوى من حيث ان اما
حرف يقع بعدها المبتدأ غالبا فيعارض قرينة النصب ويرجح الرفع بسلامته
عن الحذف والتقدير واما في المثال الاول فلا يختار الرفع بل يختار النصب

والا لكان المرفوع مبتدأ فيلزم ان يكون الطلب خبرا وهو مستبعد الا بتأويل
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا فلذلك قال كما مع غير الطلب
قوله واذا للمفاجأة مثاله خرجت فاذا عمرو يضربه واذا كانت قرينة الرفع
اقوى هنا لان لزوم اذا المفاجأة المبتدأ غالبا فرقا بينها وبين اذا الشرطية
فعارض ذلك قرينة اوفق خرجت فيرجح الرفع لسلامته عن الحذف والتقدير
كما مر فان قلت ينبغي ان يجب الرفع بعد اذا المفاجأة لما قال المصنف في الظروف
وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها قلت كان الاصل كذلك الا
انهم جوزوا النصب واكتفوا بالمبتدأ الاصلي عن المبتدأ الاصطلاحي
بيانه ان لزوم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما كان فرقا بينها وبين الشرطية
وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدأ الاصطلاحي وهو عمرو المرفوع مثلا يحصل
بالمبتدأ الاصلي وهو عمرا المنصوب فان قولك واذا عمرا يضربه وان كان
منصوبا في الحال بتسليط الفعل الا انه كان في الاصل مرفوعا كما في علمت زيدا
فاضلا فالحاصل ان المراد بقوله ويلزم المبتدأ بعدها ويلزم الاسم بعدها
الا انه لما كان بعدها المبتدأ غالبا وهو الاصل في الوقوع بعدها خص
ذكر المبتدأ والى هذا النحو اشارة في شرح المصنف في باب الظروف قوله
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اي آخر اعلم ان النصب مختار
في مواضع منها فيما اذا عطف الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره
مع ما بعده على جملة فعلية كقولك ضربت زيدا وعمرا اكرمته وانما اختير
النصب هنا ليكون الجملة الثانية مصدرة بالفعل تقديرا وتناسب المعطوف
مع المعطوف عليه

ومنها فيما اذا كان ذلك الاسم بعد حرف النفي مثل ما زيدا ضربته او بعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته او بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه او بعد حيث
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما اختير النصب في هذه المواضع لان حرفي النفي والاستفهام
فلان على تقدير الرفع والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كانا
داخلين على الفعل والاسم ثابت والفعل متزلزل ولا شك ان تطرق الاستفهام
والنفي على المتزلزل اولى واما في اذا الشرطية وحيث فلان على تقدير الرفع
كانا مضافين الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكونهما
في معنى الشرط فان قلت اذا كانا في معنى الشرط فلم لا يجب النصب بعدهما
كما يجب بعد حرف الشرط قلت حطا لرتبة ما في معنى الشرط عما هو
متمحض للشرط فان قلت ما تصنع بما ذكر في المفصل من ان اذا لا يضاف الا
الى الجملة الفعلية قلت كأن هذا ليس اختيار المصنف فانه نقل في شرح
المفصل عن بعضهم انه يجيز اضافة اذا الى الجملة الاسمية ولذلك قال عند
ذكر اذا الشرطية ولذلك اختير بعدها الفعل واما قال حرف الاستفهام
ليخرج عنه اسم الاستفهام لان هذا الحكم لم يترتب عليه كذا في شرح المصنف
ومنها فيما اذا كان بعد ذلك الاسم امر نحو زيدا اضربه او نهي نحو زيدا لا تضربه
لانه لو رفع ذلك الاسم يكون الطلب خبرا وانه لا يجوز الا بالتأويل وتأويله
كما في بيت المفصل جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي مقول عنده هذا
القول ومنها اذا التبس المفسر بالصفة على تقدير الرفع او بالصفة
لم يحصل المقصود والمراد بالتباس المفسر بالصفة ان ما يكون مفسرا

على تقدير النصب يلتبس على تقدير الرفع بانه صفة للشيء ام خبر فلهذا لا يلتبس
على تقدير الرفع انه مفسر ام صفة لان على تقدير الرفع ليس لكونه مفسرا
وجه ومثاله كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لانه لو رفع كل يحتمل ان
يكون خلقناه خبرا عنه وبقدر خبرا بعد خبر وحينئذ يحصل المقصود من
الآية وهو عمومية القدر في المخلوقات لانه يكون التقدير كل شيء بقدر
وهو صريح في المعنى المقصود ويحتمل ان يكون صفة لكل شيء واذا كان صفة
يبطل المعنى المقصود لانه صار معناه كل شيء مخلوق لنا بقدر وهذا لا يفيد
عمومية القدر في جميع المخلوقات الا بدليل خارجي بل يفيد عمومية القدر
في المخلوقات بتلك الصفة وهو ان يكون مخلوقة لهم والمراد من الآية عمومية
القدر في جميع المخلوقات لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال جاءت قريش
يختصمون في القدر فانزل الله تعالى هذه الآية وعن ابي امامة الباهلي رضي الله عنه
اشهد بالله لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انها نزلت في القدرية
واذا نصب كل يفيد المعنى المقصود قطعا لانه يكون التقدير حينئذ خلقنا
كل شيء بقدر وهو صريح في المعنى المقصود فيكون النصب اولى وبما اسلفت
لك عرفت ان من جعل المراد من الآية عمومية الخلق ما يطابق كلا سبب
النزول **قوله** ويستوي الامران اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرا
اكرمته اي في المعطوف على جملة ذات وجهين فانك اذا نظرت الى زيد قام
وجب الرفع لانها جملة اسمية فالعطف عليها بالمرفوع سلوك طريق التناسب
واذا نظرت الى قام وجب النصب لانها جملة فعلية فان تحققت قرينة الرفع

بالاصل الذي هو ... ترجحت قرينة النصب ... من الجملة التي فيها الكلام
واعلم انه لا يمكن العطف على قام في المثال المذكور ... ذكر في ... وعنده
او ... في المعطوف لانه لما عطف على قام ... وجب ...
ان يعود من المعطوف ضمير لان المعطوف في حكم المعطوف عليه **قوله**
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لان حرف الشرط
والتحضيض واجبة الدخول في الافعال بالاستقراء فاذا وقع بعدها الاسم
وجب تقدير الفعل مفسرا بفعل بعد الاسم والتزموا النصب عند
الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل ومثالهما في المتن **قوله** وليس
مثل ازيد ذهب به منه اي ليس مثل هذه الصورة من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لان الفعل هنا ينبغي ان يكون بحالة لو سلط على
الاسم لنصبه وهذا ليس كذلك لان علة الرفع فقط كذا في بعض الشروح
وفيه نظر اذ ليس تسليط الفعل شرطا على البيان ولو سلط مناسب
الفعل ونصب يكون من هذا الباب ولا بيان في هذا الشرح يدل على انه
ليس له مناسب بهذه الصفة فالاولى ان يقال انه ليس من هذا الباب
لان من شرائطه ان يكون الفعل مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره وانما
يكون مشتغلا عن العمل اذا كان صالحا للعمل فيما قبله اما بنفسه كزيدا ضربته
او بواسطة الحرف كقولك زيدا مررت به فانه يمكن ان يعمل مررت في زيدا
بواسطة الباء لو قيل بزيد مررت وفي هذا المثال لا يمكن ان يعمل الفعل
فيما قبله على كل من الطريقين لان عمله الرفع في كل حال ولا يعمل الفعل رفعا

فيما قبله ومن هذا علم انه لا احتياج في اخراج هذا المثال اي قوله لو سلط عليه
الى آخره **قوله** فالرفع لازم اي على الابتداء **قوله** وكذلك وكل شيء فعلوه
في الزبر اي ليس من هذا الباب وان كان ظاهره منه لانه لا يصح تسليط الفعل
هنا على الاسم لانه لو سلط لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل
لان قوله في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا فعلى التقدير الاول يكون
المعنى فعلوا كل شيء مسطور في الزبر وهم لم يفعلوا كلها وعلى التقدير الثاني
يكون المعنى فعلوا في الزبر كل شيء وهم ما فعلوا في الزبر شيئا والضمير في فعلوا
عايد الى الاشياع في قوله تم ولقد اهلكنا اشياعكم اي من شايعكم على الكفر
والتكذيب من هذه الامم التي ذكرناها وقوله في الزبر اي في الكتب التي عند
وهي ام الكتاب وقيل في كتب الحفظة كذا في تيسير العلامة النسفي رحمه الله
قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا عطف على قوله كل شيء فعلوه في الزبر
اي وكذلك نحو الزانية والزاني ليس من هذا الباب وان كان في ظاهره انه منه
لان الاسم بعده فعل مشتغل عنه بما يتعلق بضميره ولو سلط عليه لنصبه
ولكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع علم ان المقصود غير الظاهر ثم
المبرد وسيبويه اختلفا في التقدير فقال المبرد رفعهما على الابتداء والخبر
فاجلدوا على تاويل مقول فيهما والفاء لتضمن المبتداء معنى الشرط وتقديره
التي زنت والذي زنى فاجلدوهما وعلى هذا لا يكون من هذا الباب لان التسليط
يخرج الاسم عن كونه مبتداء فلا يكون بمعنى الخبر الذي هو محله وقال سيبويه
الخبر محذوف على معنى فيما فرض عليكم الزانية والزاني اي حكمهما فيما فرض عليكم فيما

وقوله فاجلدوا جملة مستقلة بعد هذه الجملة لبيان حكم الموعود فعلى هذا لا يكون
ايضا من هذا الباب لانه لا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدا من جملة اخرى
فلا يستقيم في زيد مضروب فاكرمه اي تسلط على زيد لاختلال المعنى وهو ما
يلزم من المضروب خبرا وغير خبر فافهمه عن فطانة **قوله** والا فالمختار
النصب اي في قوله الزانية والزاني يعني ان لم يأوّل تاويل المبرد وسيبويه
ويعتبر الظاهر كان المختار النصب لمكان الامر وقد جاءت قراءة من غير
السبعة بالنصب كذا في الكشاف **قال رحمه الله** الرابع التحذير الى قوله المفعول فيه
قلت اراد ان الباب الرابع من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل
الناصب للمفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل هنا لان ذلك انما يقال
اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق فكان القايل يرى ان الوقت
اضيق من ان يتكلم فيه بمثال ذلك **قوله** معمول بتاول غيرا التحذير
ايضا مثل اياك او زيدا لمن قال من اضرب فبقوله بتقدير اتق خرج
ذلك وقوله تحذيرا اما بمعنى احترازا من قولك اياك لمن قال من اتقي
فان اياك معمول بتقدير اتق لا على التحذير **قوله** او ذكر المحذر منه مكررا
ليدخل مثل قولهم الاسد الاسد والطريق الطريق وهو عطف على
ما ينتصب به قوله تحذيرا اما بمعنى حذر تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له ولا يجوز ان يعطف على معنى قوله معمول وهو تعليل
لان ذلك يقتضي ان لا يكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق وليس كذلك
قوله مثل اياك والاسد الاصل فيه اتق نفسك لانهم يوسطون النفس

بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب لما سيجيء ثم لما حذف
اتق بالعلة المذكورة زال موجب اتيان النفس وهو اجتماع الضميرين
فحذفت ثم ابدل المنفصل عن المتصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد عطف
على اياك وانما يجوز عطفه عليه وان لم يكونا مشتركين في التحذير من حيث
ان الاسد لا يكون مامورا بالتحذير كما ان النفس مامورة به لان الاشتراك
بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجب ان يكون في جميع الوجوه بل انما يجب
الاشتراك في المعنى المقتضي للاعراب وهو حاصل هنا لانه ذكر في المفصل
ان معناه اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان
قلت في اتق نفسك يكون المتقى هو النفس فكيف يكون كذلك قلت المراد
بالاتقاء هنا الخوف لانه لازمه فيكون المعنى ما ذكر في الاقليد خف نفسك
لانها تتعرض للاسد وخف الاسد لانه يهلكك ويمكن تقريره بوجه يكون
الاتقاء على حقيقته وهو ان تجعل ان تتعرض للاسد وان يهلكك بدلين
عن النفس والاسد والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد واتق الاسد
اهلاكه وفي هذا اشارة في بعض شروح المفصل وفي بعض النسخ وجد في تلك
الامثلة راسك والسيف فمثل قوله اياك والاسد وتقديره اتق راسك
ان يتعرض للسيف واتق السيف ان يقطعه قوله وان تحذف تقديره
اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك والمراد
حذف الارنب اي رميه بالعصا يقال حذفته بالعصا رميته بها وانما قيل
ذلك لانه يقتله فلا يحل قوله ويقولون اياك من الاسد اي يستعملون هذه

العبارة في التحذير فمن الاسد متعلق بما تضمنه اياك من قولك باعد اي
باعد نفسك من الاسد قوله ومن ان تحذف اي يقولون من ان تحذف وهو
مثل اياك من الاسد سواء قوله والطريق الطريق اي اتق الطريق قوله
ويقولون اياك ان تحذف بتقدير من ولا يقولون اياك الاسد لامتناع تقدير
من يعني يجوز اياك ان تحذف بغير من وبغير واو العطف لانه يمكن تقدير من
فيه لان حذف الحرف الجار مع ان قياسي مستمر عندهم نظرا الى ظاهر اجتماع
الحرفين فيحصل الربط بين ان تحذف وما سبق عليه تقديرا ولا يجوز اياك
الاسد بغير من وبغير واو العطف لانه لو جاز ذلك لكان اما بتقدير اتق اياك
والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف
العطف والثاني كذلك لان حذف الحرف الجار من الاسماء الصريحة سماعي
ولم يسمع حذفه من باب الاسد قال المصنف في شرحه فان تمسك المجيز
بقوله فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * فليس
فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك
مردود لا يثبت به الاصول الثاني انه في ضرورة الشعر والكلام في سعة
الكلام الثالث ان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل عليه لكونه بمعناه
بخلاف باب الاسد الرابع قول الخليل ان المراء منصوب بفعل مقدر
واياك اياك مستقل ثم شرع في كلام اخر فقال المراء واذا احتمل ذلك لم يبق
حجة فيه لان اصول الابواب لا تثبت بالمحتملات قال رحمه الله المفعول فيه
الى قوله المفعول له قلت وجه تسميته بهذا الاسم لانه فعل فيه فعل فكان

باب المفعول له

مفعولا فيه فان قلت المفعول فيه بالاصطلاح هو المذكور وما فعل فيه فعل ليتبين به فانما فعل في لفظ اليوم مثلا شيء فكيف يعرف به قلت في امثال ذلك يجعل الدال والمدلول كشيء واحد تسامحا فلذا جاز تعريف اللفظ بخواص المدلول فافهمه قوله ما فعل فيه معناه ولا لمثل قولك يوم الجمعة حسن بالرفع فان يوم الجمعة مما فعل فيه فعل فيقوله مذكور فخرج ذلك لانه ليس فيه فعل مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا ليدخل فيه يوم الجمعة في جواب من قال اي وقت خرجت وفي بعض الشروح ولقايل ان يورد عليه النقض بمثل طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس بظرف اللهم الا ان يقيد الحد بقيد آخر بان يقال وهو مفعول به قلت وكانه كلام حق وما قيل في جوابه في بعض الشروح لا نسلم انهما ذكرتم من المثالين من جملة ما فعل فيهما لان الاول فاعل والثاني مفعول به وامر الثبوت كالوهن البيوت لان كون الشيء فاعلا او مفعولا لفظا لا يمنع من ان يقع فيه الفعل المذكور حقيقة وذلك بين وفي بعض الشروح انما حاصله انه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه فعل وبالعكس قلت وكان هو لاهمن تعريف لفظ بلفظ مراد لما هو اجلى منه ومثل هذا جايز عند اهل التحقيق كتعريف الوجود بالكون قوله وشرط نصبه تقدير في يعني لا بد للمفعول فيه من كلمة في تحقيقا للظرفية فهي ان كانت ملفوظة وجب الخفض بها فيجب ان يكون مقدرة قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك يعني ظروف الزمان معينة كانت او مبهمة تقبل النصب بتقدير في وظروف المكان ان كانت مبهمة قبلت النصب

بتقدير في وان لم يكن مبهمة لم تقبل والسبب في ذلك ان ظروف الزمان شاكلت المصادر في ان صيغة الفعل يدل على الشيئين دلالة واحدة اعني المصدر والزمان نحت ضرب فجرت مجرى المصادر في تعدي الفعل الى جميع انواعها محدودها ومبهمها بخلاف المكان فان الفعل لا يدل عليه بصيغته بل انما يدل عليه نظرا الى ان الفعل لا يوجد الا في المكان والفعل بهذه الدلالة على المبهم ادل منه على المحدود لانك اذا قلت قمت دل على مكان مبهم لان قيامك وقع في مكان من الامكنة فبذلك الفضيلة جرى المبهم منه مجرى الزمان فعدي الفعل اليه بغير واسطة قوله وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا بلفظ التذكير في كان ومبهما وقبل في نسخة سماعي والنسخ التي عندي غيرها ولعل تصنع ذلك نظرا الى المضاف اليه وهو المكان فلعاد الضمير الذي في كان اليه ثم بني على التذكير اللفظين الباقيين قوله وفسر المبهم بالجهات الست يعني فسر المكان المبهم بانه جهات ست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال قوله وحمل عليه عند ولدي وشبههما اي وحمل على المكان المبهم عند ولدي وشبههما وهو نحو دون وسوى قوله لابهامهما اي لعدم تعينهما فالمراد بالابهام هنا هو الابهام اللغوي وهو خلاف التعيين دون الاصطلاحي فان ذلك منحصر في الجهات الست على ما سلف وبيان الابهام فيهما ان عند في قولك جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول لجميع الامكنة التي حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول ما كان خلفك الى انقطاع الارض فلذلك حمل عند واخواتها على المكان المبهم قلت

اعلم انما نحتاج الى هذا الحمل اذا جعل المكان المبهم منحصرا في الجهات الست
و قد ذهب بعض النحاة واما عند من فسر المكان المبهم بانه كل مكان له
اسم باعتبار ما ليس داخلا في مسماه والمعين بانه ما كان له اسم باعتبار
ما دخل في مسماه فلا حاجة الى هذا الحمل لان عند واخواتها مبهمة بهذا
التفسير بيان ذلك ان بعض الامكنة اضافي يطلق عليه اسمه بالاضافة
الى غيره من الامكنة كالفوق مثلا فانه يطلق عليه ذلك الاسم بالاضافة
الى التحت ولا شك ان التحت غير داخل في الفوق فكان له اسم باعتبار
ما ليس داخلا في مسماه وهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المبهم وبعض
الامكنة غير اضافي يطلق عليه اسمه باعتبار اجزائه لا غير كالدار والسوق
مثلا فان اطلاق اسمها عليها لا باعتبار امر خارج بل باعتبار ما دخل
فيها من البناء والالات وهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المحدود
ثم لا خفاء في ان اطلاق عند واخواتها على مسمياتها باعتبار ما هو غير داخل
في مسمياتها فان اطلاق عند على ما يقرب بشيء يكون بالاضافة الى ما يبعد
فكانت ظروفا حقيقة بهذا التفسير **قوله** ولفظ مكان لكثرته اي وحمل
على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لانه ليس
من الاسماء الستة ولا له اسم بالاضافة الى الغير من الامكنة فان المكان اسم
لما يتمكن فيه وهذا المعنى غير موقوف الى شيء خارج من الامكنة وانما حمل على
المكان المبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بالحذف اولان الامكنة
كثيرة فكان فيه ابهاما لغويا كما في عند ولدى فلذا حمل على المكان المبهم

وقوله لكثرته يحتمل هذين الوجهين **فان قلت** لو كان لفظ المكان مما لا تعدد
واخواتها فهلا قرنها معهما في قرن واحد **قلت** لان عند واخواتها مبهم اصطلاحي
على احد التفسيرين كما عرفت بخلاف لفظ المكان فانه ليس بمبهم على كل واحد
من التفسيرين فافهمه عن رويته **قوله** وما بعد دخلت على الاصح اي
وحمل على المكان المبهم الامكنة المعينة التي بعد دخلت في قولك دخلت
الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله **وقوله** على الاصح قال المصنف قوله
على الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت مفعول به
والنظر في دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن راى انه غير متعد حكم
بان الدار ظرف ومن راى انه متعد حكم بانها مفعول به وفي بعض الشروح
وجه من قال انه غير متعد القياس على خرجت وخرجت غير متعد بالاتفاق
فنقيضه غير متعد كذلك ووجه من قال انه متعد القياس على خرجت
ايضا بمعنى لا يتصور الخروج الا بالموضع الذي يقع فيه كما ان الضرب لا يتصور
الا بالمحل الذي يقع عليه وهذا القول ضعيف لانه يلزم من هذا سد
باب اللازم لانه لا يتصور فعل البتة بغير موضع يقع فيه الى هنا لفظه
وفي بعض الشروح وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمي ان دخلت
يستعمل تارة بفي وتارة بغيرها تقول الدار دخلتها وان شئت تقول دخلت
فيها وعند سيبويه اطراد في شاذ وهذه فائدة لطيف المسلك في بيان
ذلك القيد **قوله** وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل
مضمر كما يقال لمن قال متى سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة **قوله**

وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير وحسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فيختار رفعه تارة ونصبه تارة ويستوي الامران تارة ويجب نصبه تارة كقولك يوم الجمعة سرت فيه وايوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة سار فيه عمرو فالجملة الاولى ذات جهتين وان يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

قال رحمه الله المفعول له الى قوله المفعول معه قلت ما فعل لاجله يتناول غير المفعول له نحو التاديب في قولك اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما فبقوله مذكور خرج ذلك لانه لم يفعل لاجله شيء من الفعلين المذكورين قوله ضربته تاديبا وقعدت جبنا انما اورد مثالين لانه توهم بعضهم ان الفعل سبب للمفعول له نظرا الى مثل ضربته تاديبا فاورد المثال الثاني ردا لذلك لانه لا يستقيم ان يكون القعود سببا للجبن قوله خلافا للزجاج في بعض الشروح جعله متعلقا بالمثالين فقال في تفسيره اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج ولعله لو جعل متعلقا بقوله المفعول له ليكون التقدير هذه الترجمة صحيحة خلافا للزجاج كان اولى لانه لا اختصاص لخلاف الزجاج بالمثالين لانه ذكر صاحب التخمير البصريون هم الذين يترجمون هذا الباب بهذا الاسم والكوفيون لا يترجمون ويجعلونه نوعا من انواع المصدر ويعضد ما ذكرت قوله

فانه عنده مصدر بتوحيد الضمير فوجه قول الزجاج ان قوله تاديبا في ضربته تاديبا مثلا نوع من انواع الضرب فانتصب انتصاب قولك رجع القهقرى والمعنى ضربته ضرب تاديب فكان مصدرا ووجه قول غيره انه متضمن اللام وهذا التضمن عن مواقع المصدر بمعزل الا يرى انه لا يصح ان يقال ضربته لضرب او لسوط ولما امتنع هذا التقدير في المصدر خرج عن حقه وكان بابا على حدة قوله وشرط نصبه تقدير اللام لانه لا بد من اللام تحقيقا للعلية فهي اذا كانت ملفوظة كان مجرورا فيكون مقدرة قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل فعل يكون ذلك الفعل معللا بالمفعول له يعني يكون المفعول له والفعل لفاعل واحد وثانيهما ان يكون المفعول له مقارنا للفعل المذكور في الوجود وانما اشترطا في جواز حذف اللام لان المفعول له حينئذ يصير مشابها بالمفعول المطلق لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام فان فقدا او احدهما فلا بد من اللام مثال فقدانهما جئتك لاكرامك لي غدا ومثال فقدان الاول جئتك للسمن ولاكرامك لي فان فقدان الاول يكون بان لا يكون فعلا اصلا او يكون فعلا لكنه لا يكون لفاعل الفعل المعلل ومثال فقدان الثاني جئتك لاكرامي لك غدا وفي بعض الشروح جعل الشرط الاول متضمنا الامرين المصدرية وفعل فاعل الفعل المعلل فذهب بلطف ما صنعه المصنف فانه عدل عما قال

صاحب المفصل وفيه ثلث شرايط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فرارا عن الاستدراك فان قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل شرط لحذف اللام عن المفعول له فلا بد من تحقيق المفعول له ليحذف منه اللام بهذا الشرط والمفعول له اذا كان فعلا بهذه الصفة لا يكون الا مصدرا فلا حاجة له الى جعل المصدر شرطا على حياله وهذا القايل كما يرى اوقعه فيما فر منه قال رحمه الله المفعول معه الى قوله الحال قلت قوله بعد الواو احتراز عما وقع بعد الفاء وثم وغيرهما لعدم المقارنة فيها والمقارنة شرط لثبوت المعية قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عما يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بقولنا جاءني زيد وعمرو معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه قيده الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرارا كذا في بعض الشروح قوله لفظا ومعنى تفصيل للفعل المراد ليدخل فيه النوعان فاللفظي مثل قولك جئتك وزيدا والمعنوي مثل قولك ما لك وما شانك كذا قال المصنف رحمه الله وفي بعض الشروح ان هذا تفصيل للفعل الناصب ولكليهما قيل وبعضهم عرف المفعول معه بانه مذكور بعد الواو وشارك الفاعل احترازا عن مثل ضربت زيدا وعمرا عنده لما يكون العمرو مصاحبا لزيد عند وقوع الضرب عليه فانه يصدق على عمرو جميع الرسم الذي ذكره المصنف وليس بمفعول معه بل مفعول به فقيد هذا القايل بقوله وشارك الفاعل

الفاعل فانه غير مشارك للفاعل بل مشارك للمفعول والذي يدل على فساد تعريفه انهم قالوا ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه مع انه ليس بمشارك للفاعل بل مشارك للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه فحمل عليه كذا قال المصنف قلت معنى هذا الكلام ان حمل هذا المثال على المفعول به اولى من حمله على المفعول معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى ساير المفاعيل وبهذا يتعين لان يقوم مقام الاصل وهو الفاعل عنده وجاز ساير المفاعيل معه والى هذا اشارة في التخمير واعترض عليه في بعض الشروح فقيل وللقايل ان يقول اذا كان الحال ما ذكرتم يجب الاحتراز عن مثل هذا بان يزاد قيد آخر ويقال مذكور بعد الواو وكان اولى بالحمل عليه قلت وكان هذا من قبيل التخلف لمانع وذكر عدم المانع غير مشروط في تحقيق كل شيء فانهم عن استبصار قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اي اذا كان الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف على معموله فالوجهان العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد وزيدا وللقايل ان يقول ينبغي ان يكون العطف اولى لانه به يصير الاسم فاعلا وهو الاصل في الكلام فان قلت الم يلزم من ترديده ان يكون المفعول معه غير المفعول معه فانه ردد في المفعول معه وجعله قسمين ومورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه ولما جعل العطف قسيما للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه

قلت لا يلزم ذلك وان كان يتوهم لان قصد الترديد فيما يكون صالحا للعطف
والمفعول معه من حيث هو هو مع قطع النظر عن غيره لا فيما يكون مفعولا
معه على القطع ومثل هذا الصنيع صنعه في الاضمار على شريطة التفسير
حيث قال ويختار الرفع بالابتداء الى آخره ومعلوم ان ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا يرفع بالابتداء الا اذا لا يكون مجردا عن العامل اللفظي الآن
غرضه وضع المسئلة فيما يكون صالحا للقبيلين من حيث هو هو فكذلك
هنا قوله والا تعين النصب اى وان لم يجز العطف على معمول الفعل تعين
النصب على المفعول معه نحو جئت وزيدا لتعذر العطف على الضمير المرفوع
المتصل بدون التاكيد بالمنفصل قوله وان كان معنى وجاز العطف تعين
اى ان كان الفعل تقديرا وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو وانما
تعين العطف لان العامل هنا ضعيف فاختاروا العطف لانه في قوة تكرار
العامل ليتقوى العامل بذكره وقوله تعين فكان اعتباره فانه قد ذكر
في المفصل في مثل هذا المثال ان الجر هو الاختيار والنصب جائز قوله
والا تعين النصب يعني ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين
النصب لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم قوله نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمرا وانما لا يجوز العطف في المثالين لان الكاف فيهما ضمير
مجرور والعطف على الضمير المجرور لا يجوز الا باعادة الجار نحو مررت به وبزيد
لما سيجيء وفي بعض الشروح وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود
مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قال رحمه الله

الحال الى قوله التمييز قلت كلا او لعناد الخلو فلا تمنع الجمع بينهما فمعنى هذا يدخل
فيه لقيت زيدا راكبين وخرج بالهيئة ما لم تبين الهيئة كالتمييز فانه يبين الذات
لا الهيئة وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به الصفة فانها تبين هيئة
الذات باعتبار الذات لا باعتبار الفاعلية او المفعولية بخلاف الحال فانها تبين
هيئة الذات باعتبار نسبة الفعل اليها سواء كانت فاعلا او مفعولة وانما قال
المفعول به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى
المفعول به كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا
راكبين فان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيئه عينه من حيث انه فاعل
معنى لا انه مفعول معه ولا ينتقض الحد بقوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا
فان حنيفا حال من ابرهيم وهو مضاف اليه والحال يجب ان يكون عن الفاعل
او المفعول به لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان المضاف
اليه في حكمه معنى فجاز ان يكون ذا حال كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف فان لحم الاخ
هو الاخ والاخ هو اللحم فلذلك هنا جاز ان يكون حنيفا حالا عن ابرهيم لان
ملة ابرهيم كانها في معنى ابرهيم الا ترى انه لا فرق بين ان يقول اتبع ابرهيم
وبين ان يقول اتبع ملة ابرهيم كذا ذكره الشيخ العلامة صاحب المفصل
في حاشية من امالي الكشاف قوله لفظا او معنى ليندرج الفاعل والمفعول الملفوظان
والمقدران فمثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل
ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد

وهو مفعول لفظا ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما ذكر في بعض الشروح
ان الفاعل المعنوي هو زيد في هذا المثال لانه فاعل حصل او حاصل المحذوف
من حيث المعنى ثم اورد عليه انه يلزم الاختلاف في عامل الحال وصاحبها لان
العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال هو المقدر في الظرف واجيب عن ذلك
بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية الشيء باسم العائد عليه
وذو الحال في الحقيقة هو الضمير العائد على زيد وكونه معنويا باعتبار انه غير
ملفوظ بالفعل وهذا سالم عن التكلف الا انه بقي عليه شيء وهو انه لو كان
الفاعل المعنوي ما لا يكون ملفوظا لكان ينبغي ان يكون المفعول المعنوي
ما لا يكون ملفوظا كذلك وليس به فان هذا العلامة حكم في شرحه ان في هذا
زيد قائما زيد هو المفعول المعنوي وانه ملفوظ والوجه في ذلك ان يقال المفعول
المعنوي في هذا المثال ايضا هو الضمير العائد الى زيد لان تقديره انبه عليه
قائما او اشير اليه يدل عليه ما قال صاحب الكشاف في سورة هود بمكة حرسها
الله عن ناصب الحال في هذا بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او في اسم
الاشارة من معنى الفعل فقيل لي اما استقر من اصولهم ان العامل في الحال
وذيها يجب ان يكون واحدا وقد اختلف هنا ففي الحال ما ذكرت وفي ذيها معنى
الابتداء فقلت تحقيق الكلام فيه ان التقدير هذا بعلي انبه عليه شيخا
او اشير اليه وعلى هذا يتحد العامل فاستحسن الجواب من كان حضر
ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما لان تقديره انبه عليه او اشير اليه
كما عرفت فزيد منبه عليه او مشار اليه فيكون مفعولا هذا تقريره في الشروح

وذكر في بعض الشروح ان الفاعل المعنوي هو هذا الضمير العائد على زيد صح

وفي بعض الشروح اورد عليهما اورد على زيد في الدار قائما وهو ان العامل
في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل واجيب بما اجيب ثمه وانت قد
عرفت التحقيق الحقيق بالقبول بما اسلفت لك آنفا من قول صاحب
الكشاف **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال
اما فعل نحو ضربت زيدا قائما واما شبه فعل وهو اسم فاعل نحو زيد إتمامه
ضارب عمرا قائما او اسم مفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة
المشبهة نحو مررت بالحسن وجها قائما او المصدر نحو ضربي زيدا قائما
واما معنى فعل كحرف التنبيه واسم الاشارة كما مر وليت نحو ليت
زيدا عند عمرو قائما اي اتمناه في حال قيامه نحو كأن زيدا قائما اسد
اي اشبهه في حال قيامه بالاسد وغيرها من الظروف والجار والمجرور
وانما يكون العامل فيها احد الاشياء لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب والمعنى المقتضي لكون الحال منصوبا الحالية وهي لا يتحقق
الا باحد هذه الاشياء لانها بيان هيئة الفاعل او المفعول **قوله**
وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة حتى لا يلتبس
بالصفة في قولك ضربت زيدا الراكب **قوله** وصاحبها معرفة الرواية
برفعها ولو عطف صاحبها على الضمير الذي في شرطها لم يستقم لان
تعريف صاحب الحال ليس بشرط الا انه يقع في اكثر الامر معرفة
لانه في المعنى محكوم عليه وانما قال غالبا لان صاحب الحال قد يجيء نكرة
كما يجيء معرفة **قوله** وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاقل

سؤال وجواب وتقرير السؤال ان شرط الحال التنكير وقد وقعت المعرفة في الامثلة حالا ووجه الجواب ان كل واحد منها مما قيل وفي تاويله وجهان احدهما انها في المعنى نكرات وان كان اللفظ معرفة فمعنى ارسلها العراك معتركة ومررت به وحده اي منفردا والوجه الثاني وهو اختيار سيبويه ان التقدير ارسلها تعترك العراك فالحال هو الفعل المحذوف والعراك مصدر على حاله وكذا مررت به وحده تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووحده مصدر على حاله وقوله ونحوها اراد به مثل قولهم فعلته جهدك وتقديره تجتهد جهدك او جاهدا وقوله ارسلها العراك من اول بيت لبيد يصف الحمار والاتن فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال وروايه الصحاح فاوردها العراك والارسال اما البعث او التخلية بين المرسل والنغص بالصاد المهملة وتحريك الغين المعجمة والدخال بكسر الدال ومعنى البيت ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء مجتمعة يقال اوردا بله العراك اذا اوردها جميعا الماء كذا في الصحاح ولم يذدها اي لم يمنعها ولم يشفق اي لم يخف الحمار على الاتن من نغص الدخال اي من تكدير الماء الحاصل بالدخال والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما لعله لم يكن يشرب كذا في الصحاح ولعل المراد هنا نفس مداخلة بعض في بعض

قوله

قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اي فان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخرت لالتبست بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب قال صاحب المفصل وعن عبد القاهر لا يقبح وقوعها عن نكرة متاخرة كما يروى في لفظ النبي عليه السلام لما فرس له سابقا قال الشيخ وعندي ان جاء هنا بمعنى جاء في قولهم ما جاءت حاجتك كما كانت وفي بعض شروح المفصل فيه وجه آخر وهو ان فرس وان كان نكرة الا انه موصوف بالجار والمجرور كما جاز وقوع مثله مبتدا جاز وقوعه صاحب حال مع التقدم لمواخاته المعرفة بالتخصيص وهو المذكور في الكشاف في قوله تعالى يبشرك بكلمة منه ثم قال وجيها وهو حال عن كلمة لكونها موصوفة بالجار والمجرور وعليه قراءة من قرا مصدقا بالنصب في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا **فان قلت** فما تقول في المستشهد المشهور في وجوب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة وهو قوله لعزة موحشا طلل قديم فان ذا الحال فيه نكرة موصوفة **قلت** لعلهم مثلوا بذلك لنفس تقديم الحال على النكرة لا انهم اثبتوا وجوب التقديم به **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي الى آخره اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي وقد يضعف العامل اللفظي بالتاخير حتى يجوز اتصال الصلة بمفعول الفعل

المتعدي اذا كان الفعل متاخرا فانه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ذلك
اذا كان متقدما فانه لا يجوز ضربت لزيد واذا كان العامل اللفظي
يضعف بالتاخير فالمعنوي اولى **قوله** بخلاف الظرف في بعض
الشروح يعني يجوز تقديم الحال اذا كان العامل الذي بمعنى الفعل
ظرفا لانه يجري التوسع في الظروف نحو زيد قائما في الدار وفي بعض
الشروح اي يجوز تقديمه يعني تقديم الظرف على العامل المعنوي
نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك في محل الرفع بانه خبره
وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك
ووجه جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وهو الاتساع
ايضا وذكر في ذلك الشرح في وجه الداعي الى الفرق بين جواز
تقديم الظرف على العامل المعنوي وامتناع تقديم الحال عليه
ان بين الظرف والحال مناسبة لدلالة الحال على الزمان كالظرف
فينبغي ان يمتنع في الظروف ما يمتنع في الحال **قلت** ولعلهما
في الشرحين قيل فانه نقل صاحب المقتبس عن حاشية صاحب
المفصل ان عند ابي الحسن يجوز زيد قائما في الدار واحتج بقوله
تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة فعلى هذا يمكن ان يكون
ما في بعض الشروح الذي نقلنا اولا على مذهب الاخفش
وما في بعض الشروح نقلنا ثانيا على مذهب غيره فان على مذهب
غيره لا يجوز تقديم الحال على الظرف اصلا فيحمل قوله بخلاف الظرف

على جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وهذا هو الوجه فان الاول
مع ما يحتاج الى حمله على مذهب الاخفش لا يبقى قوله بخلاف
الظرف على تقديره على اطلاقه فان جواز تقديم الحال على الظرف
ليس الا فيما يكون صاحب الحال فيه مقدما فانه لا يجوز قائما في الدار
زيد بالاجماع كذا نقل صاحب المقتبس عن الحاشية التي مر ذكرها
انفا **قوله** ولا على المجرور في الاصح قال المصنف في شرح المفصل
تقديم الحال على المجرور اذا كان هو صاحبها يعني مثل قولك
مررت راكبة بهند مختلف فيه فاكثر البصرية على منعه وكثير من العلماء
على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف
فيه تقديما وتاخيرا نظرا الى عموم القاعدة في استقراء كلامهم ووجه
المنع انه كثر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمها
والوجه الاخر وهو لصاحب الكتاب ان ذا الحال الذي هو زيد
لما امتنع تقديمه على الجار امتنع تقديم ما هو فرع عليه وتبع له
وذلك بالطريق الاولى ومما اسلفت لك علم انه انما قال في الاصح لان
تقديمه وان كان جائزا عند البعض فهو خلاف استعمال الفصحاء
او لان التاخير موثق بالاصل لان الاصل في الحال التاخير لانها
تابعة لذي الحال وفي بعض الشروح المراد بالمجرور في قوله ولا على
المجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة لا يجوز تقديم الحال
فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هند قائمة **قوله** وكل

بان على هيئة صح ان تقع حالا لقيامه بمعنى الحالية فلا حاجة الى شرط الاشتقاق كما شرطه كثير من النحويين فقل هذا بسرا اطيب منه رطبا فرطبا وبسرا حالان لكونهما دالين على الهيئة وليسا بمشتقين ثم العامل في رطبا اطيب بالاتفاق وقد اختلفوا في بسرا ما العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله اسم الاشارة منهم ابو علي الفارسي وليس لهم حجة على ذلك سوى ما استبعد وان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله مع ضعفه في العمل وذهب قوم الى ان العامل فيه اطيب لانهم اتفقوا على جواز تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اطيب بالاتفاق اذ هو متعين لذلك فلما عمل اطيب في الحال المتقدمة ههنا عمل فيها فيه اذ هما نظيران واما استبعادهم عمل افعل في المتقدم فالجواب عنه انه لا بعد فيه لجواز ان يكون للحال اختصاص بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظرف في توسعاتهم على ان اعمال اسم الاشارة في بسرا غير مستقيم بوجوه ذكرها المصنف في شرحه وانا اوردت اقواها مشرحا وهو انه لو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لزم ان لا يكون التمر مشارا اليه محكوما عليه بكونه في حال البسرية اطيب منه في حال الرطبية الا في حال البسرية وليس كذلك بيانه ان الحال مقيدة للحكم الحاصل من الجملة التي هي ذو بها كما في قولك جاءني زيد راكبا فان مجيء زيد مقيد فيه بحال الركوب فلو كان العامل ههنا اسم الاشارة لكان كون التمر مشارا اليه محكوما عليه بكونه في حال

البسرية اطيب منه في حال الرطبية مختصا بحال البسرية وليس كذلك فانك لو قلت عند ما يكون رطبا او بلحا هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما فان قلت ما الاختصاص لهذا الفساد بان يكون العامل اسم الاشارة وهلا يلزم ذلك لو كان العامل اطيب قلت لو كان العامل اطيب لم يلزم تقييد الحكم وهو كون المشار اليه محكوما عليه بكونه اطيب بحال البسرية بل يلزم تقييد كونه اطيب بحال البسرية وانه صحيح فاما تقييد الحكم على المشار اليه بكونه اطيب بحال البسرية ففاسد اذ لا اختصاص لهذا الحكم بتلك الحال فان قلت ما الفرق بين قولك هذا زيد قائما وبين قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا ولم جاز اعمال اسم الاشارة في الاول دون الثاني قلت الفرق بين المثالين بين فانه يفهم من قولك هذا زيد قائما انك اشرت الى زيد في حال القيام ولعل اشارتك اليه انما وقعت في تلك الحال فتقيدت واما قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا فيفهم منه لو كان هذا عاملا انك اشرت الى تمر وقيدت كونه محكوما عليه بانه اطيب بحال البسرية وليس كذلك فالحاصل ان الاشارة شيء لا يكون الا في وقت معين فاتفق ان يكون ذلك الوقت حال القيام وكونه محكوما عليه بانه اطيب شيء مستمر فتقييده بالحال يكون لغوا فافهمه عن حذاقة وفطانة قوله وقد يكون جملة خبرية اي وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال حكم على ذي الحال من حيث المعنى والحكم على الشيء كما يكون بالمفرد يكون بالجملة

ومن هذا علم تقييد الجملة بالخبرية **قوله** فالاسمية بالواو الى اخره
الجملة التي تقع حالا لانها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما
فعلها مضارع مثبت او منفي واما ماض مثبت او منفي فهذه خمس
جمل فالاولى وهي الجملة الاسمية بالواو والضمير كقولك جاني زيد وابوه
قايم اما الواو فلتشعر بالحالية في اول الامر ولهذا امر وضعي واما
الضمير فللربط وانما كانت بالضمير وحده نحو قولك كلمته فوه الى في
او بالواو وحدها نحو قولك جئتك والشمس طالعة على ضعف
لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا وعدم ما يدل على الربط الجملة بالجملة
واعلم ان في هذا المقام بحثا يجب ايراده وهو ما قاله صاحب
المفصل في حواشيه ان مثل قولك اتيتك وزيد قايم ليست الحال
هنا بيان هيئة الفاعل ولا المفعول ولكنها بيان لازم الفاعل
او المفعول وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم
باللازم فاللازم هنا زمان الاتيان وكانه بيان ذاتها **قوله**
والمضارع المثبت بالضمير وحده وانما جاء بالضمير وحده لانه مشابه
لاسم الفاعل لفظا ومعنى فاستغنى عن الواو كما استغنى عنها
ولا بد من الضمير في الفعل المضارع ليعود الى ذي الحال كما يكون
في اسم الفاعل ومثاله جاني زيد يضحك **قوله** وما سواهما بالواو
والضمير او باحدهما يعني فيما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت
من الجمل اذا وقع حالا وهو المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي

فانت بالخيار اما ان يجيء بالواو والضمير او يجيء باحدهما كقولك
جاني زيد وما يتكلم غلامه وقد تكلم غلامه وجاني زيد وما يتكلم
عمرو وقد تكلم عمرو وجاني زيد ما يتكلم غلامه قد تكلم غلامه
ما تكلم غلامه وانما كنت بالخيار في هذه المواضع الثلاثة اما في المنفيين
فلان ما وقع حالا فيهما ذو جهتين جهة من غير اسم الفاعل وجهة
منه فمن حيث ان الحال في الحقيقة هو الانتفاء فان قولك جاء زيد
لا يتكلم معناه غير متكلم كان له جهة من غير اسم الفاعل ومن حيث
ان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي وانما جيء به لغرض كون النسبة
منتفية كان له جهة من اسم الفاعل فمن جهتيهما معا جيء بهما اما
الواو فمن جهة غير اسم الفاعل واما الضمير فمن جهته ومن جهة
اسم الفاعل يجيء بالضمير دون الواو ومن جهة غيره يجيء بالواو دون
الضمير لان جهة غير اسم الفاعل انما يكون عند قطع النظر
عن الفعل وعند عدم الفعل يجوز ترك الضمير اليه هذا اشارة
في بعض شروح المفصل ولا يكون ضعيفا لانه ليس باسم صرف
واما الماضي فانه من حيث ذاته يخالف الحال وبواسطة قد مذكورة
او مقدرة يوافقها فمن حيث المخالفة وصلت بالواو دليلا على
الحالية فمن حيث الموافقة الحاصلة بقد استغنيت عنها ثم لا
عليك ان لا تكثر عند الربط الحاصل بالواو وبالضمير فنطرحهم
وينبغي ان تعلم ان ما وقع في الكافية وشرحها للمصنف في هذا المقام

مخالف لما وقع في شرحه للمفصل حيث اطلق التخيير هنا بين الواو والضمير
وحصر التخيير في الواو ثمه وكان الحق ما في شرح المفصل اذ هو موافق
لاقوال المهرة في هذه الصنعة **قوله** ولابد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة وانما اوجبوا قد فيها لتقرب الماضي من الحال
واعترض على بعض المحققة الى فان قد تقرب الماضي الى زمان
الحال ومما عرف الحال المصطلحة به لا يلزم ان يكون في زمان الحال
قلت نعم لا يلزم ان يكون الحال زمان الحال تعريفا اما استعمالا
فيلزم ولهذا قالوا وهي جواب كيف ولا شك انه سوال عن الحال
وتعريفه وان كان لا يدل على لزوم زمان الحال تنصيصا فلا ينافيه
فيجب تحقيقا للاستعمال ومثال قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب
ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يحتج اليها
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك الى الحال بحكم الاستصحاب
بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبقي كذا في بعض
الشروح وفي بعض الشروح وجه نحوي في ذلك وهو ان الماضي المنفي
يكون للحال بغير قد بسبب كلمة ما ولهذا قال سيبويه ما فعل
نفي لقول القايل هو يفعل اذا اريد به الحال وقيل نفي قد فعل
قوله ويجوز حذف العامل اي يجوز حذف عامل الحال اذا دلت
عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء **قوله** راشدا مهديا

اي سائرا راشدا مهديا والقرينة هي تهيئة لاسباب السفر **قوله**
ويجب في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي الحال
التي لا ينتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطف ثابت للاب في غالب الامر لا ينتقل عنه وانما
وجب حذف العامل فيها لان الجملة لما كانت متضمنة لهذا العامل
ضرورة استغني بذلك عن اظهاره **قوله** احقه اي اثبته من احق
الامر اثبته والضمير عايد الى الاب وفي قوله احقه اشارة الى ان التعريف
الذي مر شامل للحال المنتقلة والمؤكدة معا فانه لما كان التقدير احقه
كان بيانا لهيئة المفعول في التقدير وان ابى بعض الفضلا صدق ذلك
التعريف عليها وعرفها بتعريف آخر فقال هي بيان لكيفية الخبر للمبتداء
في ان ثبت فزيد ابوك عطوفا اي قد كان عطوفا **قوله** وشرطها ان يكون
مقررة لمضمون جملة اسمية وانما اشترط ان يكون مقررة ليكون مؤكدة
وانما اشترط ان يكون الجملة اسمية لان الغرض من صوغ تلك الحال ان
تدل على ان تلك الصفة من صاحبها لا تنتقل ولا تتحول فلو كانت مؤكدة
الفعلية لما افضت الى ذلك الغرض لان الفعل يدل على الحدوث والتجدد
فان قلت لو كان شرط هذه الحال ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية
فما تصنع بما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والملائكة واولو العلم قائما بالقسط من ان قائما حال مؤكدة من شهد
الله **قلت** كان هذا حكم على الاغلب وقد يجوز الحال المؤكدة من الفعلية

الجملة

اذا كانت في معنى الاسمية من حيث الثبات والدوام الا انه لا يحذف في الجملة الفعلية عاملها وتسميتها موكدة باعتبار ما اسلفت لك في مقدمة البحث

قال رحمه الله التمييز الى قوله المستثنى قلت قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل تحته التمييز وغيره كعطف البيان والحال والصفة وغيرها فبقوله المستقر اي الذي بالوضع خرج عطف البيان لانه لا يرفع ابهاما وضعيا كان قولك ابو حفص مثلا ما وضعوا واضع مبهما ليرفع عطف الابهام الوضعي بل وضعه لانسان معين ثم وضع الآخر لاخر معين كذلك فالابهام فيه انما يكون بالنسبة الى السامع لا الواضع وخرج بعض الصفات التي ترفع الابهام عن ذات كقولك عين مبصرة فان قولك مبصرة رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لان الابهام في العين غير مستقر اذ لفظ العين انما وضع دالا على كل واحد من مدلولاته على التعيين فان وقع ابهام فمن جهة خفاء القراين على السامع بخلاف نحو عشرون فانه في اصل وضعه لذات مبهمة وبقوله عن ذات خرج بقية الصفات فانها انما ترفع الابهام عن عوارض الذات فانك اذا قلت زيد العاقل ما رفعت الابهام عن زيد اذ لا ابهام فيه وانما الابهام في انه على اي صفة من الصفات فرفعت ذلك الابهام وخرج الحال ايضا لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن الذات وخرج ايضا مثل رجع القهقرى فانه انما يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا عن ذات الرجوع وفي بعض الشروح ولا ينتقض بصفات المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قلت فعلى هذا يجب ان يزاد

في الحد شي قوله مذكورة او مقدرة ليشمل قسمي التمييز كما سياتي قوله فالاول عن مفردة اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يقابل النسبة التي في الجملة وما شابهها كما يجي قوله مقدار اراد بالمقدار ما يعرف منه قدر الشي وانما قال غالبا لانه يجي عن غير مقدار قليلا كقولك خاتم حديدا كما سيجي قوله اما في عدد اي وذلك المقدار اما في العدد نحو عشرون درهما قوله وسياتي اي وسياتي تمييز العدد في باب العدد قوله واما في غيره اي في غير العدد وذلك اما كيل نحو قفيزان برا او وزن نحو منوان سمنا او مقياس نحو على التمرة مثلها زبدا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وهي من قولهم مسح الارض اذا ذرعه والمصنف لما اورد مثال الكيل والمساحة ذكر مثال الوزن لان الرطل نصف منّ كذا في الصحاح لان غرضه ايراد الامثلة التي تمامها بالتنوين والنون والاضافة قوله فيفرد ان كان جنسا يعني لم يستعمل فيه التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق على حقيقة عامة من حيث هي هي نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا وانما يفرد لانه لما لم يقصد فيه الانواع والافراد كان الغرض بيان الحقيقة فقط وهو يحصل بالجنس فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله الا ان يقصد الانواع يعني اذا قصد انواع الجنس يصح ان يثنى ويجمع الجنس المميز اذ يحصل فايدة الجمع حينئذ كقولك عندي رطلان زيتين وارطال زيوتا قوله ويجمع في غيره ذكر الجمع دون التثنية اذ يفهم حكمها منه لعدم القايل بالفصل

واراد الجمع اللغوي فيشمل المثنى والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشملهما
ومعناه انه يثنى ويجمع المميز اذا كان غير جنس الا اذا قصد استعمال التثنية
والجمع كقولك عندي عدل ثوبا وبيت كتبا فان قلت ما السر في ان
زيتا جنس حتى لا يثنى ولا يجمع الا عند ارادة الانواع وثوب ليس بجنس
حتى يثنى ويجمع مطلقا مع ان اسم الجنس وتعريفه يشملانهما قلت كان
هذا امر يرجع الى المراد بيانه ان الجنس ما يطلق على كثيرين من غير قيد
فاذا قيد بشيء غير معين فهو نوع واذا قيد بشيء معين فهو فرد فالمتكلم اذا
اراد التمييز بجنس الثوب قال ثوبا واذا اراد التمييز بانواعه قال اثوابا
واذا اراد التمييز بافراده قال اثوابا كذلك فالمصنف رحمه الله اراد ان يبين
تلك المعاني الثلاثة فقال يفرد ان كان جنسا ليكون بيانا لارادة الجنس
ثم قال الا ان يقصد الانواع ليكون بيانا لارادة الانواع ثم قال ويجمع في غيره
ليكون بيانا لارادة الافراد ثم تخصيص مثال الجنس والنوع بالزيت
والزيوت ومثال الفرد بالثوب والكتب والآباء في الشروح لان بعض
الاشياء بحيث لا يمتاز افرادها في الخارج الا باختلاف المحال وتمييز
انواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت والخل وبعضها بحيث
يمتاز افرادها من جميع الوجوه كالثوب والكتاب والاب وكان تمثيل الجنس
والانواع بالقسم الاول وتمثيل الافراد بالقسم الثاني اظهر قوله ثم
ان كان بتنوين او نون التثنية جازت الاضافة والا فلا يعني ان كان تمام
الاسم المفرد الذي يميز بتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم

الى التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت ومنوا سمن لان الغرض
رفع الابهام وهو كما يحصل بالنصب يحصل بالاضافة فان قلت
فلا قيل ونون الجمع ايضا قلت لان هذا الجمع لمن يعلم في صفاته واعلامه
فيكون عن بيان المقدار بمعزل والاصل في تمييز المفرد ذلك واما ما جاء
من قولهم حسنون وجوها فقد قال المصنف في شرح المفصل ان هذا
ليس من تمييز المفرد في شيء وانما ذلك من تمييز ما انتصب عن الجمل لان الحسنين
منسوب الى الضمير العايد الى المبتدا فهو في الصورة كالمفرد وفي المعنى
كالجملة قوله والا فلا اي ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتنوين ونون التثنية
بل يكون بشيء آخر لم يجز الاضافة لان ذلك الشيء اما شبيه نون الجمع نحو عشرون
درهما وقد تعذرت الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النون لم يستقم
لان هذا النون من نفس الكلمة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه
النون شبيهة بنون الجمع وهي تسقط عند الاضافة واما الاضافة نحو
مثلها زبدا ولا يصح الاضافة فيه ايضا وبيانه مما قال المصنف في شرح
المفصل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه
او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى
اما من جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة
المثلية الى التمرة لا الى زيد فلو اضيف الى زبد فسد المعنى ولا يمكن
اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل
تمرة زبد فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة

الذي هو المصدر خير وهذا القول انما يستعمل في التعجب ثم اعلم ان المصنف
جعل لله دره فارسا من باب تمييز النسبة وصاحب المفصل جعل من باب
تمييز المفرد وزيف المصنف قوله في شرح المفصل حيث قال لله دره فارسا
ليس من باب المفردات فايراده في المفرد غير مستقيم من جهة ان
المعنى لله در فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن
ابيه واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل لانه من باب تمييز النسبة
الاضافية قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه
اي كان التمييز اسما يصح ان يكون هو الذات المذكورة اي يصح ان تحمل عليها بهو هو
والذات المذكورة هي زيد في طاب زيد مثلا جاز ان يكون التمييز هو الذات
المذكورة وجاز ان يكون متعلق تلك الذات فان ابا في طاب زيد ابا لما جاز ان يكون زيدا
جاز ان يكون زيدا وجاز ان يكون ابا زيد ويظهر التغاير بين المعنيين اذا
عبرت عنهما بالفارسية فان الاب مثلا اذا كان له يكون المعنى زيد پدر است
واذا كان لمتعلقه يكون المعنى زيد را پدر است وفي اطلاق قوله ما انتصب
عنه على الاسم المذكور في المثال نظر بان التمييز عنه منتصب عنه بحال قوله
والا فهو لمتعلقه اي وان لم يصح ان يكون التمييز هو الذات المذكورة تعين
ان يكون متعلق تلك الذات كقولك طاب زيد علما فان العلم لا يكون زيدا
فكان متعلق زيد وفي بعض الشروح نقلت الرواية هكذا ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واورد سوالان
احدهما انه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد وثانيهما

انه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه
لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا والسوالان انما يردان
على هذا النقل فان على ما نقلناه وهو المشهور لا يرد عليه شيء منهما اما الاول
فلان الجزاء فيه مجموع والشرط جزءه على انه يمكن تصحيحه على هذا النقل ايضا
بان يكون المراد بقوله يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه ان تحمل على هذا
الاسم وعلى متعلقه بهو هو ويكون المراد بقوله جاز له ولمتعلقه ان يكون
التمييز له ولمتعلقه وح يثبت المغايرة بينهما من حيث المفهوم واما الثاني
فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير التغاير ما ذكر الا انه
يرد على ما نقلناه طاب زيد نفسا فان نفسا يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولا يصح ان يكون لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق لفظ التمييز
في الصورتين اي فيما جعلت التمييز لما انتصب عنه وفيما جعلته لمتعلق
ما انتصب عنه ما قصدت منهما اي ان قصدت فردا افردت التمييز وان
تثنية فثنيته وان جمعا فجمعته تقول اذا كان التمييز لعين ما انتصب عنه
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التمييز
لمتعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا ان قصدت ابا واحدا له وطاب زيد
ابوين ان قصدت ابا وامّا له وطاب زيد آباء ان قصدت ابا واجدادا له
قوله الا ان يكون جنسا استثناء من قوله فيطابق يعني اذا كان التمييز
جنسا لم يطابق التمييز ما قصد كقولك طاب زيد ابوة وعلما لانه تعذر
جمعه على ما تقدم قوله الا ان يقصد الانواع استثناء من قوله الا ان يكون

بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنعت اضافة كل واحد منهما لما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد والتقدير عن مفرد غير مقدار وفسر في بعض الشروح بانه كل نوع اضيف الى جنسه قوله والخفض اكثر يعني الخفض في هذا القسم من النصب لان دفع الابهام تحصل بالاضافة مع انها اصل لما عرفت ان الابهامات التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله والثاني عن نسبة اراد بالثاني ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة ذكر المصنف في شرح الكافية ما يشعر بان الذات المقدرة هي النسبة التي في الجملة او فيما ضاهى الجملة حيث قال فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها الى امر يتعلق بالمذكور ثم تميز بعد ذلك فلولا ذلك لم يكن ثمة ما يحتاج الى تمييزه لان طاب زيد لا ابهام فيه وانما الابهام نشا من نسبة الطيب الى امر يتعلق بزيد وذكر في شرح المفصل ما يشعر بان الذات المقدرة هي ما يتعلق بالاسم المذكور حيث قال وقد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة نحو حسن زيد ابا لان الحسن وان كان مضافا الى زيد فهو في الحقيقة مضاف الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فميز تلك الذات بقوله ابا وكان الوجه ما في شرح المفصل لفظا ومعنى اما لفظا فلان اطلاق لفظ الذات على ما يتعلق بالاسم المذكور

من نحو الدار والعلم والاب وغيرها اولى من اطلاقه على النسبة واما معنى فلانه لا ابهام على الحقيقة في النسبة فان النسبة وهي تعلق الطيب مثلا الى شيء معلومة وانما الابهام في ان الشيء الذي ينسب اليه الطيب حقيقة ما هو فان الطيب وان نسب ظاهرا الى زيد الا انه منسوب في الحقيقة الى شيء اخر يحتمل ان يكون دارا او علما وابا وغيرها بما ذكر في المفصل ان هذه المميزات عن اخرها اشياء مزالة عن اصلها فان قلت فعلى هذا ما تصنع بقوله عن نسبة قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلقه محذوف مع متعلق قوله الثاني تقديره الثاني عن ذات مقدرة ناشية عن نسبة اي الثاني تمييز عن ذات مقدرة وتلك الذات انما نشات في علم السامع عن نسبة في جملة وان كانت النسبة انما نشات من الذات في الحقيقة لانها لو لم يكن هذه النسبة لم يفهم مقدر ثمة يؤيده ما قال المصنف في شرح المفصل والذات المقدرة انما يكون باعتبار النسبة قوله طاب زيد مثال الجملة وقوله وزيد طيب مثال ما يضاهي الجملة فان الكلام في طيب وهو مع ضميره ليس بجملة كما اخبرت في باب الخبر لكن مشابه لها لانه منسوب الى هذا الضمير كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقوله ابا وابوة الى اخره ينصرف الى طاب زيد وزيد طيب وقوله ولله دره فارسا مثال الاضافة فان الكلام في دره والدر في اللغة اللبن وفيه خير العرب اذ به معاشهم فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه في موضع الخير اي لله

جنسا يعني ان كان المراد بالجنس انواعا مختلفة يجوز تثنيته وجمعه كقولك طاب زيد علمين او علوما كما تقدم قوله وان كان صفة كانت له وطبقه اي اذا كان المميز صفة اي اسما مشتقا كان التمييز للذات المذكورة لا للذات المقدرة مع المطابقة تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فارسين وانما كان التمييز للذات المذكورة اذا كان صفة لان الاصل ان يكون التمييز للمذكور ترجيحا له لاسم لقوته وانه لا يستدعي محلا يقوم به يصلح ان يجعل للقبيلين بخلاف الصفة لانها لما اقتضت في نفسها محلا تقوم به جعلت لذات مذكورة عملا بالاصل وتكميلا لحقها قوله واحتملت الحال اي واحتملت تلك الصفة ان تكون حالا ولهذا قال قوم ان فارسا في هذا المثال حال والصحيح انه تمييز لانه يعتبر عاما في الدعاء بتقدير التمييز وبتقدير الحال يصير دعاء في حال كونه فارسا قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على فعله كان او غيره اما اذا كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل لان اصل طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وانما عدل الى التمييز لغرض المبالغة الحاصل بالابهام اولا والتفسير ثانيا والفاعل لا يتقدم الفعل فكذا التمييز واما اذا كان العامل غير فعل فلانه يكون ضعيف العمل فلا يعمل موخرا قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد يجوزان تقدم التمييز على العامل اذا كان فعلا تمسكا بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشان و في تطيب ضمير سلمى فكانه قال وما كاد تطيب سلمى نفسا ثم قدم نفسا فقال

المصنف والاصح ان لا يتقدم على الفعل لما عرفت من الدليل واما الجواب عن البيت فبان الرواية نفسي على الاضافة فنفسي اسم كاد وتطيب خبرها فكانه قال وما كاد نفسي طيبة على انه قد جاءت الرواية يطيب بالياء على التذكير فلم يكن الدليل حجة لاحتمال ان يكون في كاد ضمير الحبيب المذكورة في المصراع الاول فكانه قال وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق فيكون نفسا تمييزا عن كاد حبيبها وفي بعض الرواية بالعراق مكان الفراق الاول قال رحمه الله المستثنى الى قوله خبر كان قلت قال المصنف لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما يخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والاخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها قلت في هذا الكلام نظر فان صحة تعريف المطلق لا يفتقر الى جمع انواعه في التعريف حتى يمنعه اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريف المستثنى من حيث هو هو ويفهم من ذلك مما في قوله نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ من الذهول فانه ليس عليه ان يعرف المستثنى من حيث هو هو ثم يقسمه الى قسميه وذلك ممكن بان يقول المستثنى هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها ثم قسمه الى متصل ومنفصل كما صنع في التمييز ومن ذلك عرفت قصور عبارته في قوله بعد الا واخواتها قوله المتصل المخرج من متعدد اراد بالمتعدد ما يدل على كثيرين ولا فائدة في قوله متعدد الا تقس التوطية للتقسيم الى اللفظي والتقديري وما قيل انه احتراز

عن مثل قولك قام زيد الا عمرو لبينه بشئ لانا غنى عن الاحتراز عنه قوله المخرج
قوله لفظا او تقديرا يشمل القسمين مثال المتعدد لفظا قام القوم الا زيدا
ومثاله تقديرا ما قام احد الا زيد وقيل في مثاله عشرة الا واحدا
وباع زيد غلامًا الا نصفه وقيل جاني الرجال الا زيدا وجاني القوم الا زيدًا
وقيل جاني القوم الا زيدا وما ضربت الا زيدا وقيل جاني القوم الا زيدا وجاني
زيد ليس الا لان المعنى ليس الجائي الا هو ولكل وجه وقيل قوله
بالا واخواتها احتراز عن مخرج بغير الا واخواتها كبدل البعض من الكل مثل
قوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قوله على الناس
يتناول المستطيع وغيره فاخرج الله تع غير المستطيع بقوله من استطاع
فيكون مخرجا عن متعدد وليس باستثناء وقصور عبارته ظاهر بما سلفت
لك انفا فان قلت الاستثناء المتصل مشكل فانك اما ان تقول الاخراج
ليس بثابت فقد ابطلت واما ان تقول الاخراج ثابت فقد احلت
فان المتكلم اذا قال جاء القوم وجب نسبة المجي الى زيد لانه منهم فاذا
اخرجه بعد ذلك فقد نفى عنه المجي فتصير مثبتا منفيا باعتبار واحد قلت
ذكر المصنف في شرح المفصل في جواب هذه الشبهة انه لا يحكم بالنسبة
الا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم فاذا قال المتكلم
قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وانه منهم
زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا
المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه

مستقيم قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع
هو المذكور بعد الا واخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاني القوم الا حمارا فالحمار
غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد
الا غير الصفة في كلام موجب شرع يبين مواضع التى يكون المستثنى منصوبا
فيها ان يكون المستثنى بعد الا غير الصفة في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاني القوم الا زيدًا واشترط ان يكون بعد الا غير الصفة
لانها لو كانت للصفة كان المستثنى تابعا لما قبله كما سيجي واشترط ان يكون الكلام
موجبا لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب كما سيجي ايضا ومنها ان
يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد ومنها ان يكون
المستثنى منقطعا نحو ما جاني الا حمارا وانما وجب النصب في هذه المواضع مع
ان الاصل في المستثنى ان يكون متحركا بحركة المستثنى منه للبدلية اذ به يتجانسان
اعرابا وترك جهة التجانس بلا ضرورة عبث ولان العاملين في كلا الوجهين
هو الفعل غالبا الا ان في النصب بواسطة وفي البدل بغير واسطة فاذا امكن
اعماله بغير واسطة كان المصير الى غيره ضعيفا ولان البدل فيه نوع تبيين
وتاكيد لا يكون في غيره لاشتماله مع المبدل على ذكره اجمالا ومنفصلا الا انه
لا يمكن البدل في تلك المواضع الثلثة اما في الموجب فلفساد المعنى لانك لو
ابدلت زيدا في جاني القوم الا زيدا من القوم لكان في تقدير تكرير العامل
فصار معناه جاء القوم الا جاء زيد وهذا عكس الغرض واما في المتقدم فلان
البدل تابع لا يتقدم على المبدل واما في المنقطع فلان الاصل في البدل

ان يكون مجانسا للمبدل لان قيام الشئ مقام غيره لا بد فيه من طلب الجنسية
للمناسبة والا فمعنى الغرض يضيع فان قلت على ما ذكر في تفسير المنقطع
ينبغي ان يجوز البدل اذا اتحد الجنس كما اذا قلت جاء القوم الا زيدا وزيد ليس
منهم قلت لما لم يكن المستثنى من جملة المستثنى منه صار كانه ليس من
جنسه لانقطاعه لانه لم يدخل فيه اصلا ولا اشتمل عليه الارادة ووجوب النصب
في المنقطع هو المذهب الحجازي واما بنو تميم فيبدلون بان يجعلوا المستثنى
من جنس ما قبله على المجاز على طريقة قوله تحية بينهم ضرب وجيع او لان
بدل الغلط واقع في الكلام لكن الاكثر الاصح هو النصب لان الحجاز هو الاصل
الاصل والى هذا اشارة في قوله في الاكثر ثم لما لم يجز البدل في هذه المواضع
اختلفوا في ناصبه والاصح ان ناصبه الفعل بواسطة الحرف ان كان ثم فعل
كالخشبة في استوى الماء والخشبة وان لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة
الحرف وهذا هو الوجه في مثل قولك الزيدون الا اخاك اخوانك قوله او كان
بعد خلا وعدا في الاكثر اي المستثنى منصوب اذا كان بعد خلا وعدا وانما
ينصب بعدهما لانهما فعلان متعديان تقول جاني الرجال خلا زيدا وعدا
زيدا وبعضهم يجعلهما من حروف الجر وفي قوله في الاكثر اشارة الى ذلك
فان قلت اليس الصواب ان يقال خلو زيدا وعدو زيدا وكذلك في ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون قلت نعم الا ان هذه افعال مضمر فاعلها بانه
ان هذا الكلام جرى مجرى المثل لاطباق العرب في استعماله هكذا فلا بد
من تقدير بعضهم ذلك والتقدير خلا بعضهم زيدا وكذلك البواقي لان الفعل

لا بد له من فرع والبعض لفظة صالحة لذلك لكونه كالجاري ذكره سابقا
لان الكل مشتمل على ابعاضه وقد سبق ذكر الكل فجرى ذكر بعضه ايضا ضمنا
وخروج زيد وهو المستثنى عن حكم بعضهم لا على التعيين كخروجه عن حكم
الكل حتى يتناول الكل فرد من الافراد على طريق الاحتمال كذا في بعض
شروح المفصل فان قلت اليس تقدير الكل اقرب مسافة الى الغرض
من تقدير البعض قلت بلى ولكن لا يستقيم تقديره في جاني القوم ليس
زيدا لانه لو قدر هنا لصار التقدير ليس كل القوم زيدا وهذا خلو
من الفائدة لان المعلوم المتيقن ان كل القوم لا يكون زيدا فلا حاجة
الى الاخبار به وان المطلوب اخبار انه ان بعضهم زيدا لا فلما لم يستقم
في هذا المقال تقدير الكل نقل الى تقدير البعض فقدر في اخواته قوله
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي المستثنى يجي بعدها منصوبا بالاتفاق
لاتفاقهم على فعليتها ولا يكون الخلاف الذي في خلا وعدا في ما خلا وما عدا
لوجود ما المصدرية المخصوصة بالفعل فيهما وتهملتا قدمهما بقوله
في الاكثر وتقدير قولهم جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا جاوا في خلو بعضهم
زيدا ومجاوزة بعضهم زيدا اي وقت خلوهم ووقت مجاوزتهم لان ما مع
الفعل في تقدير المصدر وقد يجعل المصدر حينا للسعة في الكلام قوله ويجوز
فيه النصب ويختار البدل الى آخره المستثنى اذا كان بعد الا في كلام غير
موجب وقد ذكر المستثنى منه جاز فيه النصب والبدل لكن البدل هو المختار
فقوله بعد الا احتراز عما بعد اخواتها فان البدل لا يجوز فيه لان المستثنى فيه

يكون معمولا لاخواتها ولا يكون معمولا لعامل المبدل منه قوله في كلام غير
موجب احترازا عما وقع في كلام موجب فانه فيه لم يجز البدل كما مر وقوله
المستثنى منه مذكورا احترازا عما لم يكن مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل
كما سيجيء ومثاله قوله تعالى ما فعلوه الا قليل والا قليلا فالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل من واو فعلوه وانما كان البدل هو المختار لما اعتضت كل نواح
نصب المستثنى الفصل فيها فال وبختار الرفع كما يذكر في بعض النسخ قلت
لان البدل لا يختص بالرفع فانه كما يأتي فيه يأتي في المنصوب والمجرور نحو قولك
ما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد والنصب في المنصوب يختلف
باختلاف التقديرين فانه في الاستثناء منصوب بواسطة الا وفي البدل بغير
واسطة كانك تقول ما ضربت الا زيدا فهو في الاول مختار باعتبار اللفظ وفي الثاني باعتبار
المعنى قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور اي يعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان اقتضى
العامل مرفوعا فيعرب بالرفع وان اقتضى منصوبا فبالنصب وان اقتضى مجرورا
فبالجر نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد قال المصنف
في بيانه وهو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ لانه فرغ له العامل الذي
قبل الا وحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه وان كان
في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف لا بد ان معنى ما قام الا زيد ما قام
احد الا زيد والا لا يستقيم الاستثناء وما يدل على انهم اعتبروا ذلك قولهم
ما قام الا هند ولا يقال قامت هند لان الحمل على ذلك لان المستثنى منه على التحقيق

وفي المثالين هذين قوله وهو في غير الموجب اي كون المستثنى منه غير مذكور
انما يكون في غير الموجب لان المعنى انما يصح فيه لانه لا بد فيها من تقدير مستثنى
منه عام لعدم الدليل على الخاص وذلك انما يمكن في النفي دون الاثبات فانك
اذا قلت ما ضربني الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني كل الناس الا زيدا لعدم
ضرب جميع الناس الذي سوى زيد ممكن فاما اذا قلت ضربني الا زيد لا يصح
لك ان تقدر ضربني كل الناس الا زيد لان ذلك غير ممكن وهذا المراد بقوله ليفيد
قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي كون المستثنى
منه غير مذكور انما يكون في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه ح لا يكون
مخصوصا بغير الموجب بل يكون في الموجب نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لانه يمكن
ان يقال قرأت كل الايام الا يوم الجمعة وفي بعض الشروح لو تأملته حق التأمل وجدت
المثالين مشتركين في عدم الاستقامة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
اي ومن اجل ان تكون ذكر المستثنى منه في الموجب لا يجوز لا يجوز ما زال زيد الا عالما
لان زال للنفي وما للنفي ونفي النفي يكون اثباتا فيكون معنى ما زال ثبت فلو قيل
ما زال زيد الا عالما يلزم ثبوت اتصاف زيد بجميع الاوصاف الا بالعالمية وذلك
غير ممكن قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الى آخره اي اذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه فيما يمتنع البدل فيه من الصور المذكورة تعين البدل من موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به فانه يجوز فيها نصب زيد على الاستثناء ورفعه من موضع من احد
ولا احد وشيئا اذ محلها مرفوع لان الاول في موضع الفاعل والثاني في موضع المبتدأ

والثالث في محل الخبر نظرا الى الاصل ولا يجوز البدل فيها من اللفظ اما في المثال
فلانه لو جعل زيد بدلا من لفظ احد لوجب تقدير من بعد الا اذ البدل
في حكم تكرير العامل ومن الاستغراقية لا تزاد في مقام الاثبات عند سيبويه
وهذا هو المراد بقوله لان من لا تزاد بعد الاثبات وينبغي ان يعلم ان من
الاستغراقية لا تزاد بعد الا في هذه الصورة بالاجماع اما عند سيبويه
فظاهر واما عند الاخفش فلانه لا يجوز زيادتها في المعرفة وانما تزاد
عنده في الاثبات اذا كان ما بعدها من اسماء الاجناس والنكرات كذا في بعض
الشروح واما في المثال الثاني والثالث فلان المستثنى لو ابدل فيهما من
لفظ احدا او شيئا لزم تقدير لا وما عاملتين بعد الا وذلك لا يجوز لان نفيهما
قد انتقض بالا فبطل عملهما وهذا هو المراد بقوله ما ولا لا تقدران عاملتين
بعد الا الى آخره قال المصنف رحمه الله وهذا التعليل المذكور في لا
احد فيها الا زيد خير من تعليل النحويين فانه انما امتنع البدل على اللفظ لانه يؤدي
الى دخول لا على المعارف وهي مختصة بالنكرات فانه يرد عليه لا احد فيها
الا رجل فانتفت العلة التي ذكروها والاجماع باق على امتناع البدل على
اللفظ ومن هذا علم ان بيان الاجماع المنقول عن بعض الشروح ايضا لا يطرد
فانك لو قلت ما جاءني من احد الا رجل لم يستقم فيه تعليل الاخفش
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به وفي بعض النسخ ظفرت عليها بعدها وليست بسديد لانه
لا بد من نعت للمستثنى في نحو قولهم ما زيد شيئا الا شيئا وليس زيد واشباهه

فلانه
نقض الاستثناء وهذا كما قال ذو الرمة وقد بهرت فما تخفى على احد الا على
احد لا يعرف القمرا ولو لم يصف احدا الثاني لكان كلاما باطلا وانما امتنع
البدل من اللفظ هنا لان ليس انما تعمل لاجل الفعلية ولا مانع من تقدير
فعليتها بعد الا وان منع مانع من تقدير نفيتها وهذا هو المراد بقوله لانها
عملت للفعلية وقد شبهت هذه المسئلة بقولهم ما كان زيد شيئا الا شيئا
فانه كما صح تقدير كان بعد الا مجردا عن حرف النفي فكذا يصح تقدير فعلية
ليس بدون نفيتها واورد على ذلك ان ليس كلمة واحدة وما كان كلمتان
وذكر المصنف في جوابه والذي يدل على اعتبار ذلك لغة صحة قولك ليس
زيد الا قائما كما يقولون ما كان زيد الا قائما ولا يقولون ما زيد الا قائما قلت
في هذا المقام نظر لان النفيتة مع الفعلية يتلازمان في ليس وضعا ووجود
الملزوم بدون اللازم ممتنع واما جواب المصنف عن الايراد المذكور فلا يمكن
تمشيته على المتن لما ان ذلك يفضي الى الدور كما عرف عن رويته وفي بعض
النسخ بعد قوله لانها عملت للفعلية اثبت قوله ولا اثر للنقض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي لاجله فلو ثبت انه من المتن فالقيد انه العاملة
لانها خبر لكلمة هي وصفة سببية للامر وقوله هي راجعة الى ليس قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اي ومن اجل انه عمل ما للنفيتة وعمل
ليس للفعلية جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لان ليس انما عملت للفعلية
والا ما ابطلتها وامتنع ما زيد الا قائما لان ما انما عملت للنفيتة والا قد
ابطلتها قوله ويخفض بعد غير الى آخره اي المستثنى يخفض بعدها

وانما خفض بعد الثلثة لانها لازمة الاضافة وقوله وبعضها شاذ في الاكثر
قال المصنف لانهم يستعملونها حرف خفض وقد جاء منصوبا في اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشا الشيطان وهو قليل ووجهه ان يقدر فعلا بمعنى جانب
بعضهم الشيطان قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
اي اعراب غير اذا استعملت غير للاستثناء مثل اعراب المستثنى
على التفصيل الذي مر من وجوب النصب وجوازه مع اختيار البدل
والاعراب على حسب العوامل تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير
زيد احد وما جاءني غير حمار بالنصب في الكل وما جاءني احد غير زيد بالنصب
وغير زيد بالرفع على البدل وما جاءني غير زيد بالرفع وانما اعربت غير هذه
باعراب المستثنى بالا لانه لما جعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها من
الاسماء اللازمة للاضافة اعطي اعراب ما بعدها ايا ما توفية لما يقتضيه
الحالتان قلت ولعل الصواب ايراد حكم غير مع حكم ما بعده بعد قوله
وغير صفة حملت على الا في الاستثناء على ما قيل نبت العرش ثم انقش
قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء اي اصل غير صفة مفيدة بالرفع والخفض
سماعي وكانها صفة لغير واعلم ان كلمة غير حقها ان يكون وصفا يخصها اعراب
ما قبلها اذ معناها المغايرة اما في الذات او في الصفات كقولك مررت برجل غير
زيد قاصدا الى ان مرورك كان بانسان آخر او بمن ليست صفته صفة الا انها غير
تحمل على الا وتستعمل للاستثناء كما تحمل الا عليها وتستعمل للوصفية ويسبب
حمل كل واحد منهما على صاحبه هو ان ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها قوله

اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يعني انما يستعمل الا بمعنى غير بطريق القوة
اذا كانت الا بعد جمع يكون نكرة ولا يكون محصورا اي لا يكون من اسماء الاعداد
مثل عشرون واطلاق الجمع عليه لانه في حكم الجمع وانما تحمل الا في هذه الصورة على
الغير لتعذر الاستثناء وسيأتي تحقيقه فقوله تابعة احتراز عن قولك قام
الا زيد على تقدير قام رجال الا زيد فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
هنا كما جاز في غير نحو قام غير زيد لان الا غير اصيل في الوصفية فلا يحسن
حذف موصوفها لئلا يتضاعف عليها الضعف بخلاف غير فانها اصيل في الوصفية
وقوله الجمع احتراز عن مثل قولك قام رجل الا زيد لان حال الا في الاستثناء ان
يكون ما بعدها بعضا لما قبلها فينبغي ان يراعى في الوصف بها ذلك المعنى كذا
في بعض الشروح قلت لما كان يختلج في صدري هذا القول منذ كنت في حل الكافية
الى ان عثرت في التحرير على هذا القول بعينه مع زيادة ايضاح وهو ما قال ان الاصل
في الا الاستثناء فاذا نقل الى الغيرية من المعنى فانه يجب ان يكون صورة الاستثناء
محفوظة قلت وكان هذا نظير الالف واللام من الموصولات فانهما وان كانا
بمعنى الذي الا انه روعيت صورتهما المشتبهة بلام التعريف حتى جعلت صلتهما
اسم فاعل او مفعول وكرا هنا ولقائل ان يقول لو كانت صورة الاستثناء محفوظة
فيه لم يتعذر الاستثناء فكيف يحمل الا على الغير ويمكن ان يجاب عنه بان حفظ صورة
الاستثناء لا ينافي تعذره كما في جاءني رجال الا زيد كما سيجيء تقريره وقوله منكور
احتراز عن قولك جاءني الرجال الا زيدا لانه لم يتعذر الاستثناء فيه لان لفظ الرجال
المحلى بالالف واللام شمل زيدا لكونه مستغرقا لكل الافراد فيصح اخراجه منه

بالاستثناء قوله غير محصور احتراز عن قولك لفلان علي عشرون الا واحدا
فانه لا يتعذر الاستثناء فيه لان الواحد من افراد عشرون فيصح الاستثناء منه
وفي بعض الشروح ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد الحصر لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد كما نص المصنف في باب الاعداد قلت قوله لا يطلق الجمع على
الاعداد مسلم ان اراد الجمع الاصطلاحي فاما ان اراد الجمع على معنى انه يشمل الافراد
سواء كان اصطلاحيا او غيره فغير مسلم وفي بعض الشروح جعل قوله غير
محصور احترازا عن جمع القلة وليس بصواب لان ما اورده من المثال
في المتن جمع قلة اذ الالهة افعلة وهي من اوزان جمع القلة قوله لتعذر
الاستثناء يعني يتعذر الاستثناء لما كان الا بعد جمع منكور غير محصور
كقولك جاءني رجال الا زيد لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى او شك في
في المستثنى منه وهنا لو شككت عن زيد لم يلزم دخوله في رجال اذ هي ليست
بعامة والا لما صح اخراجها من الجمع المعرف بالالف واللام وقد صح ان يقال
جاءني رجال من الرجال فكذا الكلام في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
يعني لما لم يلزم دخول الله تعالى في آلهة منكرة تعذر استثناؤه منها فحملت
الا على الغير وان كانت صورة الاستثناء هنا محفوظة على معنى لو اريد دخول
المستثنى في المستثنى منه لا يخطأ لغة بخلاف قام رجل الا زيد وفي بعض
الشروح المفصل ان الا في الاية لو حملت على معنى الاستثناء يلزم فساد
معنى الاية الا يرى انك لو قلت لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا
لكان فاسدا لانه يوهم انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله لما فسدتا

ولا يلزم ذلك لو حملت الا على الغير لانه لا يوهم انه لو كان فيهما آلهة لا تكون غير
الله لما فسدتا لان كل آلهة فرضت انما تكون غير الله قوله وضعف في غيره
اي وضعف حمل الا على الصفة في غير جمع منكور غير محصور يعني اذا انتفى
احد القيود المذكورة لا يجوز حمل الا على الصفة الا على ضعف لانه لا يتعذر الاستثناء
حينئذ وهو الاصل وضعف غيره قال المصنف رح وقد زعم قوم انها يمتنع
حملها على الصفة وتمسكهم قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وهذا شاذ عند الاولين والاستدلال بهذا البيت ظاهر لان الا لو كان على اصل
الاستثناء لقيل الفرقدين بالنصب لمجيئه بكلام تام موجب على هذا التقدير
قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف في الاصح قال المصنف هو مذهب
سيبويه اذ لم يجئ منهم الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب ويكون ظرفا
من حيث المعنى لانك اذا قلت سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وقد اجاز قوم
اجراءه مجرى غير ولذلك قال المصنف في الاصح وتمسكهم قوله ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق كانه قال غير العدوان وقوله
تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا اي لغيرك
وقيل في الاول تقديره لم يبق شيء سوى العدوان فلم يبق حجة وعلى الثاني
قال المصنف هو عند الاولين شاذ قال رحمه الله خبر كان الى قوله اسم ان قلت
قوله المسند يشتمل خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فيقول بعد
دخول كان واخواتها خرج الجميع ولعل الصواب ان يقال بعد دخول كان او احدى
اخواتها قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتداء

في جواز وقوعه مفردا وجملة اما فعلية او اسمية وجواز تقديمه على الاسم ووجوب
العايد عن الجملة الى الاسم تقول كان زيد قايما وكان زيد ابوه قايم وكان زيد يقول
كذا وكان قايما زيد وقع في بعض الشروح وهذا على اطلاقه ليس بجيد لانه يجوز
ان يكون خبر المبتداء فعلا ماضيا نحو زيد قام بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان
يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي المبهم الا ان يكون الماضي مع قد فانه يجوز كقولك
كان زيد قد قام لتقريب قد اياه من الحال او وقع الفعل الماضي شرطا كقوله تعالى
وان كان قميصه قد من دبر قوله ويتقدم معرفة هذا بمنزلة الاستثناء عن
الحكم المذكور كانه قال واخبر كان كخبر المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان معرفة فانه لا يجوز هنا لعدم اللبس لتغايرهما اعرابا في الاسم والخبر
وهذا التعليل انما يكون حقا اذا كان اعرابهما لفظيا فاما اذا كان اعرابهما
تقديريا فلا كقولك كانت الحبلى السكرى وقع في بعض الشروح لو قال ويتقدم
معرفة او منفيا وبين لكان اولى ليتناول مثل قوله كان افضل منك افضل
مني وانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب قوله
وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي يحذف
عامل خبر كان يعني يحذف كان في كل موضع جاء بعد حرف الشرط منصوب ومرفوع
مع الدلالة حرف الشرط عليه ولعله لو قيل ويحذف كان في مثل كذا لكان اخصر
واظهر قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه المسئلة اربعة اوجه اعلم ان هذه
المسئلة اوردها سيبويه في كتابه وجوز في اعرابها اربعة اوجه الاول
نصب الاول ورفع الثاني اما نصب الاول فبتقدير كان لانه فعل كثير الدور

في الكلام اولا لانه لما وجب تقدير الفعل ولا دليل على الفعل الخاص فقدر ما هو اعم
الافعال وهو كان لاندراج جميع الافعال تحت الكون فعلى هذا اضمرت
كان التامة حتى يرتفع الاسم قلت لان الناقصة ادور في الكلام من التامة
وكان الحمل على الاكثر اولى واما رفع الثاني فباضمار المبتداء الا باضمار الفعل
لان الجزاء متى كان فعلا لم يحتج الى الفاء فكان الابتداء الزم وقوعا بعد الفاء
والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والوجه الثاني رفع الاول ونصب الثاني
بتقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا او فيجزون خيرا لدلالة مجزيون
عليه والوجه الثالث نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا
والوجه الرابع رفعهما بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير واعلم ان الاول
من الوجوه هو افصحها لان ما اضمر في الشرط قليل وفي الجزاء اضمر المبتداء وهو
كثير والثاني اضعفها لان في الشرط كثرة الاضمار وفي الجزاء اضمار الفعل بعد الفاء
وهو ضعيف كما مر والاخيرين متوسطان لاجتماع جهتي القوة والضعف
في كل منهما اما في الاول منهما فلان في الشرط قلة الاضمار وهي دليل القوة وفي الجزاء
اضمار الفعل بعد الفاء وهو دليل الضعف واما في الثاني منهما فلان في الشرط
كثرة الاضمار وهي دليل الضعف وفي الجزاء تقدير المبتداء بعد الفاء وهو
دليل القوة قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت قالوا ان
اصل هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت اي من اجل ان كنت وان هذه
هي المصدرية حذفت اللام منها لان حروف الجر تحذف عند ان وان كثيرا مستمرا
ثم حذفت كان اختصارا وجعل الضمير المنفصل بدلا من الضمير المتصل

الحذف ما كان يتصل به فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار اما وخص
ما بالزيادة هنا لانها تجي زيادة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله مع ما لها من
المشابهة باخت كان وهي ليس واما لا فهي وان كانت كذلك في مجيئها زيادة
ومشابهة ليس الا انها اقل مشابهة بليس ولذا قيل عمل ليس فلا شاذ
كما مر ثم ادغمت نون ان في ميم ما لقرب مخرجهما فصار الكلام اما انت منطلقا
فيكون وجوب حذف كان لوجود قرينتها وهي ان المصدرية لانها تستدعي الفعل
استدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فيجب تقدير العام ان حصب
لوجود النصب في منطلقا وهو كان كما مر وقيام عوضها مقامها وهو ما كما
عرفت واعلم انه ذكر منصوب كان في المشابهات بالمفعول ولم يذكر مرفوعها
في المشابهات بالفاعل وكانه داخل في حد الفاعل عنده حيث لم يستانف له
ذكرا كسائر الملحقات المرفوعات اسم ان واخواتها الى آخره قوله المسند
اليه شامل للمبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فبقوله بعد دخول
ان واخواتها خرج الجميع قال رحمه الله المنصوب بلا التي لنفي الجنس الى قوله
المجرورات قلت انما ترجم هذا الباب بقوله المنصوب بلا ولم يقل اسم لا
ليخرج ما هو مبني من اسمها قوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسم كان
واخواتها ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه
الجميع قوله يليها نكرة مضافا او مشابها به يليها بلفظ التذكير لان فاعله
الضمير العايد الى المسند اليه والضمير المؤنث في يه عايد الى كلمة لا ونكرة منصوب
على الحال عن هذا الضمير العايد الى المسند اليه وكذلك قوله مضافا او مشابها به

فيكونا حالا بعد حال قال المصنف لما كانت ترجمة هذا الفصل بقوله المنصوب
وجب ان يحد بما يكون منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرايط فلو ترجم باسم
لا لاستغني بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها فقوله يليها احتراز عما يكون
مفصولا بينه وبين لا وقوله نكرة احتراز عن المعرفة وقوله مضافا او مشابها به
احتراز عن المفرد فان الصور الثلاثة لا يكون منصوبة كما سيجي والمراد بالمشبه
بالمضاف ما مر في المنادى وما في بعض الشروح اراد بالمشبه بالمضاف ما يكون
دالا على اسم عامل فيما بعده منقوض بقولهم لا خيرا من زيد قوله فان كان
مفردا فهو مبني على ما ينصب به قلت هذا كلام لا يمكن حمله على الظاهر لانه يودي
الى ان يكون معاد الضمير الذي في كان هو المنصوب بلا وهذا يذهب بفايدة الترجمة
بذلك فلا بد من تقدير يصحح الكلام ووجهه ان يجعل اسم كان الاسم الذي بعد
لا اي ان كان الاسم الذي بعد لا لنفي الجنس مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشابها به
فهو مبني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالحركة بني عليها كقولك لا غلام في
الدار وان كان بالحرف بني عليه نحو لا غلامين لك وقوله على ما ينصب به لو اجري
على ظاهره يذهب بفايدة الترجمة ايضا فلا بد من ان يكون التقدير فهو مبني
على ما ينصب به لو نصب وانما بني المفرد مع لا لتضمنه الحرف لان تقدير لا رجل
لا من رجل ليفيد استغراق الجنس وما قيل في بعض الشروح انه جواب
هل من رجل فليس بصواب لان جوابه لا او نعم نص عليه في شرح المفصل
للمصنف وسياتي تحقيقه وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة مانعة
لخصوصيتها بالاسماء عن البناء اذ الاصل في الاسماء الاعراب او لان المضاف اليه

نازل منزلة التنوين ولذلك يتعاقبان والبناء مع التنوين الذى هو للتمكين مستبعد
فكذا مع القايم مقامه وبني المفرد على الحركة او على الحرف ايذانا لعروض البناء
كما مر فى المنادى وفى بعض الشروح وبنى على الفتح لخفته وليس بصواب لان
هذا انما يستقيم فى لا غلام لك دون لا غلامين لك ايضا لان الفتح لا يطلق على
هذا الاعراب اولان خفة النصب من ثقل الكسرة لا يتميز فيه لانه فى كلتا الحالتين
بالياء فلعل الوجه ان يقال انما بني على ما ينصب به لانه اخف من باقي الوجهين
فى مثل لا غلام لك ولما بنى المفرد على ما ينصب به لذلك المعنى بنى التثنية والجمع
على ما ينصبان به كذلك الحاقا للفرع بالاصل فقال المصنف هذا اولى من قولهم
مبنى على الفتح فانا نقول لا غلامين لك ليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين
لك واذا قلنا مبنى على ما ينصب به شمل ذلك كله قوله وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اى وان كان الاسم الذى يدخل عليه لا معرفة او
وقع فصل بينه وبين لا وجب رفع المنفى والتكرير اى تكرار لا والمنفى
بلا منفى آخر تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امراة اما وجوب
الرفع فى المعرفة فلان لا قد دخلت فى غير موضعها فضعف عملها فيرتفع
الاسم بالابتداء واما وجوب التكرير فيهما فلانه مبنى ايضا على سوال سائل
سال ا زيد فى الدار ام عمرو فوجب التكرير فى الجواب ليكون مطابقا للسوال
وانما قدر السوال مكررا لانه لو كان مقتصرا على ازيد فى الدار لاستغنى المجيب
بلا او نعم عن الذكر ثانيا فلما لم يكتف بلا واقدم على قوله لا زيد فيها علم
ان السوال مكرر اذ عدم الاستغناء بلا انما يكون فى المكرر فانك اذا قلت

لا فى جواب قوله ا رجل فى الدار ام امراة ولم يكن فيها احدهما لم يستتب جوابك نفيا
لكليهما ايضا والى هذا اشارة فى شرح المفصل للمصنف واما وجوب الرفع
فى المفصول بينه وبين لا فلحصول ضعف عملها بالفصل واما وجوب التكرار
فلانه مبنى ايضا على سوال سائل ا فى الدار رجل ام امراة بدليل عدم الاكتفاء
المجيب بقوله لا او نعم واقدامه على قوله لا فيها رجل قوله ومثل قضية ولا
ابا حسن لها متاول هذا جواب سوال يرد على قوله فان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير او على قوله يليها نكرة فان ابا حسن معرفة ولا رفع فيه ولا
تكرير وهو منصوب بلا مع انه معرفة وتوجيه الجواب انه متاول تقديره ولا
قضية اي حكم ولا قاضي مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والمثل وان اضيف الى المعرفة لا يكون معرفة لانه لا يتعرف بالاضافة
كما سبق وفي تاويله وجه آخر هو احرى بالقبول واجرى فى العقول وهو ان
العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني نزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعنى
كما فى قولهم لكل فرعون موسى ولذلك اشتقوا من الاعلام فقالوا تفعدد
اذا اشبه فى خشونة العيش معد فعنى ولا ابا حسن على هذا التاويل
لا حاكم فيصل والمراد بابي حسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فكان
فيصلا فى الخصومات قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي آخره اي
اذا عطف على المنفى بلا شيء وكررت لا وهو المراد بقوله فى مثل لا حول ولا قوة
الا بالله يجوز فى المعطوف والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول
ولا قوة ووجهه ان يكون كل واحد منهما مستقلا وعطف احدى الجملتين

على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال فى الاستثناء الواقع بعده وهو فى المعنى
راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه
ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء
اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد كذا قال المصنف فى شرح المفصل والثاني
فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة اما فتح الاول فظاهر واما نصب
الثاني فعلى العطف على اللفظ كقوله لا اب وابنا ويكون لا الثانية مزيدة
للتاكيد الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان يكون
الثاني معطوفا على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب الرابع رفعهما
نحو لا حول ولا قوة ووجهه ما تقدم من قصد مناسبة السوال وهو ان
يقال ا حول لنا ام قوة قال المصنف وانما لا يحتاج لو فتحا على اصلهما لتوهم التركيب
وليس فى كلامهم مثل ذلك ثم كره هولاء العدول باحدهما لما فيه من التحكم
قلت هذا منقوض بالوجه الاول الخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة ووجهه ان تجعل لا الاولى بمعنى ليس والثانية لنفي الجنس
وهذا القسم ضعيف لان لا بمعنى ليس شاذ وهذا هو المراد بقوله على ضعف
فان قلت جعل صاحب المفصل الاقسام الجايزة ستة وصاحب الكافية
خمسة فمن المحق منهما قلت لعل صاحب الكافية لما قال فى شرحه للمفصل
اما الوجه السادس فلا حاصل له لانه عكس الخامس وعكسه هو الثاني
بعينه وقد توهم بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون
رفع الثاني فى الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر فى الخامس على ان لا بمعنى

ليس او على مذهب ابي العباس ومذهبه انه يجوز فى السعة لا رجل فى الدار بالرفع
وهذا الاعتبار ليس بشيء فانه لم يتعد الى عدة الوجوه باعتبار توجيهها
وانما قصد الى عدتها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك عن خمسة وعلى
ما ذكره المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون
على المناسبة وعلى كراهة توهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب
ابي العباس وعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس
وعلى العكس قوله فاذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تغير عملها لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام عليه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعلى اضمار فعل كانه
قال الا تروني وزعم يونس انه نون مضطرا كذا فى المفصل قوله ومعناها
الاستفهام اي معنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام كقولك الا رجل فى الدار
والعرض الا تنزل عندي والتمني كقولك الا ماء اشربه قوله ونعت المبني
الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا يعني اذا وصف المبني
بلا بصفة ولم يتخلل بينها وبين الموصوف صفة اخرى وهو المراد بقوله
الاول وتكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينها وبين الموصوف
فاصل آخر وهو المراد بقوله يليه جاز فى الصفة البناء والاعراب ثم جاز
فى الاعراب الرفع والنصب اما البناء فلان الصفة والموصوف كليهما جميعا
فى حكم اسم واحد من حيث ان كل واحد من اللفظين عبارة عن ذات
واحدة فيتخللهما البناء معا واما الاعراب فلان علة البناء لم تصادفهما

وهي تضمّن معنى الاستغراقية فانها وان حذفت الموصوف فلم تلحق الصفة
بدليل انها ان اخرجناها عن التقدير وحصلناها في اللفظ لم يلحق
باللام بالاول ثم ان هذا الاعراب اما ان يحمل على اللفظ فينصب لان الفتح والنصب
من واد واحد جاز ان يحمل على اللفظ وان كانت الحركة بنائية لانها لما كانت
عارضة شابهت الحركة الاعرابية ونظيره باب توابع المنادى واما ان
يحمل على المحل فيرفع لان لا مع المنفي في محل الرفع فقوله نعت احترازا عن المعطوف
والمبني احترازا عن المعرب مثل لا غلام رجل ظريفا فيها والاول احترازا
عن النعت الثاني وما بعده مثل لا غلام ظريف عاقلا وعاقل ومفردا
احترازا عن نعت مضاف كقولك لا رجل حسن الوجه ويليه احترازا
من ان يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف فانه
في جميع هذه الصور لا يكون الا الاعراب لما سيجيء قال الشارح لعل قوله يليه
اغنى قوله الاول وقوله الاول بالرفع صفة للنعت ومفردا نصب على الحال
في بعض الشروح عن الضمير المرفوع في يليه وفي بعض عن النعت وهذا
ليس بشيء لان قوله نعت مبتداء فلا يصلح ان يكون ذا الحال اللهم الا ان يقال
عن الضمير العايد عن مبني ومعرب الى نعت لان التقدير يبنى ويعرب نعت
للمبني الاول مفردا وقوله يليه صفة للمفرد وقيل حال عن النعت وجه تزييفه
وتصحيحه مر والهاء في يليه عايد الى المبني ومبني ومعرب خبران عن نعت
ونصب رفعا ونصبا في بعض الشروح على المصدر فيكون التقدير رفع رفعا
ونصب نصبا وفي بعض على الحال عن معرب اي حال كونه مرفوعا ومنصوبا

ووجه تحقيق العامل على هذا الوجه خفي اللهم الا ان يقال عن الضمير الذي في معرب
اي يعرب النعت حال كونه مرفوعا ومنصوبا فيكونان مصدرين بمعنى المفعول
قوله والا فالاعراب اي وان لم يوجد الشروط التي ذكرت تعين الاعراب في النعت
اما اذا لم يكن المنفي مبنيا فلان النعت انما يصير مبنيا في هذا الباب باعتبار
اتحاده مع المتبوع المبني وقد فقد هنا ذلك واما اذا لم يكن اولا فلكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد واما اذا كان مضافا فلان اسم لا اذا
كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فما بعده اذا كان مضافا اولى بالاعراب واما
اذا لم يكن يليه فلان الفاصل يمنع عن جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
وفي بعض الشروح قوله والا فالاعراب استثناء عما ذكرنا قلت كان قايله
ظن ان الا هذه حرف استثناء وليس به لانه في الاصل ان لا كما في قوله تعالى والا تنصروه
فقد نصره الله قوله والعطف على اللفظ اي العطف من غير تكرير لا على المبني
مع لا على الفتح جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية فرفع جارية على
محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جايز
لانهما اسمان للا مفردين فمن حقهما ان يبنيا على ما ينصبان به كما مر الا انه
انما جاز اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في المثال الثاني تشبيها
لهما بالمضاف قال المصنف وانما شبه بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل
معناه لان معنى قولك ابوك اب لك فاشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الابوة
الى المذكور بعد اللام مثلهما في الاضافة وان اختلفا في ان الحرف يفيد خصوصية

حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها
اي ومن اجل ان اثبات الالف وحذف النون في المثالين المذكورين انما كان لمشابهة
اسم لا بالمضاف لم يجز لا ابا فيها لانتفاء اشتراكه مع المضاف في اصل معناه لان
الاضافة لا يكون هنا بهذا المعنى قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
اي ليس مثل هذين الصورتين وهما لا اباك ولا غلامي لك بمضاف لفساد
المعنى وهو ما يلزم من دخول لا على المعرفة بدون الرفع والتكرير فانه لو كان مضافا
لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وهما لازمان اذا كان اسم لا معرفة كما مر
خلافا لسيبويه فذهب سيبويه الى انه مضاف واللام لتأكيد النفي ولذلك كانت
فيها احكام الاضافة قال المصنف وانما فر من ذلك وجود احكام الاضافة وليس
مستقيم كما مر قوله ويحذف في مثل لا عليك اي يحذف اسم لا الحذف لما علم
لانهم يقولون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المقدر من جنس المنطوق ولانهم
هو المبتداء بعينه طرأت عليه كلمة النفي فجاز حذفه قياسا على حذف المبتداء لانهم
جوزوا حذف خبرها ايضا فيقولون لا باس قياسا على جواز حذف المبتداء والكلام
في المجوز عنها كالكلام في المجوز قوله خبرها ولا المشبهتين بليس فهو من وجه
مشابهتهما بليس وقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وغيرها
فلما قال بعد دخولهما اي دخول احدهما خرج الجميع قوله وهي لغة اهل الحجاز
اي لغة استعمالهما بمعنى ليس لغة اهل الحجاز فان بني تميم يرفعون ما بعدها
على الابتداء والخبر ويقولون هما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلين
لا يعمل كذا في شرح المفصل للمصنف والاولى اولى اذ هي اللغة التي ورد

عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا قوله واذا زيدت ان مع ما الى آخره هذا
بيان الاسباب التي تبطل عملهما وهي زيادة ان المكسورة مع ما نحو ما ان زيد منطلق
وقوله مع ما احترازا عن لا فانها لا تزاد معها وانتقاض النفي بالا سواء
كان النفي بما او بلا نحو ما زيد الا منطلق ولا رجل الا افضل منك وتقديم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل وانما تبطل عملهما في هذه المواضع اما
في الاول فلان ما عامل ضعيف يعمل على خلاف القياس لشبهه بليس بقوي
فلما فصل بينها وبين معمولها ضعف عن العمل واما في الثاني فلان النفي
انتقض بالا وهو المعنى الذي عملت لاجله فلما بطل بطل العمل واما في الثالث
فلما تقدم من كون عملهما على خلاف القياس فلا يحسن ان يتصرف كتصرف
الاصيل بخلاف ليس فانها اصيلة في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخبر قوله
واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبرهما ولا بحرف عطف موجب
اي يثبت ما بعده وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعد ولا زيد قائما لكن نائم
بطل عملهما فيه لان معنى النفي كما مر ولا يجوز في المعطوف الا الرفع حملا على محل خبر
ما ولا اذ هو مرفوع المحل نظرا الى الاصل فاما اذا عطفه بحرف غير موجب مثل
ما زيد قائما ولا قاعدا فحكمه حكم ساير المعطوفات قال رحمه الله المجرورات
الى قوله التوابع قلت المباحثات الخلافية هنا ايضا كما مر في المرفوعات
قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء الى آخره وانما قال اسم لان المضاف
اليه لا يكون الا اسما كما مر وقوله نسب اليه شيء احترازا عما لم ينسب اليه شيء
كخبر المبتداء مثلا كذا في بعض الشروح وانما قال شيء ليشمل الاسم والفعل

مثل غلام رجل ومررت برجل وقوله بواسطة حرف جر احتراز عن الفاعل والمبتدأ
وغيرهما فانها انما ينسب اليه شي لكن لا بواسطة حرف الجر وقوله لفظا ليدخل
مثل مررت بزيد وقوله تقديرا ليدخل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم لان حرف الجر فيهن مقدر قوله مرادا احتراز عن قولك صمت يوم الجمعة
فانه نسب صمت الى اليوم بواسطة حرف الجر تقديرا وهي في لكنها غير مرادة
ولهذا لا يظهر اثرها وعلم من ذلك ان مراده بقوله مرادا ان يظهر اثر ذلك الحرف
المقدر فيما بعده قوله فالتقدير شرطه الى آخره يعني اذا كان حرف الجر مقدرا
في الاضافة شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن التنوين قال المصنف
نريد التنوين وما يقوم مقامه وهو نون التثنية والجمع وانما شرط ذلك لان
التنوين وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وتمامه والاضافة
يؤذن بعدم ذلك فلا يجمع بينهما قال المصنف وما ليس فيه تنوين يقدر كاحمد
انه لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجل الاضافة قوله لاجلها اي لاجل الاضافة
فان التنوين لو جرد لاجل الالف واللام كالضارب بزيد على المذهب الاصح
لا يجوز الاضافة بتقدير حرف الجر وما نقل عن الفراء انه يجوز الاضافة فيه فان
يجيب انه نقول انما سقط التنوين بالاضافة لا بالالف واللام وكذا النون
لو جردت لغير الاضافة لم يكن الاضافة متحققة والكلام في الاضافة المتحققة
وهذا كما جرد النون لاتصال الضمير في الضاربوك فانه لا حاجة الى الاضافة
هنا لاسقاط النون بل سقط بمجرد اتصال الضمير وتخلص عن الخوض في
ان محل الكاف هنا منصوب او مجرور فيكون شرط حذف التنوين لنفس الاضافة

وشرط حذف النون للاضافة المتحققة والباعث الى هذا التكلف ما نقلت عن
شرح المصنف انه اراد التنوين وما قام مقامه فيكون قوله لاجلها متعلق
بهما اي المجموع فلا بد من تحقيق صورة يكون حذف النون فيها لا لاجل
الاضافة وما ظفرت على غير ما ذكرت ومن رأى له شيئا آخر اقوى من ذلك
فليثبته هنا مثابا من البر الرحيم وفي بعض الشروح وانما قال لاجلها
احترازا عما سقط بعلة اخرى مثل التقاء الساكنين قلت يظهر على صورة
حذفت فيها التنوين لاجل التقاء الساكنين نعم وان سلم ان تلك الصورة
موجودة الآن كلامه لا يتوقف على المقصود لان نون التثنية والجمع لا يكون
ساكنة حتى يحذف لالتقاء الساكنين قال العبد الفقير جامع هذه الفوائد
قد مر علي بعد حين من الفراغ عن هذا الشرح عند مذاكرتي المفصل
مع اصحابي قول صاحبه وقد يحذف اي التنوين اذا تلاقى ساكنا آخر
كقولهم فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ قل هو الله
احد الله الصمد فعلى هذا لم يبق على هذا الشارح الا الاعتراض الثاني قوله
وهي لفظية اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية وانما قدم المعنوية
لانها هي الحقيقة قوله فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
قوله ذلك انما يكون بان لا يكون المضاف صفة اصلا نحو غلام زيد وقيام زيد
حسن فان المصدر هنا وان اضيف الى فاعله فالاضافة معنوية
لفوات الصفة او بان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو كريم
العراق فان الكريم وان كان صفة فالعراق ليس بمعموله لانه لا يقال

نحو قوم العراق بل يقال كرام حسن في العراق والمراد بالعمل هنا ان يرفع المشتق المضاف اليه او ينصبه لو تسلط عليه والمراد بواو المضاف كان رافعا او ناصبا له قبل الاضافة كذا في بعض الشروح قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي الاخر اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه وانما كانت بمعنى اللام هنا لان اللام هي الاصل في افادة اختصاص المضاف بالمضاف اليه المقصود بالاضافة اذ هي الموضوعة للاختصاص وكانت المتعينة للتقدير اللهم الا اذا قصد المتكلم الغرض الاختصاص واريد البيان او الظرفية في يلتفت الى تقدير من او في لذلك الغرض وان كان المضاف اليه جنس المضاف اي يكون المضاف بعد الاضافة اخص مطلقا من المضاف اليه والمضاف اليه اعم مطلقا من المضاف كقولك خاتم فضة فان الخاتم بعد الاضافة الى الفضة يصير نوعا من الفضة والفضة جنس له والا فقبل الاضافة بينهما عموم من وجه فكيف يكون احدهما جنسا للاخر وتحقيق ذلك يساعد للمزاولين في علم اخر كانت الاضافة بمعنى من لان الغرض من هذه الاضافة هو البيان وذلك انما يحصل بمن التبيينية وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في وذلك ظاهر ولا سبيل الى دليل الحصر سوى الاستقراء قوله وهو قليل الكناية ينصرف الى القسم الثالث فلذا اجازت بلفظ التذكير والا فلو اعيدت الى الاضافة بمعنى في لوجب لفظ التانيث اي القسم الثالث

وهو الاضافة بمعنى في قليل الاستعمال قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اي الاضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانها تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه فلو لم يكن المضاف اليه شائعا في امته كان المخصوص به كذلك ضرورة وذلك انما يكون في الاسماء التي لم يتوغل في الابهام اما التي توغلت فيه مثل غير ومثل وشبه فلا يتعرف بالاضافة اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرته وقيل ان الاضافة في مثل هذه الامثلة لفظية لان معنى الغير المغاير والمثل المماثل والشبه المشابه فلعل المصنف اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة مما ذكره من الحكم الكلي في افادة تعريف الاضافة المعنوية قوله وتخصيصا مع النكرة اي تفيد الاضافة الى النكرة تخصيصا في المضاف لما عرفت ان الاضافة تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه ولا تعريف في المضاف اليه حتى يتعرف المضاف فبقي على اصل الخصوصية الناشئة من الاضافة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان لا يكون في المضاف تعريف والا فان اضيف الى المعرفة يلزم تحصيل الحاصل وان اضيف الى النكرة يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاعلى وفي بعض الشروح ويعلم منه ان المضاف العلم لا بد ان يفارق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان فان قلت قد شرطت تجريد المضاف عن حرف التعريف فما تصنع بيا عبد الله قلت حرف النداء غير موضوع للتعريف

وانما يعرف ما بعده بالقصد والاقبال ولهذا قد يكون بعده نكرة عند عدم القصد والاقبال نحو يا رجلا لغير معين فلا نسلم يعتد بتعريفه اعتداد سائر التعريفات فاغتفر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف ولم يغتفر فيما يكون تعريفه بواسطته نحو يا الرجل اذ الشجاعة شجاعة الكثر والشجاعة الكبر ونو بنفس اجتماع الحرفين قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا سؤال وارد على ما شرط من تجريد المضاف من حرف التعريف فان الكوفيين قد جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف في قولك الثلثة الاثواب فينتقض الشرط المذكور والعذر للكوفيين في قولك ان الثلثة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جيء بالاول لغرض العدد فلما فهم انها الذات عرفوا الاول لانه دال التعريف ولم يعرفوا الثاني لانه المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان كان ضعيفا كذا في شرح المفصل للمصنف واجاب عنه بانه ضعيف ووجه الضعف انه خلاف القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فلما مر واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب وقال ذو الرمة

ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فيما ادرك خمسة الاشبار انشدهما المحقق في شرحه قلت اشرح هذين المستشهدين وان لم يكن شرحهما مقصودا هنا ايضاحا للمراد وتكميلا للاستشهاد اما صدر بيت ذي الرمة فقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي في البيت يقول

ان الاثافي ورسوم الديار بعد خرابها لا ترد جواب سلام ولا تخبر عن خبر اذا استخبرت وهذا معنى قوله او يكشف العمى وصدر بيت الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك البيت وبعده يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثار عني بالخوافق الرايات وبمعتبط الغبار مكانا لم يقاتل فيه قبله ولم يثر غباره حتى اثاره واراد بالخمسة الاشبار القبر وهو يمدح يزيد بن المهلب فيقول لم يزل منذ كان صغيرا الى ان مات يقود الجيوش ويحضر الحروب والمعنى هو منذ كان وفي الكشاف في اية الحجاب ان قوله وادرك خمسة الاشبار اشارة الى مذهب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انه كان يعتبر البلوغ بالقامة ويقدر ذلك بهذا القدر ومعنى البيت بهذا التقدير ظاهر فان قلت فاي احتجاج فيما ايد من البيتين وهذا لان الكوفيين يجيزون تجريد المضاف عن اللام ايضا في فصل العدد كما في غيره قلت لان المقام مقام تعريف باللام ولم يعرف بها فدل على ان المضاف في فصل العدد بدون اللام يكون والدليل على انه مقام التعريف باللام ان المعنى فسما وادرك القبر الذي هو خمسة الاشبار وكذلك المعنى الثالث من الاثافي كذا في بعض شروح المفصل ولقائل ان يقول البيتين لو طاوع صاحبيهما النظم المستقيم مع اللام فيهما لما بعد منهما القول به فالاستدلال بهما ليس بضربة لازم لعدم جواز مذهب الكوفي وهذه الفوائد منقولة من المقتبس قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة ليخرج ما ليس بصفة وقوله مضافة الى معمولها ليخرج الصفة المضافة

لا غير معمولها كقولك مصارع مصر لانه وان كان صفة مضافة لكن الى غير معمولها
لان معناه مصارع في مصر فالمصر ليس معمول المصارع لما عرفت من معنى
العمل ههنا قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع ولا تفيد تعريفا وتخصيصا
لان حقيقتها لما كانت اضافة الصفة الى معمولها فبل الاضافة كان معنى
العاملية والمعمولية الاصليين منظورا اليه بينهما بعد الاضافة ولن
يتصور ذلك الا بتقدير التنوين او النون وذلك التقدير يجعلهما في حكم الانفصال
فلا يحصل للمضاف اختصاص بالمضاف اليه فلا يسري معناه اليه قوله
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ ولم تفد التعريف اصلا جاز ان يقال مررت برجل حسن
الوجه فانها لو افادت تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلا يصح وقوعه
صفة للنكرة حينئذ ولما لم يتعرف بهذه الاضافة جاز ان يقع صفة لرجل
قوله وامتنع بزيد حسن الوجه لما عرفت ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف
فلم يتعرف حسن الوجه فلم يصح وقوعه صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد
لوجود شرط الاضافة وهي الخفة بسقوط النون قوله وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء قال المصنف في شرح المفصل واما الضارب زيد فلن نظر الى ان اللام
سابقة والتنوين زال لاجلها فحكم بمنع الاضافة لفوات الشرط وهو التخفيف
ومن نظر الى ان الاضافة سابقة وقد حصلت الخفة بها بحذف التنوين
جوز تعريفه والوجه هو الاول لان اللام في ... اسم سابقة على ...

فائدة

بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لها لا للاضافة لانهما موجبان لذ موجبان
سبق احدهما فثبت الحكم للسابق كما لو مس ثم بال فنقض الوضوء للمس
اذ لا يحصل الحاصل قوله ما ضرب من الامثال لشافعي والحنفي هو كما اذا قصد
ثم بال قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما ضعف ذلك لان قوله
وعبدها معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة بالالف واللام
الى المعرفة وانما جوزه بعض النحويين لان اضافة الواهب الى عبدها ليست
بصريحة بل انما قدرت لوجود حرف العطف وقد يتحمل في التقديرات
ما لا يتحمل في القصديات كما في رب شاة وسخلتها بدرهم فان ادخال كلمة رب
على سخلتها لا يجوز قصدا لان السخلة معرفة بالاضافة الى الضمير ورب انما تدخل
على النكرة لكن جاز بواسطة حرف العطف فكذلك ههنا وكذلك جاز ان يقال
يا زيد والحارث ولم يجز يا الحارث وانما لم يقل الواهب المائة الهجان وعبدها
كما قال الشاعر ... فلم ضعف هو ولم يضعفا
قوله واختار الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه اراد ان ينبه
على الفرق بين الضارب الرجل وبين الضارب زيد فان الاول جائز والثاني ممتنع
مع ان في كليهما اضافة الاسم المحلى بالالف واللام الى المعرفة ووجه الفرق
ان الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه من حيث ان كليهما مما يتحلى جزآهما
بالالف واللام دون الضارب زيد فانه فقدت تلك المشابهة فيه حيث ليس
في المضاف اليه فيه الالف واللام والحسن الوجه المختار فيه الاضافة والا
الا في الضارب زيد

فلو رفع الوجه يلزم خلو الصفة عن الضمير الذي به ترتبط بالموصوف في قولك
مررت بزيد الحسن الوجه ولو نصبت فانما نصبت تشبيها له بالمفعول اذ لا يجوز
ان يكون تمييزا لانه معرفة والاضافة لانها اصل اولى من المشبه بالفضلة
على انه يوهم تعدية اللازم ... وهذا هو المراد بقوله حملا على المختار
في الحسن الوجه قوله فاوجه بيان الخفة في الحسن الوجه حتى ساغت
الاضافة فيه قوله وان الاصل الحسن وجهه لان معناه الذي حسن وجهه
قبل الاضافة وكانت مشتملة على الضمير المرتفع بالواو والتي هي مقدرة
وعلى حركة الرفع وضمة الضمير وهذه خفة من غير وجه واما اللام التي حصلت
عند الاضافة فهي حرف ساكن كالعدم لا يعبأ به قوله ... ليست الخفة
الاضافية هي ما يحصل بحذف التنوين او النون ... بلى وكان ذلك
مشكلا علي منذ صرت في حلقة الكافية ولعل هذا من باب الحق الحكم
بالشبه فان الاصل في الخفة المجوزة للاضافة ان يكون بحذف التنوين
او النون الا ان هذه الخفة لما اشتركت بتلك في اصل معنى الخفة اخذت
حكمها وكم لذلك من نظائر لاولي البصائر قوله والضاربك وشبهه تقرير
الكلام انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك لانه عطف على قوله الضارب
الرجل واراد بشبهه الضاربه وتثنيتهما وجمعهما فاعلم ان قوله الضاربك
يرد اعتراضا على مسئلة الضارب زيد وذلك لان علة امتناع الاضافة
موجودة في الضاربك كما هي موجودة في الضارب زيد مع ان الضارب مضاف
الى الضمير المتصل عند سيبويه واصحابه والجواب عنه انما جاز ذلك حملا

على ضاربك

على ضاربك بيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم تحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الكاف اذ لا يجتمع الضمير
المتصل مع التنوين والنون لانهما مشعران بالتمام والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فيصير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوها بدونه اجماعا حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والى هذا اشار بقوله
حملا على ضاربك وهذا كله على قول من قال ان الضارب مضاف الى الضمير المنفصل
واما من زعم ان هذا الضمير مفعول فهذا الاعتراض ساقط عنه والى هذا اشار
بقوله فيمن قال انه مضاف قوله فان قلت ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف وهلا قيل انها سقطت للاضافة قلت لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ضاربك اولا ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها انما سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة قوله ولا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة حقها
ان يكون باعراب الموصوف والمضاف اليه حقه ان يكون مخفوضا بالاضافة فيؤدي
الى ان يكون مخفوضا مرفوعا وهو باطل قوله ولا صفة الى موصوفها اي لا يضاف
صفة الى موصوفها لانه يؤدي الى تقدم التابع وتاخير المتبوع قوله ومثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء هذا قول قال
المصنف هذا يرد شبهة في اضافة الموصوف الى الصفة لانهم يقولون المسجد الجامع

والجانبُ الغربيُّ والصلوةُ الاولى والبقلةُ الحمقآءُ فاذا قالوا مسجدُ الجامع
فقد اضافوا الموصوفَ الى صفته والجواب ان مثل ذلك متأوّلٌ فمسجدُ الجامع
متأوّلٌ بمسجد الوقت الجامع وكذا بعيد وصفُ المسجد بكونه جامعاً لانه موضع
الاجتماع بعيد وصفُ الوقت بكونه جامعاً لانه وقتٌ يُجتمَع فيه وجانب الغربي
متأوّلٌ بجانب المكان الغربي وصلوة الاولى متأوّلٌ بصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحمقآء متأوّل ببقلة الحبّة الحمقآء وكذا بعيد وصف البقلة بالحمقآء لانها
تنبت في مجارى السيل فيجترفها السيل بعيد وصف الحبّة بالحمقآء لذلك قوله
ومثل جَرْدُ قطيفةٍ واخلاقُ ثيابٍ متأوّلٌ قال المصنف هذا يرد شبهةً في اضافة
الصفة الى موصوفها لانهم يقولون قطيفةٌ جَرْدٌ وثيابٌ اخلاقٌ فاما اذا قالوا
جَرْدُ قطيفةٍ واخلاقُ ثيابٍ فانما اضافوا الصفة الى موصوفها والجواب عنه ان
مثل ذلك متأوّل ووجه تأويله انهم حذفوا قطيفة واستعملوا جرداً اسماً جارياً
على طريقة حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فصار في الاستعمال كانه اسم
غير صفة بمنزلة خاتمٍ وسوارٍ فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحاً لان يكون
قطيفةً وغيرها مثل خاتمٍ في كونه صالحاً لان يكون فضةً وغيرها اضافوه الى
جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتماً الى فضةٍ فحاصل التأويل ان جرداً
بعد حذف موصوفه واقامته مقامه متأوّل بانه اسم غير صفة فلم يلزم
اضافة الصفة الى الموصوف قوله لما كانوا محتاجين الى الاتيان بالموصوف
دفعاً للالتباس قولهم لم يبقوا الكلام على اصله كفايةً لمؤنة الحذف ثم الرد
قوله هذا الاحتياج مما كان اوان الحذف لان الالتباس انما عرض بعد طول
دهر

العهد المنسى للموصوف فاما عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كان الاذهان
تباغرت بالموصوف فلم يقع الالتباس اذ ذاك حتى لو كان الالتباس اوّل وهلة
لما غيّر الكلام عن اصله قوله فعند الالتباس هلا ردّوا الكلام على اصله
قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفةً فلم تحتج الى الموصوف
بل احتاجت الى المبيّن والبيان بالاضافة هو الاصل قوله ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم اى لا يضاف احد الاسمين المتساويين في الصدق الى الآخر
نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني لعدم الفايدة اذ لا معنى
لتخصيص الشيء بنفسه وفي بعض الشروح وانما قال مماثل للمضاف اليه ولم
يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان
نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء هذا لدفع وهم
من عسى يتوهم ان الكل مع الدراهم متساويان ومنشأ الوهم هو ان لفظ الكل
لا معنى له بعينه بل يكتسب معنى ما اضيف اليه فلما اضيف الى الدراهم كان معناه
هو الدراهم فيكون اضافة الشيء الى نفسه وهذا الوهم انما يكون بعد اضافة
الكل الى الدراهم فقال انهما ليسا متساويين بل الكل اعم من الدراهم والعين
اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرها
فبعد الاضافة بالدراهم اختص بها وكذلك لفظ العين قبل الاضافة جاز
ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق كذا في بعض الشروح فبعد الاضافة
تخصص بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود قوله في تحقيق هذا المثال
مباحثات على الاول كما قال ايا ها والاقرب ان يقال انه يطلق على العدم
المضاف

كعدم زيد وامثاله قوله فانه يختص اى فان الكل يختص بالدراهم والعين يختص
بالشيء وانما وحّد الضمير وقد ذكر شيئين ذهاباً الى المعنى لان كليهما في حكم شيء
واحد وهو المضاف الاعم من المضاف اليه كما ذهب في قوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها الى المعنى وهى الجملة الكثيرة من الدنانير والدراهم
فلذا قيل ينفقونها اولى الكنوز او الى الاموال او نحوه المعنى فان الكل يختص
والعين كذلك كما قيل في هذه الآية ان معناه ولا ينفقونها والذهب كما في
قوله فاني وقيّار بها لغريب وقيّار كذلك وتحقيق امثال ذلك انما يساعد
للمزاولين في الكشاف قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأوّل هذا يرد اعتراضا
على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص فان سعيداً وكرزاً
متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر
والجواب انه متأوّل ووجه تأويله ان المراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه
الاسم فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم
يكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء ونسبته الى اللفظ فلم يضف
اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم
الى اللقب اولى من العكس كذا في بعض الشروح قوله واذا اضيف الاسم الصحيح
او الملحق به الى ياء المتكلم الى آخره نعنى بالصحيح ما ليس آخره حرف علة
نحو ثوب ودار وبالملحق بالصحيح ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما
كان ذلك في حكم الصحيح لتحمل آخره الحركات كالصحيح لان حرف العلة يخفّ
النطق به متحركاً لسكون ما قبله فاذا اضيف احد الاسمين المذكورين

الى ياء المتكلم كسر آخره قال المصنف في شرح المفصل انما كسر لانهم ارادوا
ان يكون ما قبل الياء من جنسها لانها تصير مدّة اذ المدّة هو حرف علة
يكون ما قبله حركة من جنسه فتخفّ والموضع موضع التخفيف اذ الاسمان
نُزّلا منزلة اسم واحد قوله والياء مفتوحة او ساكنة ياء الاضافة حقها
الفتح لئلا يبتدأ بها ساكنة حكماً لانها كلمة على حدة وكونها مفتوحة لان
الفتح اخفّ الحركات والحرف ضعيف وانما يسكن طلباً لزيادة التخفيف فيها
على انها متصلة بما قبلها اتصالاً فلا يلزم الابتداء بالساكن من كل وجه
قوله فان كان آخره الفاً تثبت ظاهر هذا الكلام يوهم انه في بيان حكم الصحيح
والملحق به بعده وليس كذلك بل بما سبق كان حكم الصحيح والملحق به وههنا
شرع في احكام ما لا يكون صحيحاً او ملحقاً به وذلك لا يخلو اما ان يكون في آخره الف
او واو او ياء فان كان في آخره الف سواء كانت للتثنية او لغيرها مثل عصاي ورحاي
وضاربايَ تثبت الالف عند الاضافة على اللغة الفصيحة لتعذّر الحركة عليها
وخفتها قوله فان كان آخره الفاً اى ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم بدلالة
سياق الكلام قوله وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء لانهم ارادوا كسر الالف
قبل ياء المتكلم فلم يقدروا فقلبوا الالف الى اخت الكسرة فاجتمع مثلان
فادغموا احدهما في الآخر كذا في بعض شروح المفصل وانما لم يقلبوا الف التثنية
لانهم كرهوا ان يغيروا حرفاً جيء لمعنى بخلاف الف موسى كذا في شرح المفصل
للمصنف قوله وان كان ياء ادغمت اى ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياء ادغمت في ياء المتكلم كما هو الحكم في اجتماع المثلين سواء كانت ياء التثنية

كمسلمي بفتح الميم او الجمع كمسلمي بكسرها او لغيرهما كقاضي وغازي بتشديد الياء
وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منها ومن
الياء اجتماع الساكنين **قوله** وان كان واوا قلبت ياء وادغمت اي وان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا قلبت ياء وادغمت الياء في الياء قال المصنف
وانما يكون ذلك في جمع السلامة لا غير فانه اذا لحقته ياء الاضافة اجتمعت الواو
والياء وسبق احدهما بالسكون وقياس لغتهم في ذلك قلب الواو ياء وادغام
الياء في الياء كما تقول في مسلمون مسلمي وكسر ما قبل الياء بعد الادغام لاجل
الياء وفي بعض الشروح فان قيل لم لا يكسر في مصطفي **قلنا** اصله مصطفون
فتصير مصطفوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت فابقي ما قبلها على ما كان
لخفة الفتحة بخلاف مسلمي فان ما قبل الواو فيه مضموم **قوله** وفتحت الياء
للساكن اي فتحت ياء الاضافة مع تلك الحروف المذكورة لانها لو سكنت
يلزم التقاء الساكنين ولو حركت فالفتح اولى للخفة وقد جاء في قراءة نافع
محياي بسكون الياء وهو ضعيف **قوله** واما الاسماء الستة فاخي واب شرع
يبين حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم ولما كان بعضها مخالفا
للبعض لم يقرن الكل في قرن واحد بل فصل بعضها عن بعض وستطلع
في اثناء المباحثات على ذلك **قوله** فاخي واب يعني حكم الاخ والاب عند الاضافة
الى ياء المتكلم حكم الصحيح ولا يعاد اليهما المحذوف فيهما فصارا كان
لم يكن كما في يد ودم فان قلت ما الفرق بين اضافتهما الى ياء المتكلم وبين
اضافتهما الى غيرها ولم يجيئون بالمحذوف ثمه ولم يجيئوا به هنا **قلت** لوجي

بالمحذوف هنا لقيل ابوي واباي وابيي وكل ذلك ممتنع اما ابوي فلان الياء
اما ان تسكن وحينئذ يجتمع ساكنان او تحرك وحينئذ ينقلب الواو الاعرابي
ياء على القاعدة المعهودة في اجتماع الياء والواو وسبق احدهما بالسكون
ويلزم اشتباه المرفوع بالمجرور **فان قلت** ليس في ابي مثل ذلك الاشتباه
قلت بلى ولكن مع التخفيف بالحذف ولا يلزم من تحمل الاشتباه مع التخفيف
تحمله لا معه **فان قلت** الم يلزم ذلك الاشتباه في مسلمي وقد تحمل ثمه فهلا
تحمل هنا **قلت** لو لم يتحمل ذلك الاشتباه في مسلمي لكان ينبغي ان يقال مسلمي
باياء الخفيفة كما يقال اي اذ لا يقال مسلموي بالاصل الجاري مرارا فكان
يشتبه المفرد بالجمع وهذا الاشتباه اشد فسادا من الاشتباه المتحمل
اذ اشتباه المفرد بالجمع في جنسين والاشتباه المتحمل في جنس واحد وهذا
الف دساقط هنا فلا يتحمل الاشتباه واما ابيي فلان الياءين اما ان يدغما
ولزم الف اذا المذكور او لا يدغما وحينئذ يستثقل اجتماعهما لتجانسهما وفك
الادغام مع كسرة ما قبلهما واما اباي فلطرد الباب لانه من ذلك **قوله**
واجاز المبرد اخي وابي يعني انه يعيد المحذوف ويدغم تمسكا بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وذو المجاز اسم لسوق العرب
بناحية مكة يحضرون بها كل سنة ويقيمون شهرا للتبايع والتفاخر
وتناشد الشعر قال المصنف وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون
المقسم بالآباء وذلك ان الاب يجمع جمع السلامة في كلامهم فيقال ابون
وابين فمن الجايز ان يكون قوله وابي جمعا لان الواو للقسم فكان وابين

مجرورا في الاصل ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء
الاضافة فصارت الكلمة وابي ومثل هذا الاحتمال يدفع كونه حجة للمبرد **قوله**
ويقول حمي وهني يعني اي حكمهما حكم الصحيح كما كان في اخ واب وانما فصلهما
عن اخي وابي لان في الاولين نقل خلاف المبرد وليس ذلك فيهما وان كان القياس
ان يصح على قوله حمي وهني الا انه ذكر في بعض الشروح انه لم ينقل عن المبرد
غير ابي واخي **فان قلت** هل من مخصص في ابي واخي سوى انه لم ينقل منه
غيرهما **قلت** نعم ورود الشعر في ابي وثبوت الف آخي بين اخي وابي في الصورة
الكثير مما بين ابي وغيره **قوله** ويقال في في الاكثر وفمي فم اصله فوه حذف
الهاء لخفائها ثم الواو لاعتلالها فلم يبق الا حرف واحد وليس في الاسماء
المتمكنة مثله في كلامهم وارادوا ان يجروه مجرى اخوانه معربا بالحركات
ومنونا عند الافراد وذلك لا يمكن في حرف واحد لاعوزاز نظيره في الكلام فابدلوا
الواو المحذوفة ميما لتجانسهما لانهما من حروف الشفة فصار على حرفين نحو
اخ واب ولكن ثم حصل لهم بعد ذلك طريقان عند الاضافة فمن نظر الى
ان حذف الواو وابدالها ميما انما كان عند الافراد بالعلة المذكورة وزالت العلة
عند الاضافة يرد الواو ويقلبها ياء ويدغم فتقول في بكسر الفاء وتشديد
الياء ومن نظر الى انه يقال اذا افرد فم وقياس هذه الاسماء ان تلحق
بمفرداتها ياء المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخ واب
فكما قيل في اخ اخي قيل في فم فمي والاول افصح واكثر لان فيه ابدال الواو
الى اختها وهي الياء وفي الثاني ابدالها الى الميم التي ليس بينها وبينها الا

الا شبهة بعيدة وهذا هو المراد بقوله في الاكثر **قوله** واذا قطعت قلت فم واب
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات كما في يد ودم **قوله**
وفتح الفاء افصح منها يعني في فم لغات ضم الفاء لان الميم عوض عن الواو فيضم
ما قبلها كما في الواو كذا ذكره المصنف وهو ضعيف لانه لو كان الواو ثابتة هنا
لم يكن ما قبلها مضموما فما يكون بدلا عنها اولى ان لا يكون ما قبلها مضموما
وكسرها لانه لما عوضت الواو ميما لعلة ذكرناها فكانه عوضت الواو ياء وذلك
انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذا اذا عوضت ميما كذا في شرح المصنف
وضعفه ظاهر وفتحها وهو الاصل لما عرفت ان اصلها فوه وفتحها افصح
منها اي من هذه اللغات المذكورة واعاد الضمير اليها وان لم يجر ذكرها لظهورها
كما في قوله تعالى كل من عليها فان وحتى توارت بالحجاب اعيد الضمير الى
الارض والشمس وان لم يجر ذكرهما لظهورهما كذا تقرر عند بعض
شراح الكافية وفي بعض الشروح وجه لا يبعد عن الصواب وهو ان تقدير
الكلام فتح الفاء من كلمة فم افصح فيكون منها متعلقا بالفاء لا بافصح
اي فتح الفاء منها افصح **قوله** وجاء حم مثل يد الى آخره اراد ان حم لغات
سوى ما ذكر احدها اعرابها بالحركات حالتي الافراد والاضافة وهو المراد
بقوله مطلقا تقول هذا حم ورايت حما ومررت بحم وهذا حمك ورايت حمك
ومررت بحمك والى هذا اشار بقوله مثل يد وثانيها انه يكون مهموزا
معربا بالحركات مطلقا اي في حالتي الاضافة والافراد تقول هذا حمء
ورايت حمأ ومررت بحمء وهذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك

والى هذا اشار بقوله وخبءٍ وثالثها ان يكون آخرها واوًا خاصة تقول هذا خَبْوٌ ورايت خَبْوًا ومررت بخبوٍ وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك والى هذا اشار بقوله ودلوٍ ورابعها ان يكون آخره الفًا مقصورة فيكون اعرابه تقديريًا حالتي الافراد والاضافة تقول هذا حمًا ورايت حمًا ومررت بحمًا وهذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك والى هذا اشار بقوله وعصا

قوله وجاء هَنٌ مثل يدٍ مطلقا اى وجاء في هن لغة اخرى سوى ما ذكر وهي ان تكون مثل يدٍ مطلقا اى في حالتي الافراد والاضافة تقول هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اى ولا يقطع عن الاضافة وقال المصنف وانما لم يضف الى مضمر لان وضعها ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال فلم يضف الا اليه وفي بعض الشروح وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلِّ على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه قلت وما ذكر في المفصل من ان ذو لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة اولى مما ذكره صاحب الكافية لانه لا فايدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر فانه كما لا يضاف الى مضمر لا يضاف الى كل ما لا يكون اسم جنس كالعلم وغيره قال المصنف ولم يقطع عن الاضافة لانها ليست مقصودة وانما هي وصلة الى المضاف اليه فلذلك لم يقطع قال رحمه الله التوابع الى قوله المبني قلت لما مضى بيان الاعراب الاصلي بتفاصيله شرع في بيان الاعراب التبعي بتفاصيله قوله كل ثان يشمل التابع وغيره لان خبر ان

مباحث التوابع

وكان وما ولا وغيرها ثواني لاسمائها فبقوله باعراب سابقه خرج جميع ذلك ثم قوله ثان باعراب سابقه يشمل خبر المبتدا والثاني والثالث في علمت واعلمت فبقوله من جهة واحدة خرج كل ذلك ايضا لان اعراب خبر المبتدا من جهة كونه مسندا به واعراب المبتدا من جهة كونه مسندا اليه وكذلك اعراب مفعول الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به في المعنى واعراب المفعول الاول منه من جهة كونه محكوما عليه كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا ينتقض هذا الحد بالمعطوف بالحرف مثل قام زيد وعمرو وان كان اعراب الثاني بواسطة الحرف لان الثاني مرفوع بكونه فاعلا كالاول قلت يفهم من جميع ذلك ان المراد باتحاد الجهة ان لا يكون بين الاول والثاني تخالف من حيث يكون احدهما محكوما عليه والآخر محكوما به وذلك لا يتوقف عن اخراج ما يجب اخراجه لانه يبقى عليه المفعول الثاني من باب اعطيت فانه ليس بينه وبين الاول تخالف بهذا المعنى وليس بتابع فالصواب ان يقال المراد بالجهة الواحدة هو الانسحاب المستعمل بين النحاة عند قولهم ينسحب حكم العامل على القبيلين اعني التابع والمتبوع بيان ذلك ان عمل العامل في الشيئين على ضربين ضرب يتوقف عقلية العامل عليهما فيقتضيهما معا على السواء كعلمت بالنسبة الى مفعوليه وضرب يتوقف على واحد فلا يقتضي الا ذلك الواحد وانما يعمل في الآخر لانه ذيل لذلك الواحد ومتعلق به اي تعلق كان لا انه يتوقف عقلية ذلك العامل عليه ايضا وهذا هو المراد بالانسحاب فعلى هذا خرج خبر المبتدا والمفاعيل الثواني والثوالث سواء كانت من باب علمت او من باب اعطيت

لان عمل العامل في شيء منها ليس بطريق الانسحاب بل بالاقتضاء الاولي واما تحقيق الانسحاب في جاءني زيد وعمرو فلان عقلية العامل هنا حصلت بزيد ثم انسحب الى عمرو لانه متعلقة في اقتضائه المجيء فان قلت هذا الحد ينتقض بالحال اذا كانت عن المفعول فانها ثانية باعراب سابقها من جهة واحدة بكل واحد من التعريفين قلت المراد بالثاني ما يكون ثانيا حتما بحيث لا يجوز ان يصير اولا قط والحال ليست كذلك لانها ليس يحتم كونها ثانية لانها قد يصير اولا كما في قوله لعزة موحشا طلل قديم وامثال ذلك بخلاف التوابع فانها لا تصير اولا البتة فان قلت فهلا اخرج خبر المبتدا والثاني والثالث في علمت واعلمت بهذا القيد ولم قيل من جهة واحدة قلت كان يسع له ذلك لكن بطريق العناية كما ذكر وكان استعمال هذه الاشياء اكثري الوقوع فالاهتمام باخراجها حرية عن ان يخرجها بقيد لا يكون صريحا في الاخراج فيها بقيد آخر لذلك فاما الحال التي تجيء اى انه ينتقض الحد بها فهي اقلية الوقوع بالنسبة الى ما ذكر من الاشياء لانها صنف من اصناف نوع فلم يعتن باخراجها ذلك الاعتناء وفي بعض الشروح ولا ينتقض هذا الحد بمثل قولك قام هؤلاء العقلاء فان سابقه ليس بمعرب لان المراد بالاعراب ما هو اعم من اللفظي والتقديري والمحلي ولا ينتقض بمثل ايها الرجل فان الرجل تابع لاي واعرابه غير اعراب سابقه لفظا ومحلا اما لفظا فلان المتبوع مبني واما محلا فلان المتبوع محله منصوب والتابع مرفوع لان المراد بالاعراب ما هو اعم من الاعراب الحقيقي والشبيه بالحقيقي وحركة المنادى

مباحث النعت

وان لم يكن اعرابا حقيقيا لكن تشبه الحقيقي لكون بنائه عارضيا قوله النعت تابع الى آخره فقوله تابع شامل لجميع فبقوله يدل على معنى في متبوعه خرج ما كان من التوابع سوى النعت لان شيئا منها لا يدل على معنى في متبوعه وقوله مطلقا قال المصنف انه لدفع وهم المتوهم مثل ضربت زيدا قايما انه داخل في ذلك فانه وان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو تقييد بحال الضرب قلت هذا الكلام بصريحه يدل على ان قوله مطلق ليس بقيد ضروري بل انما جيء لدفع وهم المتوهم وهو الصواب لان الحال ليست بداخلة في التوابع حتى يحتاج الى اخراجها بقيد كما مر وما قيل في بعض الشروح وانما قال مطلق ليخرج عنه مثل قولك ضربت زيدا قايما لان قايما داخل في التوابع بزعم بعضهم بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا قال مطلقا خرج عنه لانه لا يدل على معنى في متبوعه مطلق بل انما دل على المقيد بحال الضرب لهذا تقرير ما ذكره المصنف في شرح هذا الكتاب كما ترى انه غير سديد بل لان قوله قايما داخل في التوابع بزعم بعضهم فالمصنف بريء عن هذا النقل فلا يكون هذا تقرير قوله وكذلك قوله بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه لان المصنف لم يذكره بطريق التناسب البتة بل ذكر انه يدفع وهم المتوهم انه داخل في التوابع وكم من فرق بينه وبين ذلك فاحفظه مني وان لم اكن هنالك وفي بعض الشروح لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين وفي بعض الشروح وقيل يرد على هذا الحد الرجل في قولك مررت بهذا الرجل فانه صفة مع انه ليس بدال

على معنى في متبوعه ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم ان الرجل لم يدل على معنى
في هذا ودلالته عليه ظاهرة لانه يدل على الذكر المعين من ذكور بني آدم وهو
حاصل فيه هذا وقيل ايضا انه يرد عليه مثل حسنه في اعجبني زيد حسنه لانه
يدل على معنى في متبوعه مطلقا مع انه بدل بالاتفاق ويمكن ان يجاب عنه ايضا
بان يقال النعت انما يذكر ليدل على معنى في المتبوع لا انه مقصود بنفسه بخلاف
البدل فانه انما يذكر ليدل على معنى في نفسه لانه هو المقصود لا متبوعه وكذا
الجواب عن قولهم ضربت القوم بعضهم وقيل عليه ايضا لو كان معنى النعت
في متبوعه ومتبوعه غيره لكان معناه في غيره ولو كان كذلك لكان النعت حرفا
لكونه لفظا دالا على معنى في غيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بما ذكروا انه يدل
على معنى حاصل في المتبوع لا انه لا يدل على معنى الا بواسطة المتبوع الى هذا
لفظ ما في بعض الشروح قوله وفايدته تخصيص او توضيح الى آخره هذا اشارة
الى ان النعت ينقسم اقساما في الافادة منها التخصيص في النكرات كقولك
جاءني رجل كريم فبتقييده مع الكريم صار اخص مما كان قبله ومنها التوضيح
في المعارف كقولك جاءني زيد الكريم فانه مما يشاركه غيره في الاسم فميزته الكريم
عن ذلك المشارك وهذا انما يكون اذا كان الكريم خاصا به وهذا هو المراد بافادة
التوضيح فالفرق بين التخصيص والتوضيح انك اذا قلت مررت برجل طويل
كنت قد نقصت من عموم الاسم فجعلته يقع على بعض الجنس دون غيره
بحيث لا يدخل الا من يكون طويلا من الرجال فيه وهذا هو المراد بالتخصيص واما التوضيح
فالصفة هنا لا تجاء بها لان تخصص من الجنس بعضه وانما الغرض منها ازالة

للبس ومنها ان يكون لمجرد الثناء كاوصاف الله تعالى نحو هو الله الخالق لانه لما لم
يقصد ارادة التخصيص والتوضيح ههنا جعلت الاوصاف لمحض الثناء وجردت
عن معنى التخصيص والتوضيح وان كانت في الاصل لهما ثم لما كان ذكر الصفة
للتخصيص والتوضيح هو الغالب اي بكثرة التعليل فيما جاء لغيرهما قال
وقد يكون لمجرد الثناء الى آخره ومنها ان يكون لمجرد الذم كقولك فعل زيد
الفاسق الخبيث اذا كان زيد معروفا بالفسق والخبث قبل ذكر هذه الصفات
وفايدة هذا القيد ان يتمحض الصفة للذم ولا يحتمل التخصيص والتوضيح
ومنها ان يكون للتاكيد نحو قوله تعالى نفخة واحدة لانه لما علم من بناء الفعلة
انها واحدة لم يقل ذكر الوحدة الا لمجرد التاكيد قوله ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره الى آخره توهم كثير من النحاة ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق فرد المصنف ذلك المذهب وقال لا فرق
بين ان يكون مشتقا او غير مشتق اذا كان موضوعا لان يدل على معنى في متبوعه
اما في جميع استعمالاته كقولك تميمي وذو مال فانهما لا يستعملان الا لان يدلا
على معنى في متبوعهما وهذا هو المراد بقوله عموما او في بعض استعمالاته كقولك
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي يدل على معنى في متبوعه
ههنا ولم يدل في قولك اي رجل عندك ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل
فانه يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع ولم يدل في قولك جاءني الرجل
ونحو اسم الاشارة في قولك مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى في متبوعه
وهو الاشارة ولم يدل في هذا زيد وهذا هو المراد بقوله او خصوصا وانما قال

لا فرق بينهما لان الغرض من الصفة هو الدلالة على معنى في المتبوع وهو كما يحصل
بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق قوله ويوصف النكرة
بالجملة الخبرية الى آخره يعني اذا كان الاسم نكرة يصح ان يوصف بالجملة الخبرية
لحصول فايدة النعوت نحو مررت برجل يضرب فقوله النكرة احتراز عن المعرفة
فانها لا توصف بالجملة الخبرية لانها نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما
قلنا انها نكرة لان التعريف عند النحويين في غير المضمرات والاشارات
والموصولات والاعلام انما يحصل بالالف واللام او بالاضافة الى المعارف
ولا يصح دخول اللام في الجملة من حيث هي هي ولا يصح اضافتها من حيث
هي هي الى شيء فلا يحصل التعريف فيها وقوله بالجملة الخبرية اي المحتملة
للصدق والكذب احتراز عن الجمل الانشائية من الامر والنهي والاستفهام
وغيرها لان النعت حكم في المعنى على صاحبه كالخبر فلم يستقم ان يكون انشائية
ومن ثم اتفقوا على تاويل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط بان مذق
بمذق مقول عنده هذا القول المذق لبن يختلط بالماء فيقل بياضه
فيشبه لون الذيب قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع
صفة للنكرة ليعود الى الموصوف فيرتبط تلك الجملة به كما كان ذلك في الخبر
الا يرى انك لو قلت مررت برجل قام عمرو لم تكن ربطت بينهما بشيء قوله
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه اي ويوصف الاسم بحال نفسه اي
بصفة قائمة به حقيقة مررت برجل عالم ويوصف بحال متعلقه اي بصفة
قائمة بمتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن صفة قائمة بالغلام

وهو متعلق رجل وصفة من حيث اللفظ لرجل قوله فالاول يتبعه في الاعراب
الى آخره اي الصفة بحال الموصوف تتبع الموصوف في هذه الاشياء اما في الاعراب
فلانه ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة واما في البواقي فلان
الصفة في المعنى لذات المتبوع لها فوجب مطابقتها في هذه الاشياء لئلا يختل
المعنى كذا ذكره المصنف قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي النعت
بحال متعلق الموصوف انما يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير وفي بعض النسخ في الثلاثة الاول وهي الاظهر وكانه
ليست رواية المصنف لانه قال في شرحه فهذا يتبعه في الخمسة الاول الرفع
والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتنكير والتعريف قوله وفي البواقي
كالفعل اي في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ومعنى قوله كالفعل ان النعت في هذا القسم مسند الى ما بعده كما ان
الفعل مسند الى ما بعده فكما ان الفعل سواء كان فاعله مفردا او تثنية
او جمعا فالفصيح ان يفرد الفعل والضعيف ان يطابق الفاعل فكذلك
حال النعت مع ما بعده وكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا
ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا غير
حقيقي فكذلك هذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول
لان عروضها على الاسم لا من جهة ان له فاعلا تكون في له باعتباره فحكم
نعته باصل المطابقة بالدليل الذي مر قوله ومن ثمه حسن قام رجل
قاعد غلمانه الى آخره يعني من جهة كونه كالفعل قيل قاعد فوحد وان كان

فاعليه جمعا كما تقول قام رجل قعود غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه وانما جاز قام رجل قعود غلمانه لجريه على صيغة لم يشبه
بها الفعل بخلاف قاعدون غلمانه فانه مشبه بقولك يقعدون غلمانه فلم
يلزم من امتناع قاعدون امتناع قعود كذا ذكره المصنف في شرحه والشارحون
في شروحهم قلت الحكم بانه كالفعل ان كان لاجل انه مسند الى ما بعده فينبغي
ان يمتنع قعود غلمانه كما يمتنع قاعدون غلمانه وان كان لاجل تشاركهما في الحركات
والسكنات فينبغي ان يقال وفي البواقي كالفعل اذا كان النعت مشاركا
للفعل في حركاته ليختص الحكم بتلك الصورة اذ هو محل يحتاج الى هذا البيان
قوله والمضمر لا يوصف انما لا يوصف المضمر لكونه واضحا لان انا في غاية
الوضوح فحال باب المضمر عليه فلا يحصل بالصفة التوضيح كذا في بعض
الشروح قلت هذا الكلام مع انه لا يستوفي المقصود لان غرض المصنف
من هذا ان المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة فانه دليل على الاول دون
الثاني ولم يذكر هذا الشارح دليلا اخر على الثاني انما يتم ان لو كان فايدة
النعت هو التوضيح لا غير وليس كذلك كما مر وعن بعض الفضلاء واحسن
ما قيل في المضمر انه قصد فيه الاختصار الا ترى انك تقول الرجلان قاما
ومعناه الرجلان قام الرجلان فلما استطيل اقيم حرف مقام ذلك المطول
فحصل الغرض واذا كان الغرض من وضعه الاختصار فلئن وصف
رجع الامر على موضوعه بالنقض وهذا من كلام الامام عبد القاهر
فان قلت ما ذكر من التطويل انما يلزم في الوصف لا في الموصوف حتى يلزم

تطويل المضمر قلت لما كان الوصف مع الموصوف في حكم شيء واحد كما مر كان
التطويل في الوصف كانه في الموصوف وانما لا يقع صفة لان حق الصفة ان يكون
اعم من الموصوف او مساويا له كما سيجيء ولا شيء اخص من المضمر ولانه لا يصدق
على المضمر انه يدل على معنى في متبوعه اذ هو لا يدل الا على محض الذات قوله
والموصوف اخص او مساو اختلفت اراء الشارحين للكافية والمفصل
في قوله اخص ما المراد به فقال بعضهم الاخص هنا ما يكون مستلزما من غير
عكس كما هو حقيقته وهذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر ايضا حيث قال
في المقتصد من حق الصفة ان يكون اعم من الموصوف فاذا قلت مررت بزيد
الطويل كان الطويل اعم من زيد الا ترى ان الطويل كما يكون لزيد يكون لعمرو
وغيرهما وزيد لا يكون لكل احد ودليلهم على ان الصفة يجب ان يكون اعم بهذا
المعنى هو انها لو اختصت بالموصوف على وجه لا يكون لغيره فانها تكتفي بها
ولا يحتاج الى ان يقول الجسم المتحيز فانه لا فايدة في الجمع بينهما لا فادة كل منهما
ما يفيده الاخر وقال بعضهم المراد بالاخص هنا الاعرف وانما حملوه على هذا
التأويل لما ورد على الاولين من النقض بمثل الحيوان الناطق فان الحيوان
مع كونه موصوفا هنا اعم من الناطق بالتفسير المذكور ودليلهم على ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا له هو ان الموصوف هو المقصود
بالنسبة ولا ينبغي ان يجعل المقصود ادون من غير المقصود في الدلالة على
الذات المرادة قلت يرد على قولهم بما ذكره الاولون بواسطة هذا النقض نظرا
الى ظاهره بعيد لانه غير مسلم ان الناطق اخص من الحيوان من حيث المفهوم فان مفهوم
الناطق

وانما يتبين جنسه باسم جنس ووجب ان يعرف باللام لان الموصوف معرفة
واللام اداة وضعت لتعريف الجنس فلهذا المقصود التزم وصف باب هذا
بذلك وان كان القياس يستدعي ان يعم وصفه بما يكون اعم منه قوله ومن ثم
ضعف مررت بهذا الابيض الى اخره اي ومن اجل هذا الابهام المقتضي لتبيين
الجنس يجوز هذا التركيب على الضعف لان الابيض يوضح جنس الابيض
فبالنظر اليه يكون جايزا لكن قصر التوضيح لان الابيض غير مختص بجنس
واحد لشموله امورا شتى فبالنظر الى ذلك ضعف وحسن بهذا العالم لان
العالم يوضح الجنس غاية الوضوح لانه يعلم منه انه انسان بل رجل قوله
العطف تابع الى قوله التوكيد قلت قوله مقصود بالنسبة يخرج الصفة
وعطف البيان والتأكيد لان المقصود في هذه الاشياء هو الاول دون الثاني
وقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه
ليس مقصودا بها كما سيجيء قوله يتوسط بينه وبين متبوعه شرط بعد
تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم قال المصنف ولم يستغن بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات وغرضنا حينئذ يفصله عنها ولوجد العطف بذلك لدخل
فيه بعض الصفات قلت ظاهر هذا الكلام يشعر بان مراد المعرف انه
يدخل الحرف بين المنعوت لا بين النعت والمنعوت فلو سلم انه يكون هكذا
لم يلزم دخول النعت في حد العطف على هذا التفسير وانما يلزم ان لو كانت
جهة النعتية هي بعينها جهة العطفية وان كان مراده انه يدخل حرف العطف

شيء له النطق وهو لا يلزم ان يكون حيوانا والا لكان الجنس داخلا في طبيعة
الفصل وهو غير جايز لما عرف في علم اخر ولو كان اخص من الحيوان من
حيث المفهوم لكان الناطق مستلزما الحيوان من حيث المفهوم وليس كذلك
بل ينبغي ان يكون سبب العدول ورود النقض بشيء طويل وانه يقع قوله
او مساويا ايضا على تفسير الاولين لما اذا بينك من الجسم المتحيز ويؤيد ذلك
ما نقل عن صاحب المفصل انه قال في قوله او مساويا نظر قلت وفي قول
المصنف ومن ثم الى اخره اشارة الى ان مذهب الاخيرين اختيار له قوله ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله الى اخره اي ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون
اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف لم يوصف الاسم المعرف باللام الا
بالاسم المعرف بها او بالاسم المضاف الى المعرف بها وانما جاز وصف المعرف
باللام بهما لحصول المساواة في التعريف بين الموصوف والصفة وانما لم يجز
بغيرهما من المعارف لانتفاء الوصفية في الاعلام والمضمرات وكون المبهمات
والمضاف الى احد هذه الاشياء الثلاثة اعرف بالنسبة الى المعرف باللام قوله
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام جواب سؤال ووجهه ان يقال
قولكم الموصوف اخص او مساو ينبغي ان يجوز وصف اسم الاشارة بالاسم المضاف
الى المعرف باللام او بالاسم المضاف الى اسم الاشارة فيقال مررت بهذا صاحب
الرجل مررت بهذا صاحب هذا اذ في الاول يكون الموصوف اخص وفي الثاني
مساويا ووجه الجواب انه انما التزم وصف باب هذا بالمعرف باللام لغرض
اخر وهو ما في باب هذا من الابهام فان هذا الابهام يقتضي تبيين جنسه

بين النعت والمنعوت كما قيل في بعض الشروح ان اكثر نحاة الحروف يتوسط بين النعت والمنعوت فيكون ذلك دعوى بلا دليل وما ضرب في هذا الشرح مثالا لذلك من قوله تع الر تلك آيات الكتاب والذي انزل اليك من ربك الحق فغير منتهض فيه تخلل العاطف بين المنعوت والنعت فان المراد بالكتاب السورة وبقوله الذي انزل اليك القرآن كله كذا في الكشاف فكيف ينعت السورة بانها القرآن كله بل هو على الحقيقة عطف الجملة على الجملة كما قيل في الكشاف تلك اشارة الى آيات السورة والمراد بالكتاب في بابها ثم قال والذي انزل اليك من القرآن كله هو الحق الذي لا مزيد عليه لا هذه السورة وحدها الى هنا لفظ الكشاف والحق انه يستغنى بذلك عن الاول ولهذا عرفه في شرح المفصل وانما شرط توسط الحرف بين التابع والمتبوع هنا لمغايرة بينهما بخلاف ساير التوابع واورد على هذا الحد نقوض احدها جاءني زيد لا عمرو فان الثاني غير مقصود بالنسبة مع الاول وثانيها جاءني زيد بل عمرو فانك لما اضربت عن الاول لم يكن مقصودا وثالثها قام زيد او عمرو فان المقصود بالنسبة احدهما فلا يكون التابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه والجواب عن الاول ان المراد بكونه مقصودا بالنسبة اعم من كونه مقصودا بالنسبة الايجابية او السلبية كذا في بعض الشروح وعن الثاني بان المراد بكون الاول مقصودا ان يكون متعمد الحديث ولا يذكر لتوطئة ذكر الثاني وهنا كذلك لان قام زيد حديث مقصود ارادة فلما اورد عرض للمتكلم غرض آخر دعاه الى حديث آخر اقوى من الاول او ادون منه فاضرب عن الاول واورد ذلك الحديث وهذا غير مانع من ان يكون الاول

السورة اي تلك الآيات العجيبة آيات السورة الكاملة

مقصودا بالمعنى المذكور وعن الثالث ان المراد بالمعية اعم من ان يكونا مجتمعين في كونهما مقصودين حتما او في كونهما جايزي القصد وههنا كذلك فانه كما يصح ان يقال زيد جايز القصد بالنسبة فكذا يصح ان يقال عمرو جايز القصد بالنسبة بخلاف البدل فانه لا يصح ذلك فيه قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل أكد بمنفصل يعني اذا اريد ان يعطف شيء على المضمر المرفوع المتصل أكد ذلك المتصل اولا بمضمر منفصل ثم عطف عليه نحو ضربت انا وزيد لان الضمير المرفوع المتصل لتأكد اتصاله لفظا ومعنى صار كجزء من الكلمة ولذلك اسكنوا اللام في نحو ضربت فكرهوا العطف عليه واتوا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه في الصورة وقيد الضمير بالمرفوع فانه اذا كان منصوبا او مجرورا يجوز العطف بدون التاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لفقد تأكد الاتصال في الاول ووجوب اعادة الخافض في الثاني كما سيجيء واعادتها مانعة عن ان يكون عطفا على جزء الكلمة قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه يعني اذا وقع فصل بين الضمير المرفوع وبين المعطوف يجوز ترك التاكيد ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى ما تقدم كقوله تع وقال الذين اشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا فانه اكد بنحن الضمير المرفوع الذي في عبدنا مع وقوع الفصل بقوله من شيء واما تركه فلطول الكلام كقوله تع سيصلى نارا ذات لهب وامرأته عطف وامرأته على الضمير المرفوع في سيصلى بدون التاكيد اعتمادا على الفصل وهو قوله نارا ذات لهب قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد

لانه اما ان يكون المضمر مجرورا بالحرف كما ذكر من المثال او بالاضافة مثل غلامك فان كان الاول اعيد الخافض لان اتصال المجرور بالجار اقوى من اتصال الفاعل بالفعل ولم يوجد ضمير مجرور منفصل يؤكد به المتصل فاعيد الخافض لئلا يلزم عطف الشيء على جزء الكلمة وان كان الثاني فالضمير بمنزلة التنوين لان التنوين كما يمنع الغلام مثلا عن الاضافة فكذلك الكاف يمنعه عنها ولا يجوز عطف الشيء على التنوين فكذا على ما هو مثله والتقييد بالمضمر ليخرج مثل مررت بزيد وعمرو فانه جايز لان اتصال المظهر بالجار لا يكون كاتصال المضمر به واما قراءة حمزة تساءلون به والارحام فقد قيل في المنفصل انها ليست بتلك القوية قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه يعني ان ما يجب للمعطوف عليه ويمتنع له يجب للمعطوف ويمتنع له وذلك كما اذا عطف على الخبر يجب ان يكون المعطوف صالحا لان يكون خبرا واذا عطف على الصلة يجب ان يكون صلة واذا عطف على الحال يجب ان يكون حالا واذا عطف جملة على جملة يجب في الثانية من الضمير ما يجب في الاولى منه وفي بعض الشروح واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع يعني ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز في ذاهب في هذا التركيب سوى الرفع لانك لو جررته عطفا على بقايم او نصبته عطفا على قايما لزم ان يكون فيه ضمير راجع الى زيد كما ان ضميرهما عايد اليه ولما ذكرت عمرو بعده خليته عن الضمير فوجب الرفع

انما لانه خبر عمرو مقدم عليه او مبتدأ وعمرو فاعله كما مر في ما قايم زيد قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب الى آخره جواب سوال يرد على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ووجه السوال ان يقال ينتقض ما ذكرتم بهذا التركيب فانه عطف فيه يغضب على يطير بالفاء وفي يطير ضمير عايد على الموصول وليس في يغضب ضمير عايد عليه لان فاعله زيد ووجه الجواب ان الفاء للسببية لا للعاطفية فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد هو الذباب حتى لو قيل الذي يطير ويغضب زيد لم يجز بالاتفاق قوله وان عطف على عاملين مختلفين لم يجز الى آخره اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز وفي هذه المسئلة ثلثة مذاهب احدها انها لا تجوز مطلقا وهو مذهب سيبويه والبصريين المتقدمين وثانيها انها تجوز مطلقا وهو قول الفراء والكوفيين وثالثها انها تجوز اذا كان اول المعمولين مجرورا والثاني منهما اما مرفوعا او منصوبا وهو مذهب الاعلم وغيره فقول المصنف اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مع قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان الاستثناء انما وقع عن قوله لم يجز اشارة الى مذهب الثالث وقوله خلافا للفراء اشارة الى المذهب الثاني وقوله خلافا لسيبويه وهو متعلق بقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اشارة الى المذهب الاول حجة المانعين مطلقا ان اقامة الحرف الضعيف مقام العاملين قبيح وحجة المجوزين مطلقا هي الآية والشعر والمثل اما الآية فقوله تعالى ان في خلق السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون

فعطف واختلاف على خلقكم وآيات على آيات فيكون عطفا على عاملين مختلفين لان خلقكم مجرور بفي وآيات الثانية منصوبة بان نعني لان وفي خلقكم معطوف على قوله في خلق السموات فيكون ان عاملة في هذا الاسم والخبر ايضا وكذلك يلزم العطف على عاملين مختلفين في قراءة من قرا الثانية آيات بالرفع لانها حينئذ يكون عطفا على موضع ان واسمها واما الشعر فقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فانه عطف نار على امرئ والعامل فيه كل وعطف نارا على امرأ والعامل فيه تحسبين واما المثل فقوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء والعامل فيها كل وعطف شحمة على تمرة والعامل فيها كل ما وحجة المفصلين ان الآية والشعر والمثل قدم فيها المجرور على غيره فانحصر الجواز في ذلك ولم يجز غيره فنحن نذكره الآن وما تمسك به المجوزون ضعيف اما الآية فقد قال المصنف ان آيات تجري بها توكيد للآيات الاولى وكانه قيل آيات آيات وح لا يكون من العطف في شيء واما الشعر والمثل فقد قيل في المفصل انهما مما حذف فيه المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه فيكون التقدير في الشعر وكل نار وفي المثل ولا كل بيضاء واذا كان الامر كذلك يكون الجر في نار بهذا المضاف المقدر لا بالعطف على امرئ ثم يكون ذلك المجموع معطوفا على معمولي تحسبين وكذا الكلام في المثل وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لانه لا يلزم هنا اقامة الحرف الضعيف مقام عاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا

فقد ذكر في الكشاف قرئ آيات لقوم يوقنون بالنصب والرفع على قولك ان زيدا في الدار وعمرا في السوق او وعمرو في السوق

مباحث التأكيد

من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو وليس من هذا الباب لان الثاني تاكيد للاول فيجوز العطف عليها كما في بعض الشروح ولعل تحقيق العاملين يعسر في امثال هذا المثال قال رحمه الله التاكيد الى قوله البدل قلت قوله تابع يعم جميع التوابع فبقوله يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل فانهما لا يقرران امر المتبوع وبقوله في النسبة خرج النعت وعطف البيان لانهما يقرران امر المتبوع لكن لا في النسبة ولا في الشمول بل في الايضاح وفي بعض الشروح اخرج النعت بقيد التقرير فقيل المراد بالتقرير تثبيت المعنى وتمكينه في نفس السامع باعادة الاول اما لفظا او معنى والنعت كما يوصف بالحقيقة يوصف بالمجاز كقولك لزيد وجه قمر منير قلت لعل هذا القول لا يتوقف على اخراج جميع انواع النعت بل يخرج بعضها كما ترى وفي بعض الشروح المذكور لا يتناول اكتع واخواتها لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول او تتبع ما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول لكان اصوب قلت تناول هذا الحد هذه الاشياء ظاهر لان المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وفيه ايضا يشكل هذا الحد بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قائم وان ان زيدا قائم قلت وكان النقض بالمثال الثاني هو الوارد دون الاول وجوابه علم ان الواحدة في قوله نفخة واحدة ليست من هذا الباب لانها لا يقرر امر المتبوع في النسبة على ما قرر من معنى التقرير وهو دفع توهم المجاز ولا في الشمول بل تفيد معنى في المتبوع وهو الوحدة فيكون من باب النعت لا من باب التاكيد

قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ان يكرر اللفظ الاول وليس يعني بتكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتما بل لو اعيد مرادفه يكون مما نحن بصدده فعلى هذا لا يشكل بضربت انت وبك انت وامثال ذلك قوله ويجري في الالفاظ كلها اي يجري التاكيد اللفظي في الاسم كما ذكر من النظير وفي الفعل نحو ضربت ضربت زيدا وفي الحرف نحو ان ان زيدا منطلق قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي محصورة وهي ما عدت في المتن واما ابصع فقد قال صاحب المفصل الذي قراناه بالصاد غير المعجمة وعن ابن الاعرابي بالضاد معجمة قال وكلاهما من الثقات وعن الميداني المعجمة اعرف وفي الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية وابصع من بصع الماء في نقرة الجبل اجتمع والبضع غير معجمة الجمع ذكره في الصحاح واكتع ماخوذ من قولهم اتى عليه حول كتيع اي تام كذا في الصحاح وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما البيان والمؤكدة كذا في التعبير قوله والاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما الا ان النفس والعين يستعمل كل منهما للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع باختلاف صيغة كل منهما وباختلاف ضمير كل منهما بحسب المؤكد تقول جاءني الرجل نفسه والمراة نفسها باختلاف الضمير والرجلان والمراتان انفسهما والرجال انفسهم والنساء انفسهن باختلاف الصيغ والضمير وانما قالوا بصيغة الجمع في التثنية الحاقا لها بالجمع في موضعها بجمع الابانة كما في قوله تع فقد صغت قلوبكما وسببه كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى هذا يكون

ما في بعض النسخ من قوله باختلاف صيغتيهما وضميرهما غير فصيح وكذلك رواية من روى ضميرهما بلفظ الواحد بل الحق وصوابهما على هذا التقدير قوله والثاني للمثنى وانما جعل الثالث ثانيا لان النفس والعين كانهما شيء واحد والمعنى ان كلا يكون لتاكيد المثنى خاصة ويختلف ضميره باعتبار كون مدلوله من متكلم او مخاطب او غايب تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا كلاهما وان كانت مؤنث زيدت التاء فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قوله والباقي لغير المثنى يعني بالباقي الخمسة الباقية وهي كله واجمع واكتع وابصع وابتع وهي يقعن تاكيدا لغير المثنى اكتفاء للمثنى بكلا قوله باختلاف الضمير في كله يعني كلمة كل لا تختلف صيغتها تثنية وجمعا بل يختلف في المفرد وتختلف ضميره كما مثل قوله والصيغ بالجر عطفا على الضمير في قوله باختلاف الضمير اي وباختلاف الصيغ لا الضمير في البواقي وهي اجمع واكتع وابصع واختلاف الصيغ بالسماع والقياس ان لا تختلف كما في كل قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء اي لا يصح التاكيد بهذين اللفظين الا لشيء له اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد يجوز ان يكون اشتريت نصفه او ثلثه او غير ذلك وان لم يكن للشيء اجزاء بتلك المثابة كقولك جاءني زيد كله امتنع تاكيده بهما لانهما انما وضعا لتفيد الشمول والاحاطة ولن يتصور ذلك المعنى الا فيما بين الصورتين قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل الى آخره يعني اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين فالشرط ان يؤكد ذلك المتصل اولا بالمنفصل

ثم يوكد بها والسبب في ذلك ان هذا الضمير كالجزء من الفعل فكرهوا ان يوكدوا
الجزء بما هو كالمستقل من الظاهر لان النفس والعين مستعملان لغير
التاكيد يقال طابت نفسه ورايت عينه بخلاف ما سواهما حيث لا استعمال
له بدون التاكيد فان قيل كلمة كل تجيء لغير التاكيد ايضا كما في قوله تع كل
نفس ذائقة الموت قلنا وضع كل للتاكيد ولكن جوزوا تقديمه حتى
يصير الكلام موكدا من اول الامر كتقديم همزة الاستفهام كذا في بعض
الشروح قال المصنف المضمر احتراز من الظاهر قوله المرفوع احتراز من
المضمر المنصوب لانه يوكد من غير شريطة **قوله** بالنفس والعين احتراز
من تاكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يوكد من غير
شريطة وفائدة القيود ظاهرة تقف عليها بادنى لفتة خاطر **قوله**
والكتع واخواته اتباع لاجمع الى آخره اراد ان اجمع يكون سابقا عليها فلا يتقدم
شيء منها عليه ولا يجيء دونه قال المصنف اما كونها لا يتقدم عليه فلانه
ادل منها على المعنى المقصود وهي الاحاطة والشمول فكان بالتقديم اجدر
واما كونها لا تذكر دونه فلفوات دلالتها على معنى الجمعية فكانت اتبعه
لذلك وقد جاء ذكرها دونه وهو ضعيف لقلته واما تقدم بعضها على
بعض فالظاهر ان اكتع اتبع ابصع اولى من غيره **قال رحمه الله البدل**
الى قوله عطف البيان **قلت** قال المصنف قوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج التوابع كلها الا المعطوف قوله دونه يخرج المعطوف لانه وان كان
مقصودا بالنسبة فليس هو مقصودا بالنسبة دون المتبوع بخلاف البدل

فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت اشتريت الجارية نصفها
فالمشترى النصف واذا قلت جاء زيد وعمرو فالمجيء منسوب الى التابع
والمتبوع ولا ينتقض الحد بمثل ما قام احد الا زيد فانه وان كان المراد بالنسبة
ما هو اعم من ان يكون وجوديا او عدميا حتى يصح الحكم بان زيد مقصود
بالنسبة فلا يدخل في الحد لان المتبوع مقصود هنا لاني صدر الكلام لا يكون
مقصودا في شيء من مواقع الاستثناء الا ان معنى هذا الكلام انما قام زيد كذا
في بعض الشروح وفيه تامل لانه لا يتضح على ان هذا المعنى هل يتصور
بدون ان يكون صدر الكلام مقصودا ام لا **قوله** وهو بدل الكل الى آخره
اراد ان البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه اربعة اقسام وذلك
لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فان كان فهو بدل
الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك فان لم يكن فاما ان يكون مدلوله
بعض مدلول المبدل منه اولا فان كان فهو بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه وان لم يكن فاما ان يكون بين البدل والمبدل منه
ملابسة غير الكلية والجزئية وهو المراد بقوله ملابسة بغيرهما اولا يكون
فان كان فهو بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وان لم يكن فهو بدل
الغلط اي البدل من الغلط نحو مررت برجل حمار واختلف في تسمية بدل
الاشتمال وقيل لان الاول مشتمل على الثاني وقيل لان الثاني مشتمل
على الاول وكلاهما غير مستقيم لان غلامه في ضرب زيد غلامه بدل
الاشتمال كما نقل المصنف في شرح المفصل وليس زيد مشتملا على الغلام

ولا الغلام عليه وقيل لاشتمال المعنى عليه بيانه انك اذا قلت اعجبني زيد
حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه
في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح **فان قلت**
الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى
الراس مثله في النسبة الى الحسن في الاشتمال **قلت** مثل ذلك لا يعترض
بالتسمية في الاصطلاح فكم من مسمى باسم جعل علما عليه لمعنى وان كان
ذلك المعنى يوجد في غير ذلك المسمى هذا كله هو المفهوم من شرح المفصل
للمصنف **قلت** هذا كلام يلوح عن وجهه سيما التحقيق الا انه بقي عليه
شيء وهو انه لما كان الاشتمال بهذا المعنى مشتركا بين الابدال كلها فكيف
يتميز بدل الاشتمال عن غيره ووجه دفعه ان لكل من الابدال سوى الاشتمال
خاصية ليست هي له اما في الكل فلكون مدلوله مدلول الاول واما في
البعض فلكونه بعض الاول واما في الغلط فلكونه تداركا للغلط فاذا وقع
الاشتمال المذكور في صورة ولم يكن معه شيء من هذه الخاصيات الثلاثة
حكم بانه بدل الاشتمال ومما من علم ان ما في بعض الشروح من ان المراد
بالملابسة الشمول والاحاطة ليس بسديد اللهم الا ان يراد بالشمول شمول
معنى الكلام كما مر من التحقيق وفي بعض الشروح لا يقال هذه القسمة
غير حاصرة لانه يقال نظرت الى القمر فلكه فالفلك بدل من القمر بدل
الكل من البعض لانا نقول لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروي عن العرب
ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شيء مركوز

في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال الى هذا لفظه **قلت**
هذا الجواب غير مطرد فانه لو قيل رايت درجة الاسد برجه مثلا لا يكون
هذا الجواب فيه ممشى ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد
باخراج مثل هذا النقض ووجه الحصر عندي هو انا نقول البدل اما ان
يكون عين المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن
فاما ان يكون اجنبيا اولا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما
ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل
الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله
النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه الى هذا
لفظ المفتاح **قوله** والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما وفي بعض
الشروح صح بضمير المونث واعيد الى البعضية وفي بعضها صح بضمير
التثنية واعيد الى البعضية والكلية وهو الصواب لانه كما يجب اخراج
بدل البعض عن هذا فكذا يجب اخراج بدل الكل عنه ولا شك ان في بدل
الكل ملابسة بالمعنى المذكور فيجب اخراجه **قوله** ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفتين اراد ان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل نكرة ويكون المبدل معرفة
والبدل نكرة فهذه اربعة فاضربها في الابدال الاربعة فيحصل لك
ستة عشرة صورة اربعة في بدل الكل وهي زيد اخوه ورجل اخ له
ورجل اخوه وزيد اخ له واربعة في بدل البعض وهي زيد راسه

ورجل راس له ورجل راسه وزيد راس له واربعة في بدل الاشتمال وهي زيد ثوبه ورجل ثوب له ورجل ثوبه وزيد ثوب له واربعة في بدل الغلط وهي زيد الحمار ورجل حمار ورجل الحمار وزيد حمار **قوله** واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة فالاتيان بالنعت للبدل واجب كقوله تع بالناصية ناصية كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلم يحسن ان يكون المقصود منحطا عن غيره من كل الوجوه فاتى بالصفة لينجبر نقصه ويقرب من المعرفة لان القريب منها قد تقوم مقامها كما في المبتداء **قوله** ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذا تقسيم آخر للبدل والمبدل منه باعتبار الاظهار والاضمار فهذه اربعة اقسام ايضا فاضربها في اربعة بدلي لتحصل ستة عشر صورة اربعة في بدل الكل وهي زيد اخوه وضربته اياه وضربت زيدا وضربت زيدا اياه واربعة في بدل البعض وهي زيد راسه وراس زيد ضربته اياه على ان يكون ضمير ضربته عايدا الى زيد وضمير اياه عايدا الى الراس وراس زيد ضربت زيدا اياه وزيد ضربته راسه واربعة في بدل الاشتمال نحو زيد ثوبه وثوب زيد سلبته اياه على ان يكون ضمير سلبته عايدا الى زيد واياه الى الثوب وثوب زيد سلبت زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الثوب وزيد سلبته ثوبه واربعة في بدل الغلط نحو زيد الحمار وحمار زيد ركبته اياه على ان يكون ضمير ركبته عايدا الى زيد واياه الى حمار وحمار زيد ركبت زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الحمار وزيد ركبته حمارا **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب قال المصنف لانهم

لو فعلوا ذلك لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر فلم يقل لو اضربني اخاك ولا اضربك زيدا لذلك واما الغايب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فيجوز واضربته زيدا لذلك واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر بفقدان المانع لان ما سواه من الابدال ليس مدلول الثاني فيه هو مدلول الاول فلا يلزم فيه كون غير المقصود اقوى دلالة بالنسبة الى المقصود لان ذلك انما يتصور بالنسبة الى مدلول واحد ولئن سلم ان ذلك قد يتصور في المدلولين المتغايرين فالقوة في صورة اتحاد المدلولين اكثر فاغتفر في صورة تغاير المدلولين لقلة القوة ولم يغتفر في صورة اتحاد المدلولين لكثرتها فلذلك جاز ان يقول اشتريتك نصفك واسترتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **قال المصنف** عطف البيان الى قوله المبني **قلت** قوله غير صفة احتراز عن الصفة وقوله يوضح متبوعه احتراز عن بقية التوابع سوى عطف البيان اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه **قوله** وفصله من البدل لفظا الى آخره كما ان الفرق المعنوي ثابت بين البدل وعطف البيان لان عطف البيان يوتى به ليوضح متبوعه دون البدل فكذلك الفرق اللفظي ثابت في بعض الصور وهو مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر فانك لو جعلت كلمة بشر بدلا عن البكري والبدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لانه مثل الضارب زيد لانه

مطلب عطف البيان

ان يجعل فرعا له فيودي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب **قوله** والقابه اي والقاب البناء لدلالة المبني عليه ضم وفتح وكسر ووقف فالضم كقولهم منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم وكيف ولا رجل والكسر كقولهم هولاء وامس والوقف نحو من وكم وفي بعض الشروح انما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قلت** هذا انما يصح ان لو كانت النوعية مفتقرة الى ذلك المعنى وهو ممنوع فان النوع عبارة عن الجنس المقيد فكل واحد من الحركات بالنسبة الى مطلق الحركة نوع المنابة سواء اعتبر ذلك المعنى فيها او لم يعتبر ولعل الصواب ان يقال انما لم يقل لهذه الحركات والوقف هنا انواعا لئلا يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشتمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل قال المصنف جعلوا القابا مخصوصة كما جعلوا حركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انه ما ذا واحد النوعين دون الآخر فاذا قال قايل رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها وهذا الاصطلاح للبصريين واما الكوفيون فيجوزون كل واحد من اللفظين

لكل واحد من اللفظين **قوله** وهي المضمرات الى آخره اي المبنيات هذه الاشياء والاصوات بالرفع لئلا يلزم عطفه على الافعال فيكون تقديره اسماء الاصوات لان اسم هذا النوع من الاسماء الاصوات فلا حاجة الى اضافة الاسماء اليها **قوله** والمضمر ما وضع لمتكلم الى آخره ووجه بناء المضمر احتياجه الى المرجع قوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اما لفظا فنحو ضرب زيد غلامه واما معنى فنحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو عايد الى معنى اعدلوا وهو العدل واما حكما فكضمير الشان في مثل زيد قايم فزيد قايم مرجع مقدم عليه حكما لانه انما يوتى بضمير الشان فيما اذا فخر وعظم معهودة بينك وبين مخاطبك وسبق الكلام فيه وكما في نعم رجلا وربه رجلا فكما في ضربني وضربت زيدا وكما في ضرب غلامه زيد **قوله** وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه ان لم يكن مستقلا في التلفظ فهو الاول والا فهو الثاني **قوله** فالمنفصل المستقل بنفسه اي غير محتاج الى كلمة قبله ويكون هو كالتتمة لها فيكون المتصل بخلافه **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان المضمر كناية عن الظاهر وهو على احد هذه الثلاثة **قوله** والمجرور متصل يعني لا يجي الضمير المجرور منفصلا لان المضمر انما يقع موقع مظهره ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف ولا يقع الفصل بين الحرف والمجرور ولا بين المضاف والمضاف اليه فكذلك المضمر لا ينفصل بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهريهما ينفصلان عن العامل كقولك ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا

مباحث المضمرات

لا يجوز كما مر في باب الاضافة واذا جعلت عطف بيان جاز لانه ليس في حكم تكرير
العامل وانما قال مثل انا ابن التارك بالقيام المثل اشارة الى انه يقع الفرق
اللفظي في صورة اخرى ايضا من غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد وزيدا
فان زيدا لو جعل بدلا عن الغلام صار منادى مستقلا فلا يجوز فيه الاعراب
من الضم والنصب بل يتعين الضم فيه ولو جعل عطف بيان يجوز فيه الاعراب
كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح وانما قال في مثل لان هذا الفرق
جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام والجر ثبت
على المضاف اليه اسما على معطوف عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه
وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد **قلت** هذا الحسن طباقا
من حيث المثلية وان كان فيما ذكره المصنف فايدة جديدة **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا مضافا الى البكري والنون محذوفة
بالاضافة والياء لفظا لاجتماع الساكنين فيكون كقوله والمقيمي الصلوة
قلت لا يبقى الشعر بيتا **قلت** لان قايل بشر كان واحدا من آبائه واشتهر
بذلك بين العرب فلم يلتبس البيت على احد من الناس كذا في بعض شروح
المفصل وتمام البيت عليه الطير ترقبه وقوعا **قوله** وقوعا جمع واقع
وهو حال من الطير اي واقعة حوله ترقبه لا تزهاق روحه لان
الحيوان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه وخصوصا في الانسان
فالحمد للمولى الازلي على التوفيق لاتمام المعرب والتوجه الى المبني
ولو تاملت ايها المشتوق الى خرايد المعاني الابكار والمشتوق الى عقايل

دلايل الافكار فيما امليت لك بحسن التفهم وعين الاستبصار وجدت
في ضبطك في مداحض الايجاز ومزالق الاختصار نبها متوقا باطنية
يكون لاولي الابصار لا طلعك طلبة المقاصد وكفاك فرقانا بين
الصحيح والفاسد ولقد آن من ينظر فيه بار يحية طبعه الملكي
وصفاء عنصره الفلكي بعين الرضاء التي هي عن كل عيب كليلة
فاما الناظر بدخل دخلته وخبث نيته بعين السخط التي تبدي المساوي
فلم يعثر على عثرات لا يقال وهفوات لا يمكن كثرة ان يقال فذاك
بغية ثالثة الاثافي واعذنا من شره الخافي **قال رحمه الله المبني**
الى قوله ونون الوقاية **قلت** اعلم ان سبب البناء اما اصل الوضع كما
في الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف ويسمى كل منها مبني الاصل
وسبب وضع هذه الاشياء مبنية ما فقد فيها من مقتضى الاعراب
ومشابهتها بالاسماء كمشابهة الفعل المضارع واما المشابهة بمبني
الاصل كما في المضمرات وغيرها على ما سيجيء واما وقوع الكلمة غير
مركبة كزيد بكر واحد اثنان **قوله** ما ناسب مبني الاصل يشمل القسمين
الاولين الثاني بالتصريح والاول بالدلالة ومثل هذا التسامح مغتفر
في امثال هذه العلوم **قوله** او وقع غير مركب يشمل القسم الثالث قال
المصنف وليست او هذه بالتي يفسد بها الحد لان المراد هنا ما كان
على احد هذين الوصفين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك ولم يعقل
في حق ما لا يختلف آخره لان علامة اختلاف الاخر فرع على عقليته فلا يستقيم

قوله فذلك خمسة انواع ذلك اشارة الى المضمر اي فالمضمر خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون
المجموع خمسة **قوله** والاول نحو ضربت وضربت كلاهما للمتكلم كما هو
دابه في الابتداء بالمتكلم في باقي الامثلة والاول على صيغة المعلوم والثاني
على صيغة المجهول لان غرضه التنبيه على ان هذه الضماير بهذه الصورة
لا يتصل الا بالماضي المبني للفاعل او المبني للمفعول اما غيرهما من المضارع
والصفات فلا يتصل بها لان لتلك الفاظا اخر كما سيجيء وعنى بالاول
المرفوع المتصل وهو اثنى عشر ضميرا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا قياس المجهول فكان من حق المرفوع المتصل ان يكون
ثمانية عشر قسما لان الخطاب والغيبة والحكاية ثلثة وكل منها
مذكر ومونث فيصير ستة فاضرب الستة في الثلاثة المفرد والتثنية
والجمع يحصل ثمانية عشر قسما الا انه اكتفى في ضربت وضربنا للمذكر
والمونث على صورة واحدة لان المتكلم يرى غالبا ويعلم بالصوت انه مذكر
او مونث فيحصل الفرق وكذلك في ضربتما لقلة الحاجة لقلة استعمال
التثنية وكذلك ضمير التثنية في الغايب والغايبة لذلك اولانه تمتاز
الغايبة عن الغايب بتانيث الفعل كما في ضربتا وانما لم يجئ الجمع على
صورة واحدة مع ثبوت هذه العلة لان الباس المشتركات فيه اكثر
فكثرة الالباس عارضت العلة فبقي الاصل سالما وهو عدم الاشتراك

لا يقال الباس المشتركات وان كان في الجمع اكثر بالنسبة الى التثنية والحاجة
الى الجمع اقل بالنسبة اليها بعين ما ذكرت في التثنية بالنسبة الى المفرد
فينبغي ان يكون الجمع على صورة واحدة ايضا لانا نقول في صياغة التثنية
نوع ضبط ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه قطعية
بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ثم لما كان الامر كما ذكر سقط
عن المتكلم اربعة وعن الخطاب واحد وعن الغيبة واحد فبقي اثنا
عشر قسما وفي بعض الشروح جعل هذا الضمير ثلثة عشر قسما نظرا
على ان ضمير الغايب غير وضمير الغايبة غير نظرا الى ظاهر ضربا وضربتا
وليس بسديد لان الضمير فيهما هو الالف لا غير واما التاء فهي علامة
التانيث التي كانت في الفعل وليست هي من الضمير في شيء **قوله** والثاني
انا الى هن عنى بالثاني المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر ضميرا انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن وضمير التثنية مشترك كما مر
هو هما هم هي هما هن وانما سوي في الغيبة بين مذكر التثنية ومونثها
لان هذا الضمير اما ان يقع مبتدا نحو هما فعلا او فعلتا فيستغني بتانيث
الخبر عن تانيثه او فاعلا نحو الرجلان ما ضرب الا هما والمراتان ما ضربت
الا هما فيستغنى بتانيث الفعل عن تانيثه **قوله** الثالث ضربني الى
ضربهن عنى بالثالث المنصوب المتصل وهو اثنا عشر ضميرا ايضا
ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن وعلة
اشتراك التثنيتين ما مر ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن

وانما سوّي هنا بين التثنيتين في الغيبة لئلا يلزم مزية المنصوب المتصل
على المرفوع المنفصل الذي هو اقوى قوله الرابع اياي ايانا اياهن
عني بالرابع المنصوب المنفصل وهو ايضا اثنا عشر ضميرا اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها
اياهما اياهن وعلة تسوية التثنيتين في اياكما ما مرّ وفي اياهما لئلا
يلزم مزية اياهما عليهما قوله الخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن
عني بالخامس المجرور المتصل وبدء بالمثالين على ان هذا الضمير كما
يتصل بالاسم يتصل بالحرف وهو ايضا اثنا عشر ضميرا غلامي
ولي غلامنا ولنا غلامك ولك غلامكما ولكما غلامكم ولكم غلامك
ولك غلامكما ولكما غلامكن ولكن غلامه وله غلامهما ولهما غلامهم
ولهم غلامها ولها غلامهما ولهما غلامهن ولهن وعلة اشتراك التثنيتين
ما مرّ قوله فالمرفوع المتصل خاصة احتراز بالمرفوع عن المنصوب
متصلا او غيره والمجرور فانهما لا يستتران في شيء وبالمتصل عن المرفوع
المنفصل لانه لا يستتر في شيء ايضا لان علة الاستتار دلالة الفعل
على ما هو كجزءه وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل خاصة لانه هو
يصير كالجزء من الفعل لا غير قوله يستتر في الماضي الى آخره اعلم
ان المرفوع المتصل يستتر في ثلثة مواضع في الماضي والمضارع والصفة
اما في الماضي فيستتر في الغائب والغائبة لا غير نحو زيد ضرب وهند
ضربت والتاء في ضربت علامة للفاعل لا ضمير لانها لا تسقط مع الظاهر

نحو ضربت هند وانما يستتر فيهما لان الغائب ضعيف فالخفة الحاصلة
بالاستتار مناسبة له وانما لا يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس
ولم يعكس الامر لان المفرد باولوية السبق استحق الخفة وانما لا يستتر
في المخاطب والمتكلم لانهما قويان فالقوة الحاصلة بالابراز مناسبة لهما
لا الضعف الحاصل بالاستتار واما في المضارع فيستتر في المتكلم الواحد
عظيما كان او غيره وتثنيته وجمعه ومذكره ومؤنثه نحو اضرب ونضرب
وهو المراد بقوله مطلقا وفي المخاطب نحو تضرب وفي الغائب نحو زيد يضرب
وفي الغائبة نحو هند تضرب كان هذه الكلمات بسبب وجود القرائن الدالة
على الضماير وهي الهمزة والنون والياء والتاء استغنت عن الابراز بخلاف
المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب والمخاطب والمخاطبة وجمعها نحو تقومين
وهما يقومان او تقومان وانتما تقومان وهم يقومون وهن يقمن وانتم تقومون
وانتن تقمن فان الضمير يبرز فيها اما في تقومين فلوقوع الالتباس بين
المخاطب والمخاطبة لو قيل فيهما تقوم مثلا ولم يجعل على العكس لان المخاطب
بالسبق استحق خفة الاستتار وانما لم يعتبر الالتباس في المخاطب والغائبة
حيث يقال فيهما تقوم لانه يرتفع بمرجع الغائبة نحو هند تقوم وكذا لم يعتبر
في تثنية المخاطب والمخاطبة والغائبة حيث يقال فيها تقومان لقلة
استعمال التثنية واما في البواقي فانها لا تستتر لفقدان القرينة الدالة
على ضمير التثنية والجمع فيها واعلم ان الامر والنهي داخلان في المضارع واما
في الصفة وهي اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل

فيستتر سواء كانت مفردة او تثنية او جمعا وهو المراد بقوله مطلقا نحو زيد
ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وزيد مضروب والزيدان مضروبان
والزيدون مضروبون وزيد حسن والزيدان حسنان والزيدون حسنون وزيد
افضل والزيدان افضلان والزيدون افضلون والالف والواو هنا ليسا ضميرين
لتغيرهما في النصب والجر والضمير لا يتغير كما في انهما يضربان وهم يضربون
فانهما لا يتغيران بوجه وانما يستتر في الصفة مطلقا لان في لفظها في هذه
الاوجه قرينة اغنت عن الابراز كالضارب للمذكر المفرد والضاربة للمؤنث
والضاربان للاثنين وعلى هذا القياس قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل يعني لا يجوز ان يستعمل الضمير المنفصل الا لتعذر الاتيان بالضمير
المتصل فحينئذ يجوز ان يستعمل المنفصل وذلك لان الغرض من الضماير
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله
اي تعذر المتصل انما يتقدم الضمير على عامله مثل اياك ضربت لان الضمير
المقدم لا يتصل بشيء بعده لان معنى المتصل ان يكون كالتتمة لما قبله
قوله او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض وانما تعذر هنا لان مع الفصل
لا يمكن الوصل وقوله لغرض احتراز عن ضرب زيدا انا فانه ليس بفصل
لغرض لم يحصل بضربت زيدا ولو قيل الغرض هو الاهتمام بذكر زيد قيل
ذا يحصل بدون الفصل بان يقال زيدا ضربت والغرض في المثال المذكور
في المتن وهو ما ضربك الا انا هو حصر الفاعل قوله او بالحذف اي بحذف
عامل الضمير كقولك اياك والشر لان الملفوظ لا يتصل بالمحذوف

قوله او بكون العامل معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد وقد تعذر اتصاله
لما ان اللفظ لا يتصل مع غير اللفظ قوله او حرفا اي او بكون عامل
الضمير حرفا نحو ما انت قايما لانه لو اتصل به فاما ان يستتر او يستكن
الاسم في الحرف لا يجوز لضعف عمل الحرف او يبرز فيقال مات قايما
على معنى ما انت قايما وذا لم يجيء في لغتهم قوله والضمير مرفوع احتراز
عن مثل انك ولك فان المنصوب والمجرور هكذا جاءا متصلين بالحرف
في لغتهم قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له الضمير
في بكونه راجع الى الضمير ومسندا اليه خبر كان وصفة بالرفع اقيمت
مقام فاعل مسندا اليه لان التقدير تسند اليه صفة والمعنى
ان التعذر يكون بسبب ان يسند الى الضمير صفة تكون من حيث
اللفظ صفة لشيء ومن حيث المعنى لشيء آخر وهذا هو المراد بقوله
صفة جرت على غير من هي له كقولك هند زيد ضاربته هي فقولك
هي ضمير يسند ضاربته اليه وضاربته صفة لزيد من حيث اللفظ
اي خبر عنه لان المراد هي الصفة الاصطلاحية وللضمير من حيث
المعنى وانما تعذر الاتصال في هذا المثال لانهم جعلوا انفصال
الضمير في مثل زيد عمرو ضاربه هو مع امكان الاتصال على وجه
الاستتار آية على عوده الى ابعد المكنى وهو زيد وكان من حق
الضمير ان يرجع الى اقرب المكنى وانما فعلوا ذلك دفعا للالتباس
لانه لولا هذا الضمير لم يعلم ان الضارب زيد ام عمرو فاذا غير والضمير

عن العود الى اقرب المكني غيّروا لفظه عن الاتصال ليكون تغيير اللفظ دليلا على تغيير المعنى ولما اوجبوا ذلك التغيير في تلك الصورة رفعا للالتباس اوجبوه في مثل عند زيد ضاربته هي وان كان لا التباس طرداً للباب ثم لما فرغ عن تعداد الاسباب المستدعية لتعذر الاتصال اورد امثلة الكل على الترتيب قوله واذا اجتمع ضميران الى آخره اراد بالاجتماع ان يلي احدهما الآخر واحترز بقوله وليس احدهما مرفوعا عن مثل قولك ضربتك فانه لا يجوز فيه ضربت اياك لوجود الاختصار فان قلت يلزم مما ذكرت ان لا يجوز انفصال الثاني اذا كان احدهما مرفوعا وذلك منقوض بكنت اياك كما سيجيء قلت الاصل ان لا يجوز ذلك الا ان في خبر كان خاصية يستدعي ذلك كما سيجيء فكان هذا من قبيل التخلف لمانع ثم الضميران بحسب العمل اما مجروران او منصوبان او مختلفان وبحسب الوقوع الاول مفرع فان كانا منصوبين واحدهما اعرف وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني يعني يجوز لك ان تقول اعطيتكه وان تقول اعطيتك اياه اما الاتصال فلانه ممكن لان الاول صار بمنزلة جزء الكلمة فلا يمتنع الاتصال واما الانفصال فلتعذر الاتصال حقيقة بتخلل الاول وان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدم فالثاني منفصل لا غير مثل اعطاه اياه واعطاه اياك اما في المثال الاول فلان يكون استقلال الثاني عوضا له عن تقديم الاول واما في المثال الثاني فلان يكون الاقوى مستقلا غير تابع للادنى وان كان احدهما مجرورا والآخر منصوبا واحدهما اعرف وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني

ايضا نحو ضربيك وضربي اياك فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب ودليل الخيار ما مر وان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدم فالثاني منفصل لا غير كما مر قوله والا فهو منفصل معناه ان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدم قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال يعني اذا وقع خبر باب كان ضميرا جاز الاتصال نحو كنته تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا وجاز الانفصال نحو كنت اياه لان خبر باب كان في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا اذا وقع ضميرا يجب انفصاله كما عرفت فاجري هذا الخبر مجراه لكن المختار هو الانفصال لانه استعمال الفصحاء قوله والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها يعني لو جئت بالضمير بعد لولا وعسى ينبغي في الاكثر ان يكون مرفوعا منفصلا بعد لولا ومرفوعا متصلا بعد عسى اما كونه مرفوعا بعد لولا فلان من خصائصها الوضعية وقوع الاسم المرفوع بعدها اذا كان ظاهرا فكذا اذا كان مضمرا ينبغي ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الظاهر واما كونه منفصلا فلتعذر اتصال المرفوع بالحرف واما كونه مرفوعا متصلا بعد عسى فلان هذا الضمير فاعل عسى ويمكن اتصاله بعسى لانه فعل قوله الى آخرها في الصورتين معناه الى آخر الضمائر كقولك لولا انت لولا انتما لولا انتم عسيت عسيتما عسيتم الى الآخر قوله وجاء لولاك الى آخرها وعساك الى آخرها اي يجيء بعد لولا هذه الضمائر في الاول وهي مجرور المحل بعد لولا منصوبة بعد عسى عند سيبويه

مرفوع المحل بعدهما عند الاخفش حجة سيبويه ان هذه الضمائر المايجيء للمجرور والمنصوب فلما اشتبه الامر بعد لولا يكون الحمل على الغالب اولى لان حروف الجر اكثر في كلامهم ولا يبعد ان يكون لولا يعمل الرفع في انت والجر في هذه الضمائر كما ان لدن يعمل النصب في غدوة والجر في غيرها ولا يجيء للمرفوع فتعذر رفعها بعد عسى فتعين النصب لان ما بعد الفعل اما مرفوع او منصوب وحجة الاخفش ان الاصل هي الاسماء الظاهرة وهي بعدهما مرفوعة بالاتفاق فكذا الضمائر الا انه استعيرت هذه الضمائر وان لم يكن مرفوعة للمرفوع بعد لولاك وعساك ومثل هذه الاستعارة جايز كما في مررت بك انت وضربته هو وقوله الى آخرها في الصورتين معناه ان تقول لولاك لولاكما لولاكم عساك عساكما عساكم الى الآخر قال رحمه الله ونون الوقاية الى قوله ويتوسط قلت اراد ان يبين ان بعض الضماير يزاد معه شيء آخر كياء المتكلم فانها تزاد معها نون الوقاية وياء المتكلم هي المرادة بقوله مع الياء وقوله مع ياء المتكلم احتراز عن ياء المخاطبة مثل اضربي لان هذه الياء ضمير الفاعلة فكانت كالجزء من الفعل فاشبهت ياء تضربي فلا يتصل بنون الوقاية ثم الاتيان بهذه النون اما لازم او جايز او مختار او ضعيف اما اللازم ففي الماضي والمضارع العاري عن نون الاعراب مثل ضربني ويضربني صونا للفعل عن اخي الجر وهو الكسر او الياء قوله عريا عن نون الاعراب احتراز عن تضربانني وتضربونني فانك في ذلك بالخيار

ولا يجوز

مثل مع

كما ستعرف واعلم ان الامر مثل اضربني والنهي لا تضربني داخلان في المضارع واما الجايز وهو الذي ان شئت زدتها وان شئت تركت ففي المضارع مع نون الاعراب ولدن وان واخواتها نحو تضربانني ولدني واني ولكنني فيجوز زيادة النون فيها اما في المضارع مع نون الاعراب فصونا للفعل عن اخي الكسرة واما في لدني فلوقاية سكونها البنائي واما في ان واخواتها فلشبهها بالفعل ويجوز تركها اما في المضارع مع النون فلقيام نون الاعراب مقامها واما في لدن فلكونها اسما والاسماء مستغنية عن هذه النون واما في ان واخواتها فلكراهة اجتماع النونات وهذا معنى قوله وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير وفي بعض النسخ وانت مع النون في لدن وليس بصحيح لانه يقصر عن حكم المضارع مع النون للاعراب والصواب وانت مع النون ولدن واما المختار ففي ليت ومن وعن وقد وقط نحو ليتني ومني وعني وقدني وقطني ووجه الاتيان فيها اما في ليت فلشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات واما في من وعن فلوقاية سكونهما البنائي واما في قد وقط فلمحافظة السكون ايضا ووجه الترك اما في ليت فتشبيها لها بان واخواتها وفي من وعن فلكراهة الجمع بين النونين وفي قد وقط فلكونهما اسمين وانما اختير الاتيان فيها لان قرينتها اقوى اما في ليت فلان مشابهتها بالفعل اقوى في التاثير من مشابهتها بان واخواتها لان الفعل اقوى من الحروف واما في من وعن فلانه لا شك ان محافظة البناء على اصله ارجح من دفع الثقل اليسير

مع نون الاعراب

وهو البناء صح

واما في قد و قط فلان مشابهتهما بالحرف غالبة على اسميتهما و لهذا ظهر اثر المشابهة فيهما دون اثر الاسمية فان قلت مشابهة لدن بالحرف غالبة على الاسمية ايضا لما ذكرت فكيف يستوى فيها الامران دون قد وقط قلت انما يستوى فيها الامران لانها اطول من قد و قط فالطول المستدعي للخفة اعان جهة الترك فيستوى فيها الامران واما الضعيف فني لعل يقول لعلني على ضعف والقوي لعلي و وجه الاتيان فيه هو التشبيه باخواتها وانما كان الحذف هنا اولى لان اللام كالنون لقرب مخرجيهما ولهذا يدغم احدهما في الاخر في نحو لم يكن له فيكون اللام المشددة كالنونين فيقتضي تسوية الاثبات والحذف كان لكن لما كانت الكلمة على اربعة احرف و تطول بنون الوقاية كان الحذف احسن بخلاف ان فانها ثلاثية و بخلاف كان فان الكاف فيه زايدة وبخلاف لكن لان اصله لكن ان والدليل عليه ولكنني من خشيتها لعميد لان اللام لا تجامع الا ان على ما عرف قوله وعكسها لعل اشارة الى هذا القسم يعني لعل عكس ليت ومن وعن وقد وقط وكان الاتيان مختارا فيها والترك ضعيفا ففي لعل يكون الترك مختارا والاتيان ضعيفا قال رحمه الله و يتوسط بين المبتداء والخبر الى قوله و يتقدم قبل الجملة قلت انما اطلق لفظ المبتداء والخبر على ما بعد العوامل نظرا الى الاصل ولقايل ان يقول على هذا يلزم شبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف

في ان هذا الفصل ضمير ام حرف لما ستعرف فاختار الصيغة ليشملهما وانما تعينت صيغة المرفوع للفصل لانها ادل على الخبر لان مرفوعية الخبر كثيرة في كلامهم وانما تعين المنفصل لذلك لان المرفوع المتصل فاعل ليس الا فانى يتوسط بين المبتداء والخبر قوله مطابق للمبتداء اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولك زيد هو القايم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون والزينب هي القايمة والزينبان هما القايمتان والزينبات هن القايمات وانما شرطت المطابقة طلبا للمناسبة سواء كانت الصيغة اسما او حرفا قالت المصنف في شرحه والشارحون في شروحهم جعلوا الموافقة في الغيبة والمتكلم والخطاب من تفسير المطابقة ومثلوها بقولهم انا نحن القايمون وانكن انتن القايمات وانهن هن القايمات وفيه تامل لانه لا الباس لاخبار الضماير بالصفات حتى يحتاج الى الفصل اذ المضمر لا يوصف ولهذا جعل العلامة صاحب المفصل فايدة هذه الصيغة شيئين الفصل وافادة ضرب من التاكيد واورد الصيغة التي بعد الضماير مثل كنت انت الرقيب عليهم في القسم الثاني لعدم دخولها في القسم الاول فان قلت ما ذكرت من القسمة ليس بحتم فانه يجوز ان يكون فايدة هذه الصيغة شيئين عنده معا في الموضعين اذ ليس في لفظه ما يدل على ان الشيئين موزعان على الموضعين بحيث لا تشترك كل منهما في نصيب صاحبه بل في قوله ليفيد ضربا من التاكيد اشارة الى انه لم يرد تخصيص كل من الموضعين بامر فلو كان المراد ما ذكر في تصنيع بنحو كنت انت الرقيب عليهم

كان مع

قلت في التمسك بالطرد واضح كلام الشارحين بان الاصل هو المظهر فلما احتيج الى الفصل في نحو زيد هو المنطلق وجيء به في نحو هذا المثال طرد الباب لكن لو حمل الكلام على نحو ما مضيت لكان في شيء من التحقيق قوله ليفصل بين كونه خبرا و نعتا اي ليعين الفصل ان ما بعده خبر لا نعت وكان الفصل بهذه الصيغة جعل علما لذلك والا فالفصل بين النعت والمنعوت لغير الضمير جايز كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة الى آخره اي شرط هذا التوسط ان يكون الخبر معرفة لان الالتباس انما يقع فيه لا في النكرة لان المبتداء لا يكون نكرة او يكون الخبر افعل التفضيل المستعمل مع من لانه مشابه بالمعرفة لانه لا يدخل فيه علامة التعريف كما لا يدخل في المعرفة مرة ثانية وانما لم يتعرض لتعريف المبتدا لانه لا يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة وفي بعض الشروح لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها ليدخل الاسماء المتوغلة في الابهام مثل غير ومثل وشبه اذا اضيفت والاسماء المضافة الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا لكان اولى فان قلت هذه الامثلة لما لم يقعن صفات للمعرفة فاين الالتباس حتى يجاء بالفصل قلت كان في الاصل ان يقع الالتباس مناط ذلك الحكم الا انه عمم الاستعمال فجيء بالفصل فيما لا يقع الالتباس وفيه ايضا بمجرد شبهه بالمعرفة وان كان التشبيه بعدم دخول اللام ولهذا قالوا كان زيد هو يقول ذلك ثم انما لم يقولوا كان زيد هو قال ذلك لان التشبيه بالمعرفة انما يليق بالمضارع المشابه بالاسم دون الماضي

قوله ولا موضع له عند الخليل فهو حرف عنده بمنزلة الكاف في اياك وانت في انت وحجته انه لو كان له موضع من الاعراب فاما ان يكون بالاستقلال و تعين ان يكون مبتداء لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتداء لكان ما بعده مرفوعا دايما لكونه خبرا له ولا يلزم ذلك لوقوع المنصوب بعده في كان زيد هو المنطلق او بالتبعية و يلزم ان يكون مثل المتبوع في المرفوعية وغيرها كما في ساير التوابع وهو غير لازم ايضا كما في مثل ان زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لزيد لكان ينبغي ان يقال اياه المنطلق قوله وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره فهو لا يرفعون المنطلق في كان زيد هو المنطلق و يجعلون الجملة في محل النصب خبرا لكان فيكون هذه الصيغة عندهم اسما قياسا على هو زيد وانت زيد و يكون اعرابه بالتبعية ولا يلزم ان يكون مثل المتبوع كما في مررت بك انت قال رحمه الله و يتقدم قبل الجملة الى قوله اسما الاشارة قلت معناه يجب تقدم هذا الضمير لانه انما وضع ليفسر بما بعده لكون التفسير بعد الابهام اوقع في القلب فلو اخر لبطل هذا الغرض قوله قبل الجملة احتراز عن الضمير في نعم رجلا و ربه رجلا فان فيهما تقديم الضمير الغايب على مفسر مفرد وليس الضمير فيهما للشان قوله ضمير غايب احتراز عن ضمير المتكلم والمخاطب فلانه لا ابهام فيهما وهو من شرايطه قوله يسمى ضمير الشان في بعض الشروح وانما سمي ضمير الشان اي ضمير الجملة لان الشان والجملة والقصة والحديث بمعنى واحد وهذا الضمير كناية عن جملة لانه كان

قايلا قال ما الشأن فقلت هو زيد قايم اي الحديث الذي سالتني عنه هو زيد قايم وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا وان يكون قيام زيد امرا عظيما له وقع في قلوب الناس فلذا سمي ضمير الشان كذا في بعض شروح المفصل قوله يفسر بالجملة بعده لانه وضع لذلك قوله يكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل قال المصنف فاعتبر فيه قياس باب الضماير فاذا وقع مبتداء وجب ان يكون مرفوعا منفصلا كقولك هو زيد قايم واذا وقع فاعلا فيجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غايب في الفعل فلا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قايم وليس زيد قايم واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايم وجب ان يعلم ان الجملة لما كانت تفسيرا لهذا الضمير وهو كناية عنها استغنت بذلك هذه الجملة عن عايد اليه قوله وحذفه منصوبا ضعيف معناه ان حذف هذا الضمير حال كونه منصوبا جايز مع ضعف وان كان ظاهر هذا الكلام يوهم ان حذف هذا الضمير اذا لم يكن منصوبا لا يكون ضعيفا بل يكون فصيحا وليس الامر كذلك فانه اذا لم يكن منصوبا لم يجز حذفه اصلا فعلى هذا يكون قوله منصوبا احترازا عن المرفوع من حيث ان المرفوع لا يجوز حذفه اصلا والمنصوب يجوز حذفه على ضعف وانما لا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا ويضعف حذفه اذا كان منصوبا لانه حذف المقصود بلا دليل يدل عليه الا ان المنصوب جاء محذوفا في مثل قول الشاعر

إنّ مَن يدخل الكنيسةَ يوما ۞ يلقَ فيها جآذرا وظِباءَ ۞ فانه لو لم يحكم ههنا بالحذف وان التقدير انه من يدخل يلزم بطلان صدارة من بدخول ان عليه فيجوز الاضمار على ضعف في المنصوب خاصة اقتصارا على مورد الشعر وفي بعض الشروح ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره ليبان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف قلت قوله لم يحترز لو حمل على ظاهره يتراءى انه غير مستقيم اذ هو احتراز عن المرفوع كما مر وكانه اريد بذلك العناية التي اسلفتها في مطلع هذا البحث الا ان عبارته قصرت عنها وجب ان يعلم ان المراد بالحذف ههنا الاضمار لكن لا الاضمار المصطلح بل على طريقة قوله ما اضمر عاملا اي يكون منويا غير ملفوظ ولا مستتر في شيء فانما اولته بهذا لان دليل المصنف في شرحه على قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم لم يساعد الا بهذا التقدير كما ستقف عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم يعني اذا خففت ان المفتوحة يلزم اضمار ضمير الشان بعدها بالمعنى المذكور لان مشابهتها بالفعل اقوى من المكسورة لمشابهة فتح اولها ايضا بفتح اول الماضي دون المكسورة والمكسورة المخففة جاءت عاملة في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فلو لم يقدر ضميرا معمولا لها وعملها في الظاهر بعد التخفيف ملغى كما سيجيء في بابها يلزم اعمال الادنى وابطال الاقوى واما تخصيص عاملها بعد التخفيف بضمير الشان فانها لا تعمل فسيجيء وجه ذلك في الحروف ومثاله من التنزيل وآخر دعواهم ان الحمد

لله رب العالمين اي انه الحمد لله رب العالمين فقد ظهر وجه تاويلنا الحذف بالاضمار لان اللازم بهذا الدليل لزوم الاضمار بالمعنى المذكور لا لزوم الحذف ويعضد هذا التاويل قول المصنف في شرح المفصل قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة لما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة فاعرف التحقيق واستنشط طربا ولا تستشط غضبا قال رحمه الله اسماء الاشارة الى قوله الموصول قلت انما بنيت اسماء الاشارة لمشابهتها بالحرف لاحتياجها الى المشار اليه ثم انه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي فلا يساوي المعرف المعرف في المعرفة والجهالة قوله وهي ذا للمذكر الى آخره المشار اليه ينقسم عقلا الى ستة اقسام لانه اما مفرد او تثنية او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مونث فوجب وضع اسماء الاشارة بحسب المشار اليه فوضعوا ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه المرفوع وذين لمثناه المجرور والمنصوب وتا وتي وته وذه للمونث المفردة وتان لمثناها المرفوع وتين لمثناها المنصوب والمجرور وهذا الوضع مرتجل عند المحققين لان ذان وذين فرعان على ذا وتان وتين فرعان على تا اذ لو كانا على قياس المثنى لوجب ان يكون الفهما منقلبة كما تنقلب الف عصا ورحى والى هذا اشارة في شرح المصنف للمفصل فان قلت القلب في الف عصا حكم الالف اذا كانت ثالثة وههنا ليست بها قلت القلب هنا اجدر لان في اثباتها جمعا بين ساكنين وفي حذفها تنقيصا بخلاف عصا واولا بالمد والقصر لجمع المذكر والمونث فصارت اسماء الاشارة

اسماء الاشارة

بسبب اشتراك الجمع خمسة وان كان مدلولها ستة قوله ويلحقها حرف التنبيه اي يلحق اسماء الاشارة حرف التنبيه ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء وفي بعض الشروح والمراد بقوله يلحقها ان يلحق بعضها لانه لا يجوز هذالك قلت هذا من قبيل التخلف لمانع وقيد عدم المانع غير مشروط في بيان الاحكام الكلية بيانه انه ذكر في بعض حواشي المفصل لصاحبه انما لا يقال هذالك كما يقال هذاك لان ها اغنت عن اللام في افادة التبعيد فلم يجمعوا حرفين لمعنى واحد فعلم ان هذا التخلف في ذلك لوجود المانع وهو اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب اي يتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب نحو ذاك وانما جعل الكاف حرفا هنا لانها لو كانت اسما لكانت مضافا اليها لانتفاء احتمال الغير ويلزم تعريف المعرف فيكون كالكاف في اياك حرفا دالا على الخطاب قوله وهي خمسة اي حروف الخطاب خمسة وهي كَ كِ كما كم كن واسماء الاشارة خمسة على ما مر ذا وتا وتي وته وذه في معنى تا فيتعلق كلها لفظا واحدا ويتصل خمسة الخطاب على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة وعشرين مثالا وهي ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكما ذاكن ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن تاكَ تاكما تاكم تاكِ تاكما تاكن تانكَ تانكما تانكم تانكِ تانكما تانكن اولئك اولئكما اولئكم اوليكِ اوليكما اوليكن قوله ويقال ذا للقريب الى آخره وانما يقال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما خصت اللام للبعيد لان الاصل في الزيادة

حروف المدّ لسلاستها وقد تعذرت هنا امّا الالف فلانّه لا يلزم اجتماع الساكنين وامّا اختاها فلاستثقال الكسر عليهما ثم بعد ذلك اقرب حرف من الحروف منها هو النون لخفته ولو زيد لاشتبه المفرد بالمثنى فصير الى حرف مجانس لها وهو اللام واقيم مقامه ليحصل تلك الفايدة كذا في بعض شروح المفصل قوله وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله وتلك مبتداء والبواقي عطف عليه ومثل ذلك خبر عن الكل والمعنى ان هولاء كلهن للبعيد كما انّ ذلك للبعيد وغرضه ان يشير الى انّ صيغة المفرد المونث وصيغة تثنية المذكر والمونث وصيغة الجمع مذكرا ومونثا يجئن على انحاء ثلثة ايضا للقريب والبعيد والمتوسط فجعل تلك لبعيد المونث فيكون اشارة الى تا لقريبها وتاك لمتوسطها وجعل ذانك وتانك مشددتين لبعيد تثنية المذكر وتثنية المونث فيكون اشارة الى انّ ذان وتان لقريبهما وذانك وتانك مخففتين لمتوسطهما وجعل اولالك لبعيد الجمع فيكون اشارة الى انّ اولاء لقريبه واولاك للمتوسط قوله وامّا ثمّ وهنّا وهنا فللمكان خاصة ثمّ الاول بفتح الثاء وتشديد الميم الثاني ثمّ من واحد ... والمعنى انّ هذه الالفاظ مخصوصة باشارة الامكنة وما سبق كان مشتركا بين الاشخاص والازمان والامكنة وثمّ وهنّا للمكان البعيد وضعا وهو ليس من لغات هنا لانّ اصله هنّن بثلاث نونات مثل جعفر فابدلوا من احدى نوناته الفا هربا من التضعيف كذا في بعض شروح المفصل وهنا للقريب وهناك

الموصول

للبعيد وهناك للمتوسط على الاصل الممهد في ذلك قال رحمه الله الموصول الى قوله اسماء الافعال قلت وجه بناء الموصولات احتياجها الى الصلات وانما قال جزءا اي جزء الكلام ولم يقل اسما كما قال بعض لانّ احتياج الموصولات الى الصلات لا للاسمية لانها اسماء بدونها فلا يقال كيف يكون اسماء وهنّ محتاجة في الافادة الى الاغيار وهذه الحاجة من خواص الحروف قلت هذه الحاجة ليست بها فانّ حاجة الحروف الى متعلقاتها مشروطة في الوضع وحاجة الموصولات الى الصلات عارضة غير مشروطة في الوضع وفي كلام المصنف في شرح المفصل اشارة الى ذلك قوله بصلة اراد بها اللغوية فلا دور كما مرّ في اسماء الاشارة قوله وعايد احتراز عن مثل حيث واذ واذا فانها محتاجة الى الجملة والعايد غير مشروط فيها وانما وجب العايد هنا لانّ الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط لم يكن للكلام معنى قوله وصلته جملة خبرية اي صلة الموصول جملة خبرية ولا ينتقض بصلة الالف واللام لانها وان كانت اسم فاعل او مفعول صورة الا انهما جملتان في التقدير قوله جملة احتراز عن المفرد وقوله خبرية احتراز عن الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها وانما لم تقع المفرد وتلك الجمل صلة لانّ الذي وهو امّ الموصولات وضع لوصف المعارف بالجمل فخرج المفرد عن ان يكون صلة له وكذلك تلك الجمل لانها لا تقبل الوصفية لانّ الوصف بالشيء يقتضي ثبوته ولا ثبوت لهذه الاشياء ثم حمل البواقي عليه وانما لم يقل ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية حتى يستغني عن قوله

وصلته جملة خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المجاز في التعريف لانّ اطلاق الجملة على صلة الالف واللام مجاز كما مرّ لكن اطلاق الصلة على الكل حقيقة فقال هكذا ليكون المجاز في الحكم لا في الحدّ ولعلّ هذه الفايدة اليه مدّ اقا في بعض الشروح من انه انما احتاج الى تعريف الصلة لانها لم يكن بيّنة وكانت مأخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او انما هو اخفى لانّ ذلك الغرض يحصل بادنى عناية امضيتها مع وجه دفع المجاز وهو المعهود في التعريفات قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وانما لا يكون صلة الالف واللام بمعنى الذي او التي الا اسم فاعل او مفعول لانّ الالف واللام شبّها بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما تدخل في المفرد وشبّها من حيث المعنى بالذي وهو انما تدخل في الجملة فوجب ان يدخل فيما لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم فاعل او مفعول عملا بالشبهين قوله وهي الذي شرع في عدّ الموصولات اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان واللتان بالالف والياء اي بالالف لتثنية المذكر والمونث حال الرفع وبالياء لتثنيتهما حال النصب والجرّ وهذا التغيير ليس باعراب على الاصحّ بل وضع اللذان في حال الرفع واللذين في حال النصب والجرّ كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع والى هذا اشارة في شرح المفصل للمصنف قوله والاولى والذين كلاهما لجمع المذكر واللاتي الى قوله واللواتي كلها لجمع المونث وتصحيحها اللاتي واللات

بالمثناة الفوقانية واللائي كالناعي واللاء كالباع واللاي بصريح الياء واللاتي بالمثناة من فوق قوله وما ومن في ما لا يعلم غالبا ومن لمن يعلم غالبا قوله وذو الطائية ذو امّا بمعنى الصاحب كما مرّ في اول الكتاب وامّا بمعنى الذي وهو لغة طيّ وهو المراد بقوله وذو الطائية والفرق بينهما انّ الاولى معربة بتغيير العوامل والثانية مبنية لا يتغير بقول جاءني ذو قام ومررت بذو قام ورايت ذو قام كذا في بعض شروح المفصل قوله وذا بعد ما للاستفهام يعني ذا اذا كان بعدها للاستفهام يكون من الموصولات نحو ماذا صنعت وسياتي قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اي حذف العايد من الصلة اذا كان مفعولا بلا ضعف لانه ح يكون فضلة فامّا اذا كان مرفوعا او مجرورا فلا يجوز حذفه وان جاء في بعض الصور يكون ضعيفا فلا يقال الذين ضرب على تقدير الذين ضربوا ولا الذي مررت امّا المرفوع فلانه يكون احد جزئي الجملة وامّا المجرور فلانّ حذفه يستلزم حذف جارّه فيكثر الحذف واستدلّ في بعض الشروح على امتناع حذف المرفوع بانه فاعل والفاعل لا يجوز حذفه وبامتناع حذف المجرور بجارّه ثم قيل فيه نظر بناء على انهما تعليلا المصنف في شرحه وبيّن وجه النظر بجواز كون المرفوع مبتداء وخبرا وجواز حذفهما وبجواز حذف الجارّ والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه قلت لعلّ هذا النظر يندفع بادنى عناية وهي ان يقال اراد بالجواز كون الحذف فصيحا وبعدم جوازه كونه غير فصيح فح هنا حذف المرفوع وان كان جايزا في بعض الصور لكن لا يكون

فصيحا فان قلت صورة الجواز عند نادى المبتدا والخبر ولا قايل يقول بحذف احدهما ليس بفصيح قلت ذلك فيما يحذف احدهما في موضع لا يكون للظاهر احتياج من وجه آخر الى احدهما فاما فيما اذا احتاج الكلام للربط الى احدهما فلا نسلم ان حذفه فصيح ويعضد ما ذكرت من العناية قول المصنف في شرح المفصل ثم ان الضمير المفعول العايد على الموصول يجوز حذفه كقوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وما ذكر من الاستشهاد على حذف الجار والمجرور لا يكاد يصح بدليل ما ذكر الامام الفاضل المرزوقي في شرح الحماسة عند شرحه هذا البيت لا يجوز ان يكون التقدير قوما كالذى كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز حذفه من الصلة لا تقول الذي مررت جالس وانت تريد به والذي دخلت قايم وانت تريد الذى دخلت عليه ويجوز ان يكون قوله كالذى كانوا اراد به كالذين كانوا وحذف النون تخفيفا كما قال وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد فيكون المعنى يرجعون بهم قوما كالذين كانوا هم من قبل قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها قلت ايضاح هذا الفصل يستدعى تقديم مقدمة وهى ان الغرض من الاخبار بالذى هو ان اسما ذكر في جملة اما حديثا او محدثا عنه او متعلقا بالجملة على احد وجوه التعلق نحو ان يكون مفعولا ثم يذهب عن السامع معرفة ذلك الاسم ويقع خلل في معلومه من ذلك فتقصد ان تجدد ذلك المعلوم عليه وتعلمه فتقول في زيد اخوك الذي زيد هو اخوك وفي قام زيد الذي قام هو زيد وفي ضربت زيدا الذي ضربته زيد

كانه يقول مثل تلك الجملة الثلث ثم وقع انتباه في الحديث الاول والمحدث عنه في الثانية والمفعول في الثالثة فازلت شبهته بالخبرت بواسطة الذى والى هذا اشارة في كلام الامام عبد القاهر اذا ثبت ذلك جئنا الى شرح المتن قوله بالذى اى باستعانة الذى كما في كتبت بالقلم والمعنى اذا اردت ان تخبر عن مثل هذا الاسم الذى هو حديث او محدث عنه او مفعول يشتبه على السامع بعد ما علمه باستعانة الذى صدرت الذى لانه يصير مخبرا عنه وهو مما يجب مقدما ثم جعلت موضع المخبر عنه وهو ذلك الاسم المذكور ضميرا عايدا الى الذى اما الضمير فللربط واما في موضع المخبر عنه فلانه في حكم الكناية عنه فناسب ان يكون في موضعه واخرت ذلك المخبر عنه عن الضمير حال كونه خبرا لان الخبر موخر وقوله موضع المخبر عنه اراد المخبر عنه من حيث الحقيقة وهو زيد لان المخبر عنه من حيث اللفظ هو الذي لكن لما كان زيد هو المراد بالمبهم الذي اخبر بواسطة الذى عنه جعل مخبرا عنه وان كان خبرا وفي بعض الشروح اعلم انه يجب تقديم المبتدا ههنا مع انه لا ذكره في موضع وجوب تقديم المبتداء وتاخير الخبر قوله وكذلك الالف واللام يعنى اذا اخبرت بالالف واللام عن الاسم الذى مر ذكره فاصنع كما صنعت في الذي من تصدير الالف واللام ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه حال كونه خبرا الا ان الذى يمكن الاخبار بها فيما كان ذلك الاسم المذكور في جملة فعلية او اسمية كما عرفت في قام زيد وزيد اخوك والالف واللام لا يمكن الاخبار بهما اذا كان ذلك الاسم في جملة اسمية فلا يقال الهو اخوك زيد

وهو المراد بقوله في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول دليل على ذلك لان الالف واللام انما يدخلان في اسم الفاعل او المفعول كما عرفت قبله ولا يمكن بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية فان قلت هذا انما يكون اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد اخوك اما اذا كانت مثل زيد يقوم فلم لا يجوز بناء اسم الفاعل او المفعول من يقوم حتى تدخل الالف واللام في اسم الفاعل عند تاخير زيد خبرا قلت هب انه يجوز بناؤه الا انه لا يمكن دخول الالف واللام في اسم الفاعل ههنا لانه لا بد في موضع زيد ضمير كما عرفت فيدخل الالف واللام فيه لا في اسم الفاعل قوله فان تعذر امر منها اى من التصدير وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخيره خبرا تعذر الاخبار قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان الى آخره اى ومن جهة انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار عن ضمير الشان بالذى لانه تعذر تاخيره خبرا لانك لو اخبرت عن الضمير في قولك هو زيد منطلق فقلت الذى هو زيد منطلق هو فقد ابطلت استحقاقه صدر الكلام وامتنع الاخبار عن الموصوف لتعذر جعل الضمير موضع المخبر عنه فانك لو اخبرت عن زيد في قولك زيد الظريف حسن فقلت الذي هو الظريف زيد حسن لاوهمت ان الضمير موصوف وانه لا يجوز وامتنع الاخبار عن الصفة لانك لو اخبرت عن الظريف في هذا المثال فقلت الذى زيد هو حسن الظريف لاوهمت ان الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل لانك لو اخبرت عن ضربك زيدا في قولك ضربك زيدا شديد فقلت الذي هو زيدا ضربك لاوهمت ان الضمير

ناصب وانما قيد المصدر بالعامل لان الاخبار عن المصدر الغير العامل جايز كما في اعجبني الضرب فيصح ان يقول الذى اعجبني هو الضرب وامتنع الاخبار عن الحال لانك لو اخبرت عن قايما في قولك ضربت زيدا قايما فقلت الذى ضربت زيدا اياه قايم لاوهمت ان الضمير وقع حالا والمعرفة لا يقع حالا وامتنع الاخبار عن ضمير يستحق ان يعود الى غير الذى وهو المراد بقوله والضمير المستحق لغيرها اى لغير الذى فانثه على تاويل الكلمة لانك لو اخبرت عن الضمير في زيد ضربته فقلت الذى زيد ضربته هو فان جعلت الضمير الاول لزيد بقى الموصول بلا عايد وان جعلته للموصول بقى المبتداء بلا عايد ولا يمكن ان يكون عايد الموصول هو الضمير الاخير لان العايد انما يكون في حيز الصلة وان كان في حيز الصلة فاين الخبر وان كان في حيز الخبر فاين العايد فان قلت فان زدت فيه ضميرا ثالثا هل يصح المسئلة قلت نعم لكن لا يكون هذه المسئلة بل مسئلة اخرى كذا في بعض شروح المفصل وامتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول لانك لو اخبرت عن غلامه في زيد ضربت غلامه فقلت الذى زيد ضربته غلامه جعلت الموصول او المبتداء بلا عايد كما مر هذا اذا اردت الاخبار عن مجموع الاسم مع الضمير فان اردت الاخبار عن الاسم بدون الضمير فقلت الذى زيد ضربته هو غلامه ليكون الاول وهو الضمير الاخبارى عايدا الى الموصول والثاني وهو المضاف اليه عايدا الى المبتداء لقدحت المضاف اليه على المضاف قوله وما الاسمية موصولة الى آخره لما كان في المبنيات ما

يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه وبيّن في ضمن الموصولات كما بيّن فجار وفساق وقطام وان لم يكن من اسماء الافعال في اسماء الافعال للتوافق اللفظي بنزال وتراك وقوله الاسمية احترازا عن الحرفية لان معناها ليست تلك الانواع وسيجي في الحروف فالموصولة كقوله تع قل ما عند الله خير من اللهو اي الذي عند الله والاستفهامية كقوله تع وما تلك بيمينك والشرطية كقوله تع وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه والموصوفة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال الفرجة بالجيم وفيها اللغات الثلث من الرم وبالضم فرجة الحايط وما اشبهه وفي الشعر بالفتح هو الافصح وقوله كحل العقال اي كما يحل العقال من ذكر البعير الجمل وانما حكم بانها موصوفة هنا لان رب انما تدخل في النكرة الموصوفة كما سيجي في بابها وقيل ان ما كافة كما في ربما يود فيكون حرفا فلا يكون استدلالا والاول اولى لانه لو كانت حرفا لم تكن مفعولة لتكره فصار تقديرا لكلام تكره النفوس شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة وهي الجار والمجرور مقامه وهو قليل واما ما يلزم من حذف الضمير العايد الى الموصوف على تقدير الاول فشايع كذا ذكره المصنف في شرح المفصل والتامة هي التي غير محتاجة الى صلة وصفة كقوله تع فنعما هي اي فنعم شيئا هي فهي ليست بصلة لانه مفرد ولا صفة لانه ضمير والصفة كقولك اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب او ضربا قليلا قوله ومن كذلك يعني كلمة من مثل ما في الوجوه المذكورة الا ان من لا تجي تامة وصفة في لغتهم وهو المراد بقوله الا في التامة

والصفة مثال الموصولة عرفت من عرفته والاستفهامية من ابوك والشرطية من تضرب اضرب والموصوفة رب من يكرمني قوله واي واية كمن يعني كلمة اي ايضا على اربعة اوجه موصولة كقولهم اضرب ايهم خرج والاستفهامية كقولك اي الرجلين عندك والشرطية كقولك ايا تضرب اضرب والموصوفة كقولك يا ايها الرجل ولعل المصنف انما ترك قسما من اقسام اي وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية لانه اشار اليه في باب النعت فسقط اعتراض ما في بعض الشروح قوله وهي معربة وحدها اي كلمة اي معربة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت مع قيام علة البناء وهي المشابهة بالحرف لانها يكون مضافة غالبا والاضافة من خواص الاسم فعارضت علة البناء فبقي الاصل سالما وهو الاعراب في الاسماء فلما اعربت بهذا السبب في صورة الاضافة اعربت فيما لم يضف طردا للباب كقوله تع اياما تدعوا قوله الا اذا حذف صدر صلتها يعني اذا حذف الجزء الاول من صلتها عادت الى البناء على اللغة الفصيحة لافتقارها الى ذلك الصدر كما بني من قبل لافتقاره الى المضاف اليه المقدر كقوله تع ايهم اشد لان التقدير ايهم هو اشد وانما لم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرها هنا قوله وفي ماذا صنعت وجهان الى آخره فالوجه الاول ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي وصنعت صلتها والعايد محذوف فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته

ويكون جوابه مرفوعا مطابقة للسوال لان ما لا يكون الا مبتداءة على هذا التقدير لان صنعت صلة ذا ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول والوجه الثاني ان يكون ماذا بكمالها موضوعة بمعنى اي شيء فيكون التقدير اي شيء صنعت ويكون جوابه منصوبا مطابقة للسوال ايضا لان اي شيء منصوب بصنعت اذ لا مانع من العمل وينبغي ان يعلم انه يجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في السوال ويجوز في الثاني رفع الجواب على تقدير خبر مبتدا محذوف الا ان الوجهين المذكورين اولا اولى لان التقدير خلاف الاصل فلذلك لم يعتبر المصنف جواز الوجهين الاخيرين قال رحمه الله اسماء الافعال الى قوله الاصوات قوله انما بنيت هذه الاسماء لان وضع بعضها وضع الحروف نحو فذلك ثم الحق الباقي بها او لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب وهو الامر او الماضي قوله بمعنى الامر او الماضي احتراز عن نفس الامر او الماضي واعلم ان هذه الاسماء موضوعة بازاء لفظ الامر او لفظ الماضي فان رويد موضوع للفظ امهل وهيهات للفظ بعد فلا ترد هذه الاسماء نقضا على الافعال لان مفهوم الافعال ليس بلفظ وكذلك خرج اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لان مفهومه ليس بلفظ قوله مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد وانما بنيا على الحركة لئلا يجتمع الساكنان وعلى الفتح لخفته اعلم ان في رويد اربعة اوجه في احدها مبني وهو اذا كان اسما للفعل وفي اعداه معرب وذلك ان يقع صفة كقولك ساروا سيرا رويدا او حالا كقولك ساروا رويدا

او مصدرا مضافا في معنى ارواد كقولك رويد زيد والنحويين في موضع رويد في رويد زيدا مذهبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر كانك قلت ارود ارواد زيدا والثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء والضمير المستتر فيها فاعل سد مسد الخبر كما في اقايم الزيدان والثاني هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل وهو خلاف الاجماع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس فعال مبتداء وقياس خبره يعني ان كل فعل ثلاثي صالح لان يأخذ منه فعال بمعنى افعل كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وانما بني باب نزال على الكسر على اصل التقاء الساكنين قوله وفعال مصدرا معرفة الى آخره ففعال مبتداء ومصدرا حال ومعرفة حال بعد حال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال اعلم ان فعال الذي غير اسم الفعل على ثلاثة اقسام قسمان مبنيان باتفاق ما هو مصدر معرفة كفجار وهو علم للمعاني وثانيهما بمعنى الصفة مثل يا فساق لمشابهتهما بفعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل والزنة اما الزنة فظاهر واما العدل فلان فجار معدول من الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة كما ان نزال معدول من انزل والقسم الثالث وهو ان يكون علما للاعيان مونثا كقطام وغلاب مبني في لغة اهل الحجاز معرب في لغة بني تميم وانما بني في الحجاز لمشابهته بنزال من حيث العدل والوزن وان كان تقديريا اذ ليس لقطام وغلاب قاطمة وغالبة غير لاعنهما تحقيقا الا انهم اثبتوا العدل التقديري في هذا الباب ليتحقق المشابهة بنزال ليكون الاخوات على سنن واحد وانما اعرب

في بني تميم لان غير المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلم والعدل وقوله علما احتراز عن باب فساق وفي للاعيان احتراز عن باب فجار لانه علم للفجرة او الفجور وفي اسماء المعاني وانما احترز عنهما لانه لا اختلاف فيهما بل هما مبنيان بالاتفاق قوله الا ما في آخره راء نحو حضار فان الاكثر من بني تميم وافقوا الحجازيين في بنائه مثل حضار وقيل منهم يعربونه عملا بالقياس اذ لا فرق بين ما آخره راء وبين غيره في موجب الاعراب ووجه الاكثرين ان الراء مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر ولذلك كثر فيه الامالة فاختير فيما آخره راء اخف اذ سلوك طريقة الحجازيين اسهل من طريق قومهم الاعرابي ذلك الى ما عليه الحجازيون ابدا وحضار ووبار كوكبان يطلعان قبل سهيل قال رحمه الله الاصوات الى قوله المركبات قلت وانما بنيت الاصوات لفقد التركيب لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما لحكاية صوت او لتصويت حيوان مثلا اذا قلت غاق حاكيا صوت الغراب او قلت نخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير لم يحتج الى ما يتركب معه لان وضع الاول على حكايته لا غير ووضع الثاني لاسماعه هذا الصوت لا غير فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت للمعاني نحو رجل وفرس فان الباء اسم لب والراء اسم ر وكذا في الكاف فيعامل بها معاملة رجل وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها مدلولات تكون اسماء لها بل الغرض من وضعها حكاية الصوت او التصويت ليس الا قال المصنف وقد جاء اعرابه مركبا قليلا كقوله ثم غاق

باسم الشيب في مستنقع والشيب صوت مشافر الابل قال رحمه الله المركبات الى قوله الكنايات قلت قوله كل اسم من كلمتين اي كل اسم مركب من كلمتين قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما تعلق العمل ولا الحكم ولا الاضافة فخرج باب تابط شرا وبرق نحره فانه محكي على اصله قبل التسمية وليس بناؤه بالتركيب والكلام فيما كان بناؤه به وخرج غلام زيد لان الجزئين فيه معربان وهذا المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما مبنيا فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج نحو تابط شرا وبرق نحره كما عرفت وفي بعض الشروح وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قلت كانه وهم ان احد جزئيه حرف وليس به فان سيب اسم فارسي وويه من الاصوات ولم يعده احد في باب الحروف قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا يعني فان تضمن الثاني من جزئي هذا المركب حرفا بني الجزآن اما الاول فلتنزل آخره منزلة وسط الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة قوله كخمسة عشر وحادي عشر انما اورد مثالين ليعلم ان القبيلين اعني العدد والواحد من المتعدد مشتركان في هذا الحكم وفي بعض الشروح وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد حادي وعشر وجوابه لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين

من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف الى هذا اللفظ قلت قوله وهو منظور فيه منظور في جوابه لان معناه حادي وعاشر منظور فيه اذ لو كان كذلك لكان هذا الواحد الذي يقال له بالفارسية يازدهم موصوفا بهاتين الصفتين ولكان ترجمة حادي عشر يكي وده لان الحادي قلب واحد ومعناه بالفارسية يكي كما ان ترجمة احد عشر يكي وده فظاهر انه ليس كذلك ولعل عشرا على حقيقته ويكون التقدير حادي وعشر على ان يكون الواو متمحضة للمعية ليكون المعنى يكي با ده وهو معنى قولهم يازدهم ويندفع النظر لمن ينظر فيه عند ارتجيته عنصره الذكي والمعية ... الوضي فان قلت احد عشر بهذا التاويل يصلح لذلك المعنى فهلا قيل له قلت دفعا للالتباس او لان لفظ الحادي كانه جعل علما لهذا المجاز وهو تخليص الواو للمعية من بين سائر المركبات قوله الا اثني عشر يعني اعرب فيه الجزء الاول من بين المركبات مع موجب البناء وهو التركيب قال المصنف لما شبه بالمضاف في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو بقي اثنان عشرة فكرهوا ابقاء النون الذي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبه بالمضاف وجب اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف قال المصنف في شرحه هو استثناء من باب خمسة عشر يعني لا من باب حادي عشر حتى يكون ثاني عشر

مبنيا لفقد تلك المشابهة قوله والا اعرب الثاني اي ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة البناء باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فلا ينصرف للعلتين واما الاول فبني لتنزله منزلة الجزء وهو الفصيح الكثير ولهذا قال في الافصح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاف فيعربه اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثاني اعراب المضاف اليه ثم انقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف فيقولون هذا بعلبك برفع البعل ونصب البك بلا تنوين وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقولون هذا بعلبك برفع البعل وجر البك بتنوين وفي بعض الشروح قوله في الافصح راجع الى اعراب الثاني وبناء الاول جميعا وليس به فان في الثاني ليس الا اعراب فلا تعلق للافصح به ولا ينتقض قوله والا اعرب الثاني بمثل سيبويه لان الكلام فيما يكون مبنيا بالتركيب قال رحمه الله الكنايات الى قوله الظروف قلت في شرح المصنف المراد بالكنايات المبنية والا ففلان وفلانة والفلان والفلانة كنايات وليست بمبنية والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب واما لنسيانه فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك لانه غير معبر عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا او من الفاظ فانه يؤدي الى ان يكون اكثر الكلمات باعتبار تراجمها والى ان يكون نحو اين وكيف واين ومتى كنايات لان قولك اين تجلس عوض عن قولك افي مكان كذا او في موضع كذا تجلس وكذا الباقية نعم قد يطلق الكناية على لفظ عبر به عن لفظ

الكنايات

ليس مثله في الصحاح كما يكنى بهن وهنة عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وبوطئت عن غيره وليس ذلك مرادا هنا وانما سبق كم في باب الكنايات لما وافق كيف العدد في ما صنيان فلم تجعل لهم باب آخر الى هنا ما في المصنف والشروح الاخرى قلت هذا موضع التفت لي حلقتا البطان في طويل من الزمان وما ظفرت بشيء اعول عليه في بيان الداعي لهم في تفسير الكنايات بما فسروا حتى احتاجوا الى تاويل الكنايات بالمبنية اولا ثم لزمهم خروج كم وبعض اسماء الكنايات في المبتدأ وبعضها في بابها عن الكنايات حتى تداركوا ذكرها فيها بما تداركوا ثم لن يتخلصوا عن وهم دخول الفاظ يعبر بها عن الفاظ في تعريفهم الا بالتصريح ثانيا بانها ليست بمرادة وهذا قالوا في تفسيرها هي الفاظ مبهمة وضعت لان يعبر بها عن عدد مفسر او حديث كذلك اذا الكنايات التي نحن فيها هي كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث ليخرج فلان وبابه لانه ليس يعبر به عن عدد او حديث لانه بغير اللام للاناسي وبها للبهائم ويدخل كم لانها لفظة مبهمة يعبر بها عن عدد ولتخرج ابن واخواته لانه لا يعبر بها عن القبيلين اصلا ثم بقولنا وضعت لان يعبر بها الى آخره خرج بعض الاسماء الذي عسى يعبر به عن احدهما كما لو عبر بضعف ثلاثة او مثل ابهامه عن ستة قوله كم وكذا للعدد اي هما كنايتان عن العدد وانما بنيا اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الهمزة والخبرية لمشابهتها الاستفهامية لفظا او الحروف وضعا واما كذا فلانه في الاصل اسم الاشارة دخل عليه كاف التشبيه واسماء الاشارة مبنية قوله وكيت وذيت للحديث اي هما كنايتان عن الحديث

اي عن الخبر وانما بنيتا لما كيت فهي كناية عن الجمل والجمل من حيث هي هي مبنية فيكون القائم مقامها مبنيا وكذا حكم ذيت قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد مميز الاستفهامية انما يكون منصوبا مفردا لان الاستفهامية عبارة عن مطلق العدد فجعل مميزها على نحو مميز الاعداد المتوسطة وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي والخبرية مميزها مجرور مفرد ومجموع وانما كان مجرورا لانها للعدد الكثير والعدد الصريح الكثير كمائة والف مميزها كذلك لما سيجيء في باب العدد وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيما تنبئ عن كميته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح جعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله كذا في شرح المصنف قلت في وجه النصب لمميز الاستفهامية والجر لمميز الخبرية يمكن ان يقال حملت الخبرية على رب حمل النقيض على النقيض ورب من شانها المجرور بعدها فكذا المحمول عليها ثم بعد ذلك يتعين النصب للاستفهامية اذ ليس في باب التمييز الا النصب او الجر ثم قلت ينبغي ان يعلم انه اذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب تقول كم في الدار رجلا وله مستشهدات في المفصل والمصنف اهمل ذلك ولعل المعول له شرح عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمميز لو كان مجرورا لكان كم مضافا على الاسم فافهم عن استبصار قوله وتدخل من فيهما اي في مميزهما على حذف المضاف نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها وهذا الجر سماعي

او لان من الاستغراقية يناسب تكثير الخبرية ولذا دخولها في مميزها اكثر فلما دخلت فيها بالمناسبة دخلت في اختها ايضا بالمناسبة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلانها لانشاء التكثير لكونها نقيض رب لكونها لانشاء التقليل ولرب صدر الكلام فكذا للنقيض قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا يعني يكون محل كم الاستفهامية والخبرية لقبولها العوامل المقتضية للرفع والنصب والجر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بيان لضابط يكون ان علم منصوبا يعني كل موضع يكون ما بعد كم فعلا ولا يكون ذلك الفعل عاملا في ضمير يعود الى كم ولا في متعلق ذلك الضمير كان محل كم منصوبا بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه العامل فان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت كانك قلت اعشرين رجلا ضربت وكثيرا من الغلمان ملكت واعشرين ضربة ضربت وكثيرا من الضرب ضربت واعشرين يوما صمت وكثيرا من الايام صمت والتمثيل بعشرين لتفسير العدد لان كم يدل على عشرين بناء فان قلت كيف سلطت الفعل على عشرين قلت تسليط الفعل موخرا لا يضر ذلك واظن انه من مثل هذا النحو في الفعل عامله على شريطة التفسير وانما قال فعل احترازا عن الاسم نحو كم درهما لك

اذ ليس ثمة ناصب وانما قال غير مشتغل عنه بضميره احترازا عن قولك كم رجل ضربته لان كم فيه مبتدأ لاشتغال الفعل عنها بالضمير كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان اشتغال الفعل عنها بالضمير لا يمنع تسليط مثله حتى ينتصب وكان هذا القيد لا حاجة في اشتراط انتصاب كم بدليل ما قال جار الله العلامة في حاشية المفصل لو قلت كم رجلا ضربته كان محل كم نصبا وان كان ضميره مشغولا بالفعل لان للاستفهام يقدر بعده الفعل فكان النصب احسن وبدليل ما قال المصنف في شرحه ولو قيل بجواز النصب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يكن بعيدا ويكون بمنزلة زيدا ضربته منصوبا بفعل دل عليه ما بعده الا انه يجب ان يقدر بعد كم لا قبلها لئلا توقعها غير صدر الكلام فتقول كم رجلا ضربت ضربته ولو قيل للمصنف اشتراطه القيد لنصب القطعي وفي هذا المثال يجوز الرفع ايضا كان محلا وان كان لفظه قاصرا قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور بيان ضابط يكون ان عنده مجرورين يعني كل موضع يكون قبل كم حرف جر او شيء مضاف الى كم نحو بكم رجلا او رجل مررت وغلام كم رجلا او رجل ضربت كان محل كم هنا مجرورا فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل الجار عليه لا يكون داخلا في الصدر قلنا الجار بمنزلة جزء المجرور فيصير تقدمه كتقدمه كذا في بعض الشروح قوله والا فمرفوع يعني ان لم يكن بعد كم فعل غير مشتغل عنها بشيء آخر ولم يكن قبلها حرف جر او مضاف فمحل كم مرفوع

في ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا وظرفيتها انما تعلم بان المميز ظرف
فان كان ظرفا فظرفا والا فلا ولا يمكن ارتفاعها بالفاعلية لاستحقاقها صدر
الكلام وبانه خبر ان كان ظرفا كقولهم كم يوما سفرك لانك لو جعلت كم مبتدا
وهي للزمان تعذر ان يكون خبرها السفر كما يتعذر ذلك في مثل متى سفرك
لتعذر حمل السفر على متى فيجب ان يقدر السفر مبتدا وما تقدم ظرفا في موضع
رفع على الخبر كقولك متى القتال كذا في شرح المصنف ومما اسلفت لك علم
ان النظير قاصر قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني حكم اسماء الاستفهام
والشرط حكم كم في كونها منصوبة اذا كان بعدها فعل غير مشتغل عنها الى
غيرها وفي كونها مجرورة اذا تقدم عليها حرف جر او مضاف وفي كونها مرفوعة
عند فوات احد القيود المذكورة واذا قلت من ضربت ومتى تضرب اضرب
فمنصوب واذا قلت بمن مررت وبمن تمرر امرر به او بغلام من مررت
او بغلام من تمرر امرر به كان مجرورا واذا قلت من ضربته ومن ضربته
ضربته فمرفوع والاعتراض عليه ما مر قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة ثلاثة اوجه اراد بالاوجه الثلاثة رفع عمة ونصبها وجرها
فالنصب على ان يكون كم استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام هنا ولكنه
على سبيل التهكم كانه مستحق في ذلك ولكنه ذهل عن كمية العدد فهو يسأل
عنه والجر على ان يكون خبرية اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري والرفع على ان يكون عمة مبتدا ولك صفتها وقد حلبت في المصراع
الثاني خبرا عنها والمميز محذوف وكم اما استفهامية او خبرية والتقدير

كم مرة على التهكم او كم مرة على الكثير عمة لك حلبت علي عشاري قلت
فعلى هذا الرواية المعول عليها ما في نسخة سماعي وهو قوله وفي مثل كم عمة
لا ما في بعض النسخ وهو قوله وفي مثل نحو كم عمة تامله عن فطانة وكم
على الوجهين الاولين يكون مرفوعة بالابتداء وعلى الوجه الثالث يكون منصوبة
قال المصنف وكم استفهامية كانت او خبرية اذا رفعت عمة في موضع
نصب لان الفعل الواقع بعدها قد اشتغل عنها فتسلط الظرفية او تسلط
المصدرية وكون الفعل وقع خبرا عنه عمة ذلك من عمله فيما قبل المبتدا الا ترى
انك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب وتمام البيت
فدعاء قد حلبت علي عشاري فاذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا
نصبت نصبتا واذا خفضت خفضتا والبيت للفرزدق يهجو جريرا
والفدع من صفات الاسد وهو التواء في الرسغ واقبال ذا الابهامين احدهما
على الآخر والعشار جمع عشراء وهي الابل التي اتت عليها عشرة اشهر هذا
اصله ثم استمر اطلاق هذا اللفظ عليها الى حين نتاجها وهذا الكلام تهكم منه
بتعيره بذلك كانه قال كن خادمات لنا وراعيات ابلنا وكان قومه معروفين
بكثرة الابل حلبت علي اي على كره مني وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره
كانه استنكف ان يحلب امثالها عشاره ويشهد لهذا المعنى الفدعاء ومن بعض
الفضلاء يصح ان يكون علي هنا بمنزلتها في قولك فلان يقوم على فلان اي في حوائجه
ومنه فلان قيم على اهله اي يسعى في امورهم قال رحمه الله الظروف
اي قوله المعرفة والنكرة قلت اللام للعهد عائدة الى بعض الظروف المعهود

مبحث الظروف

في قطع المبنيات من المبنيات وهي على اقسام منها ما قطع عن الاضافة
اي حذف المضاف اليه في اللفظ واثبت في النية فلاحتياج ذلك المضاف
اليه اشبه الحرف فصار مبنيا ولهذا يعرب اذا لم ينو كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وانما بني على الحركة لكون
بنائه عارضا وعلى الضم لان المضاف اليه لما اقتطع صار كان بعض
الكلمة قد زال فظهر النقصان فبنوه على الضم جبرا للنقصان لانه اقوى
الحركات ولان حالة بنائه مناسبة للضمة لانها لم تكن في حالة اعرابه
فاذا بني على الضمة وصارت علما لهذا الحذف هذا هو المفهوم من
الشروح قلت قديما ما اشكل لي الفرق بين قبل وقبلا اذا قطع في القبلين
واحد وكما ان معنى قبل قبل زمان كذا مثلا فكذا معنى قبلا فمن اين
حكم ببناء قبل واعراب قبلا حتى يسر الله لي انه عسى يتخلص عن عهدة
ذلك لو علل في وجه بناء في قبل بتضمنه معنى الحرف عند الانقطاع فانه
لما انقطع عن الاضافة ونوى فيه الاضافة كان معنى الاضافة التي هي من
معاني الحروف مقدرا فيه فصار المضاف بمنزلة اين في تضمنه حرف الاستفهام
فبني لذلك بخلاف قبلا فان المضاف اليه فيه لما لم ينو لا يكون المضاف
متضمنا للاضافة وان كان مرادا في نفسه كان كسائر المحذوفات ولا تضمن
هناك للاضافة ولا لمعنى الحرف فوضح الفرق بينهما ثم عثرت على هذا الفرق
بعينه في الاقليد فشكرت بلا لغة المتاهبة المزيد قوله فاجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب يعني اجري مجرى ما قطع عن الاضافة من الظروف

في اقتطاعها عن الاضافة وبنائها على الضم وان لم تكن ظروفا الا انها
لكثرتها اشبهت الظروف فعوملت معاملتها تقول فعلته لا غير اي لا غير
ذلك وجاء القوم ليس غير اي ليس غيرهم وافعل هذا حسب
اي حسبك ومعناه لا غير قوله ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية
حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول
الى ما يتم به ولانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث
جلس زيد اي مكان جلوس زيد وانما بنيت على الضم لشبهها بالغايات
من حيث ملازمتها الاضافة قوله ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر وانما
لا يضاف الا الى جملة لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة وانما قال
في الاكثر لانها قد تضاف الى مفرد كما في قوله اما ترى حيث سهيل
طالعا قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اذا في الزمان كحيث في المكان يعني
وضعت لزمان وقوع النسبة فلذا بنيت كما بنيت حيث وهي للمستقبل
وضعا سواء دخلت على الماضي او المستقبل قوله وفيها معنى الشرط
اي في اذا معنى الشرط يعني يستعمل غالبا بمعنى الشرط فلذلك اي فلاجل
ان استعمالها غالبا في الشرط اختير ان يكون بعدها الفعل والاعتراض
عليه بروايه المفصل مع ما ينتج من جوابه اسلفته في الايضاح
على شريطة التفسير قوله وقد يكون للمفاجاة قال صاحب الكشاف
انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة يضاف اليها
خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة

والجملة ابتدائية لا غير فتقديره كقوله تع فاذا حبالهم وعصيهم ففاجاء
موسى وقت تخييل سعي حبالهم قوله فيلزم المبتداء بعدها وانما التزموا
ذلك فرقا بينها وبين اذا الشرطية وفي بعض الشروح لو قال يقع المبتداء
بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا وليس كذلك والجواب عنه ما مضيت في الاضمار على شريطة
التفسير قوله ومنها اذ لما مضى من الزمان الماضي سواء دخلت على الماضي
وغيره ووجه بنائها ما مر في اذا ولان وضعها وضع الحروف قوله ويقع
بعدها الجملتان لانها بمعنى زمان من غير معنى الشرط فيصح ان يفسر
بالفعلية تارة وبالاسمية اخرى كحيث في المكان وانما لا تقع اذ للشرط لانها
موضوعة للماضي وهو مستقر ثابت معلوم على صدق الابهام في نباتها واستقرارها
نحو رجل وفرس والاسم لا يصح للمجازاة فكذا ما في معناه بخلاف اذا فان
امرها مبني على الابهام حتى اذا دخلت ما الكافة في اذ جعلتها لمعنى
المجازاة لانها تزيدها ابهاما وهذا معنى ما في المفصل من قوله وفي اذا
معنى المجازاة دون اذ الا اذا كفت كقول عباس بن مرداس اذ ما دخلت
على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس يعني بالرسول رسول الله
صلعم ومفعول قل هو البيت الثاني يا خير من ركب المطي ومن مشى
فوق التراب اذا تعد الانفس وحقا عليك اي حق القول عليك
وكلام المصنف قاصر عن بيان هذا الحكم وايضا ذكر في المفصل
ان اذ تجي ايضا بمعنى المفاجاة حين قال وقد تجعلان للمفاجاة والمصنف

بما ذكره ثم اعلم ان اذا قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط كاذا في قوله عز
وجل والليل اذا يغشى اذ في تقدير الشرط فساد المعنى من حيث ان
الجزاء لا بد من ان يكون مذكورا او بمنزلة المذكور لدلالة مما تقدم عليه ولا ذكر
في الاية شيء يصلح ان يقع جزاء فيلزم ان يكون متروكا بمنزلة المذكور لدلالة
السابق عليه ولا يكون التقدير اذ ذاك على نحو اذا يغشى اقسم فيصير
القسم معلقا بالشرط فليس المعنى على هذا فيجب ان لا يكون اذا للشرط
هذا هو المفهوم من شرح المصنف قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما
وشرطا استفهاما وشرطا حالان اي هما للمكان حال كونهما للاستفهام
والشرط كقوله بيت فهيا وما لك خوط بانة وفاجئت عنبرا ورنت
غزالة تقول اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تفعل افعل وبنيا
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان
فيهما اي متى ظرف الزمان في الاستفهام والشرط تقول متى القتال
ومتى تكرمني اكرمك وجه بنائه ما مر قوله وايان للزمان استفهاما
ايان ظرف الزمان في الاستفهام كقوله تع ايان يوم الدين وبناؤه
لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما يعني كيف لزمان
الحال في الاستفهام تقول كيف زيد ومعناها على اي حال هو قال المصنف
واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين
وجائز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة قال المصنف
في شرح المفصل علة بناء مذ ومنذ احد الامرين اما في احد الوجهين

حرفان وفي الوجه الآخر لفظهما مثلهما حرفين فهما اشبه شيء بالحرف والوجه
الثاني ان فيهما اقتطاعا عن اضافة مرادة في المعنى لان قولك منذ يوم
الجمعة معناه اول المدة ولزم بناؤهما لان المضاف اليه لا بد من وضعها ابدا
لا على انه محذوف بل هو متضمن قوله وهذا الوجه يؤيد ما سلف قبل
من الفرق بين قبلا وقبل ثم اعلم ان مذ ومنذ اذا كانا ظرفين يجيئان
لمعنيين احدهما اول المدة تقول ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول المدة
التي انتفت فيه الرؤية يوم الجمعة وح ينبغي ان يليهما المفرد المعرفة
اما المفرد فليتعين الاولية المقصودة فانك اذا قلت منذ يومان
وانت تعني اول المدة رجعت شططا حيث لا يدخل اليوم الثاني في الاولية
لان الاول اسم للمفرد السابق واما المعرفة فلتفيد التعيين المقصود
بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رايته منذ يوم وانت تعني اول المدة
لم تفد تعيينا لمزاحمة الايام كلها في ذلك قوله وبمعنى الجميع فيليهما المقصود
بالعدد هذا هو المعنى الثاني من معنييهما يعني انهما يجيئان ايضا بمعنى
جميع المدة فينبغي ان يليهما المقصود بالعدد حتى لو كان المراد جميع المدة
التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رايته منذ يومان وعلى هذا لان
الغرض بيان المدة باسرها فلا بد من ذكر المقصود قوله وقد يقع بعدهما
المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف يعني يقع بعد مذ ومنذ
احد هذه الاشياء الثلاثة تقول ما رايته مذ سفره او مذ سافر او مذ
انه سافر فيجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الاشياء

ليصير التقدير مذ زمان سفره او مذ زمان سافر لان الظروف يضاف
الى الفعل وان كان بتاويل او مذ زمان انه سافر لان المعنى انما
يتقدر الزمان على هذا النحو وهذا لانهما لابتداء الغاية في الزمان يكونان
قرينتين للزمان قوله كما تقع بعدها ان الثقيلة فكذلك تقع ان الخفيفة
كقولك مذ ان سافر فهلا ذكر ذلك قلت لما كان ان هذه مع الفعل بمعنى
المصدر لعله اكتفى بذكر المصدر عنده لانه هو في الحقيقة والثقيلة وان كانت
كذلك الا انها لما اشتملت على المبتداء والوسط والمنتهى اعتد بها اعتداد
المصدر والفعل في الوقوع بعدهما بخلاف الخفيفة قوله وهو مبتداء وما بعده
خبره خلافا للزجاج اي مذ مبتداء ومنذ كذلك وقد صح نحو من هذا التصحيح
وهذا عند العامة لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
فيكونان بهذا التاويل معرفتين صالحتين لان تقعا مبتداءين والظرف
ايضا صالح للخبرية والمعنى صحيح مستقيم فاما عند الزجاج فانهما خبران
لما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة واللفظ والمعنى
ياتي مذهبه اما المعنى فلان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها
بانه يوم الجمعة او يومان لا عكس ذلك يعرف بالمذاق السليم واما اللفظ
فلان يومان نكرة لا تصلح لها مبتدا قوله ليس تقديم الخبر مصححا قلت نعم
لما قال المصنف في شرحه وكون خبره اسم زمان مقدما على رايه لا يبيح
ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا الا ترى انك لو قلت جميع المدة يومان
لم يستقم ان يكون مبتداء وما تقدمه خبره وقد مر وجه ذلك في باب الخبر

قوله ومنها لدى ولدن اى ومن الظروف المبنية لدى ولدن وانما بنيت
لدى مع لغاتها التى سيجى تقريرها لان بعضها وضع وضع الحروف نحو لد ولد
فاجرى بقية اللغات مجراها لاتفاقها فى لفظها ومعناها قوله وقد جاء
لدن الى آخره بيان تلك اللغات ومجموعها ثمانية الاولى لدا بالالف والثانية
لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون والثالثة لدن بفتح اللام والدال
وسكون النون والرابعة لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والخامسة
لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون والسادسة لد بفتح اللام وسكون
الدال والسابعة لد بضم اللام وسكون الدال والثامنة لد بفتح اللام وضم
الدال ثم اعلم ان معناها اخص من عند لانك تقول عندى كذا لما كان فى ملكك
حضرك او غاب عنك ولدن كذا لما لا يتجاوز حضرتك وحكمها ان تجر ما على
الاضافة كقوله تع من لدن حكيم عليم وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة
قال الشاعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها بقية منقوص من الظل قالص
تشبيها لنونها بالتنوين لما رأوها تنزع عنها وتثبت ومعنى البيت
سارت من الغداة الى الظهر والضمير فى بخفها للناقة قوله وقط للماضى
المنفى اى من الظروف المبنية قط وهى للزمان الماضى على سبيل الاستغراق تقول
ما رأيته قط ولا تقول ما أراه قط وقيل هى ماخوذة من القط وهو القطع
فاذا قلت ما ضربته قط كانك قلت ما ضربته فيما انقطع من عمرى وانما
بنيت لتضمنها معنى حرفين وهما مذ ومنى لانك اذا قلت ما رأيته قط فكانك
قلت ما رأيته مذ خلقنى الله حتى الآن كذا فى بعض الشروح اولانه من لغاتها

الماضى المنفى

قط بفتح القاف وسكون الطاء على وضع الحروف وانما بنيت على الضم تشبيها
بما يقبل من حيث تضمن معنى الحرف كما مر قوله وعوض للمستقبل
المنفى اى من تلك الظروف عوض وهى للزمان الذى تقبل المنفى على سبيل
الاستغراق تقول لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وقيل انه ماخوذ من العوض
لان الدهر كلما مضى منه جزء خلف جزء آخر فكان عوضا منه كذا فى بعض
الشروح وانما بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة لان معناها عوض العايضين
كما يقال دهر الداهرين كذا ذكره المصنف فى شرحه قوله والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح يعنى اذا اضيف الظرف الى الجملة او الى كلمة
اذ كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين وكقوله تع من عذاب يومئذ يجوز البناء
مشابهة بحيث واذا فى الظرفية والاضافة الى المبنى وانما بنى هذا النوع
من الظروف على الفتح فرقا بينها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب
لان الاضافة فيه غير لازمة بخلاف حيث اولان الاصل اضافته الى المفرد
فكانت اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بها وفى بعض الشروح المراد
بالجملة هى الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية
وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
ويجوز اكتساب المضاف المبهم البناء منها قوله وكذلك مثل وغير مع ما
وان وان كذا فى بعض النسخ وفى بعضها مع ما وان وان وهو الصواب اى فكذلك
يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا الى هذه الاشياء نحو قيامى مثل
ما تقوم او مثل ان تقوم او مثل انك تقوم وكذلك غير قال المصنف

وانما بنيا تشبيها لهما بالظروف المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة
بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمها اذ وكما جاز ان يبنى
ما يضاف الى اذ من الظروف جوزوا ان يبنى ما اشبه الظروف ويجوز
اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وليسا من الظروف حقيقة

المعرفة والنكرة

قال رحمه الله المعرفة والنكرة الى قوله اسماء العدد قلت قوله
ما وضع لشئ كالجنس يشمل المعرفة وغيرها فبقوله بعينه خرج غير
المعرفة قوله وهى المضمرات الى آخره تعداد لانواع المعرفة واراد بالمبهمات
الموصولات واسماء الاشارة واما المعرف باللام فاللام فيه اما لتعريف
الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما لتعريف استغراق
الجنس كقوله تع ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان
يذكر منكور ثم يعاد المذكور معرفا كقوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا فى الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان سوق معهود بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذى نحو الضارب
والمضروب كذا فى بعض الشروح واما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها
لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واراد بما اضاف الى احدها معنى
سوى اسماء توغلت فى الابهام كغير ومثل وشبه قوله والعلم ما وضع

والعلم

لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد كما سيذكر ساير المعارف
سوى العلم اعرض عنها وجعل يعرفه قوله ما وضع لشئ بعينه كالجنس
لجميع المعارف فبقوله غير متناول غيره خرج ساير المعارف لانها تستعمل

لمعين آخر الا ترى انك اذا قلت انت وانت تخاطب زيدا صح ان تقول انت لعمرو
اذا خاطبته ايضا وفى بعض الشروح اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب
المعين منه ولا الى الثانى والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين
وهو رجل فلا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه
موضوعا لشئ غير معين لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن
المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفيه ذلك فى كونه موضوعا لشئ معين والا
لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من
غير الرجال فكان مثل انت ورجل يشتركان فى انهما موضوعان لواحد
لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل
نكرة بلا خلاف فلا يكفى تميزه عن المتكلم والغايب فى كونه موضوعا لمعين
واعلم ان جوابه مبنى على حرف واحد وهو ان مفهوم انت كلى باعتبار
ان مفهومه من تخاطب زيدا كان او عمرا وجزئى باعتبار عروض الجزئية
والتشخيص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك
فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخيص اياه والمراد بقولهم لانه متناول غيره انه يكون استعماله
فى شخص آخر غير الذى استعملته اولا لكون مفهومه كليا او نقول
فى الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشئ بعينه غير جائز استعماله فى شئ آخر وح لا يتوجه الاشكال

الى هذا اللفظ قلت الشارح رضي الله عنه وان كان ابا عذر التصدي
لتلك المباحثات السرية والراشق الذاب في طعن اكثر من الرماح السمهرية
الا ان في الجواب الاول نظرا لان رجلا صح لو قلنا ان الاعتبارات ايضا اعتبار
انه كلي باعتبار مفهومه واعتبار انه جزئي اذا قصد به شخص معين
فكان ينبغي ان يكون نظيرا انت وليس كذلك واما الجواب الثاني فتاويل
الوضع بالاستعمال اظنه انه لا يجدي به شيئا لان للخصم ان يجعل الترديد
في هذا انت اما ان ينحصر استعماله لمعين او يستعمل لغير معين لا سبيل
الى الاول لجواز استعماله في معين آخر ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة
فان قلت ايش تعني بقولك انت اما ان ينحصر استعماله لمعين فان اردت
لمعين واحد يستعمل ان تنفي السبيل اليه فاما لو اريد ان يستعمل لمعين
بعد معين فما الدليل على انه لا سبيل اليه قلت عند هذه الارادة لا يحتاج
الى تاويل الوضع بالاستعمال بل يمكن الجواب بدون هذا التاويل كما سيجيء
ذلك على ان هذا الجواب لو سلم جواب عن ورود انت على تعريف العلم ولو
اورد على تعريف المعرفة بان قيل انت اما ان وضع او استعمل لمخاطب
معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول بعين ما مر فتعين الثاني
فلا يلزم ان يكون المعرفة موضوعة او مستعملة لشيء معين والمقدر خلافه
ولعل الصواب في الجواب ان يقال ما المراد بقولك في الشبهة انت اما موضوع
لمخاطب معين فان اردت بذلك ان الواضع انما وضعه على زيد مثلا على معنى
انه كلما تلفظ بانت علم ان المخاطب زيد فبهذا المعنى غير موضوع لمخاطب معين

ولا يلزم ان يكون نكرة لتحقق الواسطة وهو ان يكون موضوعا لشيء معين على معنى
انه كلما تلفظ بانت ينطلق على معين مشخص ويقطع بانه انطلق على ذلك المعين
ولم يبق مجال لمن سواه وان كان ذلك المعين لا يكون زيدا مثلا لا غير بل يكون
زيدا وبكرا وهلم جرا على حسب ارادة المتكلم بخلاف رجل فانه كلما تلفظ به
انما ينطلق على شيء صالح محتمل ان يكون هذا او ذلك لان الواضع انما وضعه قابلا
للتعريف والتنكير فعدم التعين لا يزول قابليته الوضعية عنه من حيث
هو هو ولا يتعين مفهومه هذا التعين فاما انت فانما وضعه لينطلق
على معين فهو غير قابل للتنكير اصلا وان كان ذلك المعين لا يكون بحيث
ينحصر نوعه في شخصه واذا كان كذلك فلا ينحصر ترديده في الشبهة فوهنت
شبهته وضعفت وزدت ايضا عن المعرفة فيما زدت فدونك يا اخي
تحقيقا صدر عن عبقرية السوس وكان دونه مرام صعب السوس
قوله بوضع واحد يخرج وهم من يتوهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل
آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد دخل ذلك فانه
وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع فالمصنف
واما نحو اجمع وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيهم ولكنهم التزموا
تركا للتلفظ بها لما كان ذلك معروفا فلا حاجة الى ان يجعل بابا برأسه قوله
واعرفها المضمر المتكلم لا نزاع اعرف المعارف المضمر المتكلم لان الالتباس
لا يقع فيه البتة ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم الغائب ثم الاعلام ثم
المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها

معنى بحسب المضاف اليه فان قلت ينبغي ان يكون العلم اعرف المعارف
فانه غير متناول لغير ذلك المعين بخلاف انت قلت المراد بالاعرفية هو
انتفاء ازدحام الاشباه والمتكلم ان يخرج قدما في ذلك من العلم لان في العلم
يتصور التباس ما وان كان باوضاع بخلاف انا فانه لا يتصور فيه الالتباس
البتة واما كون باقي الضمائر اعرف من العلم فاني غير ملتزم بيان ذلك
اذ ما لاح لي في ذلك شيء يعول عليه وما قيل في بعض الشروح من ان الكلام المحقق
ان يقال كل ما كان من المعارف ابعد عن الالتباس كان اعرف فيلزم ان
يكون المضمر اعرف من العلم لانك اذا قلت زيد كان اقرب من الالتباس
اذا قلت انا افعل كذا او قلت انت تفعل كذا او قلت زيدا ضربته فهو
كما ترى دعوى بلا دليل ونكتة بلا تعليل قال والنكرة ما وضع لشيء
لا بعينه فقوله ما وضع لشيء كالجنس يشمل المعرفة والنكرة فبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة ثم يتناول
الكثير على سبيل البدل قال رحمه الله اسماء العدد اي قوله المذكر
والمؤنث قلت اراد ان اسماء العدد الفاظ وضعت ليدل على كمية احاد
الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح لانه يقع جوابا عن سؤال كم عندك وان
كان ليس بعدد عند كثير من الحساب لتعريفهم العدد بما يخرج الواحد
عنه وفي بعض الشروح ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا
لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن
تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء

بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا ينتقض
بالذراع لان الكمية عارضة لمدلول هذا اللفظ قلت اظن ان لا اصل لورود هذا
الاشكال اصلا فانه ان عنى بكونه موضوعا لكمية احاد الاشياء ان لفظه موضوع
لذلك فذلك غير مسلم بل هو انما وضع لآلة تعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء
وان عنى مفهومه ومعناه الذي فذلك معزل عما نحن فيه قوله اصولها اثنتا
عشرة كلمة اراد بالاصول الاسماء التي يرجع باقي الاسماء اليها اما بالتثنية او
بالجمع او بالتركيب او بالعطف على ما سيجيء قوله تقول واحد اثنان اي تقول
واحد اثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث وهو على القياس قوله ثلثة الى عشرة
اي تقول ثلاثة للمذكر الى عشرة وثلث للمؤنث الى عشر فتقول ثلاثة رجال
الى عشرة رجال وثلاث نسوة الى عشر نسوة وانما خولف في ذلك عن القياس
لان المعدود المذكر هو جمع فيكون مؤنثا من حيث الجمعية فلا بد من الحاق
التاء بعدده لتوفير جانب الجمعية ثم بعد ذلك ما الحقت بالمؤنث فرقا بينهما
ولم يعكس الامر لسبق المذكر واستحقاقه التأنيث اولا قوله احد عشر
الى آخره غيّر واحدا الى احد وواحدة الى احدى في التركيب اختصارا ثم
حكم الواحد والاثنان عند التركيب حكم انفسهما في التذكير والتأنيث
على ما تقدم وحكم الثلاثة الى التسعة كذلك على ما سبق واما عشر فكان
حكمه ايضا ان يكون مؤنثا في المذكر ومذكرا في المؤنث الا انهم لما انثوا الاول
في المذكر كرهوا تأنيث الثاني مع استغنائهم عن ذلك لانهما كالشيء الواحد
فقالوا ثلثة عشر في المذكر ولما حصلوا الفرق في المؤنث بينه وبين المذكر

يطرح التاء عن الجزء الاول اذ هو الداعي الى طرحها عن المونث اتوا بالتاء
في الجزء الثاني عملا بالاصل مع عدم المانع فقالوا ثلث عشرة في المونث فان
قلت ماذكرت انما يتمشى في ثلثة عشر وثلث عشرة وما بعدهما فما تصنع
باحد عشر واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة حيث ما اثبتوا الاول في المذكر
هنا ليطرحوا علامة التانيث عن الثاني وما حصلوا الفرق في المونث بطرح
العلامة عن الاول ليعملوا في الثاني بالاصل قلت كان ينبغي ان يجيبوا هنا
بالتاء في العشرة في المذكر ويطرحوها في المونث الا انهم اجروا عشر هنا
مجرى بقية الابواب كراهة المخالفة في باب واحد قوله وتميم تكسر الشين
قال المصنف وتميم تكسر الشين من عشرة في المونث فتقول ثلاث عشرة
الى تسع عشرة كانهم لما كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج
ثمانية فتحة عدلوا من فتحة الى كسرة وفي الفصيحة من حركة الى سكون
ولا يلزم ذلك في ثلثة عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر اربع متحركات
ولا يلزم ذلك في عشرة اذ لم يمتزج ثمانية فتحة قوله عشرون واخواتها
فيهما هذه جملة تامة اي عشرون على هذه الصيغة واخواتها وهي ثلاثون
واربعون الى تسعين على صيغتها كائنة فيهما اي في المذكر والمونث نحو عشرون
رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة يعني لا يفرق فيها بين المذكر والمونث
بالتاء وطرحه لان نونها مشابهة بنون الجمع وليس في كلامهم تاء التانيث
فيما في آخره نون الجمع قوله احد وعشرون ابتداء كلام وفي بعض الشروح
ما يشعر بان ذلك متصل بقوله عشرون واخواتها وليس كذلك والحق

ما اضيفت بدليل ما قال المصنف في شرحه عند شرحه يعني عشرون
واخواتها في المذكر والمونث بلفظ واحد ثم فصل وقال قوله احد وعشرون
يعني اذا عطف العشرات اعني من عشرين الى تسعين على ما دون العشرة
وهو من واحد الى تسعة يستعمل ما دون العشرة على الترتيب المار ويعطف
عليه عشرون والمصنف اورد مثالا للتعليم ثم اشار الى هذا المعنى بقوله
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي في الباقي بعد احد وعشرون واحدى وعشرون
يعني تاخذ من واحد الى عشرة على الترتيب المذكور من غير تغيير ويعطف
عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم تركب
الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركبت الاحاد مع العشرة
لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب يوجب
للبناء والجمع بينهما متعذر كذا في بعض الشروح وانما غيروا واحدا
الى احد وواحدة الى احدى ههنا بدون التركيب لان هذا المجموع هنا فوق
المركب فيه فاخذ حكم المركب في استدعاء التخفيف قوله مائة والف ومائتان
والفان فيهما اي تقول في المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان
من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة وهذا
لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق تاء اخرى للمونث ثم الحق
الالف عليها لانهما من العدد الكثير فان قلت هلا اسقطت تاؤه للمذكر
كثيرة وغيره قلت حفظا لها على القدر الصالح قوله ثم على ما تقدم يعني اذا عطفت

على المائة والالف شيئا من الاحاد والعشرات تقول على قياس ما تقدم نحو مائة
او الف وثلاثة رجال ومائة او الف وثلث نسوة قوله وفي ثماني عشر فتح
الياء اي آخره يجوز في ياء ثماني عشر الفتح قياسا على سائر المركبات من الاعداد
لانه آخر الاسم الاول من المركب اولانه لما اسقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء
مفتوحة كما كانت والاسكان للتخفيف لقولهم بادا وعبد عشر الا انا فيها
فاذا جاز الاسكان في الفتحة الاعرابية ففيها احرى قوله وشذ حذفها بفتح
النون اي حذف ياء ثماني مع فتح النون شاذ لانها اذا حذفت للتخفيف فالوجه
بقاء الكسرة كما في قاض الآن الذي يسوغ ذلك كونه مركبا فروعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض
مجموع لفظا او معنى اما المخفوضية فلان المميز مقصود في الكلام ولهذا
يوصف دون الاول في مثل قوله تع في سبع بقرات سمان والعدد لاجل
بيان كمية المميز فكرهوا اعطاء النصب الذي هو حركة فضلة الكلام اياه ومميز
والان العدد لما كان مبهما يصلح لكل شيء وقصد الى تبيينه اضيف كما يضاف
نفس وذات وكل وبعض اذا قصد بيانها والاصل في ذلك ان التمييز
بالاضافة اسبق فيكون اولى قال المصنف ولا يرد على ذلك احد عشر
الى تسعين اثنا في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
ولا حذفها واما في احد عشر وبابه فكراهة ان يصيروا ثلاثة اسماء كاسم
واحد فان قيل فقد قالوا خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك قلت
الفرق بين بين ما يضاف الى المميز وبين ما يضاف الى غيره فان المضاف اليه

في الاول هو المقصود والثاني يؤلبيان ذلك العدد فكان الجميع كالشيء الواحد
فيكره بخلاف ما يضاف الى غير المميز فان المضاف اليه لما كان غير العدد
لا يمتزج معه امتزاج ذلك المميز فلا يكره ذلك الكراهة فان قيل لم جوز ثمانية
امراة وشبهها يجعل ثلث كلم بمنزلة كلمة واحدة قلنا جوزنا فيها لبعاد
ما بين امراة كذا في بعض الشروح فان قلت هلا قالوا في مميز خمسة عشر بالجر
ليفرق مميز عشرة قلت لما اقتضى الدليل على ان لا يطرد جره في الافراد والجمع
لم يبق جانب الافراد فيها منظورا وانما كان مجموعا ليطابق العدد بالجمعية
اما لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى كقولك ثلثة رهط وثلثة ذود قوله
الا في ثلثمائة استثناء من قوله مجموع يعني اذا وقعت المائة مميزة لثلاثة واخواتها
الى تسع لم تجمع وتستعمل على صورتها الوحدانية فتقول ثلثمائة واربعمائة
وكان القياس ان يقال ثلثمائات للمونث وثلثمئين للمذكر الا انهم لو اجروها
على القياس لزمهم اجتماع ثلاث علامات التانيث فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
وهو ثلاث مائات امراة احدها طرح التاء من ثلاث والثانية جمع المائات
والثالثة تاء امراة وقولنا فيما هو بمنزلة كلمة واحدة احتراز عن مثل
ثلاث جاريات امراة فانه وان اجتمع فيه ثلاث علامات الا ان امراة ههنا
لما اتحدت بما قبلها اتحاد امراة نحو بما قبلها لانها غير مميزة دون ههنا
وقد مر شيء من هذا النحو آنفا قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما كونه منصوبا فلتعذر الاضافة اما في غير عشرين
الى تسعين فلئلا يمزجوا بين ثلاثة اشياء واما فيها فلانها اذا اضيفت

لا يجوز ان يثبت نونها او يحذف واما كونه مفردا فلانه صار كالفضلة بسبب حركة النصب والافراد في الفضلة اولى حتى تصير الفضلة قليلا قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قال المصنف وجمعه يعني جمع الالف لا المائة في العدد لا يجمع كقولك ثلاث مائة درهم كما تقدم فلو قال جمعهما لكان خطاء واما تخفيض هذه المميزات لما مر من انها مقصودة في الكلام والخفض اولى بالمقصود من النصب مع عدم المانع من الخفض واما يفرد لان دلالة العدد الكثير على كثرة الجمع اغنت عن الاتيان بصيغة الجمع او لان المائة والالف اسمان لجمع الكثرة فاستثقلت اضافتهما الى الجمع ثانيا قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص اذا اطلقته على المراة جاز لك ان تجيء بالتاء في العدد فتقول ثلاثة اشخص رعاية لجانب اللفظ وان تطرحها فتقول ثلاث اشخص رعاية لجانب المعنى وكذلك اذا كان المعدود مذكرا واللفظ مونثا وهو المراد بقوله او بالعكس كالنفس اذا اطلقتها على الرجل جاز لك ان تقول ثلاثة انفس نظرا الى المعنى وجاز ان تقول ثلث انفس نظرا الى اللفظ قوله ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد اي لا يستعمل الواحد والاثنان كساير الاعداد في انهما يجاء بهما اولا ثم يجاء بتمييزهما ثانيا كما مر بل يقتصر ههنا بذكر المميز عن ذكر العدد فيقال رجل ورجلان للاستغناء بلفظ تمييزهما اي مميزهما وهو رجل ورجلان

مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنان لافادته اي لافادة تمييزهما ما يفيد العدد من بيان الكمية وهو المراد بقوله لافادته النص المقصود بالعدد وهذا بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به وفي بعض الشروح صححت الرواية هكذا استغناء بلفظ تمييزه اي تمييز العدد عنهما اي عن الواحد والاثنان فانث بتاويل الجماعة وما في نسخة سماعي اظهر قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير قلت شرع هذا البحث يستدعي تقديم مقدمة وهي ان اسم الفاعل المشتق من العدد كالثالث مثلا اذا اضيف الى عدد له اعتباران تارة يضاف الى العدد لانه يصير ذلك العدد اذ بذ مما كان قبله كقولنا ثالث اثنين اي مصير الاثنين ثلاثة وترجمته بالفارسية سه كنندهٔ دو وهذا هو المراد بقوله باعتبار تصييره ولا بد من ان يكون المضاف اليه اقل بواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفاعل ليفهم معنى ذلك المعنى وطورا يضاف الى العدد لانه واحد منه كقولنا ثالث ثلاثة وترجمته بالفارسية سيم سه وهذا هو المراد بقوله وباعتبار حاله ويضاف ذلك الى عدد مثل ما اشتق هو منه او ازيد على قول بعض الشارحين كما سيجيء ثم نقول وتقول في اسم الفاعل المشتق من المتعدد وهو المراد بقوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره اي باعتبار جعله العدد الذي يضاف هو اليه اتم مما كان الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة يعني لا يمكن اشتقاق ذلك الاسم مما قبل الاثنين ولا بعد ومن العشرة لا انما اطلق باعتبار كونه

مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه وهذا المعنى لا يتصور فيما اشتق مما قبل الاثنين لان ما قبل الاثنين واحد وليس قبل الواحد شيء اقل من الواحد ليصيره ذلك الاسم واحدا وانما لا يتعدى من العاشر لان اسم الفاعل الذي بتلك الصفة لا بد له من فعل يكون هو مشتقا منه كما اشتق الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فلذلك لا يعدوها قوله وباعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة يعني اذا اعتبر المعنى الثاني وهو كونه واحدا من العدد الذي يضاف هو اليه لانه مصيرا له عددا آخر يمكن ان يجيء مما قبل الاثنين وبعد العشرة فيقال اول الاثنين اي واحد منهما لانه لا يستدعي عددا اقل منه قبله ليجعله على هذا العدد والمشتق لمعنيين فلا مانع هنا وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد هنا العدد بل الصفة فعبر لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني كذا في بعض الشروح وكذلك يقال الحادي عشر لانه بهذا الاعتبار لا يقتضي فعلا بهذا المعنى يكون هو مشتقا منه فلا مانع هنا ايضا فيقال الحادي عشر للمذكر بطرح التاء عن الجزئين والحادية عشرة للمونث باثبات التاء في الجزئين قال المصنف وقد وقع في بعض المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشر في المونث وكذلك وقع في المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر انثوا الاسمين

في الحادية عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لان الحادي اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشرة وثلثة عشر فانه للجماعة على ما تقدم وفي بعض الشروح ويمكن ان يقال لا نسلم انه غلط لانهم انما قالوا هكذا لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث بلفظ واحد فيما هو كالاسم الواحد قلت فيه تامل لانه لو قيل الحادية عشرة يلزم اجتماع علامتي تانيث احدهما ما بقيت علامة هنا وان كان في الاصل علامة لان التاء في العشرة علامة للتذكير لا للتانيث ولو قيل الحادية عشر يلزم اجتماع علامتي تانيث كلتيهما حقيقة كونهما علامة فان ترك التاء في العشرة علامة للتانيث ولا شك ان اجتماع علامتين يكون كل واحدة منهما علامة في الحال يكون اقبح من اجتماع علامتين احدهما ما بقيت علامة ويعضد قول المصنف ما ذكره صاحب المقتبس من ان فساد طرح التاء من العشرة من حيث القياس والاستعمال اما الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث المونث وتذكير المذكر واما الثاني فحقه ان يبقى على ما كان عليه في العدد بدليل قولهم ثالث عشر حيث تركوا عشر على ما كان عليه في ثلاثة عشر والاصل ما ذكرت ان عدم التاء فيه لما كان علامة المونث فحينئذ يؤدي الى اجتماع علامتي تانيث فان قلت المراد باجتماع علامتي التانيث اجتماع التائين لفظا قلت المتحد آن صورة اذا كان معناهما مختلفا لا يستبشعان كما في القواعد فاعرفه وانما بني الحادي عشر واخواته للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا مثله في احد عشر لان المعنى الحادي وعشر قوله ومن ثم

قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيّرهما من ثلثتهما اي ومن اجل ان ذلك المفرد
المشتق من المتعدد له اعتباران اعتبار تصييره واعتبار حالة فاذا اعتبرت
تصييره واضفته الى عدد اقل منه فانك لو اضفته الى عدد اكثر منه او مساويه
لفسد المعنى لان ثانيا مثلا لا يصير ثلاثة ثلاثة لامتناع تحصيل الحاصل
بل انما يصير اثنين ثلاثة ومنه قوله تع ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم واذا اعتبرت حاله اضفته الى موافقه في العدد
لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد لان الثالث في هذا المعنى
ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو واحد من ثلاثة ومنه قوله تع
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح
وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر منه نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون
واحدا من عشرة ولمعنى آخر وهو اتصافه بالثالثية قلت هذا جائز
عند العقل لو كان مستعملا وقوله من ثلثتهما بالتخفيف في الصحاح ثلثتهم
بثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلاثة بنفسك وهو المراد هنا
قوله وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر
الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الحال لصحة المعنى لا باعتبار
التصيير لعدم فعل اشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى
قوله وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول
يعني ان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي احد عشر

لان ذلك لا يلتبس ويكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضي
البناء فيه وهذا هو المراد بقوله فتعرب الاول قال المصنف في شرح المفصل
وقد قيل في هذا الموضع وجه ثالث وهو ان تقول في حادي عشر احد عشر
حادي عشر فتحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه
كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البناء فيهما قوله كانهما بعد حذف
شطريهما ابقيا على البناء السابق ونظيرهما يا حار بالكسر في باب الترخيم
قال رحمه الله المذكر والمؤنث الى قوله المثنى قلت ذكر في بعض الشروح
وانما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام قوله لفظا يعني مثل ضاربة وظلمة
وصحراء وذكرى وقوله او تقديرا يعني مثل اذن وعين فان التاء مقدرة
فيهما بدليل تصغيرهما على اذينة وعيينة فلولا انها مقدرة في المكبر
لكان اظهارها في المصغر على خلاف القياس قال المصنف ولم يات في التقدير
الا التاء يعني التاء انما يقدر لا الالف قوله والمذكر بخلافه اي لا يكون فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف
ممدودة او مقصورة وفي بعض الشروح جعل الهاء للتانيث لانه من مخرج
الالف من مخارج الفم والمؤنث ايضا ثان للمذكر والالف لخفتها ولمناسبة
بينهما في الهوائية قلت هذا وجيه لو ثبت كونها ثانية في المخرج قال
المصنف وقد زاد بعضهم الياء في قولك هذي امة الله وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون الياء

بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله قوله وهو حقيقي ولفظي اي المؤنث اما
حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامرأة فان بازائها
رجلا وناقة لان بازائها جملا قال المصنف ولا فرق بين ان يكون فيه تاء
لفظية او مقدرة كجذي وعناق قوله واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون
بازائه ذكر من الحيوان قال المصنف ولا فرق بين ان يكون حيوانا او غيره
كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مؤنث لفظي ولذلك كان قول
من زعم ان النملة في قوله تع قالت نملة انثى لورود تاء التانيث وهما خبرا
لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود تاء التانيث كورودها في فعل
المؤنث اللفظي قلت هذا القائل الذي نسبه ابن الحاجب الى الوهم
هو ابو حنيفة رضي الله عنه لما روي عن قتادة انه دخل الكوفة
فاجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
غلام حدث فقال سلوه عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فافحم
اي اسكت فقال ابو حنيفة كانت انثى فقيل له من اين عرفت ذلك
فقال من كلام الله تع قالت نملة وهذه القصة منقولة من الكشاف
ولعمري ان ابن الحاجب تعسّف هنا وترك الواجب حيث اعترض على
امام الاسلام ولم يقتصر على اعتراضه حتى نسبه الى الوهم بالخيال
وها انا قد كشفت عن ساعد الانتصار منه والجرب سجال فنقول
قوله وورود تاء التانيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي وهو مدار
اعتراضه ليس بشيء اذ لو كان جائزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل

بمجرد صورة التانيث في الفاعل المذكر الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءتني طلحة
وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح عن ذلك بقوله وليس
ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا
لبعض الكوفيين والسر فيه انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر
فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا لمدلول
الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال عندنا في الاعلام جاءتني طلحة خلافا
لبعض الكوفيين تناقض محض وتعارض صرف وكانه نسي هذا المخبر به
في غلوائه المتبختر في ثوب خيلائه حتى تجاسر على الامام سراج اهل
الاسلام بما درته النكراء ولفظته الشنعاء عفا الله عنه ما هفا وهو الذي
اذى به اهل الملة البيضاء وجعلها اعظم في صدور كنا به من قوله فان
سمي به مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى مسكة ان عقرب
مؤنث مع ان علامة التانيث فيها مقدرة فالعلمية لا تمنعها عن اعتبار تانيثها
حتى يمنع من الصرف فكيف يمنع العلمية عن اعتبار التانيث في طلحة مع
ان علامة التانيث فيها لفظية فليس طرح التاء عن الفعل الا لان التاء
انما جاء علامة لتانيث الفاعل والفاعل هنا مذكر حقيقي فكذا النملة
لو كان مذكرا لكان موضع طلحة حذو القذة بالقذة ويعضد قول ابي حنيفة
ما نقل عن ابن سكيت حيث قال هذا بطة ذكر وهذا حمامة ذكر وهذا شاة
اذا عنيت كبشا وهذا بقرة اذا عنيت ثورا فان عنيت به انثى قلت
هذه واعلم انه يلزم من هذا الاصطلاح ان يكون بين التانيث بالتاء وبين

المونث المعنوي عموم من وجه وبما مضى في غير المنصرف يلزم ان تكون بينهما
تناف فاعرفه اللهم الا ان يراد بالمعنوي نحو بعض المعنوي **قوله** واذا اسند
الفعل اليه فبالتاء اختلف الشارحون في معاد الضمير في اليه فبعضهم اعاده
الى المونث الحقيقي نظرا الى ظاهر قوله فبالتاء لان هذا الاسلوب في الروايات
تقتضي ايجاب الحكم وايجاب التاء مطلقا انما يكون اذا اسند الفعل الى المونث
الحقيقي لان في التقدير لا يكون التاء واجبا مطلقا بل انما يكون اذا اسند الفعل
الى ضميره وبعضهم اعاده الى المونث مطلقا وهو قول المصنف حيث قال
في شرحه قوله اليه يعني الى المونث مطلقا كقولك قامت هند وهند قامت
واعجبتني العين والعين اعجبتني ووجه ذلك ان يكون قوله فبالتاء اعم
من الواجب والجائز ثم فصل بين الواجب والجائز بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ليكون حاصل الكلام هكذا اذا اسند الفعل الى المونث
مطلقا فبالتاء اما وجوبا ففي المونث الحقيقي مطلقا ومضمر غير الحقيقي
واما جوازا ففي ظاهر غير الحقيقي وانما لحقت التاء بالفعل عند اسناده الى
المونث ايذانا بان الفاعل مونث **قوله** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يدل
على جواز الحاق التاء بالفعل اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي بالعبارة وعلى
وجوب الحاق التاء اذا اسند الى المونث الحقيقي مطلقا والى مضمر غير الحقيقي
بالاشارة وانما وجب الحاق التاء في المونث الحقيقي مطلقا كقولك قامت
امراة لان التانيث ثابت في المعنى بطريق القوة فيجب ان يثبت علامته
في اللفظ للمطابقة بين المعنى واللفظ **فان قيل** قد حكمت بوجوب التاء للمونث

الحقيقي

في الحاق التاء

الحقيقي فما تصنع بمثل قولهم حضر القاضي امراة **قلت** الفصل هاهنا قام
مقام التاء فكانه مع التاء وكذلك اذا اسند الى مضمر غير الحقيقي كقولك الشمس
طلعت اذ لو لم يلحق التاء بفعله لجاز ان يظن ان الفاعل ضرب منتظر
وان الذي تقدم ذكره ليس اياه فلما كان في الالحاق كشف الغطاء ووضوح
الدلالة على الغرض كان الوجه ان لا يترك ووجه اخر وهو ان تانيث الفعل
لكون الفاعل مونثا واذا كان الفاعل ضميرا كان اشد اتصالا وامتزاجا
مع الفعل من المظهر فكان الداعي الى اثبات التاء اكثر وانما جاز الامران
في ظاهر غير الحقيقي نحو ذهب الظلمة وذهبت الظلمة لان في لفظ الظاهر
ما يشعر به فما يستغني عن الحاق التاء في الفعل ولا يرد عليه الظاهر الحقيقي
لان ادخال التاء في فعله لتقويه في التانيث لا لبيان تانيث الفاعل بخلاف
غير الحقيقي **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير
الحقيقي وفي بعض النسخ غير المذكر السالم ساقط ولا بد من اثباته لان حكم
الجمع المذكر السالم ليس هكذا كما يتعرف واحترز بظاهر الجمع عن ظاهر
التثنية فان حكم ظاهر التثنية حكم المفرد في الحقيقي وغيره تقول قامت
الهندان والهندان قامتا واعجبتني العينان والعينان اعجبتا وذلك لان
صيغة الواحد باقية في التثنية بخلاف الجمع واحترز بظاهر الجمع ايضا عن
مضمره لان حكمه يخالف ذلك كما سيجيء **وقوله** مطلقا يعني سواء كان ذلك
الجمع جمع المذكر او المونث حقيقيا كان او غيره تقول جاء الرجال والزينبات
وجاءت الرجال والزينبات فانت في التخيير هاهنا كما كنت في ظاهر غير الحقيقي

عن ه

وانما انث هذا الجمع لانه ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث للتذكير
وانه قد استونفت له صيغة اخرى فكانت مرتبة على صيغة المفرد فحصلت
فيه الفرعية من جهتين فعوملت معاملة الفرع في التانيث ثم لما كان
هذا التانيث غير حقيقي كان لك الخيار في الحاق التاء والترك كما في ظاهر
غير الحقيقي واعلم انه لا يختلف الحال في تانيث جمع المكسر بين ان يكون
مفرده مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر
في الافراد وانت في الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه
تانيث حقيقي من حيث هو جمع فلم يعتبر فيه الحقيقة الثابتة في المفرد فيجوز
فيه التذكير قال الله تعالى وقال نسوة في المدينة وانما قيد الجمع بغير المذكر
السالم لان جمع السلامة لا يونث لوجهين احدهما ان المفرد فيه سالم وهو
مذكر فكما لا يقال ذهبت زيد كذلك لا يقال ذهبت الزيدون والثاني وهو
ان هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل وفي التانيث
نوع نقص فلا يجمع عليه وصفان متنافيان **قوله** وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا يعني اذا اسند الفعل الى ضمير جمع المذكر العاقل
يجوز بالتاء نحو الرجال فعلت لان الرجال مونث ويجوز بضمير الجمع نحو الرجال
فعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع لمذكر عاقل **فان قلت** لم لا يقال
الرجال فعلن حتى يشعر بالجمعية والتانيث **قلت** لان النون ضمير
المونث في الاصل والمذكر الحقيقي قد اعطي الواو بازائه وقد اجروا
جمع المذكر على نهج المونث بالمشابهة من حيث الجمعية فاقتصروا على ان

ثم جمع

جوزوا

جوزوا فيه تانيث الواحد نحو فعلت الرجال والرجال فعلت ولم يجوزوا
تانيث الجمع لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقي عن اصله من كل وجه كذا في بعض
شروح المفصل وانما قيد ضمير العاقلين بغير المذكر السالم احترازا
عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر وفي بعض
النسخ هذا القيد ساقط ولا بد من اثباته **قوله** والنساء والايام فعلت
وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان كالنساء
او غيره كالعيون او الى ضمير مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون
والايام فعلت وفعلن لم يقتصر لفظه عن مراده **قلت** وبما مر انفا
علم انه لو قال والنساء والعيون والايام فعلت وفعلن لم يقتصر لفظه
عن مراده **فان قلت** لم جاز الايام فعلن وهي جمع مذكر **قلت** لانها وان كانت
جمعا مذكرا الا انها ليس لها اصل في التذكير كالرجال فبني على حقها في التذكير
فاجري على سنن المونث والى هذا اشارة في بعض شروح المفصل
قال رحمه الله المثنى الى قوله المجموع قلت اراد ان المثنى اسم الحق
باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد مضينا فيه شيئا
من الكلام فلا نعيده في هذا المقام **قوله** ليدل على ان معه مثله من جنسه
تنبيه على علة الحاق هذه الحروف بالاسم المفرد اي ليدل الالحاق على ان
معه مثله من جنسه واراد بالمثل ان يكون ذلك الاسم واحدا كالاول كذا
في بعض الشروح وعندي ان المثل ان يكون نظيره في اللفظ ويلزم منه

المثنى

ان يكون واحدا كالاول فيكون قوله مثله اشارة الى اشتراط جنسية اللفظ
وقوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى فخرج الالفاظ المشتركة
عن الحد لا يقال قرآن ويراد بها الحيض والطهر بل يراد طهران او حيضان
لانتفاء جنسية المعنى قلت الاسماء المشتركة هل يصح تثنيتها باعتبار
معانيها المشتركة فيه خلاف كما ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال
وهل يجوز ان تاخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان
في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه شاذا والاكثر
المستعمل خلافه فعلى هذا اخراج المصنف الالفاظ المشتركة من الحد
يكون اختيارا لمذهب الاكثر ومما جاء على اللغة القليلة قول ابي العلاء
التهامي حيث قال الم وفي جفني وفي جفني منصل غرار ان ذا نوم وذاك
مثقلة والمراد بقوله من جنسه ان يصدق حقيقة احدهما مجردة عن
العوارض على حقيقة الاخر فدخل تثنية مثل زيد وزيد علمين لان
زيدا الاول بعد تجريده عن العوارض يصدق على زيد الثاني وبالعكس
بخلاف الالفاظ المشتركة فان مفهوماتها بعد تعريتها عن المشخصات
لا يصدق كل منها على الاخر بوجه وفي بعض الشروح في هذا المقام تطويلات
يتنفر عنها الطبع التي لها حرص بتنقيح الالفاظ وتصحيح المعاني
فتركها ترك السقيم غير سند والزلال تركته قال قوله قد شرطت
جنسية اللفظ في التثنية فما تصنع بمثل العمرين والقمرين قلت جنسية
اللفظ ثابتة فيهما لان القايل بهما كانه سمى ابا بكر عمر والشمس قمرا

ثم قال عمران وقمران والمراد بجنسية اللفظ اعم من ان يكون ذلك اللفظ ثابتا
لحقيقتين وضعا او يستعيره القايل عند وقوع التثنية لاحدهما من الاخر
فافهم عن استبصار قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي ودلو والمعتل اي
نحو القاضي لحق باخرها الف او ياء ونون من غير تغيير بقوله جاء الزيدان
والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وكذا
في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان لعدم موجب
حذفه حينئذ ولم يذكر المصنف حكم هذه الانواع لانه يعلم بنفس الحد وشرع
فيما لم يعرف حكمه بنفس ذلك الحد وقال والمقصور ان كان الفه عن واو
يعني اذا كان في اخر الاسم الثلاثي الف مقصورة مقلوبة من الواو ترد الى اصلها
في التثنية كقولك عصوان انما الرد فلتعذر بقائها الفا لوقوع الالف بعدها
واما الرد الى اصلها فلانه اولى من ردها الى غيرها ضرورة ولا يجوز ان
تحذف لاجل ان التثنية موضوعة على ان يبقى صيغة المفرد فيها محفوظة
ما امكن والرد الى الاصل محافظة على الصيغة وانما اشترط في قلبها واوا
ان يكون ثلاثيا لانها لو كانت فوق الثالثة تقلب ياء لما سيجيء قوله
والا فبالياء اي وان لم يكن كذلك تقلب الالف ياء وذلك انما يكون باحد
الامرين اما بان لا يكون ثلاثيا او بان لا يكون بدلا عن واو فان كان الثاني
اما الاول فاما ان يكون الفه بدلا عن واو كملهى من اللهو او عن ياء كمغنى
لانه من غني عنه كذا في مقدمة الادب او لا يكون بدلا عن شي كحبلى وحبارى

ولعل الثاني فاما ان يكون بدلا عن ياء كفتى او لا يكون وقد ظهرت على مثاله
ففي الكل تقلب الالف ياء فيقال ملهيان وحبليان واعشيان وحباريان
وفتيان اما في القسم الاول فلانهم استثقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا
فيها اخف الحرفين وهو الياء او يقال فعلوا بها كذلك في الافعال نحو اغزيت
فاجريت الاسماء عليها لان الفعل اصل في التصرف واما في القسم الثاني فلانه
لما لم يكن بدلا عن واو فان كان عن ياء فظاهر وان لم يكن عن ياء فكذلك تقلب
ياء اذ الياء اخف من الواو قلت كلام المصنف هاهنا لا يخلو عن نوع قصور
وذلك لان الالف التي في الثلاثي اذا جهل اصلها نظر فان اميلت قلبت ياء
كقولك متيان وبليان في مسميين بمتى وبلى والا قلبت واوا كقولك لدوان
واذوان في مسميين بلدى واذا وكلامه مع انه ساكت عن هذا التفصيل
فقوله والا فبالياء لا يجري على اطلاقه لما عرفت من لدوان واذوان قوله
والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت يعني اذا كان في اخر الاسم همزة تسبقها
الف فان كانت الهمزة اصلية تثبت عند التثنية تقول في قراء قراآن
اذ الاصل اثبات ما هو الاصل وان كانت للتانيث قلبت واوا تقول في
حمراء وصحراء حمراوان وصحراوان فرقا بينها وبين الاصلية وكان الواو
اولى من الياء كراهة اجتماع اليائين في حال النصب والجر وقال المبرد
الواو كانت اولى من الياء لانها شبيهة بالهمزة لتناقضهما في المخرج لان
الهمزة من اقصى الحلق كما ان الواو من اقصى حروف الفم فكانا على طرفي
مخارج الحروف كلها وهم يحملون النقيض على النقيض اولان الواو اثقل

من الياء فكانت مناسبة بثقل الهمزة ولا يقال لم لم يعكسوا الحكم لحصول
الفرق حينئذ لان تغيير الزايد اولى من تغيير الاصلي لان في تغيير الاصلي
والزايد اولى بان يكون لمناسبة اصله ولان قلب الهمزة واوا ليس من باب
التخفيف والمؤنث اولى به قوله والا فالوجهان اي وان لم يكن الهمزة اصلية
ولم يكن الهمزة للتانيث وهي اما ان تكون منقلبة عن حرف اصلي كرداء
وكساء فان اصلهما رداي وكساو لانهما من رديت على الحبين وارديت اي
زدت وهذا لان الرداء زيادة على ساير الثياب ومن كسوت او مزيدة للالحاق
كعلباء وهو عصب العنق فالهمزة فيه للالحاق بقرطاس بدليل انه يكسر
ككسره فيقال علابي كما يقال قراطيس ففي كل واحد من الوجهين يجوز القلب
حتى يقال كساوان ورداوان وعلباوان والابقاء على الهمزة حتى يقال كساءان
ورداءان وعلباءان اما القلب فلانها من جهة كونها ليست همزة في الاصل
اشبهت همزة التانيث فقلبت واوا واما الابقاء فمن جهة كونها غير زايدة
ومن جهة كونها ملحقة بالاصل اشبهت الاصلية فبقيت وفي بعض الشروح
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زايدة
للالحاق نحو حرباء لكونها في حكم الهمزة الاصلية قلت سوق هذا الكلام
يدل على انه لا يجوز الامران في الهمزة التي في حكم الاصلية وفيه نظر لان الهمزة
التي في حكم الاصلية هي التي للالحاق نص عليه في الاقليد حيث قيل فيه
والهمزة في علباء وحرباء منقلبة عن حرف زايد في حكم الاصلي وهو
الذي جاء للالحاق وقد كثر فيه القلب نص عليه في الاقليد حيث قال

بعد طول طيلة التعليل فلذا اكثر فيه القلب نحو عُلَباوات على انه قد صُرّح في شروح
المفصل للمصنف فان القلب في هذه الهمزة اظهر حيث قيل فيه والف الزيادة
جنس التي في حكم الاصلية ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان
القلب اظهر وينبغي ان يعلم ان كلام المصنف ساكت عن حكم محذوف العجز
على التمام نحو اخ واب ويد ودم وقد عقد فصل في المفصل لذلك فليطلب
فيه قوله وتحذف نونه بالاضافة اي تحذف نون المثنى بالاضافة لان النون مشعر
بالانفصال كالتنوين وكما يحذف التنوين بالاضافة يحذف النون بها قوله وتحذف
تاء التانيث في خصيان واليان القياس ان لا تحذف تاء التانيث عند التثنية
اذ لو حذفت لالتبست تثنية المونث بالمذكر كما لو قيل في تثنية ضاربة
ضاربان واما في خصيان واليان فهذه الالتباس مدفوع فلذا جاز حذف التاء
فيهما ولان خصيان والياتان مثلا صفتين فكانهما شيء واحد فتنزلتا لذلك
منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في
اليان قال رحمه الله الجموع الى قوله المعرب قلت اراد بالمجموع اسم
دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على احاد تقصد
تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وقوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره
من الاسماء الجموع نحو رهط ونفر وخمسة فبقوله مقصودة بحروف مفردة
اي بالحروف التي يكون في مفرد ذلك الجمع خرج منه مثل رهط اذ مفرده زيد
وعمرو وبكر على اختيار بعض الشارحين او رجل على اختيار بعضهم وليس في رهط
حروف هذه الافراد وكذلك خرج مثل تمر وركب لانه وان دل على احاد بحروف

مفرده كالتمر والركب لكن ليس بجمع لان احاده ليست بمقصودة بحروف مفرده
وان اتفق لو مفرد من لفظه كذا في بعض الشروح قوله وفيه نظر لان ذلك انما يتاتى
في نحو تمر فانه اسم جنس على الاصح فلا يكون الاحاد مقصودة فيه واما في نحو ركب
فلا لانه اسم جمع نص عليه في المفصل فلا يكون اسم جمع بدون ان يقصد فيه الاحاد
فالصواب ان يقال ان التقدير في الكلام ما دل على احاد بحروف مفرده وما دل
على احاد بتغييرها الى ان يجعل قيد مقصودة تاكيدا كما ذكر في بعض الشروح او زايدا
ولو لم يجعل زايدا بدليل انه لا يكون التقدير مقصودة بحروف مفرده
مقصودة بتغييرها فهو اقرب متعلقيه وبقوله ما دل بتغييرها او مقصودة
بتغييرها خرج نحو تمر وركب لا يقال انهما يدلان على الاحاد بواسطة التغيير بل لان
تمرا وغيره اسما الجنس وركبا اسم الجمع لا انهما بالتغيير يدلان على الاحاد كما يقال
رجال عليها فانها انما تدل على الاحاد بالتكسير بالوضع قوله نحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح وجه ذلك فيما مضيت تك آنفا من التحقيق والداعي الى اخراج
المثال عن الاسماء انهم وجدوا لها خواص تنادية ليست لجمع لو فرع منها في جمع
لا يصح فيه الجمع لو قلت عندي خمسة ارطال تمرا من غير قصد الانواع وكذا
في نحو تمر وركب فانه لم يثبت كونه من ابنية الجموع وكقوله تصغيرهما
بتمير وركيب فلو كانا جمعين لكانا جمعي كثرة اذ هما ليسا من ابنية القلة ولو كانا
جمعي كثرة لم يصغرا على لفظهما هذا مذهب سيبويه خلافا للاخفش وهو الاصح
وان هذا اشار بقوله على الاصح قوله ونحو فلك جمع لان لفظ ذلك يدل على الاحاد
بتغييرها وهو التغيير التقديري بجعل ضمة المفرد كضمة قفل وضمة الجمع

كضمة اسد ومثل هذا التغيير معتبر عندهم الا يرى ان اسماء اي جمع امراة مثل
اسماء في جمع اسم من حيث الصورة ولكنهما مختلفان في التقدير فوزن الاول
فعلاء والهمزة الاولى بدل من الواو في وسماء من وسم اي احسن فالهمزة
الثانية بدل من الف التانيث ووزن الثاني افعال والهمزة الاولى زايدة والثانية
بدل من الواو في اسماء وقد سوى بين الصيغتين في فلك وفلك كان كمن سوى
بين اسماء واسماء كذا في بعض شروح المفصل قوله وهو صحيح ومكسر لانه
ان سلم فيه الواحد فهو الاول والا فهو الثاني قوله الصحيح اي فالجمع الصحيح
اما جمع المذكر او جمع المونث قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الى
آخره يعني جمع المذكر اسم لحق بآخره الى آخره وفي بعض الشروح ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها يخرج المثنى وفي بعض الشروح هنا ضعيف لان المثنى
ليس بداخل في الجمع قلت وهذا ازيد من القول لان ذلك انما يرد ان لو قيل
جمع لحق آخره وايضا فلخرج بهذا القيد جمع المونث السالم قوله ليدل على
ان معه اكثر منه تنبيه على غرض الالحاق كما مر في التثنية وفي بعض الشروح
وكان ينبغي ان يقول من جنسه كما قال في المثنى وفي بعض الشروح هذا احق
لانه يرد عليه مثل عيون قلت كان هذا القايل فهم ان هذه الواو والنون
لاحقتان في آخر عين والا في معنى فرد عليها نقضا والصحيح ان يقال لا بد من
ان يقول من جنسه حتى لا يرد عليه قايلون مثلا بان يكون بعض افراده
قايلا من القول وبعض افراده قايلا من القيلولة فكانه ترك القيد اعتمادا
على ما مضى مثله في المثنى قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون

اي فان كان آخر الاسم الذي اريد جمعه ياء قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون اصله
قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان
الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا الكسرة التي هي على الضاد
ضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما قاضين في النصب والجر فاصله
قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت وبقي
ما قبلها على الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير كذا في شرح المصنف
قوله وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اي وان كان
الاسم الذي اريد جمعه مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبل الالف مفتوحا
فيقال مصطفون اصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى
ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها
مفتوحا على حاله اذ لا ضرورة في تغييره هذا في الرفع فاما في النصب والجر فاصله
مصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها الى آخره فان قلت فالداعي الى قلب الف
مصطفى ياء حتى صار مصطفيون ثم الفا ثم التقى الساكنان ولو لا ذلكم باجتماع الساكنين
اوّل وهلة الف مصطفى وواو الجمع او ياءه قلت نعم كذلك اجتمع ساكنان في اول الامر
الا انه لم يتعين حذف الالف لانه لا ضرورة تلجئ الى ذلك لجواز ردها الى اصلها
فيشبع كما فعلوا في تثنيته فاحتاجوا الى اضطرار الحذف فان قلت وفي بعض الشروح فان قيل
لم لا يضم ما قبل الواو كما في قاضون قلنا يجوز فتحة ما قبل الواو كما في قولك فلا
حاجة بنا الى الضم ولا يجوز كسرة ما قبل الواو وفيه الا لحاجة قوله وشرطه
ان كان اسما فذكر علم يعقل اي ما يجمع جمع التصحيح لا يخلو اما ان يكون اسما او صفة

فان قال اسما فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل قال المصنف وكان يستغني عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لدفع وهم من يظن انه لقب لهذا الجمع او يذهل عن تقدم الذكر او يظن ان المذكر في الاول محمول على المعنوي حتى يكون نحو طلحة داخلا وانما اشترطت لصحة هذا الجمع الامور الثلاثة لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء المفرد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ولهذا لم يجمع نحو هذا الجمع لفقد الكل ولوث لفقد الاخيرين واعوج اسم فرس لفقد الاخير قلت لو قال يعلم كان اقرب الى الادب لانه جاء في القران فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون نحن وام نحن الزارعون وهما من جموع السلامة وقد اطلقا على الله تعالى كما ترى ولا يطلق على الله عز وجل اسم العاقل ويطلق اسم العالم قوله وان كان صفة فمذكر يعقل نحو المسلمون وجه بيان الشرطين ما مر غير انه سقط شرط العلمية بالوصفية اذ بينهما تضاد كما مر في اول الكتاب فلا يقال الف رقاعون والافراس قايمون قوله وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اى وشرط اخر لهذا الجمع اذا كان صفة ان لا يكون افعل الذي مونثه فعلاء نحو احمر حمراء لانه لا يجمع هذا الجمع ليحصل الفرق بين افعل التفضيل الذي يجئ منه الجمع الصحيح نحو افضلون وبين افعل الذي للصفة ولم يعكس لان افعل التفضيل وفي بعض الشروح ولا يشكل باجمع لانه يجمع بالواو والنون مع انه افعل فعلاء لان مونثه جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة قوله ولا فعلان فعلى شرط اخر اى لا يقال سكرانون وانما اشترط ذلك للفرق

بينه وبين فعلان الذي مونثه فعلانة فانه يجئ منه الجمع الصحيح نحو ندمانون وبين تا نيس المذ ريس في بيان انه لم يعكس الامر انه لما سلمت صيغة المذكر في باب ندمان في التانيث والجمع يضرب بعرق مع المونث كما مر فلهذا الجانب فجئ بجمع السلامة فيه بخلاف باب سكران فانه غيرت صيغة المذكر فيه في التانيث حيث يقال في مونثه سكرى قوله ولا مستويا فيه مع المونث مثل جريح وصبور شرط اخر اى ينبغي ان لا يكون هذه الصفة بحيث يستوي فيها المذكر والمونث مثل جريح وصبور فانه يقال فيهما رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور وذلك لانهم لما وافقوا بين المذكر والمونث في المفرد لم يخالفوا في الجمع فلم يقولوا جريحون ولا جريحات بل قالوا في المذكر والمونث قتلى وجرحى وصبر قوله ولا بتاء تانيث مثل علامة شرط اخر وانما شرط ذلك لان مثل علامة مونث وشرط ذلك الجمع ان يكون مذكرا قال المصنف وكان يستغني عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامة مونث وانما ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر من جهة المعنى فقط الوهم قوله ويحذف نونه بالاضافة اى ويحذف نون الجمع بالاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية قوله وقد شذ نحو سنين وارضين جواب سوال وهو انه يقال قد جمع بعض الاسماء هذا الجمع مع فوات الشرايط المذكورة وهي العلمية والتذكير والعقل وذلك نحو جمع سنة وارض وثبة وقلة وحرة واوزة على سنون وارضون وثبون وقلون وحرون واوزون فاجاب المصنف عن ذلك بقوله وقد شذ وتكلف بعضهم لتوجيه هذا الجمع فيها فقال الواو والياء والنون

في سنون وثبون وقلون وارضون عوض عن المحذوف لان اصل سنة سنوة وفي ثبة ثبوة وفي قلة قلوة وفي ارض ارضة بدليل اريضة وفي حرون واوزون عوض عن الاعلال وهو الادغام لانه اعلال عندهم قال المصنف وفيه تعسف قوله والمونث ما لحق اخره الف وتاء وفي بعض الشروح اى جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف قلت لا حاجة الى هذا التقدير لان اللام فيه للعهد ينصرف الى المونث المتقدم لهذه الصفات عند قوله فالصحيح مذكر ومونث قوله وشرطه ان كان صفة له اخر اى شرط اللفظ المونث الذي يراد جمعه بالالف والتاء اذا كان صفة وله مذكر ان يجمع مذكره بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قوله وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحايض اى فان لم يكن لذلك المونث مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث كحايض لانه اذا كان مجردا كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث كقولك حايضة اذا قصدت الحدوث فارادوا ان يفرقوا بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وجمع على حيض او حوايض واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وجمعت على حايضات ولم يعكس لان هذا الجمع للمونث وجانب التانيث في الحايضة اظهر قوله والا جمع مطلقا قال المصنف وان لم يكن صفة جمع بالالف والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة فانها للمذكر والمونث على حال سواء واما الاسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمونث فلم يكن بينهما تداخل لكن لا تعلق

جمعت الاسماء المونثة كلها بالالف والتاء وفي بعض الشروح فان قيل الجمع الصحيح لا يجئ من غير العقلاء في المذكر لم يجئ من المونث في غير العقلاء نحو ثمرات قلت لاحتياج المونث الى كثرة الزيادة قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اى جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس او تقديرا نحو فلك كما مر قلت لو قال المكسر لكان اشبه بتراكيبه قوله وجمع القلة افعل وافعال الى اخره هذه قسمة الجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الجمع الذي يطلق على العشرة فما دونها وصيغ جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة وصيغ الجمع الصحيح كلها وما جاوز هذه الصيغ المذكورة فهو جمع كثرة قال المصنف وقد يستعار كل منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل قوله اسم الفاعل قلت اراد بالحدث الحادث يقال حدث من حدثان الدهر واراد بالجاري على الفعل الذي له فعل يصح ان يجري عليه اى على الفعل ان يكون بعده بيانا لمدلول ذلك الفعل مثل ضربت ضربا كذا في شرح المصنف فيكون معناه المصدر اسم للحادث الذي يكون بعد الفعل بيانا له قال المصنف في شرحه قوله اسم الحدث يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل فيقول الجاري على الفعل يخرج ذلك قلت كانه اراد بما ليس جاريا على الفعل ويكون حدثا النوع الثالث من المفعول المطلق على ما قسمه صاحب المفصل حيث قال والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلثة انواع ما يستعمل اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له اصلا

ثم مثّل للقسم الثالث فقال والنوع الثالث نحو دُخُولًا ونِهابًا وأفّةً وتُفّةً
ووَيحك ووَيْسك ووَيلك ووَيبك وكان هذا القسم على اصطلاح المصنف
ليس بمصدر مع ان اشتماله على الحدث فقيّد بقوله الجاري على الفعل
يخرج هذا القسم **قوله** وهو من الثلاثي سماع اى المصدر من الثلاثي المجرد
انما يعرف بالسماع لا بالقياس ويرتقي ما ذكره سيبويه منها الى اثنين
وثلثين بناء وهي معدودة في المفصل فليطلب فيه **قوله** وفي غيره قياس
اى وفي غير الثلاثي قياس لان صيغ غير الثلاثي لا يختلف اختلاف الثلاثي
تقول في افعل افعالا وفي انفعل انفعالا وفي افتعل افتعالا وفي استفعل
استفعالا وكذلك سائرها الا انك تقول في فعّل تفعيلا وتفعلة وفي تفعّل
تفعّلا وتفعّلا وفي فاعل مفاعلة وفعالا وفي فعلل فعللة وفعلالا وفعلالا
قوله ويعمل عمل فعله الى آخره يعني يعمل المصدر عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال تقول اعجبني ضرب زيد امس كما تقول اعجبني ضرب
زيد الآن لان عمل المصدر بتقدير ان والفعل والفعل لمقدر اما ماض او مستقبل
كذا في شرح المفتاح للمصنف اولان شبه المصدر بالفعل قوي اذ معناه معنى
الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم يحمل الفعل **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا
قال المصنف يعني اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا
اما ان كان منصوبا بفعله فسيأتي تفصيله **قوله** ولا يتقدم معموله يعني
لا يتقدم معمول المصدر على المصدر فلا يقال اعجبني زيدا ضرب لان المصدر
في معنى الفعل مع ان وهناك لا يجوز تقديم معمول الفعل على ان فكذلك هنا

وهذا

وهذا لان اقصى درجات المعمول فيه ان يقع موقع الفاعل والعامل فيه
وهو الفعل لا يتقدم على ان فلان لا يتقدم معموله بالطريق الاولى ولان ان
موصولة بالفعل الذي بعدها والصلة متممة للموصول فلا يتقدم عليه
واذا لم يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ذكره
في التخمير فان سألت قد اجيز ضربا زيدا وان شئت زيدا ضربا اجبت
لانه ليس فيه معنى ان انما هو امر والتقدير اضرب زيدا ضربا **قوله** ولا يضمر
اى لا يضمر شيء في المصدر كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع
لانه يستلزم اجتماع التثنيتين تثنية المصدر وتثنية الفاعل اذ
المصدر غير والفاعل غير بخلاف اسم الفاعل لانه اذا اضمر فيه كان
ذلك الفاعل اسما لذلك الضمير واذا كان كذلك يكون تثنية الفاعل
تثنية الضمير فلا يحتاج في التثنية الى التثنيتين وكذا الكلام في المجموع
اولان المصدر اسم جامد على الاصح فكان كسائر الاسماء الجامدة في خلوها
عن الضمير **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر مع المصدر
بل يجوز ان يقال اعجبني ضرب زيدا لان فاعل المصدر لا يقع احد جزئي الجملة
كما يكون مع الفعل بدليل انه لا يصح السكوت عليهما فلم يحتج اليه كما يحتاج
اليه في الفعل ولا يقال اسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد
شطري الجملة بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما يحسن مع الفعل
لانا نقول اسم الفاعل اقرب منزلة من الفعل في اعتبار العمل بدليل

ايه يقوم مقامه في نحو زيد ضارب قياسا مستمرا وليس ذلك في المصدر لا يقال
زيد ضرب الا على تاويل وليس يحتاج في ذلك الى تاويل على ان من ذلك
الاستعمال يعمل كذا في شرح المفصل للمصنف **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول اى يجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله والى مفعوله
فمثال الاول اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب القصار
قال المصنف وانما جاز اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول فكانت
نسبته الى فاعله كنسبة اليد والرجل فانك تقول ضرب زيد كما تقول يد زيد
قوله وقد يضاف الى المفعول اشارة الى ان اضافة المصدر الى الفاعل
اكثر والى المفعول اقل وذلك لان الفاعل اخص به من حيث كان محلا له والمفعول
كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته اليه اكثر **قوله** واعماله باللام قليل
اى اعمال المصدر المعرف باللام قليل وذلك لانه ضعف بالتعريف عمله لبعده
عن الفعل بذلك كذا ذكره الامام عبد القاهر ولان المصدر انما يعمل اذا كان
مأولا بان مع الفعل بدليل ان ما لم يكن على هذا التاويل لم يعمل وذلك التاويل
مع اللام متعذر فلو قلت عجبت من الضرب زيد عمرا كان فاسدا ثم المجوز لاعماله
مع قلته ما جاء في رواية المفصل من قوله ضعيف النكاية اعداءه **قوله** فان كان
مطلقا فالعمل للفعل اى ان كان المصدر مفعولا مطلقا ولم يكن بدلا عن الفعل
اى لا يكون مما التزم حذف الفعل فيه سواء كان الفعل مذكورا معه نحو اضربت
ضربا زيدا او محذوفا نحو ضربا زيدا فالعمل للفعل لانه الاصل في العمل ويمكن
اعماله واظن انه مر بي في بعض تصنيفات الكشاف ان صاحبه ضرب لذلك مثلا

بقوله

بقوله اذ جرى نهر الله بطن نهر معقل **قوله** وان لم يكن بدلا عن الفعل
ليصح تغييره بقوله وان كان بدلا **قوله** وان كان بدلا منه فوجهان يعني ان كان
المصدر مما التزم فيه حذف الفعل نحو سقيا زيدا قال بعضهم ان المصدر
عامل الا من جهة كونه مصدرا بل من جهة كونه بدلا من الفعل ولو ظالعوث
ما اقتضيت لك من السؤال والجواب من جهة صاحب التخمير وضمنت لك فائدة
ذلك وقال بعضهم الناصب هو الفعل لان المصدر منصوب فلا بد له من ناصب
فيكون ناصبه ناصب ذلك الاسم وهذا هو المراد بقوله فوجهان **قوله اسم الفاعل**
اسم الفاعل الى قوله اسم المفعول **قوله** ما اشتق من فعل يشمل المحدود وغيره
كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل
فبقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل لان الجميع
ليس لمن قام به والمراد بالقيام بها المغيد به في فصل الفاعل وبقوله
على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث
لانهما لا يدلان على الماضي والمستقبل اى لا يكون معناهما مقيدا باحد الازمنة
ومعنى الثبوت مفسر بذلك في شرح المفصل **قوله** وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل الى آخره اى وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي انما يجيء على وزن
فاعل قال المصنف وبه سمي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له ثم لما قصدوا
وضعه من غير الثلاثي قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما وضعه
فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما مضمومة
وكسروا ما قبل الآخر اما لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر **قوله**

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال في بعض الشروح المراد بقوله
يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون اسم الفاعل لازما وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين
كان اسم فاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال
والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسطا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
الماضية ودليل الاشتراط استقراء كلام العرب وحكمته انه يشبه المضارع
صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع
في المعنى ولا للماضي في اللفظ فسقطت قوة المشابهة واذا ضعف في كلا
الطرفين حاله لم يعمل قوله والاعتماد على صاحبه يعني انما يعمل اسم الفاعل
اذا كان معتمدا على صاحبه وصاحبه اما مبتدأ او موصوف او ذو الحال
بدليل ما قيل في المفصل ويشترط اعتماده على مبتدأ او موصوف او ذي
الحال وجه الاشتراط انه صفة في المعنى فلا بد له من شيء محكوم عليه بمعنى
يتقوى بذلك على العمل نحو زيد ضارب ابوه عمرا ومررت برجل ضارب ابوه
عمرا وجاءني زيد ضاربا ابوه عمرا قوله او الهمزة او ما يعني اذا لم يكن معتمدا يعني
ان يكون بعد همزة الاستفهام او بعد ما النافية لان اسم الفاعل في هذين
الموقعين يصير اخص بالفعل لان النفي والاستفهام معناهما يتعلق بالحدث
دون الذوات لان الذوات ثابتة لا تنفى والاستفهام اخو النفي اذ هما يضطربان

في واد واحد فيكتسي اسم الفاعل في هذين الموضعين لباس المناسبة بالافعال
لوقوعه في حيز ما هو بالفعل احق قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى
اي اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى ما بعده وكانت الاضافة
معنوية لفوات شرط اللفظية وهو ان يكون مضافا الى معموله لان ما بعده لم يبق
معمولا له لما عرفت انه اذا كان بمعنى الماضي لم يعمل في شيء فتفيد الاضافة
هنا التعريف ان كان المضاف اليه معرفة فتقول مررت بزيد ضاربك امس
قوله خلافا للكسائي فان الكسائي يجوز اعماله وان كان ماضيا وتمسك بامور
احدها قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها اجماعهم على قولهم الضارب
ابوه زيدا امس ومنها قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واجيب عن قوله والشمس
بجواز ان يكون منصوبا بمضمر دل عليه ما قبله فلم يبق متمسكا وعن قولهم
الضارب ابوه زيدا امس بان اللام فيه موصول قياسه ان يوصل بجملة ولا يكون
اسم الفاعل موصولا بجملة الا بتقديره فعلا فقوي تقدير الفعل فيه توفيرا
لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمالهم اياه فيما مع بلوغه هذا
المبلغ من القوة اعماله في صورة عرائه عنها وعن قولهم وكلبهم باسط ذراعيه
بانه بمنزلة قولك رايت رجلا امس يقرأ آية الكرسي في حكاية حال الماضية
فان قلت فلم جاز في اسم الفاعل المراد به الماضي ان يتعدى الى المفعول الثاني
في نحو زيد معطي عمرو درهما قلت لا نسلم تعديته الى المفعول الثاني لجواز ان
يكون نصبه بتقدير عامل دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما قوله فان
كان معمول آخر فبفعل مقدر اي فان كان بعد ذلك المضاف اليه منصوبا فنصبه

بفعل مقدر كما مضيت لك آنفا من قولهم زيد معطي عمرو درهما وتساهل
لفظه غير خفي وفي بعض الشروح وكان ذكره آخرا للاهتمام بنفي قول الكسائي
اذ قولك زيد معطي عمرو درهما من متمسكاته والا فلو قلت هذا ضارب
زيد امس فالحكم كذلك قوله وان دخلت اللام استوى الجميع يعني اذا دخلت
الالف واللام على اسم الفاعل يعمل اذا كان ماضيا ايضا تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما سلفت آنفا في الصفة المتقدمة تقريره قوله وما وضع
منه للمبالغة الى آخره ما وضع مبتدأ ومثله خبره يعني اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرائط المذكورة
وان زالت فيها المشابهة اللفظية كانهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائما
مقام ما فاتت من زنة فاعل فاعملوها عمله قوله والمثنى والمجموع مثله
يعني مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرده في العمل قال المصنف في شرح المفصل
يريد منهما جميعا اعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة وانما اعملوا
هذه الاشياء وان لم تجر على زنة مضارعها على الوجه الذي اعمل اسم الفاعل به
وجرى عليه حملا لها على المضارع من حيث الحروف والمعاني اجراء للفرع
مجرى الاصل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف
نون التثنية والجمع من اسم الفاعل اذا كان معرفا باللام عاملا النصب
تقول الضاربا زيدا والضاربوا زيدا وانما حذفت للتخفيف لا للاضافة لانه
لما نصب باسم الفاعل طالت الصلة وهذا هو الفائدة بتقييد
التعريف ولما طالت الصلة حذفت النون كما حذفت في اللذون من قوله

بحث اسم المفعول

وان الذي حانت بفلج دماؤهم وفي بعض الشروح وانما لم يتعرض لحذف
النون عند الاضافة لانه معلوم من باب المثنى والمجموع قال رحمه الله
اسم المفعول الى قوله الصفة المشبهة قلت قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما من المشتقات فبقوله لمن وقع عليه
خرج جميع ذلك قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي كما مر وذكر
في المقتبس لان الائمة من فحولة هذه الصنعة كابي علي وابن جني وعبد
القاهر وصاحب المفصل وغيرهم قالوا في مفعول ان زيدت الواو فيه لانهم
قد رفضوا باب مفعل بضم الميم وضم العين في كلامهم في الآحاد وفي لغتهم نحو معون
فاحبوا ان يكون على زنة موجودة في الاصول وانما جاء في الشعر من نحو معون
ومكرم ومالك فهي جمع معونة ومكرمة ومالكة وهي الرسالة ثم ذكر المصنف
في شرح المفصل وانما غير عن لفظ مفعل الى لفظ مفعول اذ لو بقي على الاصل
لم يعلم انه اسم مفعول لافعل او لفعل فغير مفعول فعل ليتبين وكان اولى
بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه
حرفا تقديرا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق وما زادوا واو فتح الميم
تخفيفا ثم استند في شرح المقدمة هذا القول الى النحاة حيث قال وذلك بقول
النحويين اصله مفعل وقد خطاه صاحب المقتبس في هذا النقل بناء على
ما نقل من مذهب الائمة قلت لو قطعنا النظر عن النقل وفرضنا ان هذا القول
مذهب المصنف وانه استدل بذلك فلعله اخذ بجانبه بناء على اصلهم ان اسم المفعول

يجري على يفعل من فعله ومفعول اخذ تناسبا بيفعل من مفعل فعلى هذا الاصل كان
اصله يفعل فادخل في موضع الزوايد الميم لتعذر حرف العلة وقرب الميم الى الواو
في كونهما شفويتين ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يغير
هذا المفعول على ما نقلت من شرح المفصل للمصنف فصار مضرب ثم ادخل الواو
لينفي تحركة العين الموجبة للالتباس ولهذا ادخل الواو بين العين واللام وليجيء
مناسبا باخيه وهو اسم الفاعل لان فيه زيدت الالف وعينت الواو ليكون
نظيرا للحركة الا ما يخالف الحركة الملتبسة قوله ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح
العين كمستخرج اي من غير الثلاثي يجيء على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الاخر كمدخل ومستخرج او تقدير كالمختار وهو للدلالة بمعنى الفاعل قوله
واحرى العمل لاشتراطه كاسم الفاعل ان الاسم المفعول كاسم الفاعل في عمل فعله
وفي اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الخبر او ما الى ان يجر على بعده
وانما لم يذكر المعمول نحو زيد معطى غلامه درهما لانه ذكر مع تنقيح قال الصفة
المشبهة الاولى اسم التفضيل قلت قوله ما اشتق من فعل دخل فيها غيرها
من المشتقات قوله لازم يخرج عنه اسم التفضيل الفاعل المتعدي واسم المفعول
قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرهما ما اشتق من فعل لازم قوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل
لازم لمن قام به ولكنه ليس بمعنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما مر هكذا قال
المصنف في شرحه وفيه نظر لان قوله ونظائرهما ما اشتق من فعل لازم يشعر
بان اسم التفضيل من الفعل اللازم يخرج لمن قام به على ما صرح بخروجه في بعض

الشروح وليس بصواب لانه لم يذكر ان افضل لمن قام به الفضل بصفة الزيادة وكذلك
لا يصح ان يكون خرج به لعدم معنى الثبوت لما عرفت مما سلف كما في اسم الفاعل ان افعل
التفضيل دال على معنى الثبوت فالحق ما في بعض الشروح من قوله فلو زاد على هذا الحد قيدا آخر
وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل كلام حق وفي بعض الشروح لو طرح قوله لازم من
البين كان اولى لان اسم الفاعل والمفعول يخرجان بقوله على معنى الثبوت قوله وصيغتها
مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وقال المصنف لانهم لم يجروا فيها على قانون
بضبط بالاصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل لوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة
الفعل لكثير منها وقد يأتي بعضها على القياس الا الالوان والخلق فانها انث على افعل
كابيض واسود واعوج واشهل وشبهه قوله وكانها مخالفة لصيغة الفاعل
فلذلك مخالفة لها في المشتقات فلم خص الفاعل بذلك قلت لانها لما كانت مشبهة
باسم الفاعل بين بعض ما تشاركها في التثنية والجمع والتذكير والتانيث الا ترى انك تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان
ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات وانما سميت مشبهة لان لها تماما ان قيل انها
جارية على فعلها كاسم الفاعل فالمصنف نبه بذلك على انها غير جارية على فعلها بل
مخالفة لصيغة اسم الفاعل فكونها جارية على فعلها قوله وتعمل عمل فعلها يعني
مطلقا من غير شرط الحال والاستقبال لان هذه الصفة دالة على معنى ثابت في الازمنة
الثلاثة فلم يكن لاشتراط الزمان وجه واما الاعتماد فلا بد منه قال الامام عبد القاهر
هذه الصفة بمنزلة اسم الفاعل والمفعول في استدعاء الاعتماد لا غير ولا على ما ذكر من
الاشياء فلا تقول حسن غلامك كما لا تقول قائم اخواك وهي اولى باستدعاء الاعتماد

قوله فعل على الفاعلية وهو الاصل في عملها لانه عمل فعلها وان نصبت نصبته
تشبيها بالمفعول اذا كان المعمول معرفة لانه لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة
لانها انما اشتقت من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا عن تلك الصفة لان هذا
المعمول فرض معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة وذلك لان التفصيل بعد الاجمال
والتمييز بعد الابهام انما يكون عند ارادة تعظيم الشيء وذكره على وجه المبالغة
وفي التنكير تعظيم ومبالغة كما مر تلوح منه شيء اهل ذا نابه فلهذا اوجبوا
ان يكون التمييز نكرة ثم لما لم يصح ان يكون مفعولا وتمييزا لما قررنا حملوه على التشبيه
بالمفعول ثم انهم وان اطلقوا التشبيه بالمفعول لكن الظاهر انهم ارادوا التشبيه
بمفعول اسم الفاعل وبيانه ان نحو الضارب كان حقه ان يعمل ولا يضاف الى الرجل لفوت
فائدة الاضافة فاضافوه مالوا فيها وقالوا الضارب الرجل على التشبيه بالحسن الوجه
كما مر في باب الاضافة فلما شبهوا الضارب الذي حقه ان يعمل ولا يضاف بالحسن
الذي حقه ان يضاف ولا يعمل في صورة فقالوا الضارب الرجل بجر الرجل شبهوا الحسن
ايضا بالضارب في صورة فقالوا الحسن الوجه بنصب الوجه كما قالوا الضارب
الرجل بنصب الرجل ثم لما ثبت الحكم في الحسن الوجه بالنصب الجنسية المستوعبة
للمعمول قوله وتفصيلها حسن وجهه الى آخره اي وتفصيل مسايل الصفة المشبهة
في الاقسام الثمانية عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره حسن وجه وجها وجه الحسن وجهه وجهه وجهه
الحسن الوجه الوجه الحسن وجه وجها وجه قوله اثنان منها ممتنعان

لكونها اضعف قوله المشتقات العاملة بشبهة عملها بعمل المضارع معمولها كان
او مجهولا في باب الصفة المشبهة بشبهة عملها بعمل الماضي ولهذا شبهه في المصباح كريم
آباؤه بكرم آباؤه لا بكرم قلت لانه لما كان في الثبوت كالماضي شبه في العمل به رعاية
لهذا الجانب قلت في بابها عاملة بمعنى الماضي واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل مع انه
قد تقول تشبيها به فيجوز ان يزيد الفرع على الاصل قلت تعلق معناها بالماضي لا يخرجها
عن حكم الحال وذلك لان الحال هو المعنى الذي يكون موجودا في زمان الاخبار كقولك زيد
يقرا اي هو في حال حديثك متلبس بالقراءة ثم ان هذا موجود في وقت الاخبار اما
ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال كالقراءة في قولك زيد يقرا ومرادك ان اقباله بالقراءة
حصل في وقت حديثك ولم يكن قبل واما ان يكون قد وجد قبل الا انه لما ينقطع وكان
موجودا في زمانك كقولك زيد كريم حسبه فالكرم موجود قبل هذا القول واستمر
الى ان وجد في هذه الحال فوضح ان الصفة المشبهة ليست خارجة عن ان يكون معناها معنى
الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر قوله وتقسيم مسايلها الى آخره اراد
ان يحصر اقسام هذه الصفة مع معمولها واقسامها ثمانية عشر لان الصفة اما ان تكون
باللام نحو الحسن او مجردة نحو حسن ومعمولها اما مضاف نحو وجهه او باللام نحو الوجه
او مجرد عنهما نحو وجه فهذه ستة من ضرب الاثنين في الثلاثة ثم معمولها اما منصوب
او مرفوع او مجرور فاضرب هذه الثلاثة في الستة ليصير ثمانية عشر فان قلت
هلا اعتبرت اعراب الصفة ليصير القسمة ازيد قلت اعرابها في نفسها من احكام
اعراب الصفات وقد تقدم وانما الكلام هنا في اعمالها لا في اعرابها في نفسها
كذا في شرح المصنف قوله فالرفع على الفاعلية الى آخره اي اذا رفعت معمول هذه الصفة

المفعول في

تعدى الى الحسن الوجه

وهو مضاف كقولك الحسنُ وجهِهِ وما كانت الصفة معرفة واضفتها الى نكرة كقولك الحسنُ وجهٍ اما امتناع المسئلة الاولى فلان فايدة الاضافة وهي التخفيف بحذف التنوين فيها منتفية لسقوطها بلام التعريف قلت يبقى لي انها المختص باتمام الكلام واكمال المرام ان في هذه الاضافة نقلا من الرفع الى الجر وهو اخف وقد اعتبرت مثل هذا التخفيف في الحسن الوجه كما اعتبرت في الاضافة وهلا اعتبرته هنا قلت هذه الخفة ضعيفة فلا يترك بها الاصل بخلاف الخفة التي في الحسن الوجه فان فيه نوع خفة من الخفة كما مر واما امتناع المسئلة الثانية فلان فيها اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة ولذلك فانه كما ذكره المصنف قوله واختلف في حسنُ وجهِهِ هذه المسئلة مختلف فيها وهي ان يضاف الصفة نكرة الى ما هو مضاف الى ضمير موصوفها فمنع قوم تلك المسئلة لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الحسن هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه هي اضافة الوجه الى الوجه وهي فاسدة واكثر الناس على جواز هذه المسئلة فاجابوا عما قاله المانعون بوجوه احدها منع ان الحسن هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه بدليل ان فيه ضميرا يعود الى الموصوف ولذلك يثنى ويجمع على حسب تثنيته وجمعه فيقال مررت برجلين حسني وجهيهما وبرجال حسني وجوههم وثانيها ان الحسن بعد اضافته الى الوجه صار بعض الوجه فاما قبلها كان اعم من الوجه واضافة العام الى الخاص جايزة كجملة كل الدراهم وعين الشيء وثالثها انه منقوض بحسن الوجه وبجواز في الشايل ثم هولاء المجوزون استشهدوا بقول الشاعر امن امنت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقبله امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طللاهما الدمنة الموضع الذي اثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم والركب اصحاب الابل والحقل الموضع الذي ينبت فيه الرخامي والتعريج ان يعطفوا الى الموضع ويقفوا فيه وعفا درس ويروى انى طللاهما اي حان لهما ان يبليا وقوله من دمنتين متصلة بفعل محذوف كانه قال اتحزن او تجزع من اجل دمنتين بانتهما فتذكرت من كان يحل بهما والضمير في ربعيهما يعود الى الدمنتين والصفا الجبل في هذا الموضع وجارتا صفا حجران يجعلان تحت القدر وهما الاثفيتان ويسند القدر الى الجبل فيقوم الجبل مقام حجر ثالث يكون تحت القدر والربع الدار يقول اقامت الاثفيتان اللتان يقربان من الجبل في ربع الدمنة والذي يوجبه معنى الشعر ان هذا القايل لا يعني اثفيتين ثنتين لانه ذكر دمنتين ثم قال اقامت على ربعيهما وليس المراد ان في الربعين اثفيتين في كل ربع اثفية والغالب ان في كل ربع من هذين اثفيتين والاعالي اعالي الاثافي يريد ان اعالي الاثافي سفلت بدا الحمرة وقد الحي اثبت من ارتفاع النار اليها والجون الاسود والجونة السوداء يريد ان اسافل الاثافي قد اسودت من ايقاد النار بينهما والمصطلى موضع ايقاد النار وكميتا وصف للجارتين وجونتا وصف للجارتين ايضا والشاهد في البيت انه اضاف جونتا الى مصطلاهما ومصطلاهما مضاف الى ضمير وجونتا نكرة فكان كالمسئلة التي نحن فيها قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن الى آخره اراد بالبواقي الخمسة عشر بعد هذه الثلاثة التي اثنان منها ممتنعان وواحد مختلف فيه وهي على ثلاثة اقسام احسنُ وحسنٌ وقبيحٌ فالاحسن ما كان فيه ضمير واحد ومسايله حسنٌ وجهه برفع وجهه حسنُ الوجهِ بالاضافة حسنٌ الوجهَ بتنوين حسنٍ

ونصب الوجه وحسنٌ وجهًا والحسنُ وجهه برفع وجهه والحسنُ الوجهِ بالجر والنصب والحسنُ وجهًا وحسنُ وجهٍ بالاضافة وانما كانت هذه المسايل احسن لانه قد حصل الربط بين الصفة والموصوف فيها من غير زيادة ولا نقصان سواء كان الضمير في معمولها كقولك حسنٌ وجهه والحسن وجهه برفعه كذلك او في الصفة نفسها كما في الامثلة واما الحسنُ فما كان فيه ضميران ومسايله حسنٌ وجهَهُ بنصب وجهه وجره والحسن وجهَهُ بنصب وجهه وجره وانما كانت هذه المسايل حسنا لا احسن لما فيها من زيادة الضمير المستغنى عنه ومع ذلك لا يقال انه قبيح لان زيادة الضمير لا تخل بالمعنى واما القبيح فما لا ضمير فيه ومسايله الحسنُ الوجهُ برفع الوجه وحسنٌ الوجهُ برفع الوجه وحسنٌ وجهٌ برفع وجه وانما كانت هذه المسايل قبيحة لعرائها عن الضمير المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابط يعرف به ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وبيانه ان الضمير الذي في المعمول ظاهر يدرك بالسمع فلا يحتاج الى دليل واما الضمير الذي في الصفة فهو محتاج الى قرينة يعرف بها اذ هو خفي عن السمع وقرينتها انك متى لم ترفع بها ما بعدها ففيها ضمير الفاعل سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل ولا مانع من تقدير الضمير ومتى رفعت بها ما بعدها فلا يكون فيها ضمير لان ذلك المرفوع هو فاعلها ولو كان فيها ضمير يكون فاعلا ايضا ولا يكون لشيء واحد فاعلان قوله فهي كالفعل يعني متى رفعت بها ما بعدها فهي كالفعل

في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر قوله والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع اي وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بامراة حسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين وبرجال حسني وجوههم قوله واسما الفاعل والمفعول غير متعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة في جواز المسايل الثماني عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد قايم الابُ ومضروب الابِ برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل لالتباس الاولى انهما لو كانا متعديين وجوزنا فيهما هذه المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس كذا في بعض الشروح نقلته من غير تغيير اذ ليس ورآءه عبادان قرية

لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه

فرحم الله امرأ بذل جهده في فتح غويصات الحقايق وكشف المعضلات الدقايق
وتاب على من اعتمد مسلكات فوز قراءة الاتي ثم نهج بنظراته الطلبة نهج الوثيق
وقد لعمري يظهر عند اقتناص المعاني القاصية العاصية الشريفة ضرق مقال
من قال خلق الله للحروب رجالا ورجالا للقصعة والثريد ثم استمد التوفيق من
المجيب الجميل في الشروع في تفسير اسم التفضيل ليسهل علي التفصي عن عهدة
المسألة الكحلية التي هي اعجب بالالباب حتى تحيرت فطنات الفضلاء المتقين
واذهب بالعقول الى التيه في الحيرة من دليل رجال العقلاء المتقدمات الاشياخ
وجدوا المرتبة بكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير قال المصنف اسم
التفضيل ما اشتق من فعل قلنا ترجم الباب باسم التفضيل ولم يقل افعل
التفضيل تيمنا بقول خيرا وشرا كذا في الشروح وقد ورد وهو افعل ما يجي عن
هذه القاعدة قوله ما اشتق من فعل شامل لغير اسم التفضيل مما اشتق من
الفعل مثل اسم الفاعل والمفعول واسماء الزمان والمكان والآلة فبقوله لموصوف
خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وبقوله بزيادة
على غيره اي على غير الموصوف به خرج عنه اسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولا ينتقض بزيد زايد على الغير لان الزيادة انما يستفاد باصل اللغة
لا بالاشتقاق والكلام فيه قال في بعض الشروح وانما قال لموصوف وان خرج
اسما الزمان والمكان بقوله بزيادة على غيره لاحتياج الضمير الى المرجع او
لايضاح الحدود بكثرة الخواص قال في بعض الشروح اعلم ان الحد المذكور يشكل
بمثل احنك الشاتين وآبل الخنازيم لانهما غير مشتقين من فعل قلت وفيه نظر

لان معنى قوله احنك الشاتين اشدهما اكلا فيجوز ان تكون مشتقا من قولهم
احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح وهو كما اشتق اخصر
من الاختصار بحذف الزوايد قال في بعض شروح المفصل هذا قياس مطلق
عند سيبويه وللكلام في اشتقاقه وكذا آبل من حنيف الحناتم فمعناه اشد
الناس تأنقا في رعية الابل واعلمهم بها فيجوز ان يكون مشتقا من أبل
الرجل بالكسر ابالة مثل شكس شكاسة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل
كذا في الصحاح والحناتم ابناء حنتم اي قبيلة وحنيف واحد منهم قوله وهو
افعل يعني يجي على وزن افعل غالبا الا خير وشر على خلاف هذا الوزن او اراد
انه لا يجي الا على وزن افعل يعني يجي على وزن افعل ما دام على الاصل لان الاصل
في خير اخير فنقلت حركة الياء التي هي العين الى الفاء وحذفت الهمزة واصل
شر اشرر نقلت حركة الراء التي هي العين الى الفاء وادغمت الاولى في الثانية
كذا في بعض الشروح قلنا لو صح ذلك لما كانت في تلك الترجمة فايدة قوله وشرطه
ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن وانما امتنع افعل من المزيد لانه ان بقي على حروفه
لم يكن وان حذفت الزوايد اختل لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى
فلانك لو قلت اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثير الخروج او كثير الاستخراج
قلت هذا الذي ذكره بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء
في الحديث توقي الليل اجوب دعوة وهو من اجاب وفي الشعر الحماسي فقال
شنئنا خرقاء واهيتا الكلى اسقى بهما ساق فلم يتبللا باضيع من عينيك
للدمع كلما توهمت ربعا او تذكرت منزلا اي اشد اضاعة او تضيعا وكفى حجة

مذهب سيبويه الذي كان اوحى النحو اليه وذكر صاحب المفصل انه يجيز
بناءه من البنية من المزيد فكان المصنف على هذا اراد انه يجي هذا البناء
من الثلاثي غالبا قوله ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعني شرط
آخر لاسم التفضيل ان لا يكون لونا ولا عيبا لانه يبنى منهما افعل لغير معنى
التفضيل نحو اسود واعور فكرهوا ان يبنوا منهما شيئا آخر لئلا يلتبس
الا ترى انك اذا قلت زيد لا اسود على تقدير بناء افعل التفضيل منه لم يعلم
انك اردت انه ذو سواد او انه زايد في السواد والمراد بالعيوب العيوب
الظاهرة حتى لا ينتقض بمثل اجهل كذا في الشروح وقال في شرح المفصل للمصنف
لطيفة في ذلك حيث قال ينبغي ان يضبط بان يقال كل ما هو خلقة ليس بلون
ولا عيب لانه لا يبنى منه افعل لغير التفضيل لان الاطلاق المذكور في الكتب
لا يحصل به الضبط طردا ولا عكسا لصحة قولهم اجهل واحمق وامتناع
قولهم افنى قوله فان قصد غيره فالى آخره يعني ان قصد اسم التفضيل من غير
الثلاثي ولا الالوان والعيوب يبني افعل من فعل يصح بناؤه منه من حسن
او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تأتي بمصادر تلك
الافعال فتنصبها على التمييز تقول اشد استخراجا واكثر دحرجة واحسن
بياضا واقبح عمى قوله وقياسه للفاعل اي وقياس افعل التفضيل ان يبنى
للفاعل دون المفعول لانه لو بني لهما لوقع الالتباس فرجح الفاعل على المفعول
بوجوه احدها ان المفعول فضلة والفاعل مقصود فبناؤه للمقصود اولى
وثانيها ان الحاجة الى مبالغة الفاعل اكثر من الحاجة الى مبالغة المفعول

وثالثها ان لم يبق كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجي الا من المتعدي
والفاعل عام قوله وقد جاء للمفعول الى آخره اي وقد جاء اسم التفضيل للمفعول
بطريق الشذوذ كما ترى من الامثلة قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه الى آخره
يعني يستعمل اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل القوم او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما التزم فيه ذلك لان الغرض
من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على الغير وذلك لا يحصل عند
تجرده عن هذه الثلاثة فانك اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد
عليه في الشرف فاذا قلت بمن او بالاضافة او باللام التي للعهد فقد حصل
المقصود لدلالتها على الغير وفي قوله يستعمل على احد ثلثة اشياء اشارة
الى انه لا يجمع بين اثنين منها لحصول الاستغناء بكل منها عن الآخر لان كل واحد
منها مستقل في تعيين المفضل عليه فلو جمعت بين شيئين منهما لجمعت
بين امرين يغنيك احدهما من الآخر هذا هو المفهوم من شرح المفصل للمصنف
واما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى فتاويله ان من فيه ليست
من التفضيلية التي لا تجامع اللام وانما هي بمنزلتها في قولك انت الافضل من
قريش كما تقول انت من قريش الافضل فيكون من هي للتبيينية وقيل ان من
هنا بمعنى في قوله واذا اضيف فله معنيان الى آخره يعني اذا اضيف الاسم
الذي يصلح ان يكون في نفسه للتفضيل فله معنيان احدهما ان يكون المقصود
اثبات الزيادة لموصوف اسم التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وهو
المراد بقوله ان يقصد به الزيادة اي يقصد بافعل التفضيل زيادة موصوفه

على من اضيف اليه واستعمال هذا القسم اكثر من القسم الذي سيجيء وهو المراد
بقوله وهو الاكثر **قوله** فيشترط ان يكون منهم اي يشترط ان يكون موصوف
اسم التفضيل بدخلة اسم التفضيل على موصوف فيهم اي من جملة المضاف
اليهم وانما اشترط ذلك لان حق هذا النوع من اسم التفضيل ان يضاف
الا الى ما يضاف اليه اي لشبههما في المعنى من حيث ان ايا كما يقتضي المبعَّض والمبعَّض
عنه فاسم التفضيل كذلك يقتضي المفضل والمفضل عليه والشبه علة الضم
في الحكم كما في النظائر واي انما يضاف الى ما يكون هو منه كقولك اي الرجلين
واي الرجال وكذلك اسم التفضيل قال المصنف وقد توهم بعض الناس انه
من قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيد
على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل زيد على نفسه وهو
محال فالجواب ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكرته معهم غير الوجه
الذي فضل عليهم به **قوله** فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه
يشترط ان يكون موصوف اسم التفضيل في هذا القسم داخلا في جملة من اضيف
اليه فلا يجوز يوسف احسن اخوته بمعنى الشركة في الحسن بين يوسف والاخوة
واثبات الزيادة ليوسف لان ذلك يقتضي دخول يوسف في جملة الاخوة بمعنى انه
يكون واحدا منهم لما مر من ان حق هذا القسم من اسم التفضيل ان يضاف الى
ما يضاف اليه اي ثم اضافة الاخوة الى ضمير يوسف يستدعي ان لا يكون
يوسف واحدا منهم ولما يلزم ان يكون يوسف اخا نفسه بظهار كل بادي تأمل

وذلك جمع بين متنافيين فلا يجوز **قوله** والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح اي الثاني من المعنيين ان يقصد ان لموصوف اسم التفضيل نفس
تلك الزيادة لا ان يكون للمضاف اليه شركة معه ويكون هو الافضل على الاطلاق
وانما يضاف الى المضاف اليه لمجرد التخصيص والتوضيح كما تقول هو الافضل
على الاطلاق ولم يختص بهذا من جهة اخرى كقولك الناقص والاشج اعدلا
بني مروان تريد انهما عادلان على الاطلاق ولهما من بني مروان اختصاص وما تريد
ان بني مروان عادلون وهما اعدل منهم اذ لم يكن فيهم عادل سواهما كما في بعض
شروح المفصل **قوله** فيجوز يوسف احسن اخوته اي فلاجل انه لا يقصد به اسم
التفضيل على ما يضاف اليه بل يقصد الزيادة المطلقة يجوز ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لا يلزم دخول يوسف في جملة الاخوة لان اسم التفضيل لا يضاف
هنا الى ما يضاف اليه اي لزوال معنى الجامع بينهما وهو استدعاء اسم التفضيل
المفضل والمفضل عليه كاستدعاء اي المبعَّض والمبعَّض عنه فلا يلزم
الجمع بين المتنافيين كما لزم ثمه فلذا جاز **قوله** ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له اراد بالاول اسم التفضيل المضاف الى ما يقصد ان يكون موصوفه
زائدا عليهم في الفضل نحو الزيدون افضل الناس وافاضل الناس وانما جاز
الافراد في ذلك مع ان موصوفه ليس بمفرد لان اسم التفضيل هنا بعض
ما يضاف اليه فاشبه لفظ البعض وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول
الهند بعض الناس والزيدون بعض الناس وانما جازت المطابقة ليكون
مماثلا للموصوف وهو الاصل في الباب كذا في بعض الشروح او لان الاضافة

غير موضوعة للتعريف خاصة كاللام بل هي كما قد يفيد التعريف قد لا يفيده
فهي في جهة الافادة كاللام ومع اللام يجب المطابقة كما سيجيء وفي جهة عدمها
كمن ومع من يجب الافراد كما سيأتي **قوله** واما الثاني والمعرف باللام فلا بد
من المطابقة اي في الاضافة التي يقصد بها اثبات مجرد الفضل يجب المطابقة
بين اسم التفضيل وموصوفه نحو هند فضلى النساء والهندات فضليات النساء
لان اسم التفضيل لما كان لبيان مجرد الفضل كان بمعنى الفاضل نص عليه الامام
عبد القاهر وفي الفاضل يجب المطابقة فكذا في افضل الذي بمعناه واما
لزوم المطابقة في المعرف باللام فلان اللام و ... ان الاصل في اسم التفضيل
هو الافراد اجراء له مجرى التعجب اذ ... القرابة بينهما مستحكمة ولذلك
شرطوا في التفضيل ما شرطوا في التعجب وحكم التعجب الافراد لا المطابقة لجريه
مجرى المثل الآبي عن التغيير وستعرف في بابه ان شاء الله تعالى ثم لما عرف
باللام جرت عليه الاحوال لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجرى
على ما هو اصله تقول زيد الافضل والزيدون الافضلون **قوله** والذي بمن
مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل اذا كان مستعملا مع من يجب فيه الافراد
والتذكير ولا يجوز المطابقة لشبهه بفعل التعجب كما مر وقيل
انما استوت الحالات عند مصاحبة من لان افضل شطر الاسم وانما تم بمن
فلو الحق علامة التثنية والجمع والتأنيث فقيل الزيدان افضلان من القوم
والزيدون افضلون من هؤلاء لكان ذلك ابطالا لما لزم من من الاتصال
ولما يمكن الحاق العلامات بعد من لانه حرف غير قابل للتغيير **قوله** فلا يجوز

زيد الافضل من عمرو يعني لا يجوز ان يجمع بين الالف واللام ومن لان الغرض يحصل باحدهما
كما مر **قوله** ولا زيد افضل الا ان يعلم يعني لا يجوز استعماله مجردا عن احد
الثلاثة الا ان يكون معلوما كما مر وانما اعاد ذلك ليبني عليه قوله الا ان يعلم والامر
معلوم من قوله ويستعمل على احد ثلاثة يعني اذا علم يجوز حذف هذه الاشياء
نحو قوله تعالى يعلم السر واخفى اي اخفى من السر **قوله** ولا يعمل في مظهر يعني
لا يعمل اسم التفضيل الا بشرائط ستذكر كما عمل عمل الفعل لانه لا بد ان
يكون له فعل بمعناه كما مر في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان قولك
زيد كريم اباه بمعنى كرم اباه واما افعل التفضيل فليس له فعل بمعناه
في الزيادة فلم يعمل الا عند شرائط تصحح كونه بمعنى الفعل كما ستقف عليها
ان شاء الله تعالى الهي انا عبدك الذي طالما افضت عليه بجاه فضلك وصببت
عليه سجال نوالك قوته بكرمك وقومته عن حضيض الصغر سنا وسنا الى
الحاوج الكبر سنا وسناء فسروت عنه وسنا ... اللوم حين تربت ... بلي
... بل ... ذلك مفصل ... عقليته ... بين اقرانه المجد والقصب
والسبق ... العلم والحسنة ... الغرائب ... ونظائره
من الصفات ... الحقائق ... البيان ... الكرى
... ولا تخذلني يا محسن ويا مفضل ... هذا المشكل المعضل
وافتح ... لساني وافتح بلطفك جناني واصرف الى ... الحجة بعنايتك
وكل ... عنائي فانت اعز ... اكرم مسؤول **قوله** ولا يعمل في مظهر
انما قيد بالمظهر ليخرج المضمر فان اعمال اسم التفضيل في المضمر بتوقف

على تلك الشرايط لكون اعماله في المضمر اخف واضعف واسهل بالنسبة الى اعماله في المظهر لكون المظهر اقوى فالعامل في الاقوى اقوى فلا يستدعي اعمال اسم التفضيل في المضمر ان يكون بمعنى الفعل وكم من شيء يعمل في المضمر ولا يعمل في الظاهر مثل ان المخففة المفتوحة فانها تعمل في ضمير الشان ولا تعمل في الظاهر اصلا كما يجيء تقريره في الحروف قوله الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا قلنا اشرح هذا التركيب ثم اعود الى جمع معناه تماما استثناء عن قوله ولا يعمل اذا كان لشيء اي اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ وذلك الشيء رجلا في مثالنا وهو في المعنى اي يكون اسم التفضيل في المعنى لمسبب اي لمتعلق ذلك الشيء الذي يكون اسم التفضيل صفة له من حيث اللفظ وذلك المتعلق هو الكحل في مثالنا مفضل باعتبار الاول اي يكون ذلك المتعلق مفضلا اي ثابتا له زيادة الفضل باعتبار ذلك الشيء وهو الرجل في مثالنا على نفسه باعتبار غيره اي يكون ذلك المتعلق المفضل مفضلا عليه باعتبار غيره وهو زيد في مثالنا فقوله باعتبار الاول من صلة المفضل وقوله باعتبار غيره من صلة على نفسه وقوله منفيا خبر متعلق بقوله باعتبار غيره كما سبق البيان وهم بل هو حال عن الضمير الذي في كان اي الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال كون اسم التفضيل منفيا وحاصل الكلام ان افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة سببية لشيء وهو في المعنى صفة حقيقية لمتعلق ذلك الشيء وذلك المتعلق يكون مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين كقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

فاحسن صفة سببية لرجل وصفة حقيقية للكحل واعني بالحقيقة انها حاصلة منه والكحل مفضل باعتبار عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد قوله لانه بمعنى حسن دليل على عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود هذا الشرط يعني اسم التفضيل انما يعمل في الظاهر لانه وان فعل له معناه وعند وجود هذا الشرط صار بمعنى حسن فتقول لذلك وانما صار بمعنى حسن لان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد مع قولك ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد متلازمان طردا وعكسا اعني كلما صدق التركيب الاول صدق التركيب الثاني وكلما صدق التركيب الثاني صدق التركيب الاول وهذا ظاهر يتبين للناظر بادنى تامل والتساوي بين النسبتين في الصدق ايه كون كل واحد منهما عين صاحبه قوله هاك الحديث عن تاثير هذا الشرط وان من اي معنى يجعل في معنى حسن حتى ينتفي ذلك المعنى بانتفائه قلت الكلام الملخص في ذلك ان يقال هذا الشرط متضمن لامرين احدهما كون التفضيل صفة سببية للاول حقيقية لمتعلقه وثانيهما هو كون ذلك المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين ولكنها ثانيه في جعل احد التركيبين في معنى الآخر فان بهما صار الكحل مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين فاذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد واذا انتفى الفضل ايضا ينبغي ان يكون حسنه حسنه والتركيب الدال على ذلك المعنى هو ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فالتركيب الاول يعني يستلزم هذا التركيب ضرورة واستلزام هذا التركيب الضابطي

ظاهر لان نفي اصل الحسن يستدعي نفي زيادة الحسن التي هي فرع عليه ثم انا انتفى الموصوف السببي وهو الرجل انتفى الحمل الاول فلم يكن مفضلا باعتبار الاول فنفي ذلك لم يكن نفيا بالمعنى المذكور فلا يكون في معنى نفي حسن واذا انتفى الموصوف الحقيقي وهو الكحل لم يصح ان يقال حسن الكحل لان هذا انما يقال في الصفة الحقيقية فلم يتاتى النفي بالمعنى المذكور ايضا وكذلك اذا انتفى كونه مفضلا ومفضلا عليه وذلك ظاهر هذا ما سنح على الخاطر الفاتر فمن له احسن من ذلك فليكتب هنا ممتنا من العزيز القادر قال فقد الامر الثاني يكفي فيما استخرجته من المعنى المقصود فلم اعتبر الاول ما فايدته قلت الامر الثاني لما لم يتصور بدون الاول اما وقوعا او حقيقة فكانه شرط للامر الثاني في فهمه عن تيقظ واستبصار ثم اعلم ان قوله منفيا في بعض النسخ ساقط وكذا في شرح المفصل للمصنف ولا بد من اثباته اذ هو العمدة في ان يكون احسن بمعنى حسن فهذا التركيب بالمعنى المذكور دال على تقديره الاثبات ثم بتلازم التركيبان يظهر عليك اذا تاملت في المعنى قوله ح لانهم لو رفعوا فصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل دليل آخر على اعمال اسم التفضيل هنا في الظاهر يعني لو لم يعملوا اسم التفضيل في الكحل مثلا لكان الكحل مبتدا لانتفاء اعمال شيء آخر واحسن لا يعمل ذلك والا لكان المبتدا قبل ضمنه خطأ لا بد ان يتوقى الخبر لان الكحل يكون خبرا حينئذ وهو مقدم على عامله كون احسن مبتداء وهو منه فوجب رفع احسن ليكون خبرا عن الكحل لانتفاء ما يصلح

لذلك سواه ولو رفعوا احسن لفصلوا بين احسن ومعموله اي متعلقه الذي هو متمم لمعناه بمنزلة جزؤه وهو منه باجنبي اي مبتدا لا يكون بمنزلة الجزء لاحسن وهو الكحل وهذا اشارة الى سوال وجواب ووجهه ان يقال على تقدير نصب احسن يلزم ايضا الفصل بين احسن ومتعلقه بالفاعل وهو الكحل فاشار الى الجواب بقوله باجنبي يعني المبتدا اجنبي من انه لا يكون كالجزء من الخبر ولهذا يحتاج الى الربط بينهما بضمير بخلاف الفاعل فانه كالجزء من عامله فالفصل به كلا فصل ولذلك جاز مررت بزيد بعمرو قوله فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل باجنبي ولا يلزم استيفا الخبر قبل المبتدا قلت اجاب المصنف عن ذلك في شرحه بقوله ولو قدمت يلزم رجوع الضمير على غير مذكور وفي بعض الشروح خطى قول المصنف بانه يجوز ان يكون ضمير المبتدا مقدما عليه كما في قولك في داره زيد والمصنف معترف بهذا في اول الكتاب ثم في بعض الشروح نسب هذا الشارح النبيه المتنبه الى الغفلة فقيل انما زعم المصنف من كلامه في شرح هذا الكتاب لانه اشار بقوله وليتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره معنا كما انما يتعذر الرفع على الابتداء لكون احسن اولى بالابتداء من الكحل لعود الضمير على من هو له لفظا ومعنى على تقدير كون احسن مبتداء فالحاصل ان جعل احسن مبتداء والكحل خبره اولى من العكس لما ذكرنا الى هنا لفظه قلت اعلم يا اخي ان هذا من عجايب رجب بل من المضاحك التي عندها يستغرب فان المصنف رحمه الله تعالى اراد في مقام نقل من مقام الخط

في بذل الجهد والاحتياط بجعل الكحل فاعلا واحسن غير عامل فاذا
جاز ان يستتب له الكلام ولا ان ينبغي له المرام جعل هذا الشارح احسن
مبتدأ والكحل خبرا فهذا شيء فريّ والمصنف عن هذا بريّ وانا اورد كلام
المصنف بتمامه فانظر فيه هل له دلالة على هذا المعنى ام لا قال المصنف
وانما عمل عند حصول هذه الشرايط لكونه في معنى حسن لان المعنى
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ولتعذر الرفع على
الابتداء لفصله عن غيره الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل ورفعت احسن لفصلت بين احسن ومعموله الذي هو منه
بالاجنبي الذي هو الكحل لان الكحل مبتدأ فلا يجوز الفصل به بين عامله
ومعموله ولو قدمت منه لرجع الضمير على غير مذكور الى هنا لفظه
وليت شعري بان هذا الشارح باي دلالة حمل مراد المصنف على هذا
فان استدل بقوله لفصله عن غيره فالمراد بالغير ان يكون الكحل مبتدأ
فاعلا لا ان يكون خبرا نعم لو منع مانع كون الكحل مبتدأ على تقدير عدم
اعمال احسن لجاز ان يكون احسن مبتدأ بما اشرت اليه في تضاعيف
التقرير لم يتجاوز عن الصواب لان هذا غير وذاك غير قوله ولك ان
تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني يجوز لك ان تحذف ضمير منه
وكلمة في وتدخل من على الكلمة التي كان تدخل عليها في لاحتياج الكلام الى
ذلك والمعنى كما كان طلبا للاختصار قوله فان قدمت ذكر العين الى اخره
اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى كقولك

ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن
فيها الكحل قوله مثل وما ادري الى اخره يعني ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل مثل ما انشده سيبويه من قوله مررت على وادي السباع وما ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما
وقى الله ساريا تقديره وما ارى واديا كوادي السباع حين يظلم اي
حين يظلم الوادي اي يصير ذا ظلام وجه التمسك انه قدم المفضل عليه
وهو وادي السباع كما قدم العين ثمه وحذف الروابط المذكورة في المثال
الاول مع ان القيود فيه موجودة وذكر له اقل وهو اسم التفضيل جرى في اللفظ
على الوادي وهو في المعنى لمسببه وهو الركب ثم الركب مفضل باعتبار الحلول
في واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع ثم نفي ذلك فيكون المعنى
نفي فضل قلة وادي غير السباع على وادي السباع ثم قوله اقل في موضع
رفع صفة الركب والتعرية المكث وتأية تمييز عن اقل به ركب واخوف عطف
على اقل وما في ما وقى الله بمعنى من وساريا نصب على الحال من الضمير في اخوف
او تمييز بمعنى شيء فيكون صفة واقعة موقع المصدر كذا في بعض الشروح
قلت وفي بعض النسخ الرواية ومثل بالواو وهو خطأ لان الغرض تمثيل
المثال المذكور بهذا الشعر لا استيناف كلام فلله الحمد ما كثر الاجزان
وتجدد الملوان على التوفيق في اتمام شرح قسم الاسماء والتحقيق في جموع
من حبرة المعاني ما ازرى حبرة على ووشي صنعاء وزهرة على روضة
غناء فاكرم بتعليق اعلق بالفؤاد من خلق سلاسل اصداغ الحسان

وابدع على الاكباد العطاش من السلسال الشبم المبرد على حافات انهار
الجنان ثم اياه احمد واسال التوفيق في كل ترحال وقوفي بتوصيل فاتحة
الافعال بخاتمة الحروف قال رحمه الله الفعل اي قوله المضارع
قلت فوايد قيود هذا الحد امضيناها في صدر الكتاب قال المصنف كل
ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى
وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم
قوله ومن خواصه دخول قد قد حرف يقرب الماضي من الحال اذا قلت قد فعل
ويكون للتقليل اذا قلت قد يفعل وربما يحمل على معنى الكثرة كما في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السماء وفي قوله قد اترك القرن مصفرا اناملة
وعلى اختلاف هذه المعاني انما يصلح دخولها مناسبة لها على الفعل لانها تدل
على التنقل والتجدد ومعنى الفعل بهذه المثابة فناسب من هذا الوجه
فاختص به ومعنى النوعين لا اخر بمعزل من ذلك قوله والسين وسوف
وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال
والاستقبال بالاستقبال وانما ذكر السين معرفا لانه يجيء للاستقبال
والطلب واصابة الشيء على صفة والتحول والوقف بعد كاف المؤنث وتسمى
سين الكسكسة نحو سيخرج واستعمل واستجاده واستنسر البغاث
واكرمتكس ومررت بكس فلا بد من ذكره معرفا تعريف عهد ليتعين
سين الاستقبال قوله والجوازم وانما اختص الجوازم بالفعل لان بعضها
للنفي وبعضها للشرط وكل ذلك معناه انما يتحقق فيما يتجدد وينتفي بالنفي

والشرط في معناه لانه تعليق وذلك غير ثابت والاسماء لا تنفى لعدم تحقق
معنى النفي فيها واما لام الامر فلاختصاصه بمعنى الامر وهو انما يكون
من انواع الفعل قوله ولحوق تاء فعلت المراد به الضماير المرفوعة المتصلة
وانما اختص هذا الضمير بالفعل لشدة احتياجه الى شيء يتصل به والفعل
اولى واخص بذلك لان الفعل يلازم المرفوع اشد من غيره اذ لا ينفك كل
منهما عن صاحبه لفظا او تقديرا فعلى هذا الوجه ان يكون مختصا به
ولانه لو لحق هذا الضمير بالاسم يستلزم حذف علامة له في بعض المواضع او
لحوقه بما هو لا مثاله بيانه انه لو قيل ضاربان الالف فيه ليس بضمير بل
انقلب بايا فلو اتصل هذا الضمير به فان حذف الف التثنية يلزم الامر
الاول وان لم يحذف يلزم الامر الثاني وكذا الكلام في ضاربون ثم لا يتصل
في التثنية والجمع حمل المفرد عليهما طردا للباب قوله وتاء التانيث ساكنة
وانما اختصت بالفعل لانها انما وضعت ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء
وتاء الافعال فقوله ساكنة احتراز عن المتحركة لذلك ولم يعكس الامر
لان المتحركة لقوتها بالاسم اولى قوله الماضي الى اخره اراد ان الماضي فعل
دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو الحال فقوله ما دل على زمان يدخل
فيه الافعال كلها وقوله قبل زمانك يخرج عنه الحال والاستقبال والمراد
بالدلالة انما هي بحسب الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت
ضربت وزوجت وبعت واشتريت وبتفسيرنا لفظة ما بالفعل
خرج امس قوله مبني على الفتح خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح او خبر

مبتدا محذوف اي هو مبني على الفتح اما البناء فلفوات مقتضي الاعراب
والتشبه الصوري باسم الفاعل واما البناء على الحركة فلانه مشتبه لاخيه
المضارع من وجه من حيث انه يقع موقعه فجعل له حظ من الحركات التي
هي آلة الاعراب وبني على الفتح لانه اخف قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو يعني انما بني الماضي على الفتح اذا لم يكن في آخره ضمير مرفوع متحرك
ولا واو جمع لانه اذا كان في آخره احدهما نحو ضربت او ضربوا يبنى على السكون
او على الضم واما بني على السكون في نحو ضربت كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وعلى الضم في نحو ضربوا
طلبا للمجانسة فقوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربني فان
الفعل مع الضمير المنصوب لم يكن في حكم كلمة واحدة وقوله المتحرك احتراز
عن نحو ضربا فانه لا يمكن ان يسكن مع الساكن قال رحمه الله المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت الى قوله ويختص قلت ما اشبه الاسم
يشمل الماضي ايضا لانهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب فقوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي وانما اختص المضارع بهذه الحروف الاربعة
لان الثلاثة منها اكثر ترددا في كلامهم من سائر حروف المعجم للينها وسهولتها
وسلسها عند امتداد الصوت ولذلك سميت حروف المد واللين الا ترى انك
لا تجد كلمة خالية منها او من ابعاضها وهي الحركات واما الرابع وهو
النون فلانها اشبه حرف بها من غيرها لضعفها وكونها غنة وهي هواء
في الخيشوم والحروف اربعة لان المواقع على هذا العدد فان قلت انا لا نجد

في المضارع الا الياء والنون فاين الواو والالف قلت اما الالف فانها
انقلبت همزة لتعذر الابتداء بها للزوم سكونها وهي اذا ريم تحريكها
صارت همزة لانهما من واد واحد وهما اقصى الحلق واما الواو فلانهم
كرهوا ايضا وقوعها في اول الكلمة لانها معرض لوقوع واو العطف
وفي ذلك ما يشبه صوتا كالعواء فتحاموا عنه فقلبوها الى حرف
هو مثلها في الضعف وهو التاء نحو فعلهم في تراث وتخمة وتجاه وتيقور
قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين تنبيه للجهة التي بها
اشبه الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب يصلح للحال والاستقبال
فاذا ادخلت عليها السين او سوف قلت سيضرب او سوف يضرب
فيختص بعد ان كان شايعا كما انك اذا قلت رجل يصلح لذات زيد
وعمرو فاذا ادخلت اللام فقلت الرجل خصصته بالمعهود منهما
بعد ان كان شايعا فقد اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص
وبهذا المعنى اعطي الاعراب والا فالاعراب فيه ليس لمعان معتورة
عليه كما في الاسم وكذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح لو قال
ولوقوعه كان اولى ليكون تعرضا لجانب الشبه اللفظي والمعنوي معا
قوله فالهمزة للمتكلم الى آخره تبيين لمعاني حروف المضارعة وجه
تخصيص كل حرف لكل معنى هو ان المتكلم مبتدأ الكلام والمخاطب
منتهاه والغائب بينهما والهمزة اول الحروف مخرجا والتاء لانها بدلة
من الواو ومنتهاها والياء بينهما لان مخرجها من وسط الفم فوقعت القسمة

على هذه النسبة واما النون فلانها آخر الحروف مرتبة لانه منها بحكم المشابهة
وما وراء الواحد مؤخر عنه فروعيت بينهما هذه المناسبة ثم جعلت
الغايبة والغايبتان تشعبين للمخاطب في التاء لاشتراكهما فيها في الماضي
نحو نصرت ونصرتا ولم يجعل جمع المؤنث تبعا له في ذلك وان كانت
العلة مشتركة لئلا يجتمع علامتا تانيث لو قيل تنصرن بالتاء وهي
التاء والنون قال المصنف وهذا اولى يعني قولنا التاء للمخاطب
والمؤنث والمؤنثين اولى من قولهم التاء للمخاطب والمؤنث الغايب
لانهم ان ارادوا بالمؤنث المؤنث مطلقا فهو باطل بقولهم النساء يضربن
فان هذا مؤنث بغير تاء وان ارادوا بالمؤنث المفردة فهو باطل بقولهم
المرأتان تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد ثم قال قوله والياء
للغايب غيرهما اولى من قولهم الياء للغايب لانهم ان ارادوا بالغايب
الغايب مطلقا منقوض بالمؤنثة والمؤنثين وان ارادوا بالغايب المفرد
فهو منقوض بقولك الرجال يضربون والنساء يضربن فانه بالياء وليس
بمفرد قوله وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
والاصل في هذه الحروف الفتح لخفته وانما ضم الرباعي حتى لا يلتبس
بالثلاثي اذا قلت اضرب يضرب وخص الرباعي بالضم لان الرباعي
اقل والضم ثقيل واعطاء الثقيل بالاقل اولى وخص الضم لان
من جملة هذه الحروف الياء والكسر عليه مستكره والمراد بالرباعي
ما كان على اربعة احرف وهو اربعة ابواب فعلل افعل فعّل فاعل

واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فهما من الرباعي نظرا الى الاصل
وزيدت الهاء والسين فيهما على غير قياس فيضم حرف المضارعة
فيهما نظرا الى اصلهما قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مونث يعني لم يعرب من الفعل غير المضارع وهو
انما يعرب اذا لم يتصل به احدى النونين فان عند اتصال احديهما
يصير مبنيا اما عند اتصال نون التاكيد فلان حركات آخر الفعل
عندها جعلت علامات لمعان اخر للافراد والجمع وخطاب المونث فان
لام يفعلن مفتوحة في المذكر المفرد ومضمومة في الجمع ومكسورة
في المونث مفردا تقول هل يضربَنّ ويضربُنّ وتضربِنّ وهل يضربانّ
ويضربنانّ وتضربنانّ كما سيجيء تحقيق ذلك في آخر الكتاب والحرف الواحد
فلا يصح محلا لحركتين وقيل لان النون اذا اتصل بالفعل يقوي الفعلية
لاختصاص تلك النون بالفعل كما سيجيء ويخرج الفعل بها عن مشابهة
الاسم واما عند اتصال نون الجمع فلما نقله صاحب المفصل عن سيبويه
من انه انما بني يفعلن لمشابهته فعلن وذلك لان كلا النونين للنساء
فبني ما قبله للطرد وقيل ما قاله سيبويه مستدرك لعدم المساواة
لان مقتضي الاعراب في يفعلن قايم ومقتضي البناء في فعلن قايم فلا
اتحاد بينهما لقيام مقتضي الاختلاف ثم يجاب عن هذا بان يفعلن
وجد فيه المانع عن الاعراب وان كان المقتضي قايما وهو مشابهته
لما هو اصل في البناء وهو فعلن ووجه المشابهة ماهر

من الحاق ضمير بارز وهو نون متحركة وفي بعض الشروح وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لم يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لم يعرب من الفعل الا المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع قلت وفي هذا النظر نظر لانه لا يلزم مما ذكره ان لو كان رفع المقدم منتجا وهو ممنوع بيانه ان قوله ولا يعرب من الفعل غير اذا لم يتصل به نون شرطية صورتها الطبيعية هي قولنا اذا لم يتصل بالمضارع نون لم يعرب من الفعل غيره فلو استلزمت هذه الشرطية قولنا اذا اتصل بالمضارع نون يعرب من الفعل غيره لكان انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء التالي وليس كذلك وهذا ظاهر عند المراولين في علم آخر عبارة اخرى على انتفاء اعراب غير المضارع بانتفاء اتصال النون بالمضارع وهذا كتعليق عدم الصلوة بعدم الوضوء مثلا فلو لزم من ذلك وجود اعراب غير المضارع عند وجود اتصال النون بالمضارع لكان ينبغي ان يلزم وجود الصلوة عند وجود الوضوء وليس كذلك نعم في لفظه تنافر من حيث ان انتفاء اتصال النون شرط لاعراب المضارع لا لانتفاء اعراب غيره وانه يصلح بتقدير امضيته في مطلع البحث فاعرفه عن تيقظ قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اعطي المضارع

الاعراب الثلاثة بشرط مشابهته بالاسم لما مر مرارا واعراب الاسم على هذا العدد ثم جعل الجزم عوضا عن الجر لامتناع معنى عامل الجر وهي الاضافة في الفعل كما مر قوله فالصحيح المجرد الى آخره شرع يبين انواع الافعال المضارعة بحسب الاعراب اللفظي والتقديري كما بين في الاسماء فقال كل فعل صحيح اذا كان مجردا عن ضمير بارز يعني لا يكون في آخره ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب واحترز بالقيود عن اضدادها فان حكمها سيجيء وقيل عليه لو قال ضمير التثنية والجمع البارز او علامته لكان اوفر على المقصود فان قولك يقوم الزيدان ويقومون الزيدون ليس رفعها بالضمة مع ان ضمير المثنى والجمع فيه ليس بارزا لرفع الظاهر بل الالف والواو فيهما علامتان للتثنية والجمع قلت هذا ليس بوارد لان الكلام في التركيب الفصيح ومما ذكره ليس به بل الفصيح الشائع يقوم الزيدان والزيدون قال الله تعالى سيقول السفهاء يوم يقول المنافقون قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع للتثنية او الجمع او المخاطب المؤنث بالنون حال الرفع وبحذفها حال النصب والجزم نحو يضربان ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابه حال الرفع بالنون لان آخر الفعل لما صار باتصال ضمير الفاعل بحيث لم يصح اظهار الاعراب فيه كما ترى ابدلوا

النون عن تلك الحركة الاعرابية وعينت النون لذلك حتى يوافق الاسم في الصورة يعني يضربان لضاربان وانما سقطت النون حال الجزم لانها لما كانت بدل الحركة والحركة تسقط حال الجزم فكذا بدلها وانما سقطت حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء الى آخره يعني اعراب المضارع الذي في آخره واو او ياء كيدعو ويقضي بالضمة حال الرفع تقديرا لثقل الضمة عليهما كما مر في القاضي وبالفتحة حالة النصب لفظا نحو لن يدعو ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف حرف العلة حالة الجزم لانه لما لم يكن في آخره الاحرف علة ساكن وتسكين الساكن محال حذف هو علامة لذلك كما حذفت نون يضربان لذلك وقيل لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف يعني اذا كان لام المضارع الفا نحو يخشى فاعرابه بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب تقديرا كما مر في عصا والحذف حالة الجزم كما مر في يدعو قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية وهذا يخالف ما في المفصل فان فيه جعل عامله وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم حيث قيل فيه هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم قال المصنف هذا اقرب على المتعلم عن قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لما يرد عليه اعتراضات

مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها مثل قولهم كاد زيد يقوم قلت وجه الاشكال بكاد زيد يقوم ان يقال يقوم مرتفع في هذا التركيب مع انه ليس في محل يصلح للاسم اذ لا يقال كاد زيد قائما والجواب عنه ما عقد صاحب المفصل فيه فصلا حيث قال وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض قلت وذلك الغرض ما قال المصنف في شرح المفصل ان هذه الافعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال لتقوية المعنى المراد كما ان عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو معها داخلا عليه أن تقوية لذلك المعنى ثم لما كان ما في المفصل محتاجا الى مثل هذه التمشية وما في الكافية لا جعله المصنف اقرب على المتعلم لذلك قال المصنف رحمه الله وينتصب الى قوله وينجزم قلت ذكر النواصب جملة ثم اخذ بتفصيلها فقال ان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وقدمها على غيرها وجعلها كام الباب ولذلك عملت ظاهرة ومضمرة ولانها متفق عليها وفي غيرها خلاف فان منهم من قال في لن اصلها لا ان واذن مأخوذة من اذ وان وكي ناصبة بتقدير ان بعدها وفائدة المثالين ان النصب في الاول بالفتحة لفظا وفي الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة الى آخره يعني ان التي تقع بعد العلم اي بعد كل فعل يدل على التحقيق نحو علم ورأى وامثالهما فهي مخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل المضارع وذلك لان الناصبة

لكونها علم الاستقبال اذ هي موضوعة لتنقل المضارع من الحال الى الاستقبال
كذا في بعض شروح المصباح يكون دليلا على ان ما بعدها غير معلوم التحقق
والعلم دال على ان ما بعدها معلوم التحقق وفي ذلك تناف بين بخلاف المخففة
فانها للتحقيق فتناسب العلم وبيان تخفيف ان مع شرايطه سنذكره في موضعه
ان شاء الله تعالى واورد مثالين لمن في الاول عوضين احدهما عن التخفيف وفي
الثاني حرف النفي على ما سبق تحقيق ذلك قوله والتي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن نحو ظننت وخلت وحسبت
جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان يكون وان
سيكون لان الظن يجيء للتحقيق في بعض موارد الاستعمال ويجيء بخلافها فبحسب
ذلك تقع بعده ناصبة او مخففة قوله ولن مثل لن ابرح قال المصنف
لن ينصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل مثل لا في المعنى الا انها اكد منها
تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها الى آخره يعني اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما
ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها خبرا عن مبتدأ او
جوابا عن شرط او قسم قبلها كقولك انا اذن اكرمك وان تاتني اذن آتك
ووالله اذن لا افعل والى هذا اشارة في المفصل والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا وانما اشترط الامر الاول لان اذن ليست بموضوعة على العمل
في الفعل البتة بدليل صحة قولك اذن انا فاعل كذا بادخالها على غير
الفعل فيكون ضعيفة في العاملية فتلغى عند وجود المعارض القوي كالمبتدا

المقتضي للخبر والشرط المقتضي للجزاء والقسم المقتضي للجواب وانما اشترط
الامر الثاني لان الاصل في هذا الباب ان المصدرية وهي عملت النصب لشبهها
بان الثقيلة العاملة لشبهها بالفعل ووجه شبه ان المصدرية بالثقيلة
من حيث ان لفظها كلفظها بعد التخفيف ومن حيث ان كلا منهما تجعل ما
بعدها في تقدير المصدر نحو علمت انك قايم اي قيامك واحب ان تقوم اي
قيامك ثم اخواتها الثلاث وهي لن وكي واذن شبهتها بها في ملازمة الفعل
وفي كون الفعل بعدها للاستقبال كما كان بعد ان للاستقبال فلما فات
كون الفعل بعدها للاستقبال فات شبهها بها فيفوت العمل قوله واذا
وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان يعني اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك
مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تع واذن لا يلبثون جاز
الرفع لان حرف العطف نايب عن العامل القوي فيكون ما بعد اذن معتمدا عليه
فيبطل عملها وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان جملة مستقلا
من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها ولان اذن
عامل حقيقي والعامل الذي يقدر بعد حرف العطف تقديري واعطاء العمل
للحقيقي اولى قال المصنف الا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن
قال الله تع واذن لا يلبثون واذن لا يؤتون وقد جاء واذن لا يلبثوا
في غير السبعة قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وهي عند البعض جارة ولهذا يسقط
فيها النون الاستفهامية مثل كيمه كما في عم وفيم وانما تنصب بتقدير ان

مثل حتى وعند البعض ناصبة بنفسها ولهذا يدخل فيها اللام الجارة نحو اسلمت
لكي ادخل الجنة وهو اختيار المصنف قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبله الى آخره شرع يبين المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان
احدها ما بعد حتى قال المصنف في شرح المفصل وجب نصب الفعل باضمار
ان لانها حرف جر فاذا وقع الفعل بعدها وجب ان يقدر ما يصح دخولها
عليه ولا يقدر الفعل اسما الا بالحروف المصدرية وهي ان وما وان ولا يجوز
ان يكون ان المشددة لانها لا تدخل على الافعال ولا جايز ان يكون ما مضمرة
لان الفعل منصوب في هذه المواضع بالاستعمال وما لا تنصب ظاهرة فكيف
تنصب مضمرة فتعين ان المخففة المصدرية وشرط ذلك النصب ان يكون
ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعني يجب ان يكون الفعل مترقبا
بالنظر الى ما قبل حتى ولا يلزم ان يكون مترقبا بالنظر الى وقت الاخبار
لجواز قولك سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار
عن الدخول المترقب عند ذلك السير وانما اشترط ان يكون ما بعد حتى
مستقبلا قضاء لحق تقدير ان لانها علم الاستقبال كما مر فلا بد من
ان يكون الفعل مستقبلا بأحد المعنيين ثم حتى هذه يكون بمعنى كي غالبا
يعني يكون ما بعدها معلولا لما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ويكون
بمعنى الى يعني يكون ما بعدها غاية لما قبلها نحو سرت حتى تغيب الشمس
لان غيبوبة الشمس ليست معلولة للسير بل غاية له واما المثال الثاني
في المتن فيصلح لكليهما قوله وان اردت الحال تحقيقا او حكاية الى آخره

يعني فان فقد شرط الاستقبال وذلك بان يكون المقصود من الفعل الذي بعدها
هو الحال اما تحقيقا كقولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول
مخبرا عن الدخول الواقع او حكاية كقولك وقد سرت ودخلت فيما مضى
سرت حتى ادخل البلد امس حاكيا لتلك الحال الماضية كان حتى حرف
ابتداء يعني يقدر بعدها اسم يكون مبتدأ والفعل خبره كما يقدر في سرت
حتى ادخل البلد حتى انا ادخل البلد وذلك لانه لما امتنع تقدير ان
بفوات شرط الاستقبال ولا بد ان يكون بعد حتى اسم لما مر وبتقدير
المبتدا يصح المعنى مع انه اكثر دورا وتقديرا في الكلام ثم لما كان الفعل
بعده خبرا لمبتدا محذوف كان مرفوعا لكونه مجردا عن الناصب والجازم
وهذا هو المراد بقوله فيرفع قوله ويجب السببية مثل مرض حتى
لا يرجونه قال المصنف اذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا بد ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان الامرين سيان
كانهم لما استعملوها حرف ابتداء ثم صار ما بعدها مستقلا في الاخبار
عنه فارادوا ان يوكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية ليكون كالاتصال
اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى لا يرجونه والفعل ههنا فعل حال
وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسئلة قوله ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة الى آخره اي ومن اجل
ان عند ارادة الحال عن الفعل الواقع بعد حتى يكون حتى حرف ابتداء وانه
يستدعي استقلال ما بعد حتى فيجب ان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها

تحصيلا للارتباط المعنوي بمعنى أربع مسائل المسألة الاولى امتناع ان يرفع
ادخلها في كان سيري حتى ادخلها على تقدير ان يكون كان ناقصة وذكر لانه
لو كان ما بعد حتى مستقلا منقطعا عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد
المعنى والى هذه المسألة اشار بقوله امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
في الناقصة المسألة الثانية امتناع ان يرفع تدخلها في اسرت حتى تدخلها
وذكر لانه لا وجب فيه ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها فبالرفع يكون مخبرا
بان ما قبل حتى وقع سببا لما بعدها وما استفهمت عن السير شاكا في وقوع
السبب وذلك فاسد والى هذا اشار بقوله واسرت حتى تدخلها اي امتنع
الرفع في اسرت حتى تدخلها المسألة الثالثة جواز رفع ادخلها في كان سيري
حتى ادخلها على تقدير ان يكون كان تامة لانتفاء المانع وهو بقاء الناقصة
بلا خبر واليها اشار بقوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة وقوله
جاز في كان اي جاز الرفع في كان المسألة الرابعة جواز الرفع في يدخلها في قولك
وايهم سار حتى يدخلها لعدم المانع ايضا وهو الشك في وجود السبب وذلك
لان الشك هنا لم يقع في السبب وهو السير وانما وقع في تعيين السائر واليها
اشار بقوله وايهم سار حتى يدخلها قوله ولام كي مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومن المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان ما بعد لام كي مثل
اسلمت لادخل الجنة قال المصنف ومعناها معنى كي فلذلك سميت لام كي
ثم هي جارة كحتى فلذا اضمر بعدها ان كما مر قوله ولام الجحود لام تاكيد
بعد النفي الى آخره اي ومن تلك المواضع ما بعد لام الجحود وفي بعض الشروح

وانما سميت لام الجحود لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره
مثبتا وهي لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم قال المصنف ويقويه كلفظ لام كي ويفرق بان تلك للتعليل
وهذه ليست كذلك وبان هذه لو اسقطت لا يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت
اختل وبان هذه بعد نفي داخل على كان وهي ليست كذلك قوله والفاء
بشرطين الى آخره ومن تلك المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان
ما بعد الفاء والدليل على ان النصب بعدها باضمار ان هو ما قال المصنف
من انها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على
ان الناصب غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان قوله قوله
انها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع يظهر منها ان اراد بغير
هذا الموضع غير الفعل كما صرح في بعض الشروح بذلك فالملازمة واهية
بسائر عوامل الافعال وان اراد فعلا غير مصحح ترك الشرط ففيه
لجواز ان يكون عملها مشروطا بهذا المحل فلعل الصواب في هذا المقام ما قالوا
وهو انهم لما قالوا زرني فلا اجفوك امتنع عليهم عطف الفعل الذي بعد الفاء
عليها لانه يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني فلا كرمك وهذا
اللفظ منقول عن الامام عبد القاهر ومعناه ان بين الامر والاخبار
تنافيا فلا يحسن عطف احدهما على الآخر ثم انهم لما غيروا الاخبار الى
صيغة الامر امكنهم تصحيح ذلك كما ان بينك من المنظر انفا الا انه اختل
غرضهم وهو ان يجعلوا الزيارة اي مفهوم هذه اللفظة التي هي الزيارة

سببا للاكرام ابتداء اذ ليس فيه امارة كونه سببا للزيارة فقصدوا
الى صنيع يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل ذلك منزلة المصدر
وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم وتعينت ان لذلك
لان غيرها لا يقدر ناصبا ثم لما كان الحامل على تقدير ان هو تحصيل سببية
الزيارة للاكرام وان كان بواسطة كما اقتضت ضرورة تقدير ان كان شرط
لهذه السببية فلهذا شرطت السببية حتى لا يتحقق علم المقتضي عن ذلك
الشيء وهو الشرط الاول المذكور في الكتاب بقوله احدهما السببية
ولما كان النصب في المذكور المقتضي لاضمار ان على التدريج الذي مر انما
يتصور بين الاخبار وما يخالفه وما يخالفه يعود الى الاشياء المذكورة
قلنا شرط ان يكون قبلها احد تلك الاشياء وهو الشرط الثاني المذكور
بقوله والثاني ان يكون قبلها امر او نهي الى آخره فمثال الامر زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ومثال النهي لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني ومثال النفي ما تاتينا
فتحدثنا اي لا يكون منك اتيان فحديث منك وهنا معنيان احدهما
ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان فحديث فينتفي الاتيان
اصلا فينتفي الحديث الذي يتسبب عن الاتيان والثاني ما تاتينا ابدا الا
لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث فعلى هذا لا ينتفي
الاتيان وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لنفي مجموع

الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو
المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا
بانتفاء الحديث دون الاتيان اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور ومثال
الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا اي هل حصول شفعاء
فشفاعة لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا اي يا ليت
لي كونا معهم ففوزا ومثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها
مثل ذلك يعني ينتصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية
وهو احتراز عن الواو التي تستعمل للاستئناف فانه يرفع ما بعدها
كذا في بعض الشروح والثاني ان يكون قبلها احد الاشياء المذكورة والعلة
في الاشتراط هنا كالعلة فيه في الاحكام كالاحكام والامثلة كالامثلة
تقول اكرمني واكرمك اي ليجتمع الاكرامان ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وما تاتينا وتحدثنا وهل تعطيني واكرمك كان المسؤول عنه
اجتماع الامرين الاعانة والاكرام وليت لي مالا وانفق والا تاتيني
وتحدثني قوله واو بشرط معنى الى ان ومن المواضع التي ينتصب الفعل
فيها باضمار ان ما بعد او اذا كانت بمعنى الى ان عند الاكثرين وهو اختيار
المصنف وبمعنى الا ان عند سيبويه قال المصنف فان قلنا بمعنى الى
فالكلام بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى
الا والا يقتضي الاسم فوجب تاويل الفعل بعدها بمصدر ثم تكلم في ذلك

عليٰ ما تقدم ثم اعلم ان عبارته هنا في المتن متعرض عليها وذلك لان ان المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف من القول ولهذا ترك صاحب المصباح هذه العبارة حيث قال واو بمعنى الى او الا قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ينتصب الفعل المضارع بعد الحروف العاطفة بتقدير ان بشرط ان يكون المعطوف عليه اسما قال المصنف لانها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان يقدر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فينتصب لان التقدير وان تخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بمجانسة في الاسمية وفي بعض الشروح جعل قوله والعاطفة الى آخره من احد الشرطين لتقدير ان بعد او بمعنى الى حيث قيل فيه بعد كلمة او يعمل النصب بشرطين احدهما ان يكون معناها الى ان وثانيهما ان يكون عاطفة على اسم وهذا ليس بصواب اذ هو مخالف لما قرره المصنف في شرحه على ان جميع العواطف مستوية الاقدام في ذلك فلا اختصاص لاو بهذا الشرط قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة الى آخره اعلم ان اظهار ان مع هذه الاحرف على مراتب جائز وواجب وممتنع اما الجائز فمع لام كي والحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار احق بلام الجحود لكونها زائدة واما مع الحروف العاطفة فلصرف العناية الى اظهار ما يزيل

كراهة عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ واما الواجب فمع لا اذا كان قبلها لام كقولك لئلا تعطيني وهو المراد بقوله ويجب مع لا في اللام وانما وجب هنا كراهة توالي اللامين واما الممتنع ففي بقية المواضع التي ينتصب الفعل فيها بتقدير ان كحتى والواو والفاء واو وانما التزموا حذفها في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في تفصيلها مع كون الحذف اخصر كذا قال المصنف في الشرح وقيل انما يمتنع اظهار ان معها لان هذه الحروف في الاصل للعطف فلو اظهرت ان بعدها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن قال رحمه الله ويجزم بلم ولما الى قوله جواب الامر قلت اعلم ان الاصل في الجوازم هي ان لانها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة ثم تركبت الجملتان فصارتا كجملة واحدة طال الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون ثم حمل لم عليها لمشاركتها اياها في قلب الزمان ولام الامر ولا في النهي على لم لمشاركتهما اياها في دخولها على غير الموجب ولم يحمل عليها لا في النفي فرقا بينهما ولم يعكس لان نقيض النهي مجزوم دون النفي ثم حمل باقي كلم المجازات على ان وذلك ظاهر ثم الاربعة الاول تجزم فعلا واحدا والبواقي تجزم فعلين وكلم المجازات بالجر عطف على لم وانما شذ الجزم مع كيفما فلانك اذا قلت كيفما تكن اكن فقد ضمنت ان تكون على احواله وصفاته وهذا متعذر الوقوع لكن اذ من الصفات ما ليست في وسعك وامكانك وفيها كثرة بخلاف اين وانى فانك اذا قلت اين تكن اكن فقد شرطت

عليٰ نفسك انك تساويه في المكان وتحل محله وهذا معنى يصح وقوع الشرط عليه كذا في محصل الامام فخر المشايخ اما مع اذا فلضعف معنى المجازاة فيه وذلك لان امرها مبني على الابهام ولذلك قبح ان طلعت الشمس آتيك الا في اليوم المغيم بخلاف اذا طلعت فلذلك الضعف كان الجزم معه شاذا فان قلت ذيل كيف باذ وان اذا فهل فيه شيء قلت نعم وذلك لان ما لا يصلح للمجازاة بدونها يصلح لها بها في صورة نحو اذ فانها انما يصلح للمجازاة بما نص عليه في المفصل فاورد كيف بما ليعلم انها من قبيل ما ليس للمجازاة في الحالين بخلاف اذا فانها تجيء بدون ما للمجازاة نص عليه في المفصل ايضا الا ان معناها ضعيف فيها فلذلك لم تجزم واما ان اذ ما فهل تقوى قوة اذ ما حتى تجزم بما ظفرت نصا عليه وان كان الدليل يقتضي ذلك وبل وفي قوله وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم بان مقدرة وسيجيء بيانه قوله ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه لم وضعت لقلب المضارع ماضيا ولنفيه مثلا اذا قلت لم يقم زيد فمعناه ما قام زيد وهذا معنى قول سيبويه رحمه الله لم يفعل انكار فعل قوله ولما مثلها اي لما مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه قال سيبويه لما يفعل انكار قد فعل قوله وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لم ولما يعني لما مخصوصة بخصلتين احديهما استمرار نفي الفعل من الماضي الى وقت الاخبار فانك اذا قلت ندم ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار انتفاء انتفاع الندم

الي وقت التكلم واذا قلت لم ينفعه الندم لم يفد ذلك الاستمرار وثانيهما جواز حذف الفعل تقول خرجت ولما اي ولما تخرج ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها سببا لزيادة الاستمرار ونائبا عن المحذوف قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي لام الامر هي اللام التي يطلب بها الفعل قال المصنف وتختص على الغائب للمخاطب لان المخاطب خص بصيغة الامر على ما سيأتي وقد جاءت في القراءة الشاذة فلتفرحوا وقوله المطلوب بها الفعل احتراز عن لام كي ولام الجحود كذا في بعض الشروح قوله ولا للنهي المطلوب بها الترك وفي بعض النسخ ولا للنهي ضدها اي ضد لام الامر فيكون حاصل المعنى ان لا للنهي هي لا التي يطلب بها ترك الفعل قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين الى آخره اراد ان كلم المجازاة وهي المعدودة في اول البحث تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني يعني كلم الشرط ان الثاني يوجد عند وجود الاول معلقا عليه لا ان يكون الاول سببا للثاني في الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس عكس ذلك نظرا الى الخارج مع صحة هذا التركيب قوله فان كانا مضارعين او الاول فالجزم اي اذا كان الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تقم اقم او كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فجزم الشرط والجزاء في الاول والشرط في الثاني واجب لوجود العامل وقابلية المعمول لكونه معربا قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الجزاء مضارعا

والشرط ماضيا كقولك ان ضربت اضربك يجوز في الجزاء الجزم والرفع
اما الجزم فلما مر من وجود العامل وقابلية المعمول وهذا قياس واما
الرفع فاستحسان وذلك لان الجزاء حيث يجزم انما يجزم تبعا للشرط
فاذا لم يجزم المتبوع وهو الشرط لم يجزم تبعه وهو الجزاء كذا في شرح
المفصل للمصنف قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء هذا تقسيم آخر بحسب دخول الفاء في الجزاء وعدمه وذلك
على ثلثة اقسام قسم يجب مجيئها فيه وقسم يجوز وقسم يمتنع فالمصنف
شرع في القسم الذي يمتنع وهو مشروط بشرطين احدهما ان يكون الجزاء
ماضيا لفظا كقولك ان اكرمتني اكرمتك او تقديرا كقولك ان اكرمتني لم اكرمك
لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى لما مر من معنى
لم وثانيهما ان يكون الجزاء بغير قد لفظا وتقديرا كما مر من المثالين
ومثال ما يكون قد فيه لفظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل ومثال ما يكون قد تقديرا كقوله تع ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت اي فقد صدقت ثم المصنف زاد قيدا آخر في شرح
المفصل وهو قوله متصرفا احترازا عن ورود قوله تعالى فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيا وعن نحو قولك ان اكرمتني فليس زيد يكرمك
وانما يمتنع في هذا القسم لانهم لما راوا تاثير الشرط في الجواب بقلب
معناه الى الاستقبال اذ هو موضوع لذلك ولما نع في الجواب عن الانقلاب
استغنوا فيه عن الرابط اللفظي اكتفاء بالربط المعنوي بخلاف ما

اذا كان

اذا كان بقد لانه لما تحقق كونه ماضيا بوجود قد اذ هو انما يدخل الماضي
وتحقق كونه ماضيا قريبا من الحال اذ بذلك يمتنع اثر الشرط لتعارضه لمست
الحاجة الى الربط اللفظي وبخلاف الافعال الغير المتصرفة اذ هي لصيغها
غير متصرفة فلا يظهر تاثير حرف الشرط فيها بقلبها الى الاستقبال
فان قلت ما الدليل على تقدير قد في قوله تع فصدقت قلت كان هذا
الامر يرجع الى المراد ففي كل موضع يراد وقوع الفعل في زمان مضى يقدر
قد ليدل على ذلك ثم جي بالفاء للربط ويعضده ما قال المصنف
في شرحه حيث قال وانما اثبت قدا او قدرت ليكون تنبيها على تعذر
تاثير الشرط بعدها لانها لتحقيق ان الشيء قد وقع قال الشارح في بعض
الشروح جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقد وفي بعضها جعل متعلقا
بالماضي فايهما هو الصواب قلت كلاهما ليس بسديد لو تعلقا على
هذا التقدير بيانه انه لو كان هذا القيد محتاجا اليه من جانب قد فكذا
من جانب الماضي كما اضفته فالصواب ان يقال انه من قبيل الاكتفاء
كما مر من نحو قوله واني وقيار بها لغريب قوله وان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان بيان موضع يجوز مجي الفاء فيه وهو ما
اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اما المضارع المثبت فوجه
الفاء فيه كونه صالحا لخبر مبتدا محذوف نحو ان قمت فيقوم اي فهو
يقوم وحينئذ تعذر تاثير حرف الشرط فيه فتعين دخول الفاء
وان قدر بنفسه هو الجواب تحقق تاثير الشرط فيه للاستقبال

فتعين حذف الفاء فلذلك جاز الامران كذا في شرح المصنف وليس بالكثير لما
يلزم من الاضمار من غير حاجة واما المضارع المنفي بلا كقولك ان لم تاتني فلا اكرمك
ولا اكرمك فوجه جواز الامرين فيه ان لا ذات وجهين احدهما النفي والثاني
الاستقبال لانها لنفي الاستقبال فان اعتبر جانب استقبالها تعذر تاثير
حرف الشرط في الفعل كما تعذر في لن وسوف والسين لئلا يجتمع علامتا
استقبال على فعل واحد فوجب دخول الفاء تحصيلا للارتباط المعنوي
وان اعتبر مجرد النفي مع قطع النظر عن الاستقبال صح تاثير حرف الشرط
في الفعل لانتفاء المانع حينئذ وهو اجتماع علامتي استقبال في فعل واحد
فان قلت هلا جردت لن عن الاستقبال وما عن الحال وان عن الاستقبال
ليجوز فيها الامران كما جاز في لا قلت اما لن فلما فيها من التاكيد فكان تجريد
ما لا تاكيد فيه اقرب كذا في شرح المصنف واما ما فلانها لكونها للحال مشابهة
بليس والنفي يجب فيها بعدها الفاء في الجزاء كما مر واما ان فلانها من
اخوات لن كما مر ولا يرد لا فانها من اخوات لما لان الضعيفة فيها لم تثبت
الاخوة كما مر بخلاف ان فانها قوية في ذلك فاعرف عن روية وانما قال
مضارعا اي مضارعا خاصا حيث هو يخرج مثل قولك ان تقم فساقوم
او فسوف اقوم او فلن اقوم لانها خلصت للاستقبال وليخرج الماضي
والامر والنهي وانما قال منفيا بلا احترازا عن المنفي بلم وبلن وبما لما مر
قوله والا فالفاء بيان موضع يجب مجي الفاء فيه يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا او منفيا بلا وجب دخول الفاء

في الجزاء

في الجزاء وذلك بان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تع افان مت فهم الخالدون
او امرا كقوله تع ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تع فان
علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقوله
ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقوله ان اكرمتنا فرحمك الله او كان
ماضيا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما ولن كما سلف الى غير ذلك
وبيان وجوب الفاء في هذه المواضع يستدعي تقديم مقدمة وهي ان
الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه فاستغنى عن الفاء
لوجود الدليل على الربط المعنوي الحاصل بتاثير حرف الشرط في الجزاء
وان لم يكن كذلك فلا بد من الفاء وهذه المواضع لا يقدر فيها الجزم اما
الجملة الاسمية فلانها لا تجزم واما الامر والنهي فلان اسكان الساكن
محال وكذا الدعاء لانها اما بصيغة الماضي او الامر وكذا الماضي والباقي
ظاهر فهذه مواضع لا يقدر فيها الجزم والجزاء كالجزء من الكل في الافادة
فلا بد من علامة على اتصال الجزاء بالشرط وهي الانجزام وقد انتفى
فيؤتى بالفاء لانها موضوعة لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء
الكلام قوله ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء يعني اذا كان الجزاء
جملة اسمية جاز استعمال اذا المفاجاة موضع الفاء تشبيها للفاء باذا المفاجاة
لان الشرط يؤدي الى الجواب فكانه يهجم عليه ومثاله قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما قيد الجملة
بالاسمية لان اذا المفاجاة لم يدخل في غيرها الا نادرا قال المصنف

في شرح المفصل وانما لم يات في الجملة الفعلية الخبرية كراهة ان يلتبس
باذا الشرطية لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط
فمن خصت بالاسمية للفرق بينهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي
الى اخره يعني يقدر ان بعد الافعال الخمسة فينجزم الفعل المضارع الواقع
بعدها اذا قصد ان الاول سبب للثاني وانما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لان هذه الاشياء انما يتصور فيها قصد كونها اسبابا
للمسببات وذلك لان هذه الاشياء طلب والطلب لا يكون فيها الا يكون
مقصودا بالذات الا لغرض فاذا ذكر الاغراض بعدها علم ان تلك الاشياء
اسباب لاغراضها وهي المسببات وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك
يصح بعدها تقدير ان التي هي اداة الشرط والجزاء بخلاف الخبر فان الخبر
لا يلزم ان يكون لغرض خارج عنه ولهذا قد يتوقف مفهومات
هذه الاشياء على الجواب دون الخبر فقوله في الخبر معنى كونه سببا
لشيء آخر حتما فلا يتحقق فيه معنى الشرط المستدعي لتقدير ان
ومثال الامر زرني اكرمك ومعناه زرني فانك ان تزرني اكرمك
ولا يجوز الحمل على الظاهر لان جعل الاكرام جزاء للامر بالزيارة يقتضي
الاحالة ومثال النهي لا تفعل تكن خيرا اي ان لا تفعل تكن خيرا لك
ومثال الاستفهام اين بيتك ازرك اي فانك ان تعرفني بيتك ازرك
ومثال التمني ليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال لانك لما تمنيت
المال ثم جئت بانفقه علم انه مراد لك ان كان او ان يكن لان التمني لا يوجب

الانفاق ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا اي فانك ان تنزل
تصب خيرا لانه معلوم ان اصابة الخير مبنية على النزول لا على عرضه
اذ العرض لا يوجب شيئا وان سالت كيف جاز قولهم الا تاتني احدثك
والا ماء اشربه والا تنزل تصب خيرا مع انه يفضي الى ان يكون المعنى
ان لم تاتني احدثك وان لم يكن ماء اشربه وان لم تنزل تصب خيرا
اجيب بان ذلك جار مجرى التمني وان كان صورته صورة النفي لكن
لم يرد به النفي والدليل عليه غرض المتكلم به كذا في شرح المفصل
للمصنف ولان الحروف قد يبطل معانيها عند التركيب فلعل ذا من
هذا القبيل وذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره ويقع بعدها الفعل
كقولك لو اكرمتني لاكرمتك واذا ركبتها مع لا تصير لامتناع الشيء لوجود
غيره ويقع بعدها الاسم نحو لولا علي لهلك عمر قوله اذا قصد السببية
يعني صحة تقدير حرف الشرط مشروط بان يقصد ان الاول سبب للثاني
ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء ولهذا يجوز لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان عدم الكفر يصلح سببا لدخول الجنة
وامتنع لا تكفر تدخل النار بتقدير ان لا تكفر تدخل النار لان عدم
الكفر لا يصح سببا لدخول النار خلافا للكسائي فانه يجوزه على تقدير
ان تكفر اعتمادا على ايضاح المعنى في مثله والاول اصوب كذا في شرح
المصنف قلت كانه يؤيد ما امضيت في العرض ناقلا عن شرح
المفصل قول الكسائي ثم اعلم انه ان لم يقصد السببية فلا جزم لتعذر

تقديرها فيرتفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه
واما على الصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني واما
على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون كذا في شرح المصنف
قال رحمه الله مثال الامر الى قوله فعل ما لم يسم فاعله قلت
انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل على
سبيل الاستعلاء وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل القصد الى
تعريف نوع من صيغة يدل على طلب الفعل فكان تلك الصيغة مثال
الامر ويعضد ذلك ما قال المصنف في شرحه وهذا حد لما يسميه
النحويون والاصوليون صيغة الامر وليس هذا تعريفا لمطلق هذا
المثال لخروج مثال امر الغايب والمبني للمفعول عن هذا قوله صيغه
يخرج عنه بالغرض الطلب الذي بالاشارة قوله صيغة يطلب
بها الفعل يشامل لجميع انواع الامر كامر الغايب وامر المخاطب
المبني للمفعول فبقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم
نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب
انت ويخرج الاستفهام ايضا وانما خص بالفاعل المخاطب لانه اكثر
وقوعا في العادة من غيره والغايب والمتكلم فحق ان يوضع للشيء
للكثرة وقوع هذا النوع اخترعت له صيغة على حدة كما لغيره من
نوعي الفعل اعني الماضي والمضارع لان وقوعهما ايضا كثير وقوله
بحذف حرف المضارعة احترازا عن قولهم لتفعل كذا ومنه قوله تعالى فلتفرحوا

في القراءة الشاذة وفي بعض الشروح مواحترازا عن مثه ومثه وانما كان
هذا الامر مشتقا على طريقة المضارع لما بين المضارع والامر من التاخي
في مجيئها للاستقبال اما المضارع فلما مر انه يجيء للاستقبال واما الامر
فانه للاستقبال لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله قوله وحكم اخره
حكم المجزوم اي حكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم يعني ان كان صحيحا اسكن
آخره نحو اضرب وان كان معتلا حذف نحو اغز وارم واخش وانما كان
حكم ذلك تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما طلب
الفعل كذا في بعض الشروح ولم يقل آخره مجزوم لان فيه خلافا بين البصرية
والكوفية زعم الكوفيون انه مجزوم باللام مضمرة واحتجوا على ذلك
بشيئين احدهما ان اللام كما يضمر في نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس
يضمر ههنا ايضا لان الاصل في المضارع الاعراب وثانيهما ان فعل النهي
معرب مجزوم نحو لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذ الامر ضد النهي
والاشياء تجري على نقايضها كما تجري على نظايرها وقال البصريون
انه مبني على الوقف وحجتهم ان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه
الا بدليل واما قولهم الاصل في المضارع الاعراب فيضمر ليعرب فمعارض
بان الاصل في المضمر ان يكون ممكن الاظهار واظهار اللام ههنا غير
ممكن بدليل عدم استعماله الا في النادر فلا يضمر فيبني ولان علة
اعراب المضارع هي حروف المضارعة المستدعية لشبهه بالاسم وقد
انتفى فينتفي الاعراب ثم لما كان كونه مجزوما مختلفا وكونه في حكم المجزوم

متفقا اختار ذلك **قوله** فان كان بعده ساكن الى آخره تنبيه الى انه كيف
يتخذ الامر من المضارع اعلم انه لما استدعت كثرة استعمال هذا النوع
من الامر ان يخترع له بناء كي يسبق الايجاء اليه وذلك يقتضي طرح حرف
المضارعة والا لما كان بناء مقتضبا فطرح حرف المضارعة ثم بعد ذلك
لا يخلو اما ان يكون بعده اي بعد حرف المضارعة متحركا او ساكنا فان
كان الاول فهو الحرف المبتدأ به نحو دحرج واخواته ولم يذكر المصنف
هذا القسم لظهوره وان كان الثاني والفعل ليس برباعي اي ليس
من باب الافعال فهو على ثلاثة اقسام لان بعد الساكن اما مضموم نحو
يقتل او مفتوح نحو يعلم او مكسور نحو يضرب والحكم في الاقسام الثلاثة
ان يزاد قبل الساكن همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتعينت الهمزة
للزيادة لافتقارهم الى الابتداء بالمزيد واختصاص الهمزة بالابتداء في
المخارج الآن فيما يكون بعد الساكن مضموما او مكسورا ضمت الهمزة
وكسرت للاتباع فقيل اقتل واضرب وفيما يكون مفتوحا لم يفتح
فلم يقل أعلم وأستخرج بفتح الهمزة احترازا عن الاشتباه بالاخبار
المعلوم الموقوف عليه من هذا الباب ولم يضم فلم يقل أُعلم احترازا
عن الاشتباه بالاخبار المجهول من باب أعلم فبقي الكسر فيه ايضا
فان قلت اين الاشتباه في استخرج لو ضمت همزته للامر **قلت** لا اشتباه
فيه ولكن لما كسرت الهمزة في الثلاثي فيما بعد ساكنه مفتوح كسر
في هذه الابواب اتباعا للاصل ولا ينتقض بباب الافعال لان فيها ردا

الى الاصل بخلاف باب استخرج واخواته ولا يجاب عن شبهة عدم الاشتباه
في استخرج بانه لو ضمت الهمزة لضمت تاء الاستقبال اتباعا فيلتبس
حينئذ بمجهول هذا الباب لان الاتباع انما يكون اذا كانت الضمة لازمة
نص عليه في الاقليد وضمة همزة استخرج لو كانت فليست بلازمة
فلا يتصور الاتباع هذا **قلت** والذي هو اقصر مسافة ان يضرب عن
اهل التطويلات صفحا ويقال ان الاصل في هذه الهمزات ان تكون مكسورة
لان اصل كل حرف السكون والساكن تحريكه بالكسر لان الكسر ابعد
حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات
وهما الفعل وجميع ما لا ينصرف او بعضه ولدخول اخويه في المعربات
كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في الاعراب
واكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض
وانما ضمت فيما ضمت من الاوامر للاتباع والى هذا التعليل في كسر
تلك الهمزات وضمها اشارة في مشترك المفصل **قوله** وان كان رباعيا
فمقطوعة مفتوحة اراد بالرباعي هنا باب الافعال لان ذلك الحكم
مخصوص بهذا الباب ثم اطلاق الرباعي عليه لما اصاب همزة اذ هو
مخصوص في المتعارف بباب دحرج ولو قال نحو ولبس من افعال
وكذا وان كان من افعال لكان اصوب يعني ان كان الفعل الذي يصاغ
الامر منه من باب افعل فعند حذف حرف المضارعة جيء بالهمزة
المقطوعة المفتوحة وبيانه ان اصل يفعل يؤفعل فحذفوا الهمزة كراهة

اجتماع الهمزتين في أأكرم ثم حملوا باقي الباب عليه ثم لما وجب طرح
حرف المضارعة هنا لم يلزم اجتماع الهمزة في صورة فلم يبق موجب
حذفها وانهم احتاجوا الى الهمزة فاتيا بما كان في الاصل اولى وهذه
الهمزة كانت مفتوحة مقطوعة بدليل قولهم الرجل أكرمني فلذا
قال مفتوحة مقطوعة اي فزدت همزة مفتوحة مقطوعة **قال
رحمه الله** فعل ما لم يسم فاعله الى قوله المتعدي **قلت** الضمير
في فاعله عائد الى ما وهي بمعنى الذي اي فعل المفعول الذي لم يسم
فاعله فقوله ما حذف فاعله لا يكتفى في التعريف حتى يزاد واقيم المفعول
مقامه فكأنه لسبق الاشارة اليه استغنى عن ذلك **قوله** فان كان
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره لهذا التغيير للتمييز بين بناء الفاعل
وبين بناء المفعول ولم يقتصروا على ضم الاول لئلا يلتبس أُعلم ماضي
باعلم مضارعا مثلا ولم يقتصروا على كسر ما قبل الآخر لئلا يلتبس
المعروف بالمجهول في علم **قوله** ويضم الثالث مع همزة الوصل يعني
اذا كان اول الفعل همزة يضم الهمزة ويضم الحرف الثالث ايضا
كقولك انطلق واستخرج ولم يقتصر على ضم الهمزة هنا لانها على
شرف السقوط عند الدرج في مثل هلا استخرج فضم الثالث رفعا
لهذا اللبس **قوله** والثاني مع التاء يعني اذا كان في اول الفعل تاء
نحو تفعل وتفاعل يضم التاء والحرف الثاني ايضا لئلا يلتبس تُعلم
مضارع علم وتُجوهل مضارع جاهل **قوله** خوف اللبس اشارة

الى علة جميع ذلك **قوله** ومعتل العين الافصح قيل وبيع اراد بمعتل العين
هنا ما كان من الثلاثي المجرد لان اطراد تلك اللغات انما يكون فيه بخلاف
غيره فانه على التفصيل الذي سيأتي ثم في بناء المبني للمفعول من الماضي
المعتل العين ثلاثة مذاهب احدها وهو الافصح قيل وبيع وذلك لان
قياس هذا الباب ان يأتي مضموم الفاء مكسور العين فقيل قول وبيع
فاستثقلت الكسرة عليهما فنقلت الى ما قبلهما بعد طرح حركتيهما ثم قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها **قوله** وقد جاء الاشمام اشارة الى المذهب الثاني
وهو الفصيح اي يشم كسرة الاول ضمة تنبيها على الاصل والاشمام هو
تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير كذا
في بعض الشروح قال المصنف في شرح المفصل وقد يتوهم بعضهم ان هذا
الاشمام غير ممكن لان الممكن عنده هو انضمام الشفتين بعد اسكان المسكوت
عليه من غير صوت وذلك غير معمول به هنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين
في حال التصويت وحقيقة الضمة الخالصة هي ضم الشفتين بالحرف مع التصويت
فوجب ان يجيء ضمة خالصة عند ذلك فاعرفه **قلت** ما ذكر من تعريف
الاشمام هو الاشمام عند الوقف كما ذكر في المفصل والشاطبي حيث
قيل في باب الوقف والاشمام اطباق الشفاه بعيد ما يسكن لا صوت
هناك فيصحلا والاشمام المراد هو ضم الشفتين مع التصويت مائلا
الى جانب السفل وهذا ممكن يدرك بالوجدان فلعل ما نسب المصنف
هذا القائل الى الوهم لذلك **قوله** و الواو وهذا هو المذهب الثالث

اي وقد جاء المبني للمفعول من هذا الباب بالواو نحو قُولَ وبُوعَ ووجهه
انه لما استثقلت الكسرة حذفت وسكنت وما قبلها مضموم فبقيت
الواو على حالها في قُول ثم حملت ذوات الياء عليها لاتفاقهم على جريهما
مجرى واحدا وانما اتى بهذا من القسمين الاولين لان فيه حمل الياء الاخف
على الواو الاثقل وفي الاولين عكس ذلك ثم لما كان في القسم الثاني شوب
ضمة فيما قبل الياء انحط عن الاول ولذا قال المصنف الاول الافصح
قيل وبيع وفي بعض الشروح قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الصواب
ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قلت سبحان من لم يذق الجواد
بالعثور ليتبرا على حوله ويعترف بالقصور والآفهذا الاعتراض
مجمل ولا التطبيق تشقيقه مفصل وذلك لانه لا يخلو اما ان يورد عور وصيد
على بناء المبني للفاعل فلا وجه فيه لانهما ليسا مبنيين للمفعول ولا يجي
منهما هذا البناء لانهما لازمان واما ان يوردهما على تقدير ان يتصل
بهما حرف التعدية ثم جعلا مبنيين للمفعول فبعد تسليم انه يسمع لاجل
ذلك فالتخلف فيهما لمانع وهو كونهما في معنى ما يجب تصحيحه وهو افعل
كما في المفصل واما ان يوردهما على التعليل المذكور في بناء المبني
للمفعول فذلك غير موجه ايضا لان المصنف ما تعرض بالتعليل بوجه
قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني باب اختير وانقيد في اللغات
المذكورة كباب قيل وبيع وذلك لان اصل اختير وانقيد انقود مجاز

فيهما ما جاز في قُول وبُيع بعين ما مر فيهما قوله دون اقيم واستخير
اي لا يجوز فيهما سوى الكسرة الخالصة فيما قبل حرف العلة وذلك لانتفاء
الضم فيما قبل حرف العلة فيهما لان اصل استخير استخير واصل اقيم اقوم
باسكان ما قبل حرف العلة فلم يوجد فيهما ما وجد في قيل وبيع قوله
وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي وان كان الفعل الذي يجعل
منه صيغة المبني للمفعول مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء
المبني للفاعل ولم يقتصر على الضم ليتميز عن مثل يُخرج وعلى الفتح ليتميز عن
مثل يَعلم قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي ينقلب العين المعتلة في مجهول
المضارع الفا سواء كانت واوا نحو يقال او ياء نحو يباع اصلهما يقول ويبيع
فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح
ما قبلهما فقلبتا الفا قال رحمه الله المتعدي وغير المتعدي الى قوله افعال
القلوب قلت الفعل ينقسم الى متعد وهو الذي يتوقف فهم معناه على
متعلق اي على شيء يقع عليه قد امضيت ما سنح لي في معنى الوقوع في باب
المفعول به فليرجع هناك والى غير متعد وهو الذي لا يتوقف فهمه على
متعلق بالمعنى المذكور قوله والمتعدي يكون الى واحد الى آخره كل فعل يتوقف
فهمه على متعلق واحد فهو متعد الى واحد وكل فعل يتوقف فهمه على متعلقين
فهو متعد الى اثنين كاعطى فانه يتعلق على المعطى والمعطى له وكعلم بمعنى
علم النسبة فانه يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه وكل فعل يتوقف فهمه
الى ثلاثة فهو متعد الى ثلاثة كاعلم واخواتها فانك اذا قلت اعلمت زيدا

عمرا فاضلا فمعناه صيرت زيدا عالما بان عمرا فاضل فقد صار الفعل باعتبار
الهمزة متعلقا بمخبر وهو زيد مثلا وباعتبار العلم متعلقا بمنسوب ومنسوب اليه
وهما عمرو وفاضل وكذلك ارى من رأى بمعنى علم قال المصنف وانبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى
ثلثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام
اجريت مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن به قوله
وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت الى آخره اي هذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني كما انك مخير في
باب اعطيت بين ان تذكر المفعول الاول وتترك الثاني او تتركهما معا
فكذلك انت مخير في باب اعلمت بين ان تذكر المفعول الاول وتترك الثاني
والثالث او تترك الجميع وذلك لان الاقتصار على احد المفعولين في نحو
كسوت واعطيت مما تغاير مفعولاه اي مما لا يصح ان يحمل الثاني على الاول
بهو هو كما في قولك اعطيت زيدا درهما فانه لا يصح ان يقال زيد درهم غير
ممتنع وسأطلعك على ذلك وكذلك حذف المفعول به وجعله نسيا منسيا
كقولك فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع لغرض المبالغة فيهما في الكلام والمفعولان
اي الثاني والثالث من باب اعلمت في حكم الثاني من باب اعطيت
من حيث انهما لا يحملان معا على الاول بهو هو كما لا يحمل الثاني من باب
اعطيت بهو هو على الاول فلذا اخذ حكمه في ذلك حتى يجوز الاقتصار
على الاول في باب اعلمت كما يجوز في باب اعطيت قوله والثاني والثالث

كمفعولي علمت يعني كما انه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب علمت
كذلك لا يجوز في الثاني والثالث من باب اعلمت اذ هما لا يتغايران اي يحمل
احدهما على الآخر بهو هو كما يحمل الثاني من باب علمت بهو هو على الاول فلذا
اخذ حكمه وسيأتي بيان انه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب
علمت قال رحمه الله افعال القلوب الى قوله الافعال الناقصة قلت
سميت افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية قوله تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هي عنه يعني تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم كذا في بعض الشروح ويمكن
تقريره بوجه آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء
الذي يكون تلك الافعال مشتقة عنه يعني علمت تدخل في الجملة لاجل
بيان العلم وظننت لبيان الظن ولعل هذا الوجه الصق من الاول قوله
فتنصب الجزئين لانهما متعلقان لها كما تنصب اعطيت ونحوه المفعولين
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر اي ومن
خصائص افعال القلوب انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها وان جاز
طرحهما معا كما في قوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي
زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وانما
لم يجز الاقتصار على احدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس
علمك متصورا لذات زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك
علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل العلم لك بفضله

ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت
على زيد ضيّعت مغزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيّعت الذريعة
مع احتياجك اليها ومما يقطر منه ماء اللطافة ما مرّ في بعض مطالعات
الكشاف في سورة العنكبوت حيث قال الحسبان لا يصح تعليقه بمعاني
المفردات ولكن بمضامين الجمل الا ترى انك لو قلت حسبت زيدا وظننت
الفرس لم يكن شيئا حتى تقول حسبت زيدا عالما وظننت الفرس جوادا
لان قولك زيد عالم والفرس جواد كلام دالّ على مضمون فاردت الاخبار
عن ذلك المضمون ثابتا عندك على وجه الظن لا اليقين فلم تجد بدّا في
العبارة عن ثباته عندك على ذلك الوجه من ذكر شطري الجملة مدخلا
عليهما فعل الحسبان حتى يتم لك غرضك قلت فمن الفقرة الكشافية
وقع الفرق بين امتناع حذف احد المفعولين هنا وبين جواز طرح احد
الشطرين في باب المبتدا والخبر مع ان البابين من حيث المعنى سيان
وذلك لانه ظهر منها ان تعلق تلك الافعال بمضامين الجمل ومضامين الجمل
امور خفية في نفسها اذ هي من المعقولات الذهنية لا من الملفوظات
فكذلك تعلق الفعل بها امر خفي ايضا اذ هو مستند الى عقلية المعنى ايضا
فلو طرح واحد من الشطرين لتراكمت ظلمات بعضها فوق بعض بخلاف
الجملة الخبرية فان مراتب الخفاء فيها اقل فاعرفه من لطائف اضافية
تحمل منا لك بلذة اعترافية فان قلت فقد جوزت طرح المفعولين
كلاهما قلت فعند ذلك انتفى المضمون وتعلق الفعل به ويصير الغرض

نفس احداث ذلك الفعل كما في المفصل تطلع عليه وفي بعض الشروح
علل امتناع الاقتصار بكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر ثم قيل
وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا او الخبر لما صح على ان حذف
احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم قلت لعل الناظر يتكلم بما اضيت
من التلويح الى الفرق بين البابين ثم تمسكه على حذف احد مفعولي
باب حسبت بهذه الآية ليس بقوي لانه لما قام المضاف اليه فيه مقام
المضاف اذ التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون فكانه ما حذف
قوله بخلاف باب اعطيت يعني ليس تعلق هذا الباب بمضمون الجملة ولا
ربط بين مفعوليه فحسن الاقتصار على احدهما قوله ومنها انه يجوز الالغاء
الى آخره اي من خصائص افعال القلوب جواز الغائها اي ابطال عملها اذا
توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قائم او تاخرت عن مفعوليها
كقولك زيد قائم علمت اما اذا توسطت فلانه اتجه حينئذ وجهان وذلك
ان الفعل عامل والابتداء ايضا عامل فيتجاذبه طرفان واعمالهما معا
متعذر فلك الخيرة في النظر الى اي العاملين شئت فاعملته على التعاقب
وكذلك اذا تاخرت بهذا التعليل بعينه الا ان الالغاء عند التاخير كان
احسن وافصح لان الابتداء قوي وضعف الفعل بالتاخير لكن مع ذلك
عامل لفظي فله قوة اللفظ والمعنى فجاز اعماله وانما قال اذا توسطت
او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقديم واما اذا

توسطت او تاخرت فضعفت فاختير فيها الوجهان قال المصنف
في شرح المفصل وقد نقل جواز الالغاء عند التقديم ولا بعد لان المعنى
في صحة الالغاء قائم تقدمت او تاخرت وهو ان متعلقها الذي هو امر
ثابت قبل دخولها فجعل بعد دخولها على اصله وجعلت هي تفيد معناها
خاصة وهذا حاصل في التقديم والتاخير وانما كثر اعمالها متقدمة لان
المقتضي اذا تقدم كان اقوى لتمكنه في صدر الكلام قوله لاستقلال
الجزئين كلاما اي لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه لا يستقلان كلاما لتعذر
النسبة بينهما فعند الالغاء لغي الكلام ذكر المصنف ان ذكر الافعال
عند الالغاء كذكر الظرف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قائم فكانك
قلت زيد قائم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام
الى آخره اي من خصائص هذه الافعال تعليقها وهو لزوم ابطال
العمل لفظا لا معنى لمانع لازم وهو وقوعها قبل الاستفهام نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو او قبل النفي كقولك علمت ما زيد منطلق
او قبل لام الابتداء كقولك ظننت لزيد منطلق قال المصنف الفرق
بين التعليق والالغاء ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز
الاعمال لبقائها على اصلها مع ارتفاع الموانع الراجحة والتعليق قطعها
عن العمل لمانع قوي منع من اعمالها وذلك عند دخول هذه الاحرف
الثلثة عليها لانك لو اعملتها فجعلت ما بعد اللام وحرف الاستفهام

والنفي معمولا لما قبلها فتخرج هذه الاحرف عن ان يكون لها صدر الكلام
وهي موضوعة بشرط ان يكون في صدر الكلام وان لا يعمل ما قبلها
فيما بعدها فوجب الالغاء لذلك وموضع ما بعدها موضع نصب باعتبار
المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة وكونه متعلق الظن
باعتبار المعنى لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا ترى انك
اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم تخرج بوقوعه خبرا
للمبتدا عن ان يكون للحرف صدر الكلام لانه وقع في صدر الجملة وقد
وفر عليه ما يقتضيه فكذلك هنا ثم اعلم ان اشتقاق التعليق من قولهم
امراة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ومما يوقفك على حقيقة المعلقة
المسئلة المذكورة في كتاب النكاح رجل تزوج اختين في عقدتين
ولا يدرى ايتهما اولى فرّق بينهما وبينه لئلا يبقى ذات العقد
الاول لا ذات زوج ولا مطلقة ثم افعال القلوب عند انعزالها
عن العمل باحد الاشياء الثلثة سمي معلقة لانها حينئذ لا معملة
ولا غير معملة وقيل المراد بالتعليق هنا ازالة التعلق عن هذه الافعال
يقال علّق الشيء بالشيء او عليه اذا وصل بينهما وعلقه عنه اذا
ازال الوصلة عنهما والغرض هنا انها تعلق عنها لانها قبل طرو
هذه الاشياء كانت معلقة بها وبعد طروها صارت معلقة عنها
قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
اي ومن خصائص هذه الافعال انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل

والمفعول فنقول علمتني منطلقا قال المصنف رحمه في شرح المفصل انما كرهوا الجمع في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت ان غيرها قل ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان يأتوا بالضمير لهما فيسبق الى الوهم انهما مختلفان قصدا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى لفظة النفس ليكون ايذانا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما ان يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد بل هو الاكثر لان علم المرء وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير الاصل فبقيت على اصلها قال المصنف الحس يزول الالتباس في ضربتك بحركة الضمير قلت لا اعتداد بهذه الحركة عند قيام هذا الغالب مع انه يجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع او لاثق في ضربة لا يزول الاشتباه بالحركة فلم يعلم ان ضرب نفسه او غائبا آخر فجعلوا ذكر النفس فيه كالتنبيه بادي بان الضرب واقع على الضارب لا على آخر ثم حملوا بقية الابواب عليه قال صاحب المفصل في بعض حواشيه الذي منع جواز ضربتني وضربتك كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا وليس كذلك ظننتني منطلقا لان المفعول في الحقيقة الذي تعلق به الظن هو الثاني وذكر الاول لترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه وهذا دليل يلوح منه سيما في التحقيق وذلك لان معنى علمتني منطلقا علمت انطلاقي قوله ولبعضها معنى

آخر يتعدى به الى واحد الى آخر انما يتعدى هذه الافعال بسبب هذه المعاني الى واحد لان تعديتها بحسب التعلق وبالمعاني المذكورة لا يتعلق الا واحدا قال رحمه الله الافعال الناقصة الى قوله افعال المقاربة قلت معنى نقصان هذه الافعال انها لا يتم مع مرفوعها كلاما ومن ثم عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن مرتبة الفاعل وهو ان يتم به الكلام وكذا القول في منصوبها حيث لم يسموا مفعولا لانه ليس على سمته وهو كونه فضلة وعرف من ذلك ان قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة مما اصاب محزه من حيث الاصطلاح فقوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة معناه انك اذا قلت كان زيد عالما فكان تقرر زيدا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي وفي بعض الشروح وللقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك قلت ونحن نقول انما وضع يغني عن ايراد هذا السؤال والجواب فان ضرب مثلا غير موضوع لان يقرر الفاعل على صفة بل موضوع لنفس الاخبار وان كان التقرير يلزم ضمنا قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك بنصب حاجتك على انه خبر كما سيجيء في سياقة البحث يعني يستعمل جاء في حصول الفاعل على صفة وان كان له معنى في نفسه غير ذلك وهذا

جهة تخصيصه بالذكر وفيه وجهان احدهما ان يكون ما نافية والضمير يعود الى شيء مقدر كالصبرة او الغرارة فكان هذا القائل يحتاج الى حنطة مثلا ونقص صبرته عن ذلك فقيل له ما جاءت حاجتك اي ما صارت الصبرة على قدر حاجتك وثانيهما ان يكون استفهامية كانه قال اي شيء صارت حاجتك وفي جاءت ضميرها وانما انث لتانيث الخبر لان ما في معنى الحاجة كقولهم من كانت امك قوله وقعدت كانها حربة يعني يستعمل ايضا قعد بمعنى تقرير الفاعل على صفة وهو في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي حدد شفرته حتى صارت على صفة الحربة ووجه تخصيصه بالذكر ما مر قوله تدخل على الجملة الاسمية اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليعطي الخبر اي اسناد الخبر الى المبتدأ على طرف المضاف حكم معناها من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب معنى ذلك الفعل وفي بعض الشروح اعلم اني لم اعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها قلت لعل هذا القيد انما يحتاج اليه لئلا يتوهم ان كان مثلا لو تفيد في الخبر معناها لا حكم معناها لكان ينبغي ان يكون خبر كان اسما وخبرا ايضا لان كان انما يقتضي الاسم والخبر باعتبار معناها وقد اعطيت الخبر معناها فيقيد بقوله حكم معناها يعني يفيد الخبر نفس الاستمرار او الانتقال الى غير ذلك لا ان معنى

كان من حيث هو هو موجود في الخبر دفعا لهذا الوهم قوله فترفع الاول وتنصب الثاني يعني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول قوله وكان يكون ناقصة الى اخره يعني كان تكون على ثلثة انواع النوع الاول ان يكون ناقصة وهي على ثلثة اقسام احدها التقرير الاسم على صفة الخبر في الزمان الماضي اما دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا وهذا هو المراد بقوله لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها بمعنى صار كقوله تع وكان من الكافرين اي وصار على بعض الاقاويل وهو المراد بقوله وبمعنى صار وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق اي كان الشان زيد منطلق قلت وهذا المقام لا يخلو عن نبوة لانه لا يخلو اما ان يجعل الاقسام الثلثة اقساما للناقصة ليكون قوله لثبوت خبرها اشارة الى قسم وبمعنى صار الى قسم ويكون فيها ضمير الشان الى قسم حتى يكون وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها ضمير الشان كذلك كما قرر في بعض الشروح فانتظام العطف مع المعطوف عليه لا يتبلج لمن صدر من له صدر بالتركيب الخبري الفايض من شقشقة الفهم واما ان جعلت انواعا لكان كالتامة والزائدة فذلك ظاهر الفساد لما انها اقسام للناقصة فكان اقسام الشيء قسيمات له ثم بعد التصحيح المتكلف الذي نقلته عن بعض الشروح ذكره فيه لم خصص الاولى بالناقصة مع ان الاخير كذلك واجيب بانه انما خصص الاول

بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخيرين دون
الاول قلت هذا تكلف بارد وذلك لان هذا الشارح جعل الاشارة
الى القسم الاول قوله لثبوت خبرها والى القسم الثاني قوله بمعنى
صار والى القسم الثالث قوله ويكون فيها ضمير الشان فاني يكون
ذكر الناقصة اشارة الى قسم من هذه الاقسام حتى يرد السوال
ويتكلف في الجواب والنوع ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون
تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة هي فعل حقيقي
بمعنى ثبت كقوله وان كان ذو عسرة فنظرة فان قلت كيف ينقسم كان
الموجودة في الافعال الناقصة الى ناقصة وتامة قلت قد امضيت نحوا
من هذا التصحيح في المفعول معه فليرجع هناك والنوع الثالث ان يكون
زائدة واليه الاشارة بقوله وزائدة وهي التي لا اثر لوجودها
ولا لعدمها في اختلال المعنى الاصلي كقولهم ان من افضلهم كان زيدا
قوله وصار للانتقال اي انتقل الفاعل الى تلك الصفة اما باعتبار
الحقايق كقولك صار الطين خزفا او باعتبار العوارض كقولك صار زيد
غنيا او باعتبار المكان كقولك صار زيد الى عمرو قوله واصبح وامسى
واضحى الى آخره هذه الافعال تجيء على ثلثة معان احدها ان تقرن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا اي حصلت
هذه الصفات لزيد في هذه الاوقات والثاني ان يكون بمعنى صار كاصبح

زيد غنيا اي انتقل زيد من صفة الى صفة الغنى مطلقا وقيد وقت
الصباح هنا ساقط وهذا هو الفرق بين الاول والثاني والثالث
ان تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات كاظهر واعتم نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها
قوله وظل وبات الى آخره يعني ظل وبات على معنيين احدهما اقتران
مضمون الجملة بالوقتين الخاصين يعني ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد سايرا
وبات زيد قايما والثاني كينونتهما بمعنى صار كقوله تع واذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا قوله مازال ومابرح ومافتى
ومانفك الى آخره قال المصنف يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل
للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في العادة لانه لا يفهم
من قول القايل مازال زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده قوله
فالضمير المرفوع في قبل عايد الى الفاعل والمنصوب الى الخبر قوله
ويلزمها النفي قال المصنف رحمه الله لان معناها نفي فلو استعملت
من غير النفي لا نتقض المعنى ثم لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى
كان فيفيد الاستمرار معنى كذا في الشرح قلت فيه ظاهر على فقه
ان ادخال النفي على النفي من اين يؤثر في الاستمرار غاية ما في الباب
ان نفي النفي يكون ايجابا والايجاب الصريح وهو ثبت مثلا لا يجدي
ذلك فما النفي النفي خص بهذه الفضيلة قال المصنف في بيان ذلك

لما دخل النفي على النفي صار بمعنى الاثبات وكان النفي على النفي مقصودا في
افادة الاثبات وابرح انتفى لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر وهو المقصود
بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار قلت
وهو كما ترى اقناعي لا برهاني يعول عليه قوله ومادام لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها يعني ان مادام يوقت امرا بمدة ثبوت خبرها
لاسمها فاذا قلت اكرمتك مادمت قايما فمعناه ذكر توقيت الاكرام
بثبوت الخبر بهذا الفاعل قوله ومن ثم احتاج الى كلام اي ولاجل
انه لتوقيت امر بكذا احتاج الى كلام لانه يكون ظرفا والظرف
فضلة فلا بد معه من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا وتقديرا
كساير الفضلات كذا في شرح المصنف وذكر في المفصل ولذا قال
مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس
لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا يعني ليس لنفي مضمون في الحال
عند اكثرهم بدليل استعمال العرب ليس زيد قايما الآن ولم يقال
ليس زيد قايما غدا وعند بعضهم للنفي مطلقا يعني سواء كان حالا
او استقبالا ومن قال للنفي مطلقا استدل بقوله تع الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا النفي للعذاب يوم القيمة وهو مستقبل
وقيل عليه ان هذا ليس بدليل قاطع لان المتوقع فيما اخبر الله تع عنه
كالواقع الابدي الى قوله تع وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ولا شك ان اللام
في المضارع للحال والعلم في هذا الباب بقوله انك ميت قوله ويجوز تقديم اخبارها

كلها على اسمايها يعني يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة على اسمايها ولا
اشكال في ذلك لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهذا يجوز ظاهر في تقديم
المفعول على الفاعل كذا في شرح المصنف قوله وهي في تقديمها عليها على ثلثة
اقسام اي هذه الافعال في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قوله
قسم يجوز وهو من كان الى راح قال المصنف لانها افعال صريحة والعامة
فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات قوله وقسم لا يجوز
وهو ما في اوله ما الا ما نعه ان يتقدم اخبارها عليها لانها اما نافية
ولها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الاخبار التي هي بمنزلة الذيول واما
مصدرية وهي في مادام ومعمول المصدر لضعفه لا يتقدم عليه قوله
خلافا لابن كيسان في غير مادام عن ابن كيسان انه اجاز التقديم عليها
في ما النافية ولم يجوزه في مادام لان مذهبه ايضا انه لا يجوز تقديم
معمول المصدر على المصدر وما في مادام مصدرية وشبهة ابن كيسان
في النافية ان النفي للنفي اثبات وفي الفعل المثبت يجوز كوكان فكذا هنا
والوجه ما عليه العامة فلذا اعتد مخالفة ابن كيسان ولم يجعله
من المختلف وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن لم يجوزه جعله بمنزلة ما
ولا يجوز قايما ما زيد فكذا هذا ولان فعليتها قصر من فعلية اخواته
بدليل قصور تصرفه فلا يقوى قوتها تقديما وتاخيرا ومن جوز التقديم
نظر الى انه فعل فلا يعامل به معاملة الحرف واما قصوره عن التصرف
الكلي فذلك لعارض فيه وهو انه يدل على ما يدل عليه مشتقه وهو المضارع

من الحال والاستقبال على اختلاف الاقوال فلم يتقدم في فعليته قال
المصنف الصحيح مذهب الجواز لما ثبت في مثل قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا
قال رحمه الله افعال المقاربة الى قوله فعلا التعجب قلت
ذكر المصنف ان هذه الافعال في التحقيق من اخوات كان وذلك انها لتقرير
الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه
فتدخل على المبتداء والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها اعني مقاربة مخصوصة
وانما بوب لها لالتزامهم في خبرها ان يكون فعلا مضارعا وفي بعض
الشروح اضاف الى ذلك امتناع تقديم اخبارها عليها دون الافعال
الناقصة قوله ما وضع لدنو الخبر يعني ما وضع ليدخل على المبتداء
والخبر ويعلم ان الخبر قد دنى على سبيل الرجاء او الحصول او الاخذ فيه
قوله فالاول عسى وهو غير متصرف اي الذي وضع لدنو الخبر رجاء
هو عسى وهو غير متصرف يعني لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر
والنهي وذلك لانه لانشاء الترجي فاشبه لعل في ذلك قوله تقول
عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد اشارة الى ان في عسى مذهبين
احدهما ان يكون بمنزلة قارب فيكون له مرفوع ومنصوب الا ان
منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل مثلا ولا بالمصدر
كالمثال الاول قال الامام عبد القاهر رحمه الله لما كان غرضهم
في عسى تقريب المستقبل من الحال قرنوه بالذي هو علم الاستقبال

وهو ان

وهو ان والذي يوضح ذلك انك اذا قلت قارب زيد الخروج لم يكن
في اللفظ دليل على انك تريد خروجا فيما يستقبل بدلالة جواز قولك
قارب زيد امس الخروج وذلك انك لو قلت عسى زيد الخروج لم يتبين
الدلالة على انك تفيد المستقبل والمذهب الثاني ان يكون بمنزلة
قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل
في تأويل المصدر كالمثال الثاني قال الامام عبد القاهر وكانا
في المذهب الثاني معناه قرب خروجه ولا يقال عسى خروجه لما
ذكرنا انهم قصدوا ان لا يتجرد اللفظ من علم الاستقبال ولم يحتج
هنا الى خبر لان الغرض هنا تقريب خروج زيد لا تقريب زيد قوله
وقد يحذف ان يعني يجوز حذف ان من عسى تشبيها بكاد كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فان
قيل لم لا يدخل ان في خبر كاد قلنا كاد يستعمل في الذي يوجد
البتة في القريب الى الحال نحو كادت الشمس تغرب ولا يقال
عسى الشمس ان تغرب وعسى يستعمل في الشيء الذي يكون ادخل
الى الاستقبال واذا كان كذلك يكون ادخال ان التي هي علم الاستقبال
مناسبا في عسى دون كاد كذا في بعض الشروح وهذا الحذف مخصوص
بخبر عسى الناقصة ولا يجوز حذف ان عن اسم التامة لان الفعل
بدونها لا يصح ان يقع فاعلا فاعرفه قوله والثاني كاد يعني
القسم الثاني وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد

تقول كادت الشمس تغرب تريد ان دنوها قد حصل قوله
وقد يدخل ان يعني قد يدخل ان في خبر كاد تشبيها بعسى كقوله
قد كاد من طول البلى ان يمصحا اي ان يندرس ويمحى قوله واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح في كاد اذا دخل عليه
النفي ثلثة مذاهب احدها ان تكون كالافعال يعني كما ان ساير
الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من
شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه وانما قال على الاصح لان
في ذلك مذهبين آخرين كما سنقرر قوله وقيل يكون للاثبات فيهما
هذا هو المذهب الثاني قال بعضهم النفي اذا دخل على كاد كان
للاثبات ماضيا كان او مستقبلا وتمسكهم في الماضي قوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون فان الذبح واقع بلا شك فلو حمل
ما كادوا على النفي يلزم فساد المعنى وفي المضارع تخطئة الشعراء
قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح وقصته ما روى الامام عبد القاهر رحمه الله
في دلايل الاعجاز عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها
هي البرء والاسقام والهم والمنى وموت الهوى في القلب
مني المبرح وكان الهوى بالنأي يمحى فيمحي وحبك عندي
يستجد ويربح اذا غير النأي البيت قال فلما انتهى الى هذا

البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قال فشنق ناقته
فجعل يتأخر ويتفكر ثم قال اذا غير النأي المحبين لم اجد فلو
لم يكن كاد مع النفي للاثبات لما خطئ في ذلك وفي غير الانشاد
وهذا القول ضعيف لان معنى الآية انهم لما قاربوا ان يفعلوا فعلوا
الذبح يعني ما كادوا يفعلون على الفور وبصفة القرب ولهذا
اقترحوا سؤالا بعد سؤال فقالوا اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين ما هي ان البقر تشابه علينا
وهذه الطريقة عادة من ليس له عزيمة ان يفعل وتيرة
من لا يقارب ان يفعل ثم وقوع الذبح بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم
الفعل قبله وفي الكشاف في قوله وما كادوا يفعلون استثقال
لاستقصائهم واستبطاء لهم وانهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم
ما كادوا يذبحونها وما كادت ينتهي سؤالاتهم وما كاد ينقطع
خيط اسهابهم فيها وتعمقهم واما تخطئة الشعراء ذا الرمة
فليست عن روية وكذا تغييره الانشاد لما قال عنبسة في ساقة
القصة فلما انصرفت حدثت ابي فقال اخطأ ابن شبرمة انما
هو كقول الله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها ولم يكد
وروي انه بلغ ذلك خلفا الاحمر فقال اصاب طبعه واخطأ
رويته ومحمل بيت ذي الرمة ما ذكر في الآية من ان المراد نفي
القرب يعني اذا غير النأي المحبين لم يقارب حتى ان يبرح

فكيف البراح حقيقة وللامام عبد القاهر رحمه الله في هذا الموضع
كلام صادر عن تحقيق وهو ان الكلام متى اشتمل على قيد زايد
على اصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فانه يتوجه الى ذلك
القيد لا الى ذلك الكلام بيانه انك تقول جاء زيد راكبا فيكون
كلاما مشتملا ما وراء المعنى على قيد اما اصل المعنى فمجاء زيد واما
القيد فكونه راكبا حالة المجى فاذا قلت ماجاء زيد راكبا فالنفي هنا
يتوجه الى ركوبه لا الى اصل مجيئه حتى ان قولك ماجاء زيد راكبا
اثبات لمجيئه اذا ثبت هذا فوجه تصحيح المسئلة ان قوله لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح معناه لم يحصل رسيس الهوى
بارحا وتحصله حصل غير بارح كما ان قولك لم يجئ زيد راكبا
معناه جاء غير راكب وقولنا حصل غير بارح يقتضى ان لا يكون
كذلك حاصلا ثم يحصل فهذا معنى قولنا لم تبرح مدة اراه قد برح
وعلى ذلك قولهم فعله وما كاد يفعل معناه فعله بعد ان حصل
غير فاعل وعليه قوله ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده
لم يكد يراها معناه حصل غير راء لها بعد ان كان رائيا وقوله
فذبحوها وما كادوا يفعلون المعنى ذبحوها بعد ان حصلوا غير
ذابحين فهذا تحقيق الكلام في هذا الفصل فليكن تعويلك عليه
واما قولهم اصابت بديهته واخطات رويته فلا يلتفت اليه
فان ذا الرمة اجل من ان ينبه بخطاء فينتبه عليه **قوله** وقيل
وقد

يكون في الماضي للاثبات الى اخره هذا هو المذهب الثالث يعني قال بعضهم
ان كاد اذا دخل عليه النفي يكون في الماضي للاثبات كقوله تع وما كادوا
يفعلون وقد مر وجه التمسك به والجواب عن ذلك وفي المستقبل للنفي
تمسكا بقول ذي الرمة لا بتخطئة الشعراء وتغييره انشاده وقد مر كان
تمسكا بها ووجه التمسك به ظاهر لانه لما مر الجواب عن تخطئتهم كان
كاد منفيا بناء على ما يقتضيه حرف النفي وفي الصحاح رسّ الحمى ورسيسها
اول مسّها وبرح المكان زال عنه **قوله** والثالث جعل وطفق الى اخره
يعني القسم الثالث وهو ما كان لدنو الخبر اخذا فيه من الافعال
قوله وهي مثل كاد اي هذه الافعال الاربعة وهي جعل وطفق
وكرب واخذ يشتغلن استعمال كاد في ادخالهن على المضارع بغير ان
تقول جعل يفعل وطفقا يخصفان وكرب يفعل واخذ يقول وذلك
لان معناها دنو خبرها على معنى الاخذ فيه والشروع وهذا المعنى
ينافي لعلم الاستقبال **قوله** واوشك يعني القسم الثالث هذه الافعال
الاربعة واوشك **قوله** وهي مثل عسى وكاد يعني اوشك يستعمل
استعمال عسى في الوجهين مرة واستعمال كاد اخرى ولم يرد انها بمعنى
عسى وبمعنى كاد لان اوشك ليس فيه معنى الرجاء كعسى ولا معنى الانشاء
كجعل وطفق وذلك لان معناه الاصلي مراعا هنا وهو السرعة
ومعناه الاصلي غير من الافعال المقاربة لما ان بين القرب والسرعة
من المناسبة وله زيادة القرب بكاد في اثبات قرب الحصول

وانما استعمل استعمال البابين نظرا لما ذكرنا ايضا باعتبار اصل
المقاربة والقياس استعماله استعمال كاد لا غير للاتحاد المعنوي
فان قلت ما بال اوشك يستعمل استعمال البابين باعتبار اصل
المقاربة دون اخواته قلت لما امضيت من التحقيق في ان معناه الاصلي
مراعا هنا فيجذبه جهات المناسبة الى الانحاء وليس فيه معنى الانشاء
ليختص بباب واحد بخلاف اخواته **فان قلت** فعلا التعجب الى قوله
افعال المدح والذم **قلت** التعجب هو انفعال النفس عند ادراك
ما خفي سببه وخرج عن نظايره وفي بعض نسخه فعلا التعجب وفي بعضها
افعال التعجب وفي بعض الشروح اراد بافعال التعجب الافعال
التي يستعمل للتعجب لا الصيغ لانه لا يستعمل للتعجب الا صيغتان
وفي بعضها اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت
لانشاء التعجب **قلت** لعل افعال التعجب وما نقلته من بعض الشروح
اولا اولى لان سياق كلامه وهو قوله صيغتان يرشد الى ان قصده
هنا ليس تعريف التعجب باعتبار الصيغتين بل باعتبار نفس فعل
التعجب والا لكان قوله وهي صيغتان مستدركا وكان الاوجه ان يقال
فعل التعجب ثم لما لم يقل كذلك وغرضه ليس تعريف الصيغتين
فالترجمة بالافعال اولى فقوله ما وضع لانشاء التعجب يخرج مثل
قولك عجبت وتعجبت **قوله** وهي صيغتان اي افعال التعجب جاءت
على صيغتين احدهما ما افعله والثانية افعل به والدليل على ذلك

استقراء كلامهم **قوله** وهي غير متصرفة اي افعال التعجب غير متصرفة
اي لا يجئ منهما مضارع ولا امر ولا نهي لانهما لما فيهما من معنى الانشاء
شابهت عسى فلا يتصرف فيهما كما لا يتصرف في عسى **قوله** ولا يبنيان
الا مما يبنى منه افعل التفضيل وذلك لاشتراك البابين في زيادة
الفضل اما التفضيل فلانه موضوع لها واما التعجب فلانه انما يكون
فيما زاد على غيره في الصفة على ان الصيغة الاولى منهما مشاركة للتفضيل
في الوزن ايضا **قوله** ويتوصل في الممتنع الى اخره يعني في الافعال التي
يمتنع صيغة التعجب منها يصاغ من الثلاثي مثل اشد واشدد
ثم يؤتى بمصادرها فيقال ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح
عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره **قوله** ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب
بتقديم ولا تاخير ولا فصل فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما
احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم
زيدا بالفصل بالظرف وهو اليوم بين الجملة التعجبية كالمثل والجامع
بينهما الغرابة والاصل في كل كلام صار علما لمعنى ان لا يتغير حتى
لا يختل الفهم وقد نسب الى التسامح قولهم ولا تاخير لانه ليس
معنى التاخير تصور على حدة بدون التقديم **قوله** وقد اجاز المازني
الفصل بالظرف لما ساغ في الظروف من الاتساع ما لم يسغ في غيره
ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يتصدق **قوله** وما

اعرابه

ابتداء نكرة عند سيبويه الى آخره شرع يبيّن اجزاءها بين الجملتين
نظرا الى الاصل على حسب اختلاف سيبويه فقال ما مبتداء نكرة
عند سيبويه وما بعدها وهو احسن خبره وهو زيد وفيه ضمير تعود
الى ما تقديره شئ احسن هو زيدا مثل امرٌ اقعدهُ عن الخروج
وانما قال نكرة لان معنى التعجب انما يتحقق من شئ نادر كان قايله
يقول بلسان المنادى لم اعرفه بوصف ولا صلة حق المعرفة فاذلك
بذلك وهذا نهاية التعجب ووجه صلوح النكرة للابتداء ما مرّ
في شرٍّ اهرّ ذا ناب **قوله** موصولة به عند الاخفش الضمير في به
يرجع الى ما بعده اى ما موصولة بما بعده يعني كلمة ما موصولة وما
بعدها صلتها وخبرها محذوف تقديره الذي احسن زيدا شئ وعند
بعضهم ما استفهامية وما بعدها خبرها تقديره اى شئ احسن
زيدا قال المصنف في شرح المفصل الوجه قول سيبويه وفي قول
الاخفش تعسّف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن
نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقول من قال
انها استفهام ليس بجيّد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل
الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها ينقل الى الانشاء آت
كثيرا فكان القول ما قالت حذام **قوله** وبه فاعل عند سيبويه
هذا بيان اعراب افعل به فعند سيبويه اكرم بزيد اصله اكرم زيد
اي صار ذا كرم كاغدّ البعير اي صار ذا غدة الا انه اخرج

على لفظة الامر ما معناه الخبر كما اخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء
في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وهذا القول مزيّف
عند صاحب المفصّل حيث قال وفي هذا ضربٌ من التعسّف
وبيان التعسّف مخالفة القياس من وجوه منها استعمال الهمزة
لصيرورة الشئ ذا كرم كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر
الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل **قوله** فلا ضمير في
افعل لان به فاعل فلو كان فيه ضمير لكان لشئ واحد فاعلان **قوله**
ومفعول به عند الاخفش الى آخره عطف على قوله فاعل عند سيبويه
وجه قول الاخفش ان قولك اكرم بزيد امرٌ لكل احد بان يجعل
زيدا كريما اى بان يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة للتاكيد والاختصاص او بان يصيّره ذا كرم
والباء للتعدية وهذا هو المراد بقوله والباء للتعدية او زايدة
هذا اصله ثم جري مجرى المثل فلم يغيّر عن لفظ الوحدة في قولك
يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد ورجّح هذا المذهب
صاحب المفصل على الاول حيث قال وعندي ان اسهل ما اخذ
ان يقال انه امرٌ لكل احد الى اخره **قوله** ففيه ضمير لانه لا بدّ له
من فاعل وبه ليس بفاعل على هذا المذهب فلا بدّ من ضمير فيه يكون
فاعلا له **قال رحمه الله** افعال المدح والذمّ الى قوله الحرف **قلت**
بقوله ما وضع لانشاء مدح او ذمّ خرج مثل مدحته وذممته

وشرف وكرم وقبح وعور **قوله** فمنها نعم وبئس اى فمن افعال المدح
والذم نعم وبئس اي نعم من افعال المدح وبئس من افعال الذم على
طريقة اللف **قوله** وشرطهما ان تكون الفاعل معرّفا باللام الى آخره
صحح في بعض الشروح وشرطها بضمير المونث وفسّر بقوله اى وشرط
هذه الافعال وليس بجيّد لان نظم الكلام يقتضى ان يرجع الضمير
الى نعم وبئس يعني شرط فاعل نعم وبئس احد الامور المذكورة
قلت هذا من المشكلات التى يقضى منه العجبُ وقدمًا للنحاة
فيه اصطكت الركبُ وقد طالعت في نسخ جمّة في هذا المقام وجوها
الا انها لم يبلغن حدّ التمام وقد ظفرت في شرح المفصل للمصنف
تحقيقا هو احري بالقبول واجرى على القلوب من القبول فاوردته
من غير تغيير ولا ينبّئك مثل خبير قال انما اختص هذه الافعال
باحد هذه الامور الثلثة من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح
اولا ثم فسّروه فلذلك اتوا به على هذه الصفة ووجه الابهام فيما فيه
الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن غير معيّن في الوجود
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكر في باب
اسامة وان كانت جهات التعريف مختلفة واذا كان كذلك
ثبت فيه ابهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير
الوجه الذي حكم بابهامه ووزانه في الابهام والتعريف قولك

قتل فلانا اسامة فان اسامة هنا وان كان معرفة باعتبار الذهن
الا انه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظنّ بعض النحويين انه
موضوع للجنس بكماله يعني المعرّف باللام كما ظنّ بعضهم انّ
اسامة موضوع للجنس بكماله وهو خطاء محض في البابين
جميعا الا ترى انك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال
هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسّر له
مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا
لوجب ان يطابق لجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس
لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس والكلام في المضاف الى المعرّف
باللام وفي المضمر كذلك واما المضاف فليسراية حكم المضاف اليه
اليه وهو تعريف العهد نحو نعم غلام الرجل زيد واما الضمير
فلان الابهام فيه اوغل وفائدة الابهام والتفسير ان الشئ
اذا ابهم ثم فسّر كان في النفس اوقع لما جُبلَ الله تعالى النفوسَ
عليه من التشوّق الي معرفته بعد ابهامه وهذا معنى يجده كل
انسان في نفسه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرّتين بعبارتين
وذلك ابلغ فاعرفه **فان قلت** فما تصنع بقول النحاة لو كان الالف واللام
في نعم الرجل للعهد لكان ينبغي ان يجوز ذكر المعهود بدله فيصحّ
ان يقال نعم زيد انت **قلت** هذا المعهود غيرٌ وما ذكره غيرٌ ومن
اراد التحقيق على الوجه الواجب فليتدبّر كلام ابن الحاجب **فان قلت**

الى بعد قولك نعم رجل زيد الابهام ثم التفسير قلت نعم لان النكرة
في موضع الاثبات تخص قوله ومضمرا مميزا بنكرة منصوبة اما
الاضمار فللاختصار لان نعم رجلا اخف من نعم الرجل وجوز الاضمار
قبل الذكر لانه اضمار على شريطة التفسير واختص هذا الاضمار
بباب نعم لان المدح من مظان التفخيم وكذا الذم الذي هو ضده
جار مجراه في كونه من مواضع المبالغة ثم لما كان الضمير في نعم
لم يختص بواحد بعينه جاء مفسره منصوبا منكرا كما في عشرون
درهما قوله او بما اي يميز ذلك المضمر بما لانها بمعنى شيء فتكون نكرة
منصوبة من حيث المعنى كقوله تع فنعما هي اى فنعم شيا هي قوله
وبعد ذلك المخصوص اي بعد الفاعل او النكرة المنصوبة او ما يذكر
المخصوص بالمدح او الذم لما مر من قصد التفصيل بعد الابهام
قوله وهو مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف بيان اعراب
المخصوص بالمدح او الذم يعني اذا قلت نعم الرجل زيد فزيد مبتداء
ونعم الرجل خبره قدم على المبتداء لما مر من الغرض او لمشابهته
الاستفهام في الانشائية واستغنى عن العائد لان الظاهر
وهو الرجل قام مقام المضمر او لان لام العهد ينوب منابه في
افادة الربط او خبر مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل
مبهما كان سايلا سال من الممدوح بهذا الكلام واجيب بقوله
زيدا اي هو زيد يعني الممدوح زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا

المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى
المقصود فيها قوله وشرطه مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص
بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراة هند
لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته له قوله
وبيس مثل القوم الذين وشبهه متاول جواب سوال مقدر
ووجهه ان يقال المخصوص يجب ان يجانس الفاعل والذين
كذبوا ليس من جنس المثل وتقرير الشبهة على وهم ان الذين
نفسه هو المخصوص بالذم ووجه الجواب انه متاول وفي تاويله
وجهان احدهما ان تقدير الكلام بيس مثل القوم مثل الذين
والثاني ان يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص
بالذم محذوفا اى بيس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد
يحذف المخصوص اذا علم اى وقد يحذف المخصوص بالمدح او
الذم عند القرينة الدالة عليه كقوله تع نعم العبد التقدير
نعم العبد هو وهو ضمير ايوب والقرينة ان سياق الكلام
في قصة ايوب وكقوله تع فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون
نحن والقرينة هي الضمير المتصل في قوله تع والارض
فرشناها اذ ليه تعلق بذات الله تعالى فكذا المحذوف مقدرة

الفراش بسطه ووطائه قوله وساء مثل بيس قال المصنف رحمه الله
يعني انها تستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت تقع في الاخبار
كقوله ساءني ذلك وهو نقيض سرني وقد حمل قوله تع ساء مثلا
القوم على انها بمعنى بيس وقدر مضاف محذوف ليجانس المخصوص
الفاعل فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم الذين قوله ومنها حبذا
اى من الافعال التي لانشاء المدح حبذا قال المصنف رحمه الله
ولذلك عاملوه معاملة نعم فجعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص
على نحو ما فعلوا في نعم الرجل زيد وانما عدلوا عن ضم الفعل وان كان
جايزا في الاصل على قول وواجبا على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء
جعل على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل قوله وفاعله ذا
وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرقا بينهما ولم يعكس
لتدارك بشاعة اجتماع نسبتين بخفة ذا وانما خصوا ذا لانه من
الاسماء المبهمة والغرض الابهام اول مرة فكان مناسبا للمعنى
المقصود واختص ذا دون اخواتها لانها اللفظ السابق لكونها
مفردا مذكرا وما عداه فرع عليه ثم انه وان كان من الفاظ الاشارة
لم يرد به مشارا اليه بعينه وانما اريد به مشارا اليه في الذهن
كما قيل في الرجل في قولهم نعم الرجل قوله ولا يتغير قال المصنف
لا يتغير ذا عن هذا اللفظ وان كان الممدوح مثنى او مجموعا او مذكرا
او مونثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم في انه لا يختلف

باختلاف احوال الممدوح لما لم يكن اسما ظاهرا فجعلوا الظاهر على غيره
في المطابقة مزية قوله وبعده المخصوص اى بعد حبذا يذكر المخصوص
بالمدح كقولك حبذا زيد قوله واعرابه كاعراب مخصوص نعم اي في ان
يكون مبتداء وما قبله خبره او يكون خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز
ان ياتي قبل المخصوص وبعده تمييز اى ويجوز ان يقع قبل ذكر
مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث تقول حبذا رجلا زيد او حبذا زيد رجلا
لكون فاعله مبهما قال المصنف رحمه الله وانما لم يلتزموا في حبذا
والتزموه في نعم اذا كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما ان الفاعل
هنا له لفظ يخصه والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له فيجعل
لغير الملفوظ به على الملفوظ مزية في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا
في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك
مثل رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر هل السلطان
فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيذكر او الفاعل مضمر
والسلطان المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظ ذا يرشد
الى انه الفاعل قوله او حال يعني يجوز ان ياتي قبل المخصوص
او بعده حال كقولك حبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا قوله
على وفق مخصوصه يعني يكون التمييز والحال موافقا لمخصوص
حبذا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كحبذا

امرأة او راكبة هند وحبذا امرأتين او راكبتين هندان وكذا البواقي
وفي بعض الشروح والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى
الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون
راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص وقد آن أوان الشروع
في قسم الحرف وارجو من الله ان يجعله اسهل من حفظ الطرف
وحمد الله احري بان نوجه الزمام نحوه بالصرف **قال رحمه الله**
الحرف الى قوله الحروف المشبهة بالفعل **قلت** قد مر شرح هذا
التعريف فلا يعاد لئلا يلزم ما قيل في حديث معاد **قوله** ومن ثم
احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اي ومن اجل ان دلالته باعتبار
الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن بد له من ذكر ذلك المتعلق
وذلك المتعلق إما اسم كقولك ان زيدا قايم او فعل نحو قد قام
قوله حروف الجر الى آخره اي حروف الجر حروف وضعت للتوصل
معاني الافعال او ما يشبهها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال
وكل شيء فيه معنى الفعل الى ما هي يتصل به وانما قال الى ما يليه
ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تع بما رحبت فانه ليست
باسم لكنه في تقدير الاسم كذا في بعض الشروح **قوله** وهي من
الى آخره يعني حروف الجر ثمانية عشر على ما عدها **قوله** فمن

للابتداء شرع يبين معاني هذه الحروف فمعاني من اربعة احدها
لابتداء الغاية ويعرف الابتدائية بان يذكر معها الى الغاية لفظا
او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد والتقديري ان
يتعرض للابتداء من غير ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان
المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه كقولنا اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وزيد افضل من عمرو ونحوه وثانيها التبيين ويعرف المبينة
بان يكون كالصفة لما قبلها بواسطة الذي كقوله تع فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اي الذي هو الوثن وقد نص صاحب الكشاف بتقدير
الذي في هذا الموضع في سورة الحج وثالثها التبعيض ويعرف المبعضة
بان يصح في موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم اي بعضها ورابعها
الزياده ويعرف المزيدة بان يسقطها فيبقى الكلام على اصل معناه
وقولنا اصل معناه اشارة الى ان فوات ما يفيده من التاكيد عند
اسقاطها لا يقدح في كونها زايدة **قوله** وزايدة في غير الموجب
الى آخره اي لا تزاد من الا في غير الموجب واراد بغير الموجب
النفي والنهي والاستفهام نحو ما جاءني من احد وهل جاءني
من احد ولا يضرب من احد لان من هذه وان كانت زايدة فانها
تفيد الاستغراق والاستغراق انما يتصور غالبا في غير الموجب
لا في الموجب فانك اذا قلت ما جاءني من احد فقد صح تصور
عدم مجي جميع الناس اليك فاما اذا قلت جاءني من احد

فلا يتصور مجي جميع الناس وكذا اذا استقريت مثاله فمثلا لا
وجدت في الغالب ان يتصور الاستغراق في النفي دون الاثبات
قوله خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون الزيادة
في الموجب متمسكين بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم لان معناه
يغفر لكم ذنوبكم وليس بواضح اذ يجوز ان يكون من للتبعيض
اي يغفر لكم بعض ذنوبكم وما قيل ان قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا ناب عن ذلك فمخلصه ان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح وقوله يغفر الذنوب جميعا
انما ورد في هذه الامة ولا بعد في ان يغفر بعض الذنوب لقوم
وجميعها لقوم ولئن سلم ان الآيتين لاحدى الامتين فقد جاز
ان يغفر جميع الذنوب لبعض وبعضها لبعض **قوله** وقد كان
من مطر وشبهه متاول اشارة الى سوال وجواب وجه السوال
ان من زايدة في هذا الكلام لبقاء اصل المعنى على الصحة بدونها
وهو موجب ووجه الجواب انه متاول بانه كانه وقع في جواب
من قال هل من مطر واذا وقع في سياق الجواب عن الاستفهام
لا يكون في الموجب وقال المصنف واما قوله قد كان من مطر
فيحتمل ان يكون المعنى شيء من مطر اما للتبعيض واما للتبيين
فلا يثبت مثل هذا الاصل مع مثل هذه المحتملات **قوله** والى
لانتهاء الغاية اي معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك

سرت من البصرة الى بغداد وقد جاء بمعنى مع قليلا نحو قوله تع ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وينبغي ان يعلم ان كون الى بمعنى
مع ليس بشيء ينافي كونه للانتهاء بل معنى الانتهاء مراعى في جميع مواضع
استعماله لانه قد يتفق ان يكون ما بعد الى بحيث يدخل في حكم ما قبله
وهذا هو المراد بقوله وبمعنى مع ويعضد ذلك ما قاله صاحب المفصل
وكونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم راجع الى معنى الانتهاء **قوله** وحتى كذلك يعني حتى كالى
في كونها بمعنى الانتهاء والفرق بينهما ان مجرور حتى يجب ان يكون
آخر جزء مما ذكر قبل حتى كالراس في قولك اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس آخر جزء من السمكة اذا ابتدي من الذنب او ما يلاقي آخر
جزء منه كالصباح في نمت البارحة حتى الصباح فانه يلاقي آخر جزء
البارحة وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي فيه ان
ينقضي ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر الشيئين بعد حتى ولا كذلك في الى فلو قلت حتى نصفها
او ثلثها لم يجز ولو قلت الى نصفها او ثلثها جاز وكذلك يجب ان
يدخل ما بعد حتى فيما قبلها دون الى ففي مسئلتي السمكة والبارحة
قد اكل الراس ونيم الصباح كذا قاله صاحب المفصل والمصنف
في شرحه وفيه تامل لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي دخول
ما يكون آخر جزء من اجزاء الشيء فيما قبله لا دخول ما ينتهي الشيء
الذي

ای لا یقتضی دخول ما ینتهی الشیء عنده

عنده نعم الكلام ساكت في مسئلة الصباح عن الدخول في الحكم وعدمه بخلاف مسئلة السمكة فان كونها آخر جزء من السمكة ينادي بانه داخل في حكم السمكة لان التقضي شيأ فشيأ حتى يؤتي على تمام الشئ انما يتصور بدخول كل الاجزاء في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس بآخر جزء من اجزاء البارحة اذ المفروض هكذا حتى يلزم من تقضي البارحة شيأ فشيأ حتى يؤتى على تمام البارحة دخول الصباح في الحكم المذكور ولهذا ذكر في المقتبس العلامة الاسفندري قوله ونيم الصباح مستدرك عند بعضهم لان ما ينتهى به الشئ يدخل فيما قبله كما في السمكة اما فيما ينتهى عنده كالصباح فلا يدخل كقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض قال السيرافي في مسئلة البارحة ولا يتناول النوم الصباح كما يتناول الاكل الراس في مسئلة السمكة وفي التحبير قوله ونيم الصباح منظور فيه لانه لم ينم الا ترى ان ما بعد حتى بمنزلة التفصيل لما قبلها فاذا لم يدخل في الاجمال لم يدخل في التفصيل قوله وبمعنى مع كثيرا المراد بمجئ حتى بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله كما مر لا ان يكون حتى متمحضا بمعنى مع من غير ملاحظة ما مر من معنى التقضي المذكور وفي قوله كثيرا اشارة الى مجيئها بمعنى الى قليلا كما جاء عن علي بن عيسى ان قولهم اكلت السمكة حتى راسها بالجر يجوز ان لا يدخل الراس في الاكل كما لا يدخل في الى قوله

ويختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين حتى والى يعني حتى لا يدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يدخل الى عليه فيقال اليه واما لا يدخل حتى على المضمر لئلا يؤدي الى اختلاط الضماير وذلك لان ما بعد حتى كما يتفق مجرورا يتفق منصوبا ومرفوعا ففي السمكة يجوز الوجوه الثلثة الجر بحتى والنصب على ان يكون حتى للعطف على السمكة والرفع على تقدير الخبر محذوفا كانه قيل حتى راسها ما كول فلو لم يمتنع من الضمير لادى الى اللبس كذا قالوا واحسن ما قيل فيه ما ذكره العلامة فخر المشايخ الاسفندري حيث قال انما كان ذلك لانه يؤدي الى فساد المعنى وذلك لان المجرور في حتى يجب ان يكون آخر جزء من الشئ او ما يلاقي آخر جزء منه على ما قرر والضمير كناية عن السابق كله فهو هو بعينه لا جزء منه فلو قلت اكلت السمكة حتاها اي حتى السمكة اختل الموضع والمعنى قوله خلافا للمبرد وهو يجوز حتاه قياسا باليه وبما جاء في بعض الاشعار من الشواذ والفارق قد مر قوله وفي للظرفية والمعنى بالظرفية ان يكون محلا لوقوع الشئ اما حقيقة نحو زيد في ارضه والركض في الميدان او تقديرا نحو نظر في الكتاب وسعى في الحاجة قوله وبمعنى على قليلا اي يجئ في بمعنى على قليلا قال المصنف ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وقد قيل انها على بابها وانما قصدا للمبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرف لذلك وهذا

هو اختيار صاحب المفصل حيث قال وقولهم انها في الآية بمعنى على عمل على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكائن في الظرف فيه قوله والباء للالصاق الى آخره اي الباء يستعمل لمعان للالصاق كقولك به داء اي التصق به داء وخامره ومررت به وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه وللاستعانة كقولك كتبت بالقلم وللمصاحبة كقولك اشتريت الفرس بسرجه ولجامه وللمقابلة كقولك بعت هذا بهذا وللتعدية كقولك خرجت بزيد وللظرفية كقولك جلست بالمسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا كقولك هل زيد بقايم وما زيد بقايم وفي غيره سماعا كقولك حسبك بزيد في المرفوع والقي بيده في المنصوب والمراد بالاستفهام هل فقط ارادة الخاص من العام كذا في بعض الشروح قوله واللام للاختصاص الى آخره اي يستعمل اللام لمعان للاختصاص وهو يشمل الملك وغيره كقولك المال لزيد والجل للفرس وللتعليل كقولك جئتك لاكرامك الزاير وتجئ زيدة في مثل قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول يعني يستعمل اللام بمعنى عن اذا كان مع القول في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين امنوا بذلك اذ كان يجب ان يقال لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه وانما المعنى وقال الذين كفروا عن الذين امنوا كذا قاله المصنف وفي بعض

الشروح فيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا هولاء اعني المومنين وما قيل انه لو كان الخطاب للمومنين لكان ينبغي ان يقال ما سبقتمونا ليس بلازم لجواز انهم خاطبوا بعض المومنين كاكابرهم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا اليه البعض الآخر كاصاغرهم قلت ما نقل عن الكشاف انهم قالوا للمومنين فلا يخلو اما ان يكون مراده منه قالوا لاجل المومنين كما هو مذكور في الكشاف او مع المومنين فان كان الاول فلا يجديه نفعا وان كان الثاني فالكشاف بريء عن عهدته فان المذكور في الكشاف هو قوله للذين امنوا لاجلهم وهو كلام كفار مكة قالوا عامة من يتبع محمدا عليه السلام السقاط يعنون الفقراء مثل عمار وصهيب وابن مسعود رضي الله عنهم ولو كان ما جاء به خيرا ما سبقنا اليه هولاء هذا لفظ الكشاف وليس فيه ذكر ان الكفار قالوا مع المومنين نعم ما قال ان سبقتمونا لا يلزم على تقدير ان قالوا مع المومنين كلام حق الا انه هل في الكشاف ما يكون مخالفا لكلام المصنف فليس كذلك وتجئ بمعنى واو القسم في اسم الله في موضع التعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس الحيد بفتح الحاء جمع الحيدة عقدة في قرن الوعل والمشمخر الجبل الشامخ والظيان ياسمين البر والآس الريحان وكلمة لا في الشعر مضمرة بلاشين الالتباس والتقدير والله لا يبقى على تصرف الايام

ذو حيد يقول العجب من الايام يفني مرورها كل حي حتى لا يبقى
الوعل المعتصم بشواهق الجبال قوله ورب للتقليل الى آخره
قلت بيان حرفية رب مشكل ووجه النقض من ان كم وهي
نقيضها الدالة على التكثير اسم بالاتفاق فالرب وهي للدلالة
على التقليل صارت حرفا مشتركا وعن بعض الفضلاء وجدت بعض
المتاخرين من المحققة يقول رب اسم ككم فاذا قلت رب رجل جائني
كان مبتدا واذا قلت رب خطيب كفيت كان مفعولا مثل كم سواء
واظن ان مذهب الاخفش هكذا قوله لها صدر الكلام يعني كلمة
رب تدخل في صدر الكلام لانها لانشاء التقليل فتصدر لان كل ما
وضع للانشاء فموضعه صدر الكلام كالاستفهام اولان التقليل
من وادي النفي فتصدر كالنفي قوله مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
اما اختصاصها بنكرة فلانها نقيضة كم وكم تدخل في النكرة لانها
للاستفهام والاصل في الاستفهام ان يجري في النكرة وعن الامام
عبد القاهر انما اختصت بالنكرة لانها نقيضة كم وكم مختصة بالنكرة
لانها خبرية والاخبار انما يفيد السامع بالمنكور لا ماهو وقال المصنف
في شرح المفصل وانما كان من خصايصها النكرة لان وضعها لتقليل
نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس
بها دون تعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة ضايعة كما في
قولك كل رجل وعن ابن السراج ان النحويين كالمجمعين على ان رب

جواب لمن قال لك ما رايت رجلا عالما او قدرت انه يقول فتقول رب
رجل عالم انما يقال رب رجل عالم تريد رب رجل عالم قد رايت
وهذا وجه نحوي وانما وجب وصفها لانها وضعت لتقليل نوع من
جنس فوجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص
الجنس المذكور اولا فيصير بها نوعا الا ترى لو قلت رب رجل
لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا رجلا لقيته وانما
تحتاج الى ان تصفه بالكرم او العلم او نحو ذلك وانما قال على الاصح
لان بعضهم لا يوجبون الصفة ويقولون ان عاملها نايب عن الصفة
مثلا اذا قلت رب رجل لقيته فلقيته اغنى عن الصفة وقيل هذا
اشارة الى ما ذهب اليه الكوفيين فانهم يرفعون الصفة خبرا لرب
لانها اسم عندهم تمسكا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار قالوا انما ارتفع عار لانه خبر عن رب
والحرف لا يخبر عنه واجيب عنه بانه تقديره رب قتل هو عار
كذا في بعض الشروح قوله وفعلها ماض محذوف غالبا وانما وجب
ان يكون فعلها اي عاملها وجوابها ماضيا لانها وضعت على تقليل
محقق فلا يكون الا ماضيا قال العلامة الاسفندري رحمه الله بيان
ذلك ان رب معناها التقليل وهو جازم في تصرفه بالقلة بعد ان
كان الموضع محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق الحال
وزمان الحال لا بقاء له الا بتصور الجمع بين طرف الماضي الذي

هو منتهاه وبين طرف الاتي الذي هو مبتداه واما المتوقع معدوم
ولا حكم للانسان على المعدوم لانه غير معلوم له كيفية وقوعه
اولانها تقع جوابا لنفي ماض كما مضيت فيما نقلت عن ابن
السراج قلت لما كتبت هذا التعليل من عندي عثرت في رواية
التحرير على هذا بعينه فشكرت يد الاصابة قال المصنف في شرح
المفصل ولا يرد على الماضي قولهم رب رجل يسافر غدا وكذا قوله
تعالى ربما يود الذين لان ذلك ليس هو الفعل المتعلق وعن
الامام عبد القاهر في الاية ان اخبار الله بغير الماضي كالماضي في تحققه
وكونه لا محالة كانه قيل ربما ود وهكذا في الكشاف كما ادخل اذ في قوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهو للماضي
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لذلك وانما حذف
فعله لان رب جارة والجارة تدل على حذف الفعل كما في بسم الله
وقولهم اكرمني في رب رجل اكرمني صفة لرجل وفعل رب محذوف
اي رب رجل اكرمني لقيته وقيل يقال هذا في جواب السايل كما مر
فاستغنى عن الفعل لانه يعلم بالسوال وقوله غالبا اشارة الى
ان فعله قد يظهر نحو رب رجل كريم لقيته ومما ثبت فيه فعلها
ولم يحذف قول الحماسي وخيل كاسراب القطا قد وزعتها لها
سبل فيه المنية تلمع شهدت وغنم قد حويت ولذة اتيت
وما ذا العيش الا التمتع قوله شهدت اي هو المتعدي وقد وزعتها

هو الصفة قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة يعني يدخل رب
على مضمر مبهم من غير ان يقصد الى مرجوع ظاهر ثم يميز لابهامه كما
في نعم رجلا وانما وجب تمييزه لابهامه ووجب ان يكون منصوبا
وان كان الاصل في التمييز الاضافة لتعذرها هنا لانه ضمير صورة ومعنى
والضماير لا تضاف وعند امتناع الاضافة يصار الى النصب وقد مر
قوله والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز يعني هذا
الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يونث وان ثني تمييزه وجمع وانث نحو ربه
رجلين او رجالا او امراءة وهذا عند البصريين لان هذا ضمير مجهول
عندهم رمي به من غير قصد الى مرجوع والضماير انما يجب مطابقتها
للمرجوع اليه وعند الكوفيين يذكر ويونث ويثنى ويجمع على حسب
مميزه نحو ربه رجلا وربها امراءة وربهما رجلين الى الاخر وهذا
لان هذا الضمير عندهم راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل
كريم فقيل له ربه رجلا قوله ويلحقها ما فيدخل على الجمل اي
يلحق رب ما الكافة فيدخل حينئذ على الجمل بعد ان كانت تدخل
على نكرة موصوفة اسمية كانت نحو ربما قايم زيد او فعلية نحو ربما قام
زيد وذلك اذا ارادوا تقليل النسبة قال المصنف في شرح المفصل
ما قصدوا الى تقليل النسبة المفهومة من الجمل اتوا بالمكفوفة ايذانا
بذلك قال الامام الاسفندري وكانت الزيادة هنا مناسبة لتعلقها
بالجمل دون المفردات وخص حرف الابهام لان معاني الجمل مبهمة

منكورة فلانها محل الفايدة فكان زيادة الابهام فيها اوقع وامكن قوله
وواوها تدخل على نكرة موصوفة اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ
بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة ليس بها انيس الا
اليعافير والا العيس قال المصنف في شرح المفصل اختلف في اضمار
رب بعد الواو فقال بعضهم الخافض هو رب المضمرة وعن بعضهم
ان الخافض هو الواو وكثرة وقوعها عندها جرت مجرى الاصل بعد
النيابة وصار كواو القسم في والله ويقوى ذلك انها يؤتى في اول
الكلام ولو كانت عاطفة لما استقام لاستدعائها معطوفا عليه حينئذ
وليس في الكلام ذلك قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
يعني لا يجيء واو القسم مع فلا يقال اقسم والله كما يقال اقسم بالله
قال المصنف كانهم جعلوا عوضا من الباء والفعل معا ومن ثم اجاب
من منع العطف على عاملين في قوله تع والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو في والنهار وهي واو
العطف على عاملين الفعل المحذوف والواو التي هي حرف الجر الخافضة
الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر فصارت
عاملة للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك
جايز باتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وهذا وان كان ظاهرا
الا انه منقوض بمثل قوله تع والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين
من غير ان يكون احدهما عوضا من العامل الاخر وهو قوله فلا اقسم

بالشفق كذا في شرح المفصل للمصنف قوله لغير السوال يعني لا يستعمل
الواو في السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا
للواو عن درجة الباء وذلك لان الباء اصل في القسم اذ الاصل
حلفت بالله بالباء الالصاقية ثم بالله اكتفاء بالباء عن الفعل
ثم والله بابدال الباء واوا لكونهما من الشفويين الا انه اخص من الباء
لتجافي الشفتين عنه وانضمامهما على الباء قوله مختصة بالظاهر
يعني لا يدخل الواو في المضمر فلا يقال وك كما يقال بك لينحط درجة
الواو عن الباء كما مر قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها
لا يستعمل مع الفعل والسوال وتختص بالظاهر وذلك لان التاء
بدل من الواو فاخذت حكمها قوله مختصة باسم الله يعني لا يستعمل
في غير اسم الله ولا يقال ترب الكعبة الا عند الاخفش وذلك لانهم
لما ابدلوا التاء من الواو لتدانيهما جوارا ارادوا حط درجتها عن
الواو فخصوها باسم واحد لذلك وتعين اسم الله تعالى لذلك
لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره قال الامام الاسفندري فان سالت
الحروف الشفوية الواو والباء والميم والفاء وليست التاء مخرجا
في شيء وان كانت تدانيها جوارا فانها من طرف اللسان على ما سياتي
في باب المخارج ولكن الاخوات احق من القريب بالمجاورة
قلت اجريت الامر على ما ذكرت الا انه قام فيهن مانع عن
اقامتهن مقامها عوضا الباء فلانها مقدمة الباب باستحقاقها
اما

فالواو ساقتيه فبينهما بون واما الميم فلانها تقع في القسم
محذوفة النون من من الجارة فلو قامت مقام التاء لما علم انها
نون ام تلك واما الفاء فلانها باتي في حروف العطف فامرها
يوهم في بعض الصور في نحو والله فالله انها للعطف للقسم ثم لما
انسد طريق استعمالهن في هذا الموضع تجدد الطريق المتعين الى
الجارة لتعذر الشريك ومع التاء اذ ليس لها وراء القسم حكم اخر
في كلامهم فقامت مقامها عوضا وهذا معنى لم اسبق اليه قلت
هذا وان كان فيه نوع اطناب لا تحتاج اليه الا اني اوردته لغزارة
فوايده وذو اليد في هذا الفن قادر على التلخيص قوله والباء اعم منهما
في الجميع يعني الباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها مع الفعل
وحذفه ومع السوال وغيره ومع الظاهر وغيره تقول اقسمت بالله
وبالله اخبرني وبزيد وبك لافعلن ولا يكون الواو والتاء كذلك لان
الباء اصل وهما فرعان عليها كما مر قوله ويتلقى القسم باللام وان
وحروف النفي يعني يجاب القسم الذي لغير السوال بهذه الاشياء
للتاكيد في ان واللام وخصوص غرض النفي في حروف النفي قال المصنف
كانهم قصدوا ان يبينوا ان هذا هو المقسم عليه من اول الامر فاللام
كقولك لزيد قايم ولافعلن كذا وان كقولك ان زيدا لقايم وحروف النفي
كقولك ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وهذا الذي ذكره انما يكون مخصوصا
بالقسم لغير الاستعطاف واما القسم الذي للاستعطاف اي الطلب

النعوت

التعطف والترحم على سبيل التضرع كما في قولك بالله هل زرتني
معناه لا اطلب منك الا زيارتك وانا في هذا الطلب كالمتضرع
وكقولك بالله اخبرني هل قايم زيد فانما يكون جوابه الجملة الطلبية
قال المصنف ولذلك سمي قسم السوال اي قسم الطلب قوله ويحذف
جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي يحذف جواب القسم
اذا اعترض اي اذا توسط القسم بين طرفي الكلام كقولك زيد والله
قايم او ذكر قبله ما يدل على الجواب كقولك زيد قايم والله لان
الكلام الذي تخلل بينه القسم وما تقدم على القسم هو المقسم عليه
في المعنى فاستغنى عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
كقولك رمى عن القوس لانه تجاوز السهم عن القوس واطعمه
عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعلهما متجاوزين عنه وكقولك
جلست على الحايط لاستعلائك اياه قوله وقد يكونان اسمين
لدخول من بمعنى عن وعلى قد يكونان اسمين اذا كان عن بمعنى الجانب
كقولهم جلست من عن يمينه اي من جانبها وعلى بمعنى فوق كقولك
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل
الظمء ما بين الشربين وتصل بالصاد المهملة يقال جاءت الخيل
تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاجوافها صليلا اي صوتا والقيض
ما تعلق من قشور البيض الاعلى ومن عليه اي من اعلى الفرخ
او البيض يقول غدت قطاة من فوق بيضها لطلب الماء ولولا

انهما اسمان لما صح دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه الكاف
تجئ في اكثر الامر للتشبيه كقولك زيد كالاسد وقد يكون زايدة كقوله تع
ليس كمثله شئ والذي يدل على زيادته انه لولاها لزم نفيه تعالى
لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين كذا في بعض
الشروح قلت فيه نظر لان اللازم نفي الله تع بصفة المثلية ولا يلزم
من ذلك نفي ذات الله تع بجواز ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية
فالاوجه ان يقال لو لم يحمل الكاف على الزيادة لاختل مغزى ما سيقت
الاية لاجله وذلك لان سوق الاية لبيان نفي المثل بدليل سياق الكلام
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الاية ثم اذا جعلتها غير مزيدة
اوهم ذلك اثبات مثل الله تع فانك اذا قلت ليس مثل مثلك احد كانك
قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فاثبت فلانا ذاك مثلا له
والاية سيقت لبيان نفي المثل فوقع الخلل في ذلك قلت وكان الحكم
بزيادة الكاف احد القولين في الاية بدليل ان صاحب الكشاف صحح
نفي لزوم المثل من الاية على وجه بدون ان يجعل الكاف زايدة وجعلها
زايدة على وجه وانا اسوق كلامه سايغة للطالبين الذين ظاما منوا
في هذه العويصة بالنفي والشرق ولعمري ان طوايف لطايفه العزيز
الدر تحقيق بان يكتب بسواد العين على بياض الحدق في الكشاف
قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن
ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية لانهم اذا نفوه

عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه ونظيره
قولك للعربي العرب لا تخفر الذمم كان ابلغ من قولك انت لا تخفر
ومنه قولهم قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت صيفي في سقيا عبد المطلب الا
وفيهم الطيب الطاهر لداته والقصد الى طهارته وطيبه واذا
علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين
قوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة من ذاته ونحوه
قوله عز وجل بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير
تصور يد ولا بسط لهما لانها وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون
شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا
فيمن له مثل ومن لا مثل له ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت
للتاكيد كما كررها من قال وصاليات ككما يؤثفين ومن قال
فاصبحت مثل كعصف ماكول قوله وقد يكون اسما اي وقد يكون
كاف التشبيه اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
البرد لدخول حرف الجر عليها والمنهم الذايب من هم الشحم فانهم
قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي يعني ان مذ ومنذ
للابتداء الغاية في الزمان الماضي وهذا امر وضعي تقول ما رايته
منذ سنة ولا تقول ما ارى منذ سنة قوله والظرفية في الحاضر

مثل مذ شهرنا ومذ يومنا يعني تجيئان للظرفية في الزمان الحاضر وهذا
ايضا امر وضعي كقولك ما رايته مذ شهرنا اي في شهرنا وقد توهم ان
المثال الاول للابتداء والثاني للظرفية وليس كذلك بل المثالان للظرفية
وذلك لانهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه لا يراد بهما الا
الظرفية بالوضع والاستعمال ولهذا قال المصنف رحمه الله في تفسير المثال
الاول فيكون نفيا للرؤية في الشهر المذكور قوله وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء في هذه الاشياء معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها
يكن حروفا واذا نصبت بها ما بعدها يكن افعالا وقد مر البحث عنها
وفي بعض الشروح وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن
للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف
الجر قلت قوله اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا تصور ذلك اما ذهني
او خارجي والاول غير موجب للتقييد بما يخرجه في هذا العلم والثاني
غير مسلم والحق ان هذا ليس بقيد بل بيان انها يستعمل في ذلك كما في
قوله الباء للالصاق وغيره قال رحمه الله الحروف المشبهة بالفعل الى قوله
الحروف العاطفة قلت ذكر المصنف رحمه الله ان وجه شبهها انها تقتضي
امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا وذلك لان
وضع هذه الحروف لاحداث معان في جمل لم توجد هي فيها قبل دخولها
فقولك زيد منطلق اخبار بانطلاق زيد ساذج فاذا اردت امضاءه
على التوكيد قلت ان زيدا منطلق واذا اردت امضاءه على التشبيه ذكرت

كان مكان ان ثم اذا ثبت انها مشبهة بالفعل اعطيت عمل الفعل
الثابت له بطريق الفرعية وهو النصب قبل الرفع في نحو ضرب عمرا
غلامه لان العمل بالشبه عمل بطريق الفرعية وهذا معنى قول
المصنف في الشرح او لانه لما كان عملها فرعا على الفعل جعل عملها كعمل
الفعل الفرعي من تقديم المنصوب على المرفوع قال المصنف رحمه الله
وقد يقال اشبهت الفعل لانها على ثلثة احرف فصاعدا يعني بعضها
على ثلثة احرف نحو ان وبعضها على اربعة احرف كلعل وبعضها على
خمسة كلكن كما في الافعال نحو نصر ودحرج واكرم مع انها مبنية على
الفتح كالافعال وتضمن معانيها معاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت قلت وكان المصنف رحمه الله انما
لم يعبا بتلك الوجوه من المشابهات زيادة اكتراث لما انها لا اختصاص
لها بالفعل المتعدي لكنها معتبرة اذ بها يحصل التجانس اللفظي
بينها وبين الافعال قوله لها صدر الكلام يعني يصدر هذه الحروف
حتى يعلم من اول الامر ان الكلام للتحقيق او للتمني او نحوهما قوله
سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان المفتوحة
فانها عكس هذه الحروف لانها تقتضي آخر الكلام كما اقتضت هذه الحروف
صدر الكلام وقد مضينا تعليل ذلك في باب المبتدا والخبر قوله
ويلحقها ما فيلغي على الافصح اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة
فيبطل عملها لانها خرجت اذ ذاك عن مشابهة الفعل لانه لما الحقت بها ما

جاز دخولها على الافعال كما مر في رب وذلك لانهم لما قصدوا
تاكيد النسبة في الجملة الفعلية اتوا بما الكافة ايذانا بذلك كما انهم
لما قصدوا تقليل النسبة في الجملة اتوا بها واذا ثبت جواز دخولها
في الافعال حينئذ صار اقتضاؤها الاسم الذي به شابهت الافعال
واهيا فلذلك ضعف عملها فيلغى على المذهب الافصح وانما قال على
الافصح لانه قد جاء اعمالها كما في بيت النابغة على احد الوجهين
وهو قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
فيه وجهان نصب الحمام على جعل ما مزيدة والحروف الزوايد لا تمنع من
العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله والاخر رفعه على ان يكون ما كافة
عازلة عن العمل فيكون هذا الحمام مبتدا ولنا خبره والضمير في قالت
للزرقاء وهي امراة يضرب بها المثل في حدة النظر وجودة البصر
فيقال ابصر من الزرقاء والى حمامتنا اى مع حمامتنا وقد بمعنى
حسب وبعده فحسبوه فالفوه كما حسبت تسعا وتسعين لم ينقص
ولم يزد وبعدها واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد
الثمد والقصة ان الزرقاء فيما زعموا نظرت الى قطا يطير من جبلين
فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مائة
فاتبع القطا الى ان ورد الماء فعدوا فاذا ستة وستون فيكون نصفها
ثلثة وثلثين فهذه جملتها تسع وتسعون ثم اذا انضمت اليها واحدة كملت
مائة قوله ويدخل على الافعال اى ويدخل هذه الحروف اذا لحق بها ما

على الافعال لتفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية
تقول انما قام زيد وانما يقوم زيد فانه لا تغير معنى الجملة شرع بتفصيل
كل واحد من تلك الحروف باعتبار معانيها فان وضعت تاكيدا للجملة
من غير تغيير لمعناها فاذا قلت ان زيدا قايم فانما افدت زيادة تاكيد
في زيد قايم واما ان المفتوحة فانها تخرج الجملة عن الاستقلال وتدخلها
في حكم المفرد لانك اذا قلت اعجبني ان زيدا منطلق وكرهت ان زيدا
منطلق واعجبني اشتهار انك فاضل فان مع اسمها وخبرها بتاويل
المصدر وقع في الاول فاعلا وفي الثاني مفعولا وفي الثالث مضافا اليه
وهذه احكام المفردات قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل
والفتح في موضع المفرد يعني من اجل ان المكسورة تبقى معها الجملة
على فايدتها والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد وجب الكسر اي وجب
ان يستعمل ان المكسورة في كل موضع يقتضي ان يقع فيه جملة ووجب
الفتح اى وجب ان يستعمل ان المفتوحة في كل موضع يقتضي ان
يقع فيه مفرد قوله فكسرت ابتداء تبيين الحالة التي يقع فيها الجمل
فتقتضي ان يستعمل فيها ان المكسورة اى فكسرت بناء على ما تقدم
من الفرق اذا وقعت في ابتداء الكلام اذ هو موقع الجملة نحو ان زيدا قايم
قوله وبعد القول يعني كسرت بعد القول وهذا اذا لم يكن القول
بمعنى الظن والقول كما هو مذهب بعض نحو تقوله ان زيدا قايم وذلك
لان الجمل تحكى بعده قوله وبعد الموصول يعني كسرت بعد الموصول

ايضا نحو قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اى الذي ان مفاتحه
وذلك لان الصلة لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام
كقوله تعالى انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا
قايم لكونها في موضع الجملة كذا في بعض الشروح قوله وفتحت فاعلة
الى اخره بيين الحالة التي تقع فيها المفرد فتقتضي ان يقع فيها ان
المفتوحة اي فتحت ان اذا كانت فاعلة يعني مع اسمها وخبرها
نحو بلغني انك عالم اي علمك واذا كانت مفعولة او مضافا اليها نحو
سمعت ان زيدا منطلق وعجبت من ان زيدا منطلق لانها مواقع لا يقع
فيها الا المفرد كذا في الشروح قلت وجوب كون الفاعل والمفعول
والمضاف اليه مفردا وان اشتهر بينهم بحيث يثلج الصدر بمجرد
النقل الا انه لا بد لدفع المستقصي من تعليل يعول عليه واني
ما ظفرت على ذلك بعد الطلب الكثير وفي بعض الشروح ولا ينكر
ما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان
الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث
ففتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك لانه مبتدا يعني يجب الفتح بعد
لولا وهي التي لامتناع الشيء لوجود غيره ولا يقع بعدها الا المبتداء
محذوف الخبر حذفا لازما لسد الجواب مسده وقد مر في صدر الكتاب
فلما التزم حذف الخبر بقي ما بعد لولا مظنة للمبتداء وحده وهو مفرد
ومثاله قوله تعالى فلولا انه كان من المسبحين قوله ولو انك لانه فاعل

يعني وجب استعمال ان المفتوحة بعد لو وذلك لان التقدير في نحو
لو انك تذهب لذهبت لو وقع ذهابك لذهبت فلم يقع ان في مظنة
الجملة بل وقعت موقع الفاعل وهو مفرد فلزم الفتح اذ لو كسرت
لتحققت جملة اسمية بعد حرف الشرط وهو ممتنع لامتناع تقدير الفعل
قبل هذه الجملة مع انه لا بد لحرف الشرط من تقديره قوله فان جاز التقديران
جاز الامران اى فان كان الموضع بحيث يجوز فيه تقدير الجملة ويجوز تقدير
المفرد جاز الفتح والكسر كقولك من يكرمني فاني اكرمه فانك لو لم تقدر
بعد الفاء مبتدا واجريت الكلام على ظاهره واردت فانا اكرمه وجب
الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره فجزاؤه اني اكرمه
وجب الفتح لانها وقعت خبر المبتداء وهو حدث وخبر المبتداء الحدث
لا يكون الا مفردا والتقدير فجزاؤه اكرامي له قوله واذا انه عبد القفاء
واللهازم مثال اخر لموضع يصح فيه التقديران والواو لعطف المثال
على المثال والواو لقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه البيت
اذا هذه للمفاجاة ويقع بعدها الجملة الابتدائية فاذا فتحت فانما قصدت
الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتداء خاصة فيكون الموضع موضع
مبتداء مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر
لتكمل الجملة فيكون تقديره فاذا عبوديته حاصلة واذا كسرت فانما
قصدت الى ادخال ان على المبتداء والخبر على استقلالهما بفايدتهما
فلم يقع ان الا في موضع الجملة فلم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة

بكى الها لو قوع المكسورة والمفتوحة ان عظمان ناتيان فى العينين تحت
الاذنين وقوله عبد القفا قيل معناه هو عبد والقفا معجمة وقيل
التقدير عبد قفاه وهو من اضافة الصفة الى الفاعل نحو حسن الوجه
وعن بعض الادباء انهم يضيفون اللوم الى القفا كما يضيفون الكرم
الى الوجه وقيل معنى البيت كنت اظنه حرا كريما اذا امر قوة فاذا هو
لئيم يفعل به ما يفعل بالاخسة من الناس قوله وشبهه يحتمل
ان تريد به قولهم اول ما اقول انى احمد الله فانك ان جعلت خبرا للمبتدا
وهو اول من غير ان تحكيها فتحت كانك قلت اول مقول لى حمد الله
وان شئت كسرتها حاكيا كما تقول اول الاقوال التى تكلمت بها اليوم
زيد منطلق ولا حاجة الى تقدير الخبر مثل ثابت او موجود وهو اختيار
المصنف رحمه الله على خلاف ما قاله صاحب المفصل ومن اراد البلوغ
الى اقصى التحقيق فى هذا فليطالع شرح المفصل للمصنف رحمه الله قوله
ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع يعنى من اجل
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة يجوز لك ان تجعلها كالعدم وتعطف
على محل اسمها بالرفع نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو وتجعل ان مع
معمولها فى حكم ان بعد علمت لانها تقوم مقام الجملة لقيامه مقام
المفعولين وانشد سيبويه والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
فى شقاق متمسكا بان المفتوحة فى هذا الباب فى حكم المكسورة اذ
لو لم يكن كذلك لما صح عطف الضمير المرفوع على اسم ان المفتوحة

والتقدير انا بغاة وانتم كذلك قوله دون المفتوحة اى لا يجوز العطف على اسم
المفتوحة بالرفع لانها لما تغير معنى الجملة لا يسوغ لك ان تجعلها كالعدم
او لان اسمها بمنزلة جزء الكلمة والعطف على جزء الكلمة لا يجوز قوله
ويشترط مضى الخبر لفظا او تقديرا اى يشترط لجواز العطف على محل
اسم ان مضى الخبر عند البصريين اما لفظا كقولك ان زيدا قايم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو كذلك واما
قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا فلا يجوز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان
وذلك لان العطف قبل مضى الجملة بالرفع يؤدى الى عاملين مختلفين
فى معمول واحد وذلك ان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا
لان لانه لا بد لها من مرفوع وهو خبر وارتفاع عمرو انما هو لتقدير
عطفه على المحل الذى هو الابتداء على الخلو من ان وجعلها معمولها
كالمبتدا المجرد فاذا قيل قايمان فجعل خبرا لهما ادى الى ان يكون
معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل لانه لم يتوارد على معمول واحد
عاملان قوله خلافا للكوفيين جوزوا العطف على محل اسم ان قبل
مضى الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل
دخول ان فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد وهو ضعيف لما مر
من ان عمل هذه الحروف بشبه الفعل وذلك الشبه بالنسبة اليهما
سواء فلو عمل فى احدهما دون الآخر لزم التحكم ولا ينفعهم جواز مثل
ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضى الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين

ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به كذا فى بعض
واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فى سورة المائدة فقد ذكر فى الكشاف الصابئون رفع على الابتداء وخبره
محذوف والنية به التاخير عما فى حيز ان من اسمها وخبرها كانه
قيل ان المؤمنين والهادين والنصارى حكمهم كذا والصابئون
كذلك وانشد شاهدا له والا فاعلموا البيت اى فاعلموا انا بغاة
وانتم كذلك ومن اراد البلوغ الى اقصى غاية التحقيق فى الآية
فليطالع الكشاف قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائى
ذهب المبرد والكسائى الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف
على محلها قبل مضى الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال
بعض العرب ذلك فاشار المصنف الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه
مبنيا لان المانع المذكور موجود مع ان هذا ليس باستعمال الفصحاء كذا
فى الشروح قلت لو قطع النظر عن استعمال الفصحاء فقولهما صادر
عن لطف وهو دفع التحكم المذكور آنفا فافهم عن ذكائك وحدسك قوله
ولكن كذلك اى ولكن حكمها حكم ان فى جواز العطف على محل اسمها بعد
مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان معناها
الاستدراك كما سيجئ وهو لا يبطل معنى الابتداء ايضا قوله ولذلك
دخلت اللام مع المكسورة الى آخره اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

على ما كان لم يجامع لام الابتداء الا اياها اعلم ان لام الابتداء
لتاكيد الحكم وتحقيقه والجملة عندها باقية على استقلالها لما
بقا بذاتها بمنزلة ان فى ذلك كله فلم يكن فى اجتماعهما واحدا
منافاة والى هذا اشار بقوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة
بخلاف ساير الحروف من اخوات ان اما المفتوحة وان كانت
توافق اللام من وجه وهو التحقيق فهى تخالفها من وجه وهو
انتقال الجملة مع المفتوحة الى حكم المفرد فوقع بينهما التنافى من
هذه الجهة فلم يجمعها فى جملة واحدة واما البواقى فهى وان كانت مع
اللام فى بقاء الجملة معها على استقلالها فهى تخالفها فى المعانى والمقاصد
فلذلك لا يجتمع اللام معها والى هذا اشار بقوله دونها اى دون
البواقى من الحروف المشبهة بالفعل ثم للام الابتداء اذا جامعت
ان المكسورة ثلثة مداخل احدها ان يدخل على الخبر كقولك ان
زيدا لقايم وقوله تعالى ان الله لغفور شكور وذلك لان اللام لما
شاكلت ان فيما ذكرنا صارت بمنزلة ان فى الافادة فكرهوا
اجتماعهما فى موضع واحد كراهة وقوع اللام مرتين فزحلقوها
الى الخبر والى هذا الوجه اشار بقوله على الخبر والثانى ان تدخل
على الاسم ان فصل بينه وبين ان كقولك ان فى الدار لزيدا وقوله
تعالى ان فى ذلك لعبرة لعدم اجتماعهما فى شئ واحد والى هذا
اشار بقوله او على الاسم اذا فصل بينه وبينها اى بين الاسم وبين ان

والثالث ان تدخل على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم على الخبر وتأخر عن الاسم كقولك ان زيدا لطعامك آكل وان عمرا لفي الدار جالس وقوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون وذلك لان المتعلق بالخبر كالمتعلق بالمبتدأ لان الخبر هو المبتدأ من حيث المعنى الا انه اشترط ان يكون ذلك المتعلق بين الاسم والخبر لئلا يبعد فاللام الداخلة في المتعلق كانها داخلة في المبتدأ بتوسط الخبر وتدخل على المتعلق ههنا دون الخبر لقربه والى هذا اشار بقوله او على ما بينهما اي على ما بين الاسم والخبر وهو المتعلق قوله وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام في لكن على احد المداخل المذكورة ضعيف وجه جواز ما تقدم من انها لا تغير معنى الجملة فيمكن الجمع بينها وبين اللام لبقاء معنى الابتداء في معمول لكن واما الضعف فلان لكن يفيد الوصل بالتوسط بين كلامين واللام يفيد القطع لدلالتها على الابتداء فلا يمكن اجتماع حرفين في جملة يقتضي احدهما الاتصال والاخر الانفصال ولذا قيل قوله ولكنني من حبها لعميد على ان الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام قال المصنف رحمه الله وانما لزمتها اللام للفرق بينها وبين إن النافية لانها لما خففت صار لفظها كلفظها ولو لم يدخل اللام لم يدر اذا قيل إن زيد قائم انها مخففة ام نافية وكان مقتضاها اذا اعملت ان

اي ويجوز الغاؤها

لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاعمال ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي اما لتعذره واما لكونه مبنيا فلا يظهر الفرق بالاعمال قوله ويجوز الغاؤها اي المكسورة اذا خففت ويجوز اعمالها ايضا اما جواز الالغاء فلفوات الشبه اللفظي وهو كونها على ثلثة احرف مفتوح الاخر واما الاعمال فلبقاء الشبه المعنوي وهو اقتضاؤها اسمين كالفعل المتعدي قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ يعني اذا خففت المكسورة يجوز دخولها على الافعال العاملة في المبتدأ والخبر كالافعال القلوب والافعال الناقصة وذلك لان عملها ملغى ح مع انه يحصل الغرض المقصود منها بدخولها على تلك الافعال وهو تاكيد الجملة الابتدائية فلا تنافي بينها وبين هذه الافعال ومثاله قوله تع وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قلت قوله ويجوز دخولها يوهم انه يجوز دخولها في غير تلك الافعال ايضا وان كان قوله خلافا للكوفيين يدفع ذلك وليس كذلك بل المراد ان من حقها ان يدخل على المبتدأ والخبر الا انه يجوز ان يدخل على تلك الافعال لا غير لما مر ولهذا قيل في المفصل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر قوله خلافا للكوفيين في التعميم يعني الكوفيون يجوزون دخولها على الافعال عامة سواء كانت داخلة على المبتدأ والخبر او غير داخلة

عليها وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * قال المصنف رحمه الله هذا خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر اي تخفف ان المفتوحة فتعمل عند التخفيف في ضمير شان مقدر وجوبا قلت طالما اشكلت لي في هذا المقام مسايل واعضلت على استخراج دلايل فاسأل الله التوفيق في التحقيق وهو عز سلطانه بالاجابة حقيق المسئلة الاولى ما الفرق بين المكسورة اذا خففت وبين المفتوحة اذا خففت حيث تعمل الاولى في المظهر نحو وان كلا دون الثانية والمسئلة الثانية ما الفرق بينهما ايضا فان المكسورة حين يلغى عملها في الظاهر لم يجب فيها تقدير ضمير الشان والمفتوحة حين يلغى عملها في الظاهر يجب فيها تقدير ضمير الشان المسئلة الثالثة ما بال ضمير الشان خص بهذا التقدير والجواب عنها ان يقال كان من حقهما ان يستويا بعد التخفيف اعمالا والغاء نظرا الى ظاهر التخفيف الا ان للمفتوحة شبها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث ان لها معنى مخصوصا كالافعال بخلاف المكسورة فانه ليس لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فبهذا الشبه القوي استحقت المفتوحة ترجيح جانب الاعمال ولم يظهر ذلك الترجيح الا بان يحكم بالاعمال في الظاهر حتما في المفتوحة وجوازا في المكسورة ولو حكم كذلك يلزم اثبات التفاوت

الفاحش بين المتساويين في الحكم بواسطة التخفيف الذي هما فيه سيان وفي ذلك من البشاعة ما لا يحتمله الذوق فاوجبوا للمفتوحة نحوا لا نظرا الى جانب الترجيح وشرطوا ان يكون ضميرا ليكون الستر باعمالها حتى لا يظهر التفاوت الفاحش بين الشقيقين بموجب يستويان فيه وتعين ان يكون ضمير الشان لان المعنى انما يصح بتقديره فانك اذا قلت علمت ان زيد منطلق فلا بد لك لصحة المعنى ان تقدر ضميرا من غير مرجع ويكون لهذه الجملة ارتباط معه ولن يظفر بشيء بذلك الصفة سوى ضمير الشان وهذا من خواص هذا المؤلف قوله فيدخل على الجمل مطلقا يعني لما قدر ضمير الشان بعد المفتوحة المخففة صلحت لان يجاء بعدها بجملة اسمية او فعلية ثم الفعل بعدها يكون داخلا على المبتدأ والخبر او غير داخل عليهما اذ بتقدير ضمير الشان يحصل مقتضاها دائما وهو افادة معناها في الجملة الاسمية بخلاف المكسورة قوله وشذ اعمالها في غيره اي شذ اعمال ان المخففة المفتوحة في غير ضمير الشان مقدر كقوله * فلو انك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق * يصف نفسه بالجود حتى سأل الحبيب الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك كراهة رد السايل انك وسألتني وفراقك وانت كلها بالكسر كذا نقله ابن انباري عن الفراء انه قال اخبرني من سمعه بعد كذا عشرين سنة انها بالكسر وفي الاقليد ذكر ان الرواية بالفتح قوله ويلزمها مع الفعل

لوجه

السين او سوف او قد او حرف النفي اعلم ان المخففة المفتوحة
اذا دخلت على الجملة الفعلية فلا بد من احد الاحرف المذكورة لانه
بالتخفيف ذهب منها التضعيف وملازمتها الاسماء حتى قيل
علمت ان لا يخرج زيد فلما ذهب عنها التضعيف وصارت بحيث تلي
الفعل بعد ان كانت تلازم الاسماء جاؤا بواسطة تفصل بينها
وبين الفعل وهي تلك الاربعة جبرًا لما ظهر من النقصان وانما
عينت هذه الاربعة للتعويض من قبل انها مختصة بالافعال
فلما ذهب منها ما به شابهت الافعال عوضت بما هو مختص
بالافعال ووجه آخر انهم التزموا الاتيان باحد هذه الاربعة لئلا
يقع الالتباس بين أن هذه وبين أن الناصبة للفعل لانك اذا
قلت علمت أن سيذهب علم أن هذه ليست بالناصبة لانها
للاستقبال والجمع بين علمي الاستقبال مستنكر وعلى هذا سوف
وحرف النفي لانهما للاستقبال اما قد فانه لما شابه السين وسوف
اجري مجراهما ثم في دخول هذه الاشياء تفصيل وذلك لان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف النفي نحو علمت أن ما خرج زيد
ولا يشكل بقوله تع وأن ليس للانسان الا ما سعى لان ليس
لما كان جامدا فكانه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي
مع الفعل لانه في معنى قولنا وأن ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت أن قد

خرج زيد وان كان مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه
كقوله تع أن سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من
حرف النفي كقوله تع افلا يرون أن لا يرجع اليهم وكقوله تع ايحسب
أن لم يره احد وعلمت ان لا تخرج زيد وانما قال مع لانها لو كانت
مع الاسم كبيت الكتاب • في فتية كسيوف الهند قد علموا • أن
هالك كل من يحفى وينتعل • لم يلزمها احد هذه الحروف لانه حينئذ
لا تشبيه بأن المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل
اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل
ولم يعوض مع الاسم كذا في بعض الشروح قوله كأن للتشبيه كأن
لانشاء التشبيه كما أن ليت ولعل لانشاء التمني والترجي وزعم
بعضهم ان الكاف في كأن كاف التشبيه ركبت مع أن واصل قولك
كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف لاجل الانشاء
كما في همزة الاستفهام وفتحت همزة إن لان الكاف جارة والجارة
انما تدخل في المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان
المعنى على الكسر قال المصنف رحمه الله وهي عند بعضهم حرف
براسه وهو الصحيح لان التركيب خلاف الاصل قوله وتخفف فتلغى
على الافصح اي اذا خففت يبطل عملها في القول الاصح يعني يبطل
في الظاهر ولكن لا يبطل في ضمير شان مقدر قياسا على المفتوحة

من حيث ان لفظها مفتوحة كقوله • ونحر مشرق اللون كأن ثدياه
حقان • وفي قوله يعمل في الظاهر قياسا على المكسورة من حيث ان
اصلها مكسورة وهذا مذهب القائلين بالتركيب وعلم من ذكر
بيان قوله على الافصح قوله لكن للاستدراك معنى الاستدراك ان
الجملة التي تسوقها اولا يقع فيها وهم للمخاطب فيتدارك ذلك
بكلمة لكن كما اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه
وقلت ما جاءني زيد يذهب قلب السامع الى ان عمرا ايضا
لم يجئ لما كان بينهما من هذه الملازمة السابقة فتزيل عنه ذلك
الوهم بقولك لكن عمرا جاءني فالحاصل ان معنى الاستدراك رفع
وهم تولد عن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء فكما
ان الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالايجاب
نحو ما جاءني احد الا زيد والايجاب بالنفي نحو جاءني القوم الا زيدا
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب والايجاب
بالنفي الا ان في الاستثناء استدراك جزء من كل بخلاف الاستدراك
قوله يتوسط بين كلامين متغايرين معنى اي يتوسط لكن بين
كلامين متغايرين نفيا وايجابا من حيث المعنى لان المعتبر هو
التغاير بحسب المعنى سواء تغايرا بحسب اللفظ ام لا فمثال المتغايرين
لفظا ومعنى ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني ومثال المتغايرين معنى لا لفظا
سافر زيد لكن عمرا حاضر ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم

ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم اي سلمكم من ان يريكم كثيرا فالمعنى
ولكن الله ما اريكم كثيرا قوله وتخفف فتلغى وانما لم يعملوها عند التخفيف
لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها
في ترك العمل بخلاف أن وإن فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع
العمل كذا في شرح المفصل للمصنف قوله ويجوز معها الواو وسوق هذا
الكلام يفضي الى ان يكون الضمير في معها عايدا الى لكن المخففة وهو
الوجه وان كان يدخل الواو على المثقلة ايضا اذ ليس في ذلك اشتباه
واما الاشتباه في ان لكن المخففة لما كانت في صورة لكن للعطف هل
يجوز دخول الواو فيها ام لا فازاح هذا الاشتباه بقوله ويجوز معها الواو
كما في قوله تعالى وما كفر سليمن ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن
ورفع الشياطين على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي على ما نص
عليه في الشاطبي وادخال الواو فيه للفرق بينها وبين لكن الذي
هو حرف العطف قوله وليت للتمني التمني طلب المنية وهو تقدير
الانسان في نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان او محالا والفرق بين
التمني والترجي ان الاول يكون في الممكن وغيره والثاني لا يكون الا
في الممكن كذا في بعض حواشي المفصل قوله وقد اجاز الفراء ليت زيدا قائما
الفراء بنصب الجزئين معا لان ليت بمعنى اتمنى وهو يتعدى الى مفعولين
والكسائي بنصب الجزئين لكن باضمار كان والذي دعاهما الى ذلك
قول الشاعر • يا ليت ايام الصبا رواجعا • قال المصنف رحمه الله

في شرح المفصل في باب المرفوعات للناس فيه ثلثة مذاهب احدها
وهو مذهب البصرية انما نصب على الحال وخبر ليت محذوف
فيكون رواجع حالا عن الايام وليت يعمل في الحال لتضمنها معنى
الفعل ومذهب الفراء ان ليت ينصب الاسمين جميعا على لغة بعض
العرب لان ليت بمعنى تمنيتُ وهم يقولون تمنيتُ زيدا قائما فكذلك
هذه ومذهب الكسائي انه منصوب باضمار يكون كثيرة في كلامهم
ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر مع ارادته وهو
غير ما حكموا عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة
نصبا في الجزئين فيحمل عليه البيت ولا يثبت ذلك الا بثبت واما
مذهب الكسائي وان كان خارجا عن مذهب الفراء لثبوت اضمار
كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة
اضمار كان وايضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين
في كأنّ ولعلّ وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز انّ زيدًا قائما
على تقدير كان كذا ذكره المصنف في الشرح قوله لعل للترجي ذكر
في المفصل لعلّ هي للتوقع مرجوّ او مخوف وذكر بعض الفضلاء
ان ما ذكره الشيخ صاحب المفصل من معنى لعل اتم واعم مما ذكره
الائمة في كتبهم انها للترجي لانها تاتي فيما ليس بمرجو وهو المخوف
لان الرجاء انما يتحقق فيما ينفع لا فيما يضر كما يقال رجوت الهلاك
قلت لو صح انها تستعمل في المخوف فالمصنف انما قال كذلك بناء

على الغالب يعني غلب استعمال لعل في توقع مرجو فلذا قال لعل للترجي
ويعضده ما قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل معناها التوقع
لمرجو او مخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها ثم ما جاء
من نحو قوله تع لعل الساعة قريب فهو ترجي للعباد لان التوقع من البارئ
سبحانه مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته وهو محال في حقه
تعالى لانه عالم بجميع المعلومات قوله وقد شذ الجر بها اي الجر بلعل
شاذ وروى السيرافي عن ابن دريد ان من العرب من يجر بلعل
وانشد في ذلك وداعٍ دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه
عند ذاك مجيبُ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب قال المصنف رحمه الله الجر بها على قصد الحكاية
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر والشاعر حكاه على ما كان مجرورا
او كانه اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء
في الاحوال الثلث وفي بعض الشروح وهذا التاويل جيد لو لم يكن
الجر بها لغة قبيلة قلت الاعتراض غير وارد فان المصنف انما ترك
تلك اللغة ثم اول الشعر بوجه لا يكون على تلك اللغة براءة لذيل هذا
الشاعر عن نقيصة ذلك الاستعمال الرذل وهيهات ما وجد فساد
تاويله لو كان الجر لغة لغير اكلة البرابيع وحرشة الضب ومضغة
الشيح والقيصوم قال الشيخ رحمه الله الحروف العاطفة الى قوله
حروف التنبيه قال العطف لغة الامالة ومنه عطفت العود

فانعطف وعطفت الوسادة ثنيتها ومنه منعطف الوادي منحناه
كذا في الصحاح ولقب هذا الباب بالعطف لامالة حرفه ما بعده الى ما
قبله اعرابا وحكما في المفردات او حصولا في الجمل قوله فالاربعة الاول
للجمع يعني الواو والفاء وثم وحتى تجمع بين الاول والثاني في الحكم
الحاصل للاول كقولك جاء زيد وعمرو وجاء زيد فعمرو وجاء زيد ثم عمرو
وجاء القوم حتى عمرو قوله فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها شرع
يبين ما تختص كل من هذه الحروف به فقال الواو لمطلق الجمع من غير
مراعاة ترتيب بدليل قوله تعالى حكاية عن المنكرين للبعث وقالوا
ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى فالموت بعد الحيوة مع انه قدمها
عليها لما كان الغرض نفس الجمع دون الترتيب وبدليل قوله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة في موضع وقوله وقولوا حطة
وادخلوا الباب سجدا في موضع اخر فلو كان الواو للترتيب لتناقض
الكلامان قوله والفاء للترتيب اراد للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وهذا هو المراد بقولهم الفاء للتعقيب والدليل على ان الفاء للتعقيب
صحة قولك سقيته فروي وبدليل انها تدخل على الجزاء والجزاء
غير متاخر من الشرط قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل
المراد بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة
فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان
بينهما ازمان كثيرة نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا

العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وفي
بعض شروح المفصل فسر ذلك بقوله ومعنى قوله بغير مهلة
ان لا يتخلل بين الاول والثاني عمل كما اذا قلت دخلت البصرة
فالكوفة فالمعنى انك لم تشتغل بعد دخول البصرة بعمل آخر
حتى دخلت الكوفة وهو قريب من الاول قوله وثم بمهلة ثم مثل
الفاء في الجمع والترتيب الا انها مع المهلة بدليل انه لا يجوز ادخالها
على الجزاء اذ الجزاء لا يتراخى عن الشرط ولذلك قال سيبويه مررت
برجل ثم امراة فالمرور هنا مروران قوله وحتى مثلها الى اخره
يعني ان حتى مثل ثم في الترتيب والمهلة وان كان زمان مهلتها اقل
من زمان ثم الا انهما تفارق ثم في ان معطوف حتى يجب ان يكون جزءا
من متبوعها دون ثم حتى لو قلت مات الانبياء حتى الناس لم يجز
لان ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الانبياء بعض الناس والى هذا
الفرق اشار بقوله معطوفها جزء من متبوعه وانما وجب ان يكون
معطوف حتى جزءا من متبوعه لان الغرض الذي يومى اليه بالعطف
بحتى وضعا الاعلام بان الحكم سرى من الاضعف الى الاقوى حتى
شمل الكل من هذا الجنس كقولك مات الناس حتى الانبياء
او بالعكس كقولك قدم الحاج حتى المشاة وكان ذكر الاقوى
او الادنى بعدها بمنزلة التعليل على انه لم يفلت من افراد
هذا الجنس احد من هذا الحكم فان بلوغ الموت الى الانبياء

وهم الاقوى بأنه يستدل به على انه لن يتخلص منه غيرهم وقدوم المشاة وهم الضعفاء يستدل به على انه لم يبق من الحاج احد الا وقدم وهذا الاستدلال انما يستقيم اذا كان ما بعد حتى من جنس ما قبلها فانه لا يلزم مثلا مما ان يموت الناس ان يموت الخيل لو قيل مات الناس حتى الخيل فثبت انه لن يتصور ذلك الا بان يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها والى هذا التعليل اشار بقوله ليفيد قوة او ضعفا وفي بعض الشروح قوله ليفيد قوة او ضعفا تعليل لهذا الشرط اى كون معطوفها جزءا من متبوعه وتقريره ان يقال لما وضعت حتى للغاية وغاية الشئ لا يكون الا طرفه وطرفه جزؤه فثبت ان مقتضاها ان يكون المعطوف جزءا من المتبوع واذا كان كذلك فان ابتدأت من الطرف الاضعف مثل ان تقول مات الناس حتى الملوك يفيد القوة لان الملوك غاية الناس من طرف القوة وهو المراد بقوله ليفيد قوة وان ابتدأت عن الطرف الاقوى مثل ان تقول قدم الحاج حتى المشاة يفيد الضعف لان المشاة غاية الحاج من طرف الاضعف قلت هذا افضل ما في الشروح واشفه الا ان فيه نظرا لانه لما عدد ذكر يكون حتى وضعت غاية والغاية طرف والطرف جزء ولو سلم ذلك فقد تم له التعليل على ان ما بعد حتى جزء لما قبلها وبقي قوله ليفيد قوة او ضعفا غير محتاج اليه في ذلك والمصنف انما علل بذلك على زعم هذا القائل فلا بد من تقرير يطابق ما ساق المصنف

كلامه لاجله على ان قوله حتى وضعت غاية والغاية طرف والطرف جزء منقوض بالى فان ما بعدها غاية ولا يلزم ذلك وعندي وجه آخر لعله هو الاوجه وهو ان لا يجعل قوله ليفيد تعليلا على قوله معطوفها جزءا من متبوعه بل يجعل من تتمة الشرط اى شرط حتى هذا المجموع وهو كون ما بعدها جزءا لما قبلها لافادة القوة او الضعف وذلك لسر شريف وهو ان يكون بمنزلة جواب لمن عسى يعترض بانه لو كان ما بعدها جزءا لما قبلها لكان المعطوف جزءا من المعطوف عليه ولكان بمنزلة ان يقال اخذت الدراهم ودرهما وفيه من البشاعة ما لا يخفى فاشار الى جوابه بقوله ليفيد قوة او ضعفا اى شرط ما بعدها ان يكون اقوى او ادون ليصير كانه جنس آخر ويذهب بالبشاعة اللازمة من عطف ما هو داخل في الشئ على الشئ ويكون هذا كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وجبريل وميكال عطفهما على الملائكة وان كانا منهم الا انهما لافضليتهما كانهما من جنس آخر فروكن فقرع لا يغري قرنها ولا يبالي عنقريتها فان قلت قد حرر في الحروف الجارة ان ما بعد حتى اما آخر جزء من اجزاء الشئ او ما يليه في آخره فان كان ما يلي في آخره فكيف يكون جزءا من متبوعه قلت أظن ان ذلك حكم حتى الجارة لا العاطفة فان العاطفة ينبغي ان يكون ما بعدها آخر جزء من اجزاء الشئ لما اسلفت لك من الغرض الوضعي فيها آنفا ويعضد ذلك ما وجدت في بعض النسخ

لا يجوز نمت البارحة حتى الصباح بالنصب لان الصباح ليس من جزء البارحة ويجوز اكلت السمكة حتى راسها بالنصب لان الراس جزء من السمكة قوله ومعطوفها جزءا من متبوعه الضمير في معطوفها عايد الى حتى وفي متبوعه عايد الى المعطوف قوله واو واما وام لاحد الشيئين مبهما اى هذه الثلاثة لاسناد الحكم الى احد الامرين لا بعينه نحو جاءني زيد او عمرو وجاءني اما زيد واما عمرو وازيد عندك ام عمرو قلت لو قال لاحد الشيئين فصاعدا لكان اشمل قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام قلت قبل الشروع في شرح هذا لا بد من تقديم معرفة ام المتصلة والمنقطعة فمعنى المتصلة ان تكون معادلة للهمزة وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمنزلة اي والمنقطعة هي المترجمة ببل وهمزة الاستفهام مثال المتصلة قولك ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وجوابه ان تقول زيد اذا كان عندك زيد او عمرو اذا كان عندك عمرو ومثال المنقطعة في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو ومعناه بل اعندك عمرو ولو كانت هي المتصلة لما احتيج فيها الى تكرير الظرف فكانه غلب على ظنك ان الذي عنده زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا فلما اتممت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعرضت عن الاول واستانفت سؤالا ثانيا كنحو ما فعلته بديا ومثال المنقطعة في الخبر انها لابل ام شاء كانه ظهر لك اشخاص من بعيد فغلب على ظنك انها ابل فقلت انها لابل

مخبرا عنها على مقتضى ظنك ثم لما تم الاخبار اعترضك شك فاستانفت سؤالا فاضربت عن الاخبار السابق فقلت ام شاء على تقدير ام هي شاء فكانه في التمثيل بل اهي شاء لان فيها دلالة على الاضراب كما في بل ودلالة على الاستفهام كما في الهمزة فترجموا ام هذه ببل والهمزة لاشتمالها على معانيهما كذا في التحرير جئنا الى الشرح فقوله ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اشارة الى تعريف ام المتصلة والى الفرق بينهما وبين او واما يعني ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد حرف الاستفهام كما مر من انها معادلة للهمزة وقرينة لها وذلك لانها متصلة وضعت للسؤال عن تعيين كل واحد منهما بعد ان يعلم ثبوت احدهما فالزموا دخول حرف السؤال فيهما قوله يليها احد المستويين اى يلي ام احد المستويين في المسؤلية قوله والاخر الهمزة اى الاخر من المستويين في المسؤلية يلي الهمزة قوله بعد ثبوت احدهما اى بعد ثبوت احدهما عند السائل قوله لطلب التعيين تعليل على قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة يعني انما اشترط ذلك لطلب التعيين كانهم قصدوا الى الايذان في اول الامر بان المطلوب تعيين احدهما هذا هو الفارق بين ام وبين او واما وذلك لان ام لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما في علم المخاطب والتزم ان يليها احد المستويين ويلي الهمزة الاخر منهما ايذانا بذلك المعنى في اول الامر ولا كذلك او واما فان السائل بهما جاهل بثبوت احدهما فيسال عن ثبوته ولهذا كان الجواب

المطابق في أو وإمّا بنعم أو لا حتى لو اجبت بالتعيين زدت على الجواب
وجواب ام بالتعيين لا بنعم لما سيجيء قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا
ام عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي الهمزة
الآخر لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا لان الهمزة لم يتصل باحد
المستويين بل اتصلت بقوله رايت والشرط اتصالها باحدهما
كما مر وفي بعض الشروح لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على
شذوذ ثم قيل فيه اعلم اني وجدت نسخة قريت على المصنف
وعليها خطه كان فيها على الا فصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل
قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف
يوافق ما ذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا
اى ومن اجل ان ام لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما عند السائل
كان جوابها بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يتعين المسؤل عنه باحدهما
فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو وقلت في الجواب نعم او لا لم يتعين واحد
منهما وهو المطلوب من السوال فكان الجواب زيد او عمرو بخلاف
أو وإمّا كما مر قوله والمنقطعة كبل والهمزة الى آخره اشارة الى
معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين المتصلة وبين أو وإمّا وقد مضى
شرح ذلك في مطلع البحث قوله وإمّا قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا
جايزة مع أو اشارة الى الفرق بين أو وإمّا وهو ان إمّا العاطفة يلزم
ان يكون قبل المعطوف عليه بها إمّا اخرى كقولك جاء إمّا زيد وإمّا عمرو

بخلاف أو فان ذلك لا يلزمها معها ولكن يجوز ان يتقدم إمّا فتقول
جاء زيد او عمرو وجاء إمّا زيد او عمرو وكانهم قصدوا بتقدم إمّا
ان يتبينوا من اول الامر ان الحكم ثابت لاحد امرين الا يرى انه لو لم
يتقدم لبنى السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت للاول فاذا
جيء بإمّا او أو بعد ذلك تبين خلاف ما ظنه فاذا اتى بإمّا من
اول الامر لم يجئ هذا اللبس كذا في شرح المصنف فان قلت
هلا اوجبوا دفع ذلك اللبس في أو قلت طالما ناولت في كشف
شيء مقنع في ذلك وما ساعد لي سوى ما اظنه من ان أو كانها
وضعت لتستعمل في شك عرض لك بعد ما بنيت كلامك على اليقين
فانك اذا قلت جاءني زيد فكانك متيقن في ذلك اولا وهلة ثم عرض
لك الشك في ان الجائي زيد ام عمرو فقلت او عمرو بعد ذلك
وإمّا كانها وضعت لتستعمل في شك اعتراك في اول الامر في ان
الجائي زيد او عمرو فنبهت بإمّا في اول الامر على ما كان في قلبك من الشك
ثم لما كان أو من اخوات إمّا جاز ان يتقدمها إمّا رعاية لجانب القرينة
فان قلت هلا يجوز ان يتقدم أو على أو قلت لانها قوية في باب العطف
فلا يتصرف بخلاف إمّا فان فيها نوع وهاء في ذلك لمكان الاختلاف فان
ابا على الفارسي لم يعد إمّا في حروف العطف لدخول العاطف عليها
ووقوعها قبل المعطوف عليه وان اجاب المصنف عن ذلك في شرح
المفصل فقال ولا بعد في ان يكون دخل حرف العطف على إمّا

لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد إمّا المتقدمة ويكون إمّا نفسها
لغرض المنع بين ما بعدها وبين ما بعد إمّا المتقدمة هذا هو الصحيح
والذي يحققه انهم يقولون جاءني إمّا زيد او عمرو فيوقعون أو في موضع
قولهم وإمّا فلولا انها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناها من كل
وجه وكل او عطف باتفاق ولا معنى لقول القايل ان حرف العطف
مقدم وانما قدم حرف بالشك فيما ياتي بعده وقصده ان يكون على
لفظ ما بعدها ما فيه من معنى الشك فثبت ان الاولى للشك المحض
من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا
يعني هذه الثلاثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين معينا فلا لنفي
ما وجب للاول فتقول جاءني زيد لا عمرو فلو قلت ما جاءني زيد لا عمرو
لم يجز لانك لم توجب للاول شيئا فتنفيه بلا وبل للاضراب عن الاول
منفيا كان او موجبا والاضراب هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه
قال اضحيت عن طلب المعيشة مضربا لما وثقت بان مالك
مالى تقول جاءني زيد بل عمرو قاصدا الاخبار بمجيء زيد ثم تبين لك
انك غلطت في ذلك فضربت تضرب عنه وتعرض عن ذكره الى عمرو
وقلت بل عمرو وتقول ما جاءني بكر بل خالد وهذا يحتمل على وجهين
احدهما ان يكون التقدير ما جاءني بكر بل ما جاءني خالد فكانك قصدت
ان تثبت نفي المجيء لبكر ثم استدركته فاثبته لخالد والوجه الثاني
ان المعنى ما جاءني بكر بل جاءني خالد فيكون نفي المجيء ثابتا لبكر

ويكون اثباته لخالد فيكون الاستدراك في الفعل وحده لا في الفعل
وحرف النفي معا قال رحمه الله وقد ياتي بل في الجمل بمعنى ترك
الاول والاخذ فيما هو اهم منه مثل قوله تعالى ام يقولون افتراه بل
هو الحق من ربك ونظايره كثيرة قوله ولكن لازمة للنفي قال المصنف
رحمه الله لكن للاستدراك بعد النفي وانما لزمها النفي اذا عطف بها
مفرد على مفرد وهو المراد هنا كما صرح المصنف في الشرح بقوله
وانما لزمها النفي لان المراد عطف المفرد وذلك لان وضع لكن للمغايرة
بين ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا لان النفي مخصوص بالجمل
واذا ثبت ان يكون اثباتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا ليحصل
المغايرة فلا يجوز جاءني زيد لكن بشر وفي التحبير فان سالت لم لا يجوز
على معنى النفي لكن بشر لم يجئ كما كان ما جاءني زيد لكن عمرو بمعنى جاءني
اجيب النفي لا يكون الا بعلامة وهو حرف النفي وليس كذلك الايجاب
لانه لا علامة له بحرف كذا قالوا وللمتامل المستقصي ليس فيما ذكروا
مقنع والذي هو اشد قطعا للشغب ان يقال عطف المفرد على المفرد
يقتضي الاشتراك في الاسناد فاذا قلت ما جاءني زيد فيه شيئان حرف
النفي والفعل ثم اذا عطفت عمرا بلكن والاستدراك من ضرورته
ابطال حرف النفي والا لم يحصل التدارك فقد ابطلت النفي وبقي الفعل
سالما مسندا الى عمرو مفيدا للاثبات فقد حصل مقتضى عطف
المفرد على المفرد واما اذا قلت جاءني زيد ثم عطفت عمرا بلكن

فكانك انما ابطلت نفس الفعل اذ لا نفي تبطله بلكن فلم يبق لان يسند الى عمرو شيء فبطل مقتضي اسناد المفرد الى المفرد وقد يلمح الى ذلك ما مر من الفرق بين ما وليس في باب الاستثناء واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي وبعد الاثبات تقول جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء لان العطف في الجمل يحصول فغايته حصول الجملتين في الاثبات والنفي وقد حصلت قال رحمه الله حروف التنبيه الى قوله حروف النداء قلت هذه الحروف وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليستفطن لما يقال له لانه قد يفوته على تقدير الغفلة بعض ما ذكر تقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا والا ان عمرا بالباب واما انك خارج والا لا تفعل واما والله لا فعلن وهي انما تدخل في المركبات لما مر من غرض وضعها الا كلمة ها فانها تدخل في الاشارات والضماير كثيرا نحو هذا وها هو ذا وها انت ذا وانما كثر دخولها على هذين النوعين لفرط ابهامهما فلا جرم مست الحاجة الى تنبيه المخاطب على تفهم ما اشير اليه وعلى وقوفه على ما كني عنه فوق الحاجة الماسة الى غيره قلت وكان تخصيصها بالمفردات لمناسبة كونها مفردا بخلاف اخويها واما الا نه فلا اعتداد لها لانه من اشباع فتحة الهاء على ما قال ابن درستويه قال رحمه الله حروف النداء الى قوله حروف الايجاب قلت معنى قوله

يا اعمها انها يقع لنداء القريب والبعيد دون اخواتها فان ايا وهيا للبعيد خاصة لكثرة حروفها واي والهمزة للقريب لقلة حروفها لكن الهمزة للمنادي الاقرب قال رحمه الله حروف الايجاب الى قوله حروف الزيادة قلت هذه الحروف تستعمل في الجواب فنعم ام تلك الحروف واعمهن لدورها في اكثر انواع الكلام في الخبر والاستخبار والاثبات والنفي تقول اذا قال قام زيد اولم يقم نعم تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلام بعد حروف الاستفهام اذا قال اقام زيد اولم يقم زيد فقلت نعم فقد حققت ما بعد الهمزة وهذا هو المراد بقوله فنعم مقررة لما سبقها قال المصنف رحمه الله هذا وضعها لغة وان جرى العرف بخلاف ذلك ولهذا قالوا لو قال بعد قوله اليس لي عليك كذا نعم لا لزمناه به تغليبا للعرف لا لان الوضع اللغوي كذلك قوله وبلى مختصة بايجاب النفي بلى دون نعم في العموم اذ هي لا يجيء الا في جواب المنفي خبرا واستخبارا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد وعلى هذا قوله عز وجل الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل فقيل لهم لم يقل قالوا نعم فقال لو قالوا لكفروا عن آخرهم وقال الله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي نجمعها قادرين وعن جار الله العلامة رحمه الله ولو قال اولم تؤمن قال نعم فيرت وكذب على الله وكفرا بربهم عليه السلام وعنه ان بلى تحقيق ما بعد النفي ونعم تحقيق ما بعد الهمزة قوله واي اثبات

بعد الاستفهام ولا تستعمل الا مع القسم اذا قال لك المستخبر هل كان كذا قلت اي والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم الذي اخبر بخبر والا لم يقع تصديقا للدعاء وكذا في بعض الشروح قال رحمه الله حروف الزيادة الى قوله حرفا التفسير قلت في المفتاح المراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل والا فلا بد من ان يثبت لها من فايدة وفي التحبير محصول مذاهب الناس في هذه الحروف على قولين احدهما انها زيدت للتوسل الى الفصاحة فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن او في شيء من الامور اللفظية فاذا اقحم شيء من هذه الزوايد صلح والثاني انها زيدت توكيدا للمعنى قوله فان مع ما النافية يعني المجاز التي تستعمل هذه الحروف فيها زايدة فان المكسورة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت البتة قوله وقلت مع المصدرية يعني قلت زيادة ان مع ما المصدرية ومع لما نحو اجلس ما ان جلس القاضي ولما ان جلست جلست قوله وان مع لما الى آخره اي تزاد ان المفتوحة بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وانما زيدت ان المفتوحة بعد لما دون المكسورة لان لما فيه معنى المجازاة تقول لما جاء زيد جئت وان هي الاصل في باب المجازاة فاستقبحوا ان يزيدوا عليها ان التي

هي اصل الجزاء لئلا يكون الاصل تابعا للفرع اما زيادة المكسورة بعد ما النافية فان ما للنفي وان كذلك في الاصل ففي زيادة ان مع ما تحقيق للنفي وتاكيد وتزاد بين القسم ولو نحو والله ان لو قمت لقمت قال سيبويه واما ان فيكون بمنزلة لام القسم في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت قال السيرافي يعني ان يكون جوابا اذا اقسم على شيء في قوله لو لا يكون جوابه في غير ذلك وانما جاز هنا خاصة كراهية للتصعيف بادخال اللام على اللام وتزاد مع الكاف قليلا كان ظبية تعطو الى ناضر السلم بجرضية تعطو اي يتناول قوله وما مع اذا ومتى الى آخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تع ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تع فاما نذهبن بك ولا بد من ادخال نون التاكيد على فعل الشرط اذا زيدت ما بعد ان شرطا في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فان قلت ما ذكرت من التعليل مشترك بين الجميع فما اختصاص فعل ان بها قلت تاكيد اخوات ان بما يمكن ان يكون تخصيصا لها بالشرط اذ هن ليست بمتمحضات بالشرط بخلاف ان فتاكيدها انما يكون لاهتمام فعل الشرط فافهمه عن لطف بصيرة قوله شرطا متعلق بالجميع من اذا الى ان قوله وبعض حروف الجر يعني تزاد ما مع بعض حروف الجر كلها كقوله تع

فيما نقضهم ميثاقهم وفبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل **قوله**
وقلت مع المضاف يعني تزاد ما بين المضاف والمضاف اليه قليلا نحو
غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم البتة **قوله** ولا مع الواو وبعد
النفي اي وتزاد لا بعد الواو اذا كان قبلها نفيا تاكيدا نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو وانما حكم بزيادتها هنا لان المعطوف على المنفي منفي فلا حاجة
اليها قال المصنف رحمه في شرح المفصل في مثل هذا نظر فانه يفيد
نفي المجيء عن كل واحد منهما نصا ولو لم يات بلا لجاز ان يكون نفي
المجيء عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول
بالزيادة اولى لبقاء الكلام باثباتها على حاله عند عدمها وان
دلالته عليها عند مجيئها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها
معنى التاكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان يكون زيادة
عن التاكيد **قوله** وبعد ان المصدرية اي تزاد لا بعد ان المصدرية
كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وكقوله ما منعك ان لا تسجد في الكشاف
في قوله ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد ولا زايدة وفايدتها توكيد
معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كما في لئلا يعلم كانه قيل
ليتحقق علم اهل الكتاب وما منعك ان تحقق السجود وتلزمه
نفسك اذ امرتك **قوله** وقلت قبل اقسم يعني تزاد لا قبل اقسم
قليلا من ذلك قوله تع لا اقسم بيوم القيمة **قلت** المصنف والشارح
رحمهم الله عن اخرهم مثلوا بذلك والقول بزيادة لا وان كان

احد

احد الاقوال كما ساطا ذكر عليه من قريب فهو منظور فيه وان اجيب
فلا بد ان ذكر ما عن اعتراض مع جوابه وما يرد عليه وما في الاية من الاقوال
والوجوه وان كان ابتنا عن ذلك من تيسر له مزيد باحياء الليالي
في المطالعات سابيته بعون الله تعالى في الكشاف في مطلع سورة
القيامة ادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم
واشعارهم قال امرؤ القيس لا وابيك ابنة العامري لا يدعي
القوم اني افر وقال غوية ابن سلمى الا نادت امامة باحتمالي
لتحزنني فلا بك ما ابالي وفايدتها توكيد القسم قالوا انها صلة
مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب وفي قوله في بير لا حور سرى وما شعر
واعترضوا عليه بانها انما تزاد في وسط الكلام لا في اوله فاجابوا
بان القران في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض والاعتراض
صحيح لانها لم تقع مزيدة الا في وسط الكلام ولكن الجواب غير سديد
الا ترى الى امرئ القيس كيف زادها مستهل قصيدته والوجه ان
يقال هي للنفي فالمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له
يدلك عليه قوله تع فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم
فكانه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامي به
كلا اعظام يعني انه يستاهل فوق ذلك وقيل ان لا نفي للكلام
ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر كذلك
كما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة الى هذا لفظ الكشاف فظاهر

من ذلك ان القول بزيادة لا في الاية احد الاقوال مع انه منظور
فيه بما هو غير مسلم عند صاحب الكشاف **قلت** ولي ايراد في قوله
ولكن الجواب غير سديد الى اخره اوردته وقت قراءتي الكشاف
على شيخي الامام العلامة حسام الدين السغناقي نور الله مضجعه
في امتحانه اهل العلم بغوايص الغرر والدرر فاستحسنه وهو انه لما ثبت
زيادة لا في مستهل قصيدة امرئ القيس وهو هو في الفصاحة فكيف
يكون الاعتراض بانها انما تزاد في وسط الكلام لا في اوله صحيحا **قلت**
وكان في قول المصنف وقلت اشارة الى هذا الاعتراض الكشافي
فان ذكر الشيء اولا يدل على الاهتمام به فلا يناسب الزيادة فلذلك
قال وقلت **قوله** وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا بين المضاف
والمضاف اليه كقوله في بير لا حور سرى وما شعر يجوز ان يكون
حور جمع حاير اي هالك من حار هلك ونظيره حول جمع حايل اي
لا يسير الا في بير هلكى ويجوز ان يكون مصدرا وهو النقصان
يقال حور في محارة اي نقصان في نقصان مثل لمن يدبر امره اي
اوقع نفسه في المهلكة وما علم بها وقيل هو بير يسكنها الجن
قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي تقدم ذكر من والباء
واللام يزاد كل منها في الحروف الجارة وانما لم يشر الى زيادة
الكاف لندرتها **قال رحمه الله** حرفا التفسير الى قوله حروف
المصدر **قلت** انما سميتا حرفا التفسير لتنزلهما منزلة لفظ

التفسير

التفسير فانك اذا قلت في نحو قوله تع واختار موسى قومه اي من قومه
كانك قلت تفسيره من قومه **قوله** فان مختصة بما في معنى القول
ذكروا لان المفسرة ثلاث شرايط احدها ان يكون مفسرة لكلام
فيه معنى القول لا صريح القول نحو ناديته ان قم فلو قلت قلت
له ان قم لم يجز **قلت** وكان الاستعمال كذلك والا فليس في كتبهم
دليل على ذلك الثانية ان لا يتصل بان هذه شيء من صلة الفعل
الذي تفسيره اذ لو اتصل ذلك بها صارت في جملة ذلك الفعل
ولم تكن تفسيرا له نحو قولك اوعزت اليه بان افعل لان الباء
تصل الثاني بالاول وصل الناقص بما يتممه وتفسير الكلام لا يكون
الا بعد تمام الثالثة ان يكون ما قبلها كلاما تاما لانها وما
بعدها جملة تفسر جملة قبلها ولذا قيل في قوله تع واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين بمعنى انه ولم يصلح ان يكون ان بمعنى
اي لان ما قبلها غير تام وهو مبتدا لا خبر له وهذه الشرايط
منقولة من السيرافي قال المصنف رحمه الله وقد اختلف
في تفسير القول الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعلها
تفسيرا لما قبلها ونحو قوله ما امرتني به وغيرهم يجعلها مصدرية
او زايدة لا مفسرة واما قوله تع وانطلق الملا منهم ان امشوا
فانما جاز ذلك لانه كان انطلاق مع القول لان الانطلاق كان بعد

مناظرة رسول الله صلى الله عليه وسلم باتهم والتبكيت لهم بجوابه العتيد الصادر عن الجهالة يكون في ولولة ودمدمة فكان الانطلاق متضمنا معنى القول من هذا الوجه كذا في بعض حواشي صاحب المفصل امشوا اى اكثروا ومشت المراة تمشي كثر ولدها ومنه الماشية للتفاؤل واتّا اى فهو عم استعمالا من ان لجواز ان يفسّر بها ما ليس في معنى القول وما هو بمعناه والقول الصريح قال رحمه الله حروف المصدر

حروف المصدر

الى قوله حروف التحضيض قلت انما سمّيت مصدرية لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر فان قلت ذكر هنا حروف المصدر وفي المفصل الحروف المصدرية ثلثة فكيف التوفيق بينهما قلت اسقط صاحب المفصل انّ المثقلة وهي من الحروف المصدرية الموافقة لتقدم ذكرها في غير موضع ولانها تفارق اختيها في ان صلتها لا تكون الا جملة اسمية واختاها صلتهما جملة فعلية لا غير فهما تقدران مصدرا باعتبار فعلهما وتلك باعتبار فعل خبرها لفظا او تقديرا كذا في شرح المفصل للمصنف رحمه الله قوله فالاولان للفعلية وانّ للاسمية يعني ما وان المخففة تختصان بالجملة الفعلية اى تدخلان الجملة الفعلية وتجعلان بمعنى المصدر نحو اعجبني ما صنعت اى صنعك ونحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول وهو الاصل من الفعل وهو القابل لان نقله به مصدرا فالاصل دخولهما على الفعل واما انّ فانها تدخل على جملة من مبتدا وخبر كما مرّ وتجعلها

في تاويل مصدر خبرها كقولك اعجبني انك قايم اى قيامك او في معناه كقولك اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر ذلك قدرته بالكون كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اى ولو ثبت كون ما في الارض من شجرة اقلاما كذا ذكره المصنف في الشرح قال رحمه الله

حروف التحضيض

حروف التحضيض الى قوله حرف التوقع قلت انما تصدرت هذه الحروف لتنبي على التحضيض في اول الامر كسا ير اقسام الكلام من الشرط والاستفهام قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال المصنف في شرح المفصل هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والانكار والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي وكذلك ذكر صاحب المفصل في بعض حواشيه ولما كان معناها في وجهيها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها كحرف الشرط لان معنى الحض والتوبيخ انما يكون في الافعال كالشرط قال رحمه الله حرف التوقع الى قوله حرفا الاستفهام قلت سمّي حرف توقع لانه انما يخبر به من يتوقع الاخبار كقول المقيم قد قامت الصلوة وهذا انما يكون في الماضي قوله وفي المضارع للتقليل يعني اذا دخل قد على المضارع يفيد تقليل الفعل في الاخبار كقولهم ان الكذوب قد يصدق وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تع قد يعلم الله قال رحمه الله

حروف الاستفهام

حرفا الاستفهام الهمزة وهل الى قوله حروف الشرط قلت هذان

الحرفان سمّيا حرفا الاستفهام ولهذا تصدّرا اول الكلام انباء على طلب الفهم من اول الامر قوله تقول ازيد قايم الى آخره يعني هما تدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية كقولك اقام زيد وهل قام زيد الا انه اذا وقع في الاسمية الخبر فعلا جاز مع الهمزة فكان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا على حسب تعلق الفعل احسن من تقديره مبتدا كقولك ازيد قام وازيدا ضربته على ما تقدم في الاضمار على شريطة التفسير واما هل فلا تقع في الاسمية اذا كان الخبر فعلا الا على الشذوذ وذلك لان اصل هل ان تكون بمعنى قد بدليل قوله تع هل اتى اي قد اتى وبدليل ادخال الهمزة عليها كقوله اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم الا انهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام واذا كان معناها معنى قد ولا يصح ان يقال قد زيد قام فكذلك لا يصح ان يقال هل زيد قام فان قلت فكما لا يجوز ان يقال قد زيد قام فكذلك لا يجوز ان يقال قد زيد قايم فلم جاز هل زيد قايم قلت انما جاز حملا لها على اختها وهي ازيد قايم فان قلت فهلا حملوا هل زيد قام على ازيد قام حتى يجوز ذلك كما يجوز ذا قلت لان زيد قام ليس بصريحه جملة اسمية بل فيه شمة من الفعلية فكان قريبا من مقتضى هل والشيء انما يحمل على شيء تابعا له اذا لم يكن قريبا من محاله ومتصرفه واما اذا كان يقرب من موقعه الاصل فهو كانه في مكنه من رياسته واصالته فلا يرضى بتبعية الغير ولما كان زيد قايم ليس من محال هل

اصلا لا جرم ضعفت هل فتبعت الهمزة في دخولها عليه ولما كان زيد قام فيه شمة من محاله لا جرم قويت معنى هل فابيت عن المتابعة ثم لما ابيت عن المتابعة لهذا المعنى ولم تجد مدخلا وطيا تدخل فيه بالاستقلال فلم تدخل هذا هو المفهوم من شرح المصنف فان قلت فقد ذكر هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر قلت لم يقصد به الا توجيه وجه ضعيف لان ذلك سايغ في السعة كذا في شرح المفصل للمصنف قلت وكان حق ذلك البحث ان يورد عند قوله والهمزة اعم تصرفا الا انه وقع في شرح المصنف وساير الشروح هنا فاقتديت بهم قوله الهمزة اعم تصرفا الى آخره يريد انها تستعمل ايضا في مواضع لا يستعمل فيها هل فمن تلك المواضع قولك ازيدا ضربت وازيد قام ولا تقول هل زيدا ضربت وهل زيد قام لما مر ان اصلها ان تكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت كذا في شرح المفصل للمصنف ولان الهمزة وضعت للسوال عن وجود الفعل في نحو قولك اقام زيد وعمن وجد منه الفعل او وقع عليه دون الفعل كقولك ازيد قام وازيدا ضربت واما هل فانها وضعت للسوال عن وجود الفعل لا غير ففي قولك ازيدا ضربت تقديم المفعول يشعر بكون الفعل حاصلا اذ لو كان فيه شك لقدم لكونه اهم فيكون هذا سوالا عمن وقع عليه الفعل على معنى ازيدا ضربت ام عمرا فيتخصص بالهمزة ولو قلت ضربته بالهاء صح وقوع هل لان السوال حينئذ يكون

عن الفعل اذ التقدير هل ضربت زيدا ضربته والى هذا التعليل اشارة
في كلام الامام عبد القاهر قوله وانضرب زيدا وهو اخوك اي من
تلك المواضع هذا المثال فلا تقول فيه هل تضرب زيدا وهو اخوك منكرا
لضربه وشرعا هذه الصفة فاستعملوها لاثبات ما دخل عليه على وجه
الانكار دون هل لما ثبت من استعمالها لاثبات ما دخلت عليه
لا على وجه الانكار وكذا في شرح المصنف وفي بعض شروح المفصل
واما قولك انضرب زيدا وهو اخوك وانت تريد وقوع الضرب في الحال
فانما صح وقوع الهمزة هنا دون هل لان هل مختصة للمضارع بالاستقبال
لانها تجيء في مقام التردد في وقوع الفعل ولا تردد في الفعل الحالي
لانه مشاهد اما الهمزة فانها تستعمل في الثوابت ايضا الا ترى انها
في ازيد ام عمرو للسؤال عن الذات والذوات من حيث هي هي ذوات
في الازمان لا اختصاص لها بزمان دون زمان فتناسب ان يقع سؤالا
عن الفعل الحالي فان قلت طلب حصول الحاصل محال قلت نعم لكن
لما انكر بهذا الاستفهام ضربه صار كانه لم يشاهده فيستقيم سؤاله
وان كان مشاهدا في الحقيقة قوله وازيد عندك ام عمرو اي من
تلك المواضع ام المتصلة وانما اختصت بالهمزة لان السؤال في مثل
قولك ازيد عندك ام عمرو عمن وجد منه الفعل لا عن وجود الفعل
فيختص بالهمزة كما مر قوله وانحو اي آخره اي من تلك المواضع
ما قبل ثم والواو والفاء وانما اختصت الهمزة بها لان الغرض من
الاستفهام

حروف الشرط

هذا الانكار بعد الاخبار مثلا اذا قيل لك قدم زيد وعمرو فقلت اوعمرو
قدم كانك تنكر قدوم عمرو واشتراكه مع زيد وهل لا تصلح ان يقع
في هذا الموقع لانها للابتداء في السؤال عن وجود الفعل لا للانكار بعد
الاخبار كما مر قوله دون هل متعلق بالمجموع من قوله ازيدا ضربت
الى قوله اومن كان قال رحمه الله حروف الشرط الى قوله حرف الردع
قلت فان قلت ذكر في المفصل حرفا الشرط وهنا حروف الشرط فما التوفيق
بينهما قلت كان صاحب المفصل اعتبر ما كان خالصا للشرط وانه
مختص في ان ولو لا ما كان فيه معنى الشرط فلم يورد اما بينهما لانهما
فيهما معنى الشرط وصاحب الكافية اعتبر الجميع فان قلت لو اعتبر
الجميع فهلا اورد الجميع قلت لان ما فيه معنى الشرط غير اما من قبيل
الاسماء وقد ذكر في باب الاسم فاما اما فمن الحروف فلذا ذكر هنا
قوله لها صدر الكلام قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل
كل ما يدل على الانشاء فله رتبة التقدم ولم يستثن عن ذلك الا
باب زيدا اكرم وزيدا لا تكرم اما زيدا اكرم فانما لكثرته في كلامهم
جعلوا له في التقديم والتاخير سعة ليس لغيره وانما لكونه مجردا
عن حرف الانشاء واما زيدا ليضرب فهو قليل ومحمول على امر المخاطب
لانه مثله في المعنى واما زيدا لا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان
في الكثرة والطلب اذا ثبت هذا قولهم انت طالق اذا دخلت هذا
مما اختلف فيه فمنهم من يقول هو الجزاء وهو مذهب الكوفيين ومنهم

من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزاء ولذلك لم يدخله
الفاء كما دخله اذا تاخر وهو القول المنصور قوله فان للاستقبال
يعني ان ان تجعل الفعل للاستقبال وان كان ماضيا كما تقلب
لم معنى يفعل الى معنى فعل تقول ان خرجت خرجت والمعنى
ان تخرج اخرج كما كان المعنى في قولك لم تخرج ما خرجت الا ترى
انك لو قلت ان خرجت خرجت امس كان الا بتاويل يكن سببا
للاخبار بانك خرجت امس كما انك اذا قلت لم تخرج غدا كان مكان
من الاحالة وذلك لان ان للشرط نفسه والشرط اما للحمل او
المنع فالحمل نحو ان تكرمني اكرمك والمنع ان تضربني اضربك والحمل
والمنع انما يكون في المستقبل واما قوله تعالى ان كان قميصه قد
قبل فصدقت فهو على تاويل ان يثبت في المستقبل ان قميصه
قد من قبل يكن سببا للاخبار بانها صدقت وكذا تاويل كل ما وقع
ماضيا من شرط او جزاء قوله ولو للمضي يعني لو وان دخل على
المضارع تجعله بمعنى الماضي وذلك لان له بعد معنى نفس الشرط
معنى اختص به وهو انه لامتناع الشيء لامتناع غيره كقولك لو
جئتني لاكرمتك فلذا يفيد انتفاء الفعلين ولو قلت لو لم تجئ لم
اعطك افاد وجودهما ولا ذلك الا بان تجعل الفعل الواقع بعد لو
للمضي فان المستقبل داير بين جهتي الانتفاء والوجود ولا
يترجح الى دليل والاصل عدمه فعملوا بالاصل وجعلوه للماضي

ثم وان لاح الدليل على الاستقبال في صورة فقد كفيت المؤنة
عنه بان قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا يعني لا بد من
ان يليهما الفعل اما لفظا نحو ان تضرب اضرب ولو ضربت ضربت
او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك كما مر وذلك لانهما
حرفا شرط والشرط انما يتعلق بالفعل التزموا وقوع الفعل لفظا
او تقديرا قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح اي ومن اجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا فقيل لو انك بالفتح لان لو
يقتضي الفعل ولا بد له من فاعل وان المفتوحة مع جملتها في تاويل
المفرد تصلح فاعلا له فيفتح ان والفعل المحذوف هاهنا ثبت والقرينة
عليه ان لدلالتها على التحقيق والثبوت قوله لانه فاعل انطلقت
قلت بل هو فاعل ثبت بدليل اطباق الكل على ذلك وبدليل ما قال
في شرح المفصل لان معناها الثبوت فكانك قلت لو ثبت وكانه انما
قال ذلك باعتبار حاصل المعنى فان معنى قولك لو انك انطلقت
لو ثبت انطلاقك ولو ثبت انطلاقك حاصل معناه لو انطلقت
قوله فالفعل موضع منطلق قلت كان في نسخة سماعي وفي نسخ
التي عندي غيرها هكذا وطالما تعبت اخاير من الضبط وذهل
من الصب ولم اجد في البناء مرتبطا وان ربطته بقوله لانه فاعل
انطلقت فيلزم منه ذلك ان يكون انطلقت موضع منطلق
فلا معنى له حتى وجدت في نسخة وبالفعل موضع منطلق تخلصت

فيه ح

من الخيرة وشكرت يد الخبرة ثم هو عطف على قوله بالفتح يعني لزم من لن ومهما الفعل في لو انك حكمان احدهما ان يستعمل لو انك بالفتح وثانيهما ان يستعمل الفعل في موضع خبرها اذا كان مشتقا ثم حاصل الكلام فيه انك اذا اردت ان تدخل لو على انّ مع اسمها وخبرها فانظر الى خبرها فان كان مشتقا نحو انك منطلق فجئ بالفعل موضع ذلك الخبر المشتق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف قبل انّ وهو المراد بقوله وبالفعل موضع منطلق وان كان جامدا كقولك انك رجل فدعه كما كان واذ خل لو عليهما لتعذر وقوع الفعل موقع الجامد وهذا هو المراد بقوله فان كان جامدا جاز لتعذره اى جاز استعماله كما كان وفي ضوء المصباح ان عند الزمخشري لا يجوز ان يكون خبرها اسما اصلا فلا يقال لو ان زيدا اخوك وقد اعترض عليه بقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسهما بحقا ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو ثم المصنف لما اجاز ان يكون خبرها اسما جامدا

لا يكون هذا الاعتراض واردا عليه ثم استعمال ذلك الخبر المشتق بعينه هل يجوز ام لا مع لو ففي المفصل نص عليه على عدم جوازه حيث قيل فيه ولو قلت ان زيدا حاضري لم يجز وكذلك في شرح المصنف حيث قيل فيه ولا يقولون لو انك منطلق الا ان صاحب المقامات استعمل على الاصل في قوله ولو ان دهرا متلف لتلفت من كرب المقيمة قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او تقديرا يعني اذا تقدم القسم في اول الكلام على الشرط وجب ان يدخل حرف الشرط على الفعل الماضي اما لفظا كقولك والله ان اتيتني لاكرمتك او تقديرا كقولك والله ان لم تاتني لا اتيتك لما مر من ان لم تقلب المضارع الى الماضي وانما وجب ذلك لان الجواب حينئذ يكون للقسم لما سيجئ آنفا فلا يعمل حرف الشرط في الجواب حينئذ فاتوا بالشرط ماضيا لئلا يعمل حرف الشرط فيه ظاهرا ايضا فيتطابقان قوله وكان الجواب للقسم لفظا قال المصنف رحمه الله وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قد تقدم وتعذر ان يكون جوابا للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقدم القسم يدل على العناية به فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لا لفظا قلت حدثني شيخي خير الائمة وبحر الملة الامام العلامة مولانا حسام الدين السغناقي رحمه الله في بعض مجالس القائه لطايف التفسير على اصحابه بلغهم الله اقاصي امانيهم في انتصاب الملة البيضاء وانتشار اعزة الفقهاء قال

كنت ذات يوم بحضرة شيخي قدوة الابرار اسوة الاخيار الى آخر اوصافه الغر البهية ونعوته الزهر الرضية مولانا حافظ الدين رحم الله عليه رحمة تبرد ضريحه وتروح روحه اذ دخل على شيخنا جماعة من الافاضل الخراسانية فسال واحد منهم في اثناء تجاذب الاحاديث عن هذه المسئلة فقال الاصل عند البصرية عند تنازع العاملين واتحاد اعمال الاقرب فما بال هذه المسئلة تخلفت عن هذا الاصل فالخصماء افاضوا في الجواب حتى اذا صادفت عقبتي قلت ذاكم الحكم فيما اذا كانت العوامل سواسية في المرتبة فاما اذا كان احدها اعلى رتبة في نفسه ثم انضمت اليها عناية التقدم فتعاضدت جهتا ترجيحه فانحى سائر العوامل في جنبه وما نحن فيه كذلك فاستحسن الشيخ جوابي قوله وان توسط بتقدم شرطا وغيره الى آخره يعني اذا توسط القسم بتقدم الشرط عليه كقولك ان تاتني والله لآتك او بتقدم غير الشرط عليه كقولك انا والله ان تاتني آتك جاز ان تعتبر القسم اي تجعل الجواب جواب القسم فلا يجزم الجواب ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يلغى اى تجعل الجواب للشرط فيجزم ولم يلزم حرف الشرط الماضي اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لا اتيك فلتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم ويكون القسم مع ما بعده جواب الشرط فيلزم دخول الفاء في القسم واما الغاء القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله آتك فلكثرة العناية

بالشرط

بالشرط لتقدمه والشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما اعتبار القسم مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لا اتيك فوجهه ان يجعل القسم وجوابه فهو لا اتيك خبر المبتدا والشرط حشو بين القسم وجوابه ولم يؤت بجواب الشرط لسد جواب القسم مسده واما الغاء القسم مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني آتك فوجهه ان يجعل الشرط وجوابه خبرا للمبتدا ولم يؤت بجواب القسم لسد الشرط وجوابه مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ الى آخره اي تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في ان الجواب للقسم لفظا ولزوم حرف الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولولا تقدير القسم لوجب جزم لا يخرجون وقوله تع ولئن اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام لوجب ان يكون فانكم لمشركون بالفاء قوله واما للتفصيل كلمة اما وضعت لتفصيل الاخبار المجملة كقولك انا اعلم واغني اما اعلم فعلم فلان واما اغنى فغنى فلان واكثر ما يستعمل مكررة كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد تستعمل غير مكررة لكن لفهم انها تركت لامر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فانه لم يذكر بعد ذلك اما اخرى لدلالة تفصيل الاول عليها كذا في بعض الشروح ومما يدل على انها للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قال المصنف رحمه الله وتقديرهم اياها

بمهما كقول سيبويه اذا قلت امّا زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شئ فزيد منطلق تمثيل وتحقيق انها في معنى الشرط لا ان ذلك في التحقيق معناها قوله والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الذى كان يدخل عليه امّا تنبيهًا على ان المقصود بها الحكم الاسم الواقع بعدها قوله وعوّض بينها وبين فائها جزءٌ مما في حيزها اعلم ان قولك امّا زيد فمنطلق كان في الاصل مهما يكن من شئ فزيد منطلق وهذا الكلام كما ترى مشتمل على جملتين شرطية وجزائية حذفت يكن من شئ للغرض المارّ فبقي فزيد منطلق فادخلوا امّا عليه فصار امّا فزيد منطلق فكرهوا ان يقع الفاء في صدر الكلام من حيث الصورة لان حقها التوسط بين مفردين او جملتين لكونها موضوعة لان تكون متبعة شيئا شيئا فاخروها الى منطلق فقالوا امّا زيد فمنطلق فزيد جزءٌ من الجملة التي وقعت في حيز جواب امّا وهو المراد بقوله وعوّض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها اي عوّض عن الفعل المحذوف وما يكن بين امّا وبين الفاء جزءٌ من جملة وقعت في الاصل في حيز جواب امّا هذا اختيار المصنف كما اشار اليه في الشرح وعند غيره العوض عن الفعل المحذوف هو امّا وشبهوها بنعم ويا في اقامتهما مقام الجملة كذا في شروح المفصل قوله مطلقا اراد ان ذلك الجزء مما في حيز جوابها الذي عوّض عن الفعل سوآء كان مبتدا غير معمول لشئ كقولك امّا زيد فمنطلق او معمولا لما في حيز الفاء كقولك امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة

معمول لمنطلق قوله وقيل هو معمول المحذوف يعني قال قوم الاسم الواقع بعد امّا ليس جزءًا مما في حيز امّا بل هو معمول للفعل محذوف فانك اذا قلت امّا زيد فمنطلق فكانك قلت مهما ذكر زيدٌ فهو منطلق واذا قلت امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فكانك قلت مهما تذكر يوم الجمعة فزيدٌ منطلق قوله مطلقا اى سوآء كان ما بعد امّا مرفوعا كقولك امّا زيد فمنطلق او منصوبا كقولك امّا يوم الجمعة فزيد منطلق وسوآء كان بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن كما سيجئ قال المصنف رحمه الله وهذا القول ليس بجيد فانه يوجب الرفع بتقدير مهما حصل يوم الجمعة او ذكر يوم الجمعة والرفع لا يجوز في هذا الموقع بالاجماع قلت المفهوم من بعض الشروح ان مرجع الضمير في قوله وقيل هو جزء مما في حيزها ليثبتنا ولى هذا الحكم كل الصور يعني امّا زيد فمنطلق وامّا يوم الجمعة فزيد منطلق كما مضيت وجدذلك وفي بعض الشروح اشارة الى ان مرجعه المنصوب بعد امّا وفي بعض الشروح استبعد ذلك بانه اضمار قبل الذكر وهو غلط لان قوله مطلقا يدل على ذلك المنصوب فكانه مذكور معنى والوجه هو الاول قوله وقيل ان كان جاز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني يعني ما وقع بعد الفاء في اصل التركيب وهو مهما يكن من شئ فزيد منطلق او مهما يكن من شئ فيوم الجمعة زيد منطلق ان جاز تقديمه على الفاء في التركيب الثاني وهو امّا زيد فمنطلق او امّا يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك انما يكون بوجهين احدهما ان لا يكون ما قبل الفاء

معمولا لعامل لفظي كالمثال الاول او يكون معمولا لعامل لفظي ولا يكون هناك مانع من عمل ما بعد الفاء فيه فهو من الاول اى كان ما بعد امّا جزءًا مما في حيزها ولا يكون معمولا للمحذوف بل يكون امّا مبتدا كقولك امّا زيد فمنطلق او يكون معمولا لما في حيز جوابها اذ لا مانع من عمله حينئذ وعمل المحذوف خلاف الاصل كقولك امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فانه لا مانع عن عمل منطلق في يوم الجمعة وان منع مانع عن تقديم ما بعد الفاء في اصل التركيب على الفاء في التركيب الثاني وذلك انما يكون بوجه واحد وهو ان يقدّر ان ما بعد الفاء في اصل التركيب معمول لما بعد الفاء في التركيب الثاني ويكون هناك مانع من عمل ما بعد الفاء في التركيب الاول فيما قبل الفاء في هذا التركيب فهو من الثاني اي لا يكون جزءًا مما في حيز جوابها بل يكون معمولا للمحذوف لانه لا بدّ له من عامل وما بعد الفاء لا يجوز تسليطه عليه فلا بدّ من اعمال المحذوف فيه كقولك امّا يوم الجمعة فان زيدا منطلق وتقديم خبر انّ عليها لا يجوز لانها تتصدّر الجملة كما مرّ ولقائلٍ ان يقول لا فرق بين قولك امّا يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك امّا يوم الجمعة فان زيدا منطلق لانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد انّ في ما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها وان قيل انما جاز تقديم ما بعد الفاء لغرض ان يذكر المقصود مقدما فليقل في انّ كذلك هذا هو المفهوم من شرح المصنف رحمه الله وفي بعض الشروح فيه نظر لوجود المانعين في احدى

الصورتين ووجود مانع واحد في الصورة الاخرى واجابوا بانهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما للغرض والا لجاز امّا زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر وجاز امّا يومُ الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير حصل او ذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قلت هذا الجواب في الحقيقة ايراد نقض آخر لا حلّ ولو قيل على المصنف رحمه الله ان الفرق بين بين الفاء هنا وبين انّ وذلك لان الفاء لما زحلقت عن موضعها ضعفت فلا يمنع عن تقديم ما بعدها بخلاف انّ فانها في مركزها وقوتها لكان وجيهًا قال رحمه الله حرف الردع الى قوله تاء التانيث قلت وضع كلّا للردع والزجر لان العرب تحتاج الى استعمالها اذا سمعت محالا من الكلام او تقوّلا على انسان ارادة الزجر والمنع فمن امثلتها قوله تع بعد قوله ربي اهانني كلا اى ليس الامر كذلك لانه قد يوسّع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيّق على الانبياء والصالحين للاستصلاح قوله وبمعنى حقا كما قيل في قوله تع كلا ان الانسان ليطغى ان معناه حقا قال المصنف رحمه الله ويجوز ان يكون في هذا الوجه اسما بني لموافقته الحرف في لفظه واصل معناه كعلى الاسمية الا ان النحويين حكموا فيها بالحرفية وكونها للتحقيق لا يخرجها عن الحرفية كانّ قال رحمه الله تاء التانيث الساكنة الى قوله التنوين قلت انما كان حق هذه التاء السكون لامرين احدهما التفادي من توالي اربع حركات والثاني الدلالة على الحرفية لانها مبنية كالحروف والاصل في البناء السكون

واما تاء التانيث اللاحقة بالاسم فانها حركت لانها امتزجت مع الاسم
امتزاج الف التانيث في صحراء والالف والنون في سكران فيجب لذلك
تقع الحركات الاعرابية عليها كما وقعت على الالف في صحراء وعلى النون
في سكران قوله تلحق الماضي لتانيث المسند اليه نحو هند اي انما تلحق
الماضي اعلاما بانه مسند الى فاعل مونث نحو قامت هند واختصت
بالماضي لتناسب سكونها بناء الماضي قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي
فمخير اي ان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فانت مخير في الحاق التاء
وتركه كما مر وهذا البحث لا حاجة الى ايراده لانه قد مر في باب المونث
قوله واما الحاق علامة التثنية وجمع المذكر والمونث عند اسناد الفعل
الى الظاهر ضعيف فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن
النساء لعدم الاحتياج لهذه العلامات فان قلت ما الفرق بين
قامت هند وبين هذه الامثلة قلت التانيث ادعى الى اعتداده
دون التثنية والجمع وذلك لان التانيث اشد لزوما بالاصناف من
الاسماء التي حكم بتانيثها كهند وسعاد وزينب حيث لا انفكاك
للتانيث عنها بخلاف التثنية والجمع فانه قد ينفك عنهما الاصناف التي
تثنى وتجمع فاذا ثبت انهما مما يثنث ويثنى اكثر من التانيث فكانه
لما اعتد بهما قال المصنف رحمه الله ونحوه على ضعفها لا ينبغي ان تقدر
ضمائر لما يلزم من تقديم المضمر على من يعود اليه من غير فائدة ولذلك
حملها النحو على انه حروف اتي بها للدلالة على احوال الفاعلين كما اتي

بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل قلت ومن حقه ان يختصر اعلى ايراد
هذا البحث قال رحمه الله التنوين الى قوله نون التاكيد قلت قوله
ساكنة احتراز عن نون ضيفن وقوله تتبع حركة الاخر احتراز عن
نون حسن فانها قبل حركة الاخر لا بعد قلت ولعلها خرجت بقوله
ساكنة وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون الخفيفة التي لتاكيد
الفعل نحو اضربن فانها ساكنة بعد حركة الاخر قوله وهو للتمكن
الى اخره وقد امضينا هذه الاقسام في اول الكتاب مشروحة قوله
ويحذف من العلم الى اخره وهذا ايضا مما امضيناه في باب النداء قال
رحمه الله نون التاكيد الى اخره قلت اراد ان نون التاكيد نوعان خفيفة
وثقيلة فاذا اتيت بالخفيفة فانت موكد واذا اتيت بالثقيلة فانت
اشد تاكيدا ثم الخفيفة ساكنة على الاصل لانها مبنية والمشددة متحركة
لالتقاء الساكنين مفتوحة لخفة الفتحة قوله مع غير الالف اي المشددة
انما يكون مفتوحة اذا كانت بغير الف التثنية نحو اضربان والالف الفاصلة
بينها وبين نون الجمع نحو اضربنان فان المشددة في الصورتين تكون
مكسورة تشبيها لها بنون التثنية في وقوعها بعد الالف صورة نحو
يضربان وان كان بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف قوله
وتختص بالامر والنهي الى اخره يعني انما يوكد بها المستقبل الذي فيه
معنى الطلب والطلب يجري في هذه الاقسام وانما خصت بالمستقبل
لان الماضي والحال ثابتان والثابت لا يفتقر الى التاكيد لا تقول

ليأكلن زيد وهو في حال الاكل ولا لأكلن وانما يفتقر الى التاكيد ما لم يثبت
وهو المستقبل وما فيه معنى الطلب ليكون استحثاثا لوقوع الفعل
او للاخبار فجعل هذا علامة لذلك وامثلتها على الترتيب اضربن
ولا تضربن هل تذهبن ليتك تخرجن الا تنزلن بالله لا تفعلن
فان قلت اين في القسم معنى الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا
قلت بالله لا فعلن فكانك قلت اسأل الله ان افعل اما قول من اتى
كبيرة والله لأعاقبن ونحو فانما دخل عليه نون التاكيد وان لم يكن فيه
طلب ليجري الاخوات على منهاج واحد قوله وقلت في النفي اي وقلت
زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لعروه
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في مثبت
القسم اي لزمت نون التاكيد في جواب القسم اذا كان مثبتا لان القسم
موضع زيادة التاكيد وفي قوله لزمت هنا اشارة الى انها لا تلزم
في غير القسم قوله وكثرت في مثل اما تفعلن اورد في المفصل اما تفعلن
كالاعتراض على الحكم المتقدم وهو ان نون التاكيد انما تدخل في مواقع
الطلب واما تفعلن ليست من مواقعه وقد دخلت عليه واجيب
في المفصل عن ذلك بقوله فللتشبيه ما بلام القسم في كونها موكدة
وتفسيره ما ذكر في الكشاف في قوله اما يبلغن عندك الكبر اما
هي ان الشرطية زيدت عليها ما تاكيدا ولذلك دخلت النون
الموكدة في الفعل ولو افردت ان لم يصح دخولها لا تقول ان تكرمن

زيدا يكرمك ولكن اما تكرمنه وقيل انما كثرت زيادة النون في اما
تفعلن لانهم لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون
لئلا ينحط المقصود عن غيره قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين
مضموم الى اخره اي ما قبل نون التاكيد مخففة كانت او مشددة
مع واو ضمير الرجال مضموم وذلك انما يكون في المضارع والامر واما
في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد في يضربون مثلا
حذفت نون الاعراب لانه جاز للمضارع ان يرجع الى اصل بنائه
وذلك لان الاصل في الافعال البناء وقد نقض هذا الاصل بسبب
المضارعة للاسم فلما دخلت نون التاكيد حققت معنى الفعلية
لان التاكيد في الحوادث يكون فانجذب المضارع بلحوقها الى اصله
وهو البناء ثم حذفت واو الضمير تفاديا من اجتماع الساكنين
في المخففة وحملا للمشددة عليها وابقيت ما قبلها مضموما دليلا
على الواو فقيل يضربن يضربن واما في الامر فنون الاعراب قد
سقطت علامة للجزم فبقي اضربوا ثم حذف واو الجمع الى الاخر فقيل
اضربن اضربن قوله ومع المخاطبة مكسورا اي ما قبل نون التاكيد
مع ضمير المخاطبة مكسور وذلك ايضا في المضارع والامر يكون اما
في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد بقولك هل تضربين
حذفت نون تضربين لما مر ثم حذفت الياء لما مر وابقيت ما قبلها
مكسورا دليلا على الياء وكذلك اذا اردت الحاق نون التاكيد باضربي

قوله وفيما عداه مفتوح اي ما قبل نون التاكيد فيما عدا المذكور وهو
واو ضمير الجمع ويا المخاطبة مفتوح اي مبني على الفتح وذلك لما يكون
في الواحد المذكر غايبا او مخاطبا وفي الغايبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ
يا زيد وزيد هل يضربنّ وهند هل تضربنّ اما البناء فلا نجذاب
المضارع بلحوقها الى اصله كما مرّ والبناء على الحركة لكونه عارضا وعلى
الفتحة للخفة ويجب ان يعلم ان التثنية والجمع ليسا بداخلين في قوله
فيما عداه مرادا وان كانا داخلين لفظا لان حكمهما يذكر بعد ذلك **قوله**
ونقول في التثنية وجمع المونث اضربانّ واضربنانّ اي تقول في التثنية
اضربانّ بالالف ولا تحذف الالف هنا حملا على اختيها وهي الواو والياء
وان كان اجتماع الساكنين على حدّهما كما في اختيهما اذ لو حذفت الالف
لاشتبه بفعل الواحد كذا ذكره الشارحون قضّيتم بتقضيضهم **قلت**
وطال ما يختلج في صدري ان الجمع بين دفع الالتباس وحذف الالف
ممكن وذلك بان تجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت
تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل
التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصّل تعليلا آخر لذلك
مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا يحذف الالف لانها خفيفة فوجودها
كعدمها فلو كانت المؤكّدة بعد الالف مفتوحة لكان لزوم الالتباس
بفعل الواحد عند حذف الالف وجها لمنع حذفها ولكن النون بعد الالف
مكسورة فلم يلزم الالتباس فلذا لم يذكر ذلك الوجه وان فزع الى ذكره
اي خاف

بعض شارحي الكتاب ونقول في جمع المونث اضربنانّ بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل المشددة لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية
قوله ولا يدخلهما الخفيفة اي ولا يلحق نون التاكيد الخفيفة
المثنى وجمع المونث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لالتقاء الساكنين
الالف والنون **قوله** خلافا ليونس يعني جوّز يونس ذلك لان
في الالف فرط مدّ والمد يقوم مقام الحركة وبعضهم قراءة
من قرا محيايْ ومماتي بالجمع بين الساكنين الالف والياء **قوله**
وهما في غيرهما مع ضمير البارز كالمنفصل يعني والنونان في غير
التثنية والجمع المونث مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة اعلم
ان الغرض من هذا بيان الافعال المعتلة اللام عند الحاق
النون بها وتلك الافعال على ضربين ضرب يتصل به الضمير
البارز كقولك في المضارع تدعون في جمع المذكر وتدعين
في المخاطبة وترمون وترمين ونحو تخشون وتخشين وفي الامر
ادعوا في جمع المذكر ادعي في المخاطبة وارموا وارمي واخشوا
واخشي ولم امثل بالتثنية والجمع لانا استثنيناهما بقوله بغيرهما
لما سبق من حكمهما وضرب لا يتصل به الضمير البارز كقولك
تدعو وترمي وتعري فحكم الضرب الاول في المضارع بعد
حذف النون وفي الامر اذا لقيهما ساكن آخر في كلمة منفصلة
منهما ان يقال يا قوم لم تدعوا الله بحذف الواو وضم ما قبلها

وياهند لم تدعي الله بحذف اليا وكسر ما قبلها ويا قوم لم ترموا الغرض
بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند لم ترمي الغرض بحذف الياء وكسر
ما قبلها ويا قوم لم تخشوا القوم بضم الواو وفتح ما قبلها وياهند
لم تخشي الله بكسر الياء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعوا الله بحذف الواو
وضم ما قبلها وياهند ادعي الله بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم
ارموا الغرض بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند ارمي الغرض
بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم اخشوا الله بضم الواو وفتح
ما قبلها وياهند اخشي الله بكسر الياء وفتح ما قبلها وحكم الضرب
الثاني اذا اتصل به الف التثنية ان يقال تدعوان بضم ما قبل
الواو وترميان بكسر ما قبل الياء وتخشيان بفتح ما قبل الياء
وادعوا وارميا واخشيا ثم في الضرب الاول اذا الحق بها نون
التاكيد خفيفة او ثقيلة كان حكمها حكم اتصالها بالكلمة المنفصلة
فيقال يا قوم والله لتدعنّ بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند
والله لتدعنّ بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم والله ارمنّ
بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند والله لترمنّ بحذف الياء
وكسر ما قبلها ويا قوم والله لتخشونّ بضم الواو وفتح ما قبلها
وياهند والله لتخشينّ بكسر الياء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعنّ
بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند ادعنّ بحذف الياء وكسر
ما قبلها ويا قوم ارمنّ بحذف الواو وضم ما قبلها وياهند ارمنّ

بحذف

بحذف الياء وكسر ما قبلها ويا قوم اخشونّ بضم الواو وفتح ما قبلها
وياهند اخشينّ بكسر الياء وفتح ما قبلها وكذا في النون الخفيفة
وهذا هو المراد بقوله مع الضمير البارز كالمنفصل وفي الضرب
الثاني اذا الحق بها نون التاكيد حكمها اذا الحق بها الف التثنية
فيقال ياهند والله لتدعونّ بفتح الواو وضم ما قبلها او والله
لترمينّ بفتح الياء وكسر ما قبلها او والله لتخشينّ بفتح الياء وفتح
ما قبلها وكذا في النون الخفيفة وهذا هو المراد بقوله فان لم يكن
فكالمتصل وانما اعطى الضرب الاول حكم المنفصل لان
تخلل الضمير البارز كانه يمنعها عن اتصالها بالفعل واعطى
الضرب الثاني حكم المتصل لانه لا حاجز هنا عن اتصالها بالفعل
فيتصل بالفعل ويصير بمنزلة جزءه فلذا كان الحكم هنا حكم
المتصل وانما عيّنت الف التثنية لمثال المتصل لما قال الامام
الفاضل تقي الدين البغدادي ان المراد بالمتصل ضمير المثنى
فان ضمير الجمع تحذف لام الفعل معه اذا كان معتلا لثقل الضمة
على الواو المضموم ما قبلها والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها
قوله ومن ثمه قيل هل ترينّ وترونّ وترينّ واغزونّ
واغزنّ واغزنّ **قلت** اصحح قيود هذه الامثلة اقلام اشرع
في شرحها الاول بكسر الياء والثاني بضم الواو والثالث بفتح الياء
والرابع بضم الزاي وفتح الواو والخامس بضم الزاي وحذف الواو

والسادس بكسر الزاي وحذف الواو وفي بعض الشروح الاول بالفتح
والثالث بالكسر وما صححت لما اولى ليكون الامثلة على ترتيب الضابط
بقدر الامكان اى من اجل ان النون الذى مع الضمير البارز في غير المثنى
والجمع المونث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصل
تقول في ترين ترين بكسر الياء لانه لما جيء بنون التاكيد وحذفت
نون ترين اجتمع ساكنان كما مر فكسرت الياء كما كسرت عند اتصالها
بالكلمة المنفصلة نحو يا هند ترى القوم وفي ترون ترون كما تقول
في المنفصل تروا القوم نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وفي ترى
بفتح الياء ترين وفي اغزا اغزون بضم الزاي وفتح الواو وكما تقول
في المتصل تربا واغزوا وفي اغزوا امرا للمذكرين اغزن بحذف الواو
وضم الزاي كما تقول في المنفصل اغزوا القوم وفي اغزي امرا للمخاطبة
اغزن بحذف الياء وكسر الزاي كما تقول في المنفصل اغزي
القوم فالمثالان الاولان لكون النون مع الضميرين البارزين
وهما ياء المخاطبة وواو المذكرين والمثالان المتوسطان لكون
النون مع غير الضميرين البارزين والمثالان الاخيران لكون النون
مع الضميرين البارزين وهما الواو ولامر المخاطبين والياء
لامر المخاطبة كذا في بعض الشروح ويعضد ذلك ما صححته
من الامثلة **قوله** والمخففة تحذف للساكنين اي المخففة تحذف لاجل
ساكن لقيها بعدها كبيت المفصل لا تهين الفقير علك ان

تركع

تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن **فان قلت** ما الفرق بينها
وبين التنوين حيث تحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون
قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا تفارق
الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فانت في الاتيان بها مخير
تقول اضرب بدون النون وان شئت اضربن بها ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف
فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها **قوله**
وفي الوقف اى تحذف نون الخفيفة في الوقف قياسا على التنوين
قوله فيرد ما حذف يعني اذا حذفت نون الخفيفة باحد الامرين
المذكورين يجب ان يرد ما حذف لاجل النون تقول في اضربن
بضم الباء اضربوا وفي اضربن بكسرها اضربي وفي هل ترين
يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة
نون الاعراب لانتفاء موجب الحذف والبناء بخلاف التنوين
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء كما في قوله
تعالى فاقض ما انت قاض والفرق بينهما ما امضيت انفا ان
للتنوين قوة لا تكون عند الحذف نسيا منسيا بخلاف النون
قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اذا كان ما قبل نون التاكيد
مفتوحا تقلب النون الفا عند الوقف توخيا لنا اختيهما مع التنوين
اذ هي تكتسي صورة الالف في الاسم عند الوقف تقول في اضربن يا رجل

اضربا وابقاء لعلامة التاكيد بوجه مع تناسب الفتحة بالالف
وانما لم تقلب الى الياء والواو اذا كان ما قبلها مكسورا او مضموما
قياسا على الوقف في الاسم او لانه كانه يضمحل علامة التاكيد
اذ ذاك فانك لو قلت في اضربن بكسر الباء اضربي وفي اضربن
بضمها اضربوا لم يعلم اجئت بالمحذوف ام ابدلت وهذا
آخر ما حويت من فوايد شروح الكافية ورويت ولو تاملت
ايها الاخ العذري الصبابة على اطلاع المعاني الحسناء وعلى
الشريطة التي امضيتها في سابقة شرح المعربات من الاسماء
لوجدتني ابا عذر التصدي لتقييد بعض العويصات الشاردة
وحل بعض الاشكالات الواردة مع ما بي من قريحة جامدة
بصر النكبات وفطنة خامدة بصرصر البليات فان وقع الوقايع
رنقت رتق ماي وهجوم النوايب كدرت بريق بهاي فتركتني
بيد المصايب بين باك بالي حريق سلباك وبين عين ذات
غين شرق بدمع هطال تضيق جفون العين عن عبراتها
فتسفحها بعد التجلد والصبر وغصة صدر اظهرتها فرفهت
حزازة حز في الجوانح والصدر على انني ما قصرت ببذل
مجهودي في الغوص عن مظان المعاني الابية حتى اخذت بعد
الجوع سلس القياد نكاته الشريفة السرية ولا خطية
فلا البتة وان وقع تقصير فعذري القصور اذ التوفير انما يتاول

کتابخانه مجلس شورای ملی

بالوفور والمامول منك ايها الشفيق الشفيق ان لا تهتك الستر
على عوارض الصديق المغفل عن حقوق بعض لا يستقل ولئن قل
نايل فصفاء في وداد وخلة لا يغل ارخ سترا على حقارة بري
هتك ستر الصديق ليس بحل والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

تم الكتاب بعون الله تعالى الحمد لله على اتمامه والصلوة على سيدنا
محمد نبيه وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما دائما كثيرا كثيرا
وذلك في عاشر من شهر صفر في يوم الاربعاء في وقت الظهر سنه
تسعين وسبعمائه في بلدة ازنيق في مدرسة علاء الدين على يد العبد
الضعيف النحيف الراجي الى رحمة ربه خضر بن عبد الله مولاه
القونوي غفر الله له ولمولاه ولجميع المومنين والمومنات

آمين يا رب العالمين

بحرمة نبيه الامين
وآله الاكرمين

شعراء العرب ثلث فرق منهم من يستشهد بشعرهم وهم الجاهليون كامرء القيس وطرفة وزهير والمخضرمون
الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كلبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير والفرقة
الرابعة المحدثة بعد الصدر الاول وهم الذين سموا بالمحدثين كابي تمام والبحتري وابي الطيب لا يستشهد
بشعرهم الا لجعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف انه لا تصرف فيه سوى الرواية ولا مدخل فيه للروية

حاشية بيضاوي لعصام الدين